دكتور على عبد الرازق جلبى
دكتور هانى خميس أحمد

العولمة
والحياة اليومية



مكتبة الأنجلو المصرية

العولمة والحياة اليومية

تأليف

دكتور

علي عبد الرازق جلبي

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دكتور

هاني خميس أحمد عبده

مدرس علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

مكتبة الأنجلو المصرية

بسم الله الرحمن الرحيم

وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً

صدق الله العظيم

(سورة النساء آية ١١٣)

مقدمة:

هناك اهتمام متنامٍ يُعني بدراسة كل ما له صلة بالحياة اليومية في العلم الاجتماعي، و هو اهتمام يعكس التحول في الفكر الإنساني بوجه عام، و في الفكر الاجتماعي بوجه خاص؛ لأنه اهتمام وضع نهاية لعلم الاجتماع بالمعني التقليدي، ولأنه لم يعد يُعني بدراسة أنساق الأسرة، و الطبقة، و الجماعة، و الريف، و الحضر، و ما إليها من خلال علوم اجتماعية فرعية متخصصة في علم الاجتماع. هذا الاهتمام المتنامي الذي يتخذ من دراسة أفعال الناس في حياتهم اليومية محوراً لتركيزه في علم الاجتماع جعله يعود مرة أخري إلي حظيرة العلم الاجتماعي.

والواقع أن اهتمام علم الاجتماع بالحياة اليومية ربما كانت له إرهاصاته في تراث علم الاجتماع؛ لأنه علي الرغم من انشغال الرواد بدراسة الأبنية والمؤسسات الاجتماعية، و التركيز علي مسألة النظام و الاستقرار في المجتمع؛ فلقد اهتم دوركايم و ماركس بتفاعلات الفرد في عالمه اليومي، و لكنه كان اهتماماً ثانوياً.

وقد بدأ الاهتمام الفعلي بدراسة الحياة اليومية في علم الاجتماع من خلال مداخل نظرية متعددة ؛ حيث اهتم الاتجاه الفينومينولوجي بدراسة خبرة الحياة اليومية، واعتبر هوسرل عالم الحياة اليومية عالماً معطي، و أنها تحمل تصورات الأفراد الخاصة وصياغاتها، و علي الباحث في العلوم الاجتماعية أن يعيد اكتشاف هذه الصياغات، والتعرف علي الطريقة التي ينظمون بها عالمهم، و يشكلون وعيهم، و يعيشون حياة مشتركة. أما الإثنوميثودولوجيا فقد ركزت علي دراسة الحياة اليومية، و اهتم جارفينكل بوضع أساس علم اجتماع الحياة اليومية، و دراسة كيفية تنظيم المواقف العملية في هذه الحياة بطريقة اجتماعية. و اعتبر جوفمان في كتابه تصورات الذات في الحياة الاجتماعية الحياة اليومية بمثابة رواية مسرحية، و أن العمل المسرحي والمواقف في الحياة تعتمد علي ثلاثة أسس؛ هي الموقع، و المظهر الخارجي، والطابع... الخ.

وكانت الفينومينولوجيا، و الإثنوميثودولوجيا، و التفاعلية الرمزية، تمثل مداخل

راديكالية حولت اهتمام الباحثين من دراسة البنية، و النسق، و النظام، كما كانت تميل إليه المداخل التقليدية (الوظيفية و الماركسية)، إلي دراسة الفعل، والذات، و النشاط، في الحياة اليومية، و لكن هذا الاهتمام بدراسة الحياة اليومية سرعان ما تحول أيضاً مع تحول الفكر الإنساني من فكر الحداثة إلي فكر ما بعد الحداثة؛ لأنه تحول بدوره من الاهتمام بالفعل في ذاته إلي الاهتمام بالفعل في علاقته بالبنية، و هو الأمر الذي نجده واضحاً في كتابات عدد من العلماء، نذكر منهم علي سبيل المثال لا الحصر؛ أولاً يوجين هابرماس عالم الاجتماع الألماني الذي يمثل الجيل الأخير في النظرية النقدية، و الذي أعاد بناء هذه النظرية من خلال نظريته عن الفعل الاتصالي، و دراسته للعلاقة بين الأنساق و الحياة اليومية. و ثانياً، أنتوني جيدنز عالم الاجتماع الإنجليزي الشهير و نظريته عن تشكيل البنية؛ و التي عُنيت بتحليل العلاقة الجدلية بين البنية والفعل من خلال مفهوم ثنائية البنية. و قد اهتم جيدنز بدراسة الممارسات التي تتشكل من خلالها البنية الاجتماعية، وأكد أن فهمه للعالم الاجتماعي هو تأويل للحياة الاجتماعية.

وقد وجه جيدنز نظرنا نحو فكرة العيش في عالم متغير؛ و ذلك نتيجة للتحولات التكنولوجية السريعة في طرق الاتصال الإنساني، و إلغائها لحدود المكان و الزمان، و هي تحولات هائلة و جوهرية تجسدت في ظاهرة العولمة.

وعلي الرغم من أن العولمة ترتبط في كثير من الأحيان بالأنساق الضخمة مثل نظم أسواق المال، و الإنتاج، و التجارة العالمية، و بتطور وسائل الاتصال؛ فإن آثارها تتغلغل بقوة في حياتنا الخاصة. فالعولمة ليست عملية تجري في كوكب آخر بعيداً عنا و لا صلة لنا به؛ فهي ظاهرة تعيش بيننا ؛ ومعنا؛ ونتعايش معها بشتي الأساليب و الوسائل. و قد دخلت في سياق حياتنا الاقتصادية، و الثقافية، والاجتماعية، من خلال مصادر غير رسمية في كثير من الأحيان؛ مثل وسائل الإعلام، و الثقافة الشعبية، و التواصل الفردي مع أشخاص آخرين من ثقافات وبلدان أخري.

تُحدث العولمة تغييرات جوهرية في طبيعة تجاربنا اليومية؛ و قد ترتب علي ذلك إعادة تعريف الجوانب الشخصية الحميمة في حياتنا؛ مثل العائلة، و أدوار النوع الاجتماعي، و العلاقات الجنسية، و الهوية الشخصية، و تفاعلاتنا مع الآخرين، وعلاقاتنا في العمل، و كذلك أخذت العولمة تُحدث تغيراً أساسياً في مفهومنا، وتصورنا لأنفسنا، و ارتباطنا بالناس الآخرين. و قد أطلقت العولمة تحولات عميقة الغور في عالم العمل، حيث الانتقال إلي اقتصاد المعرفة، و ما تركه من آثار علي أنماط الاستخدام و العمالة. و لذلك، تقادمت الكثير من الصناعات التقليدية مع التطورات التقنية (التكنولوجية)، و بدأت تفقد نصيبها في السوق؛ و أثرت التجارة العالمية و أشكال الثقافة الجديدة في تجمعات التصنيع التقليدية، و لحقت البطالة بالعمال الصناعيين الذين لا يمتلكون المهارات الجديدة لاقتصاد المعرفة.

لقد أصبحت الآثار الثقافية للعولمة – في الآونة الأخيرة – مدعاة للاهتمام والدراسة؛ فقد أخذت الصور، و الأفكار، و السلع، و الأساليب الجديدة، تنتشر في أنحاء العالم بصورة أسرع، و أسهمت عمليات التجارة، و ثقافة المعلومات، ووسائل الإعلام، و الهجرة؛ في انتقال الثقافات عبر الحدود الوطنية للدول. إن إنتاج الأفلام وانتشارها وصناعة السينما عموماً هي منتجات ثقافة الاتصالات والمعلومات، وقد نشاهد فيها أنماطاً معينة من الممارسات و التصرفات؛ قد نتعاطف مع بعضها أو نرفضها؛ حسب اتفاقها أو اختلافها مع ما نحمله من قيم ومواقف، غير أنك لابد أن تتأثر بجانب منها. و سواءً كنت تشاهد فيلماً سينمائياً، أومسلسلاً، أو مشهداً تليفزيونياً، فلابد أن تُطل علي منظومة معينة من القيم، وأنماط السلوك، و المواقف الاجتماعية، و الثقافية، و السياسية، و القيمية؛ التي ستترك بدورها أثراً متفاوتاً علي هويتك الشخصية والثقافية، و علي ما تعتقده أوتمارسه من عادات و تقاليد في حياتك اليومية.

ويعكس كتاب العولمة و الحياة اليومية جانباً من الوعي بهذه التحولات في اهتمامات علم الاجتماع بدراسة الحياة اليومية، و كذلك التحولات التي تتركها العولمة علي الحياة اليومية. و هو وعي جمع بيننا و نحن نتابع بقدر الإمكان ذلك الزخم من التجديدات التي شهدها علم الاجتماع علي مستويات النظرية، و المنهج، و ميدان

البحث و الاهتمام، و حاولنا الاستجابة له بشكل عملي. و كانت المحصلة كتاب العولمة و الحياة اليومية الذي يضم ستة فصول؛ اهتم الأول بتناول علم الاجتماع لظاهرة العولمة، و عني الثاني بتداعيات العولمة علي ظواهر الاعتدال والتشدد في حياتنا اليومية، و تتبع الثالث انعكاسات العولمة علي أزمة المواطنة في حياتنا اليومية، و اختص الرابع بالشركات متعددة الجنسيات؛ من حيث حقوق المواطنة و واجبات المسؤولية الاجتماعية، و ركز الخامس علي أثر العولمة علي مجتمع المخاطر وتزايد الجرائم المعلوماتية، و ناقش السادس انعكاس العولمة علي ضمان الحق في الصحة.

وقد جري تنسيق للعمل بيننا؛ حيث قام الأستاذ الدكتور/ علي عبد الرازق جلبي بإعداد الفصول الأول، و الثاني، و الثالث. و قام السيد الدكتور/ هاني خميس أحمد بإعداد الفصول الرابع، و الخامس، و السادس. و ننتهز هذه الفرصة لكي نقدم خالص الشكر للأستاذة / مروة مصطفي شميس علي ما بذلته من جهد في مراجعة الكتاب وتصويب لغته، و الأستاذ / علي عبد السلام علي تحمله مشقة إعداد وتجهيز مسودة الكتاب للطباعة. و نأمل أن يحظي الكتاب بملاحظات و انتقادات ننتظرها لتطويره إلي الأفضل إن شاء الله، و الله ولي التوفيق.

المؤلفان

ديسمبر ٢٠٠٩

(١)

الفصل الأول

علم اجتماع العولمة
وعولمة علم الاجتماع
رؤية مستقبلية لعلم الاجتماع
في العالم العربى

الفصل الأول
علم اجتماع العولمة وعولمة علم الاجتماع
رؤية مستقبلية لعلم الاجتماع فى العالم العربي

تمهيد:(*)

يتناول هذا الفصل العلاقة الجدلية بين العولمة وعلم الاجتماع، وينطلق من المدخل النظري الذي يجمع بين البنية والفعل؛ باعتباره تصوراً بازغاً في تيار ما بعد الحداثة في علم الاجتماع، ويستفيد من مفهوم أنتوني جيدينز عن ثنائية البنية؛ الذي يشير إلى أنه بينما يحدث الفعل بالضرورة داخل سياق بنائي، فإن هذا السياق يعاد تشكيله بواسطة الفعل، وإذا كانت الاختيارات تتم دائماً في ظروف بنائية معينة؛ فإن فعل الاختيار دائماً ما تكون له نتائج على طبيعة هذه الظروف؛ ولذلك إذا جاز لنا أن نعتبر العولمة مجموعة عمليات معقدة وأفعال، وعلم الاجتماع بمثابة نظام فكري؛ فإنه يمكن بالتالى تحليل العلاقة بين العولمة وعلم الاجتماع، باعتبارها علاقة بين الفعل والبنية، تنطوى على تأثيرات وانعكاسات متبادلة.

ومن ثم، حدد الفصل أهدافه أولاً في توضيح إسهام علم الاجتماع في فهم العولمة، وثانياً في بيان انعكاس العولمة على علم الاجتماع، وثالثاً أثر ذلك على أوضاع علم الاجتماع في العالم العربى، ومستقبله المرغوب فيه.

وقد اعتمدنا هنا على منهج إعادة التحليل، ومسح الأدبيات والتراث والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع قيد التناول وأهدافه. وانقسم الفصل إلى ثلاثة أقسام؛ ينصب الأول على علم اجتماع العولمة؛ ويتناول التعريفات التصورية والإجرائية التي قدمها للعولمة، ثم يوضح بدايات العولمة ومعالمها، وكذلك كيفية التعامل مع العولمة. ويهتم القسم الثانى بعولمة علم الاجتماع، ويسلط الضوء على العولمة وأزمة علم

(*) نُشر هذا البحث للمرة الأولى ضمن كتاب (العولمة فى عالم متغير) – مؤسسة قرطبة للدراسات الاجتماعية و النشر بالرياض – المملكة العربية السعودية.

الاجتماع، ثم دور العولمة في إعادة بناء علم الاجتماع، وأثر العولمة على الحياة اليومية. أما القسم الثالث والأخير؛ فينصرف إلى تقديم رؤية مستقبلية لعلم الاجتماع في العالم العربى في ضوء تحليل العلاقة بين العولمة وعلم الاجتماع، ويهتم ببيان تطور علم الاجتماع في العالم العربى خلال العشرين عاماً الأخيرة، والقوى والعوامل التي شكلت وضعه الراهن غير المرغوب فيه، وقدمت سيناريو استهدافي ومجموعة خيارات تفيد في إعادة بناء علم الاجتماع في العالم العربى في المستقبل على نحو مرغوب فيه.

أولاً: علم اجتماع العولمة:

يزخر التراث، والدراسات السابقة، وأدبيات علم الاجتماع ذات الصلة بالعولمة بإسهامات عديدة، ومتنوعة، ووافرة، تحاول الإجابة على السؤال ماذا تعني العولمة؟ إذ يبدوهذا التنوع في أن بعض هذه الإسهامات قدمت تعبيرات مجازية، واستعارت تصورات محددة لتوضيح العولمة، ومال بعضها الثانى إلى تقديم تعريفات بعينها لهذا المفهوم أو الظاهرة، وتركز جهد البعض الثالث في توضيح المقصود بالعولمة من خلال ما قدموه من تفسيرات نظرية متباينة.

١- العولمة: تعبيرات مجازية وتصورات مستعارة:

فالواقع أن خطاب العولمة مفعم بالكثير من التعبيرات المجازية والاستعارات؛ والدليل على ذلك أنه في عام (١٩٦٠) قدم مارشال ماكلوهان M. Mcluhan تعبير القرية الكونية Global Village؛ ليؤكد به فكرة الضغط والانكماش، وتجربة التزامن المشترك لوسائل الإعلام- و خاصة المرئية منها -عن بعد في الوقت الحاضر؛ ويعني هذا أن العولمة تعتبر على نحو مجازى قرية كونية ترتكز على وسائل الإعلام، وتشير إلى ما شكلته من تطورات على مستوى العالم(١). وفي عام (١٩٨٩) قدم ديفيد هارفي D. Harvey تعبير انكماش المكان والزمان Time - Space Compression ليدلل به على فكرة الترابط والتشبيك Connectivity؛ والاقتراب المكانى الكوني المتزايد(٢). وفي عام (١٩٩٤) قدم أوهامى K. Ohamae تصوره عن عالم بلا

حدود Border - Less World؛ ويمثل – هذا العالم المتحرك يمثل في نظره قارة خفية غير منظورة (Invisible Continent (2000، و أن العولمة قد أضافت تحسينات على الظروف الإنسانية، وجعلت الملايين من الناس قادرين على العمل على نحو فعال في الاقتصاد الكوني بدون إقامة شبكة علاقات وثيقة بمناطق الإقامة. و اتخذت الشركات عابرة القوميات من دول المنطقة نقاط دخول فعالة في الاقتصاد الكوني، فعندما انتقلت مثلاً شركة نستله Nestleإلى اليابان؛ اختارت منطقة كانسيا Kansiaبدلا من طوكيو Tokyoكباب إقليمى لنشاطها، وخلقت سيولة رأس المال، وانتقاله حولنا، وتعقبه لأفضل المنتجات، ولأعلى عائدات الاستثمار بغض النظر عن الأصل القومى؛ فخلقت عالماً بلا حدود. وقد بدأت القارة الخفية تتكون منذ عام (١٩٨٥)؛ عندما أطلقت مايكروسوفت Microsoftالجيل الأول للنوافذ Windows، وتم بث شبكة CNN، بينما كانت شركات مثل Dell، ونظم مثل Sun Micro Sys-temتمر بمرحلة الطفولة.

وفي وقتها؛ كان يُنظر إلى هذا الرأى الاقتصادي باعتباره رأياً مظلماً، واعتبره القليلون غير ناضج، والآن ترك هذا الرأى أثره على كل عمل. فالقرارات تتخذ في القارة الخفية (حيث تضع إدارات الأعمال وليس الحكومات الخطط والبرامج) لتحدد كيف تنتقل الأموال حول الكوكب(٣). وفي عام (١٩٩٦) ظهر تعبير رولاند روبرتسون " R. Robertsonالذي يقدم صياغة متقنة لفكرة ضغط العالم World Compressionليصبح مكاناً واحداً، وميله إلى تسميته بالتوحد الكوني(٤). ولا يتضمن التوحد الكوني في رأى روبرتسون، ذلك التماثل أو الشيء الذي يشبه ببساطة الثقافة العالمية؛ وإنما هو حالة أو ظرف اجتماعي وفينومينولوجي معقد، ظرف إنساني كونى، تدخل فيه نظم متباينة من الحياة الإنسانية في تشابك وتمفصل بعضها مع الآخر (٥). وكذلك، ظهر في نفس العام (١٩٩٦) تعبير الاقتصاد عديم الوزن والأهمية Weightless Economyالذي أطلقه كواه Quah؛ ذلك الذي ينهض على المعلومات منه على السلع، والتكنولوجيا الرقمية Digitalوتطبيقاتها على شبكة الإنترنت على كل مجالات الاتصال والتجارة، و سيطرة الاستراتيجيات الليبرالية

الجديدة Neo - Liberal ؛ مثل الخصخصة، وعمليات التسويق Marketizationفي الرأسمالية المتقدمة، وانتهاء الحرب الباردة، وما بعد الاتحاد السوفيتي والعالم النامي، ونمو وسائل بث الأخبار الكونية على مدار (٢٤) ساعة ... الخ(٦). وفي عام (١٩٩٩)؛ أضاف أنتوني جيدنز A. Giddeinsتعبيره (العالم المنفلت) Runaway World؛ حيث يرى أن العالم الذي نعيش فيه اليوم ونجد أنفسنا يبدو أنه خارج نطاق تحكمنا وسيطرتنا؛ إنه عالم منفلت؛ لأن بعض المؤثرات التي نفترض أنها يمكن أن تجعل حياتنا أكثر يقيناً ونستطيع التنبؤ بها؛ بما في ذلك تقدم العلم والتكنولوجيا؛ غالباً ما يكون لها أثر عكسي. إن تغير المناخ الكوني وما صاحبه من مخاطرعلى سبيل المثال نتج عن تدخلنا في البيئة؛ ولذلك فهذا التغير ليس ظاهرة طبيعية. وإذا كان العلم والتكنولوجيا يدخلان ضمناً وبالضرورة في محاولاتنا مواجهة مثل هذه المخاطر، إلا أنها هي أيضا أسهمت في خلق هذه المخاطر في المحل الأول. إننا نواجه اليوم مواقف خطرة لم يسبق لأى منا أن واجهها في التاريخ السابق؛ ومن بينها زيادة حرارة الكون، وهناك مخاطر جديدة وغير متيقن منها تؤثر فينا، وهي مخاطر تربطنا بالعولمة باعتبارها حزمة من التغيرات (٧). ويشير توملينسون J. Tomlinson.إلى تعبير صكته في السنوات الأخيرة منظمة الأمم المتحدة لوصف السياق العالمي البازغ؛ و هو تعبير الجيرة الكونية .Global Neighborhood (٨)والملاحظ، أن هذه التعبيرات المجازية (القرية، القارة ... الخ)، والتصورات المستعارة (التوحد المكانى، والاقتصاد عديم الوزن، والعالم المنفلت)، رغم أنها تبدو متباينة، إلا أنها توضح و تلقى الضوء على جوانب متعددة من حقيقة واحدة يجسدها مفهوم العولمة.

٢- العولمة: تعريف المفهوم:

قد يكون من الصعب للغاية أن نحدد من كان أول من استخدم مفهوم العولمة للمرة الأولى، ولاشك أن رونالد روبرتسون كان من أوائل من استخدموا هذا المصطلح؛ وذلك طبقاً لما جاء في كتاب واترز M.Watersعام (١٩٩٥) تحت عنوان (العولمة ككتاب تمهيدى .. والعولمة كفهوم له تاريخ قصير في علم الاجتماع). فحتى عام (١٩٨٣) وفي الطبعة المعدلة للكتاب (المفهومات الأساسية Key Words)الذي

ألفه ريموند وليمز R.Williams، لم تظهر أى مادة عن العولمة. بينما هناك في قاموس علم الاجتماع الذي نُشر عام (١٩٩١)، مادة تعالج عولمة الإنتاج، دون أن تظهر مادة حول العولمة ذاتها. لكن في عام (١٩٩٤)؛ ظهر في قاموس أكسفورد المختصر في علم الاجتماع مادة حول العولمة جمعتها مع نظرية العولمة، وتنطوى على إشارة إلى كتاب مارتن ألبرو و إليزابيث كينج M.Albrow & E.Kingالذي حرراه عام (١٩٩٠) تحت عنوان (العولمة، والمعرفة، والمجتمع)، والذي يضم مجموعة مقالات قد سبق نشرها في أعداد متباينة من المجلة الدولية لعلم الاجتماع (مور ١٩٦٦، و ماير ١٩٨٠، وروبرتسون ١٩٨٣/١٩٨٥) (٩).

ومع مرور الوقت، أصبح لدينا تراثاً ضخماً حول العولمة يضرب بجذوره إلى المجال الأوسع من المنظورات السوسيولوجية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية، والتكنولوجية. كما دخل المصطلح في التعليقات و التحليلات اليومية، و أخذ يطبع الجدل و الحوار الدائر في المجالات المختلفة، وهو يعد مثالاً نادراً على مفهوم أكاديمى بزغ في الاقتصاد وعلم الاجتماع خلال أواخر (١٩٨٠)، ثم حقق تداولاً خلال عام (١٩٩٠)؛ إلى حد ظهر له أثر عميق و واسع على التفكير المعاصر في مجالات كثيرة و متباينة. و لقد أصبحت العولمة مع نهاية القرن العشرين محوراً للحوارات النظرية والتصورية، وعملت على تجميع مجموعة واسعة من النظم الفكرية معاً إلى جانب علم الاجتماع، ولكن دائما ما كان يحيط بها الخلافات وعدم اليقين في علم الاجتماع على الأقل (١٠). و مع كل تلك الإثارة التي نشأت عن دراسة العولمة، فلا يزال الاتفاق ضعيفاً حول ماذا تعني العولمة بين أغلب الذين اهتموا بالبحث عن تعريف واضح لهذا المفهوم.

أ- التعريف التصورى للعولمة:

ربما كان من المفيد في هذا الصدد أن نتوقف أمام أهم من حاولوا تعريف مفهوم العولمة؛ ونعنى فريدمان، و جيدينز، و روبرتسون.

إذ يدعي فريدمان Friedmanأن ثورة الاتصالات التي أُعلنت في العالم الجديد قد بدأت عام (١٩٨٩) مع بداية فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد

صاحبها حزمة من التحولات؛ من المجالات السياسية للتأثير إلى تكامل الأسواق، ومن التفاوض إلى الاتفاق كمحدد للتعاون الدولى، ومن التصنيع إلى الرقمنة، ومن إلغاء التهديد النووى إلى الإرهاب الكوني كتهديد رئيس. وإذا كانت العولمة المبكرة في القرن التاسع عشر قد بُنيت على تراجع تكاليف الانتقال عبر الحدود – خاصة طرق السكك الحديدية و السفن التجارية – و التي كانت محصلتها تزايد حجم التجارة وحركات السكان بمعدل سريع، فإن العولمة الآن قد بُنيت على انخفاض تكاليف الاتصالات التليفونية، و ساعدت الفضائيات، و الإنترنت، و الشركات، على توظيف أجزاء مختلفة من الإنتاج، و البحث، و التسويق، في بلاد متباينة، ولكنها تربط بينها معاً كما لو كانت توجد في مكان واحد (١١).

وكان روبرتسون Robertson واحداً من أوائل علماء الاجتماع الذين قدموا تصوراً نظرياً للعولمة، و يشغل مفهوم الوعى الكوني Global Consciousness وضعاً مركزياً في هذا التصور؛ الذي يشير إلى ضغط العالم، وعملية تركيز الوعى في العالم ككل؛حيث جعل الوعى الكونى العالم من خلال الفكر والعمل مكاناً واحداً. ولقد قلبت العولمة نظام العالم؛ و حولته إلى موضوع للتأمل فيه يجب على كل واحد منا أن يعرف كيف يستجيب له على نحو انعكاسى (تأملى) Reflexively؛ إلى مأزق المعيشة المشتركة في عالم واحد؛ الأمر الذي يحث على تشكيل رؤى للعالم World Views متنافسة. حيث يصور البعض العالم على أنه تجمع من مجتمعات متمايزة، ويسلط الضوء على بُعد الخصوصية وقوته، بينما يرى آخرون العالم باعتباره يتطور في اتجاه تنظيم يجمعه إطار وحيد يمثل المصالح المسلم بها للبشرية ككل. و يُحتمل في هذا العالم المضغوط أن تؤدى المواجهة و المقارنة بين رؤى العالم إلى صراع ثقافي جديد، تؤدي فيه التقاليد الدينية دوراً خاصاً، طالما أنها تستطيع أن تقدم و تعبىء تبريراً نهائياً لوجهة نظر واحدة في العالم؛ والمثال على ذلك يجسده انبعاث الجماعات الأصولية، وأجندتهم الكونية. وهكذا، يُعتبر العالم الكوني عالماً متكاملاً و لكنه ليس متجانساً، ومكاناً وحيداً و لكنه مختلف، يُبنى على الوعى المشترك و إن كان يميل إلى الشرذمة(١٢).

أما أنتونى جيدينز A.Giddens، فيرى (١٩٩٩) أن العولمة ليست كلمة

جذابة، و قد حقق هذا المفهوم شهرة مفاجئة، و لم يكن لها معنى واضح. و تعني العولمة أننا جميعاً نعيش في عالم واحد، و العولمة كما نعيشها ليست فقط جديدة من جوانب كثيرة، و إنما هي أيضاً ثورية، و لم يتمكن المفندين Skeptics، ولا الراديكاليين Radicals، من فهمها على نحو مناسب؛ لأن كلا الجماعتين نظر إلى الظاهرة من خلال مصطلحات اقتصادية و هذا خطأ؛ لأن العولمة تُعتبر ظاهرة سياسية، وتكنولوجية، و ثقافية، بمثل ما هي اقتصادية، وقد تأثرت بالتطورات في نظم الاتصالات، و يمكن التأريخ لها منذ نهاية عام (١٩٦٠). لقد تقدمت نظم الاتصالات بفضل اكتشاف الأقمار الصناعية، و للمرة الأولى أصبح الاتصال الفورى (في نفس اللحظة) من أحد جوانب العالم إلى الآخر أمراً سهلاً وممكناً. وقد تكامل مع الإرسال عن طريق الأقمار الصناعية أنواع أخرى من الاتصالات الإلكترونية، و تسارعت عبر السنوات القليلة الماضية. و لم يتوقف أثر هذه الاتصالات عند حد توصيل الأخبار والمعلومات على نحو أكثر سرعة، و إنما تجاوز ذلك نحو تغيير نسيج حياتنا جميعاً. ولذلك، من الخطأ الاعتقاد بأن العولمة تتعلق فقط بالأنساق الكبرى؛ مثل النظام المالى الكوني، و إنما تمس العولمة كل ماهو بعيد عن الفرد، و كذلك تؤثر في كل الجوانب الشخصية و الأليفة في حياتنا؛ بمعنى أن هناك ثورة كونية حقيقية في حياتنا اليومية، لها تداعياتها في مجالات كثيرة؛ في مقدمتها العمل و السياسة(١٣). إن العولمة عبارة عن مجموعة معقدة من العمليات و ليست عملية واحدة، و هي عمليات تتم على نحو متناقض ومتعارض. فكما تدفع العولمة بعض الأمم إلى أعلى، فإنها تدفع غيرها إلى أسفل، وتخلق ضغوطاً جديدة من أجل الاستقلال الوطنى. إن العولمة هي السبب في عملية إحياء الهويات الثقافية في أجزاء متباينة من العالم، و كذلك أقحمت العولمة في ضروب جانبية، فأوجدت مناطق اقتصادية وأخرى ثقافية داخل و عبر الأمم (مثل وادى السيليكون في كاليفورنيا). وقد دفع إلى هذه التغيرات مجموعة من القوى، بعضها بنائي، و الآخر تاريخي، و الثالث أكثر خصوصية. و تُعد التأثيرات الاقتصادية من بين هذه القوى الدافعة بكل تأكيد، غير أن هناك تأثيرات أخرى تكنولوجية، و ثقافية، و سياسية (مثل قرارات الحكومات

تحرير اقتصادياتها القومية) قد شكلت هذه التغيرات (١٤).

وبالطبع، لم تنموالعولمة بطريقة منصفة وغير متحيزة، كما أنها لم تكن بأى حال معتدلة و تداعياتها حميدة. و لم يوافق البعض على القول بأننا نعيش في قرية كونية Global Village، و إنما الحال أقرب إلى النهب الكوني Global Pillage؛ فإلى جانب ارتباط العولمة بالخطر البيئى، اتسعت صور عدم المساواة، وأصبحت بمثابة مشكلة أكثر خطورة يواجهها المجتمع العالمي. تُعد العولمة بمثابة عملية تغريب في جانب منها، و أصبحت تسير في اتجاه غير مركزى على نحومتزايد؛ لأن آثار العولمة تشعر بها البلدان الغربية، كما يشعر بها غيرهم في أى مكان. لقد أصبح ما يمكن أن نطلق عليه الاستعمار العكسى Reverse Colonizationأكثر شيوعاً؛ لأن البلدان غير الغربية أخذت تؤثر في التطورات العالمية. وإذا كان هناك جدل حول العولمة و تداعياتها على (الدولة – الأمة)، فلا يزال (للدولة – الأمة) في الواقع قوتها، ولقادتها السياسيين دور كبير في العالم، وقد أُعيد في نفس الوقت تشكيل الدولة – الأمة أمام أعيننا. وتواجه الأمم مخاطر وأخطار و لا تواجه أعداء، إن استمرار الأمة، و الأسرة، و العمل، و التقاليد وغيرها، و إن ظل هيكلها الخارجى Outer Shell كما هو، فقد تغير ما تحويه في الداخل. حدث هذا في معظم الدول، و أصبحت هذه النظم الهيكلية غير كافية لأداء المهام التي يتوقع منها إنجازها. إن ظهور مجتمع المواطنة العالمية الكوني Global Cosmopolitanأخذ يهز طرقنا في الحياة، و يشكل مجتمعاً بازغاً على طراز فوضوى، و كيفما اتفق يجرى عبر خليط من العوامل المؤثرة، إنه ليس مجتمعاً آمناً، و إنما نجده مفعم بالقلاقل، و تفزعه الانقسامات العميقة، و يعكس شعورنا بفقدان القوة Powerlessnessعجز هذه النظم الهيكلية، ويؤكد الحاجة إلى إعادة بنائها أو إيجاد جديد غيرها (١٥).

إن المعاني التي اجتهد كل من فريدمان، و روبرتسون، و جيدينز، في توصيلها لنا لتوضيح ماذا تعني العولمة قد تبدو مختلفة؛ لأن كلاً منها كان يركز على جوانب من العمليات المعقدة في العولمة، التي اعتبرها (فريدمان) ثورة في الاتصالات لها

انعكاساتها الاقتصادية، و السياسية، و التكنولوجية، و الثقافية، واعتبرها (روبرتسون) وعياً كونياً في الفكر و العمل، و ضغط للعالم في مكان واحد، و رؤى مختلفة للعالم تتسبب في صراع ثقافي، و عالم غير متجانس يميل إلى الشرذمة. بينما يرى (جيدنز) أنها ظاهرة جديدة، و معقدة، و متعددة الجوانب، تعود إلى ثورة الاتصالات و تداعياتها على حياتنا اليومية، و تؤثر في العام والخاص، و العالمي و المحلى، و هي عمليات متناقضة دفعت إليها قوى بنائية، وتاريخية، و ثقافية، كما أنها عمليات غير منصفة و تداعياتها غير حميدة، و تُعد بمثابة استعمار عكسى، و نظم هيكلية، و عالم فوضوى مفعم بالقلاقل، عجزت نظمه عن أداء ما هو متوقع منها، و تحتاج إلى إعادة بناء.

هذا الاختلاف حول ماذا تعني العولمة؛ يؤكد أن العولمة تعد مفهوماً مراوغاً ومحيراً من حيث التصور و التعريف، و حتى العرض الشامل الذي قدمه (جيللين) Guillenعام (٢٠٠١) لتراث العولمة و الذي يضم قوائم من مئات المصادر؛ أوضح أن كلاً منها يعرض تعريفاً مختلفا للعولمة (١٦). وهذا ما دعى (راى) إلى القول بأن تباين المعانى التي ارتبطت بالعولمة أدت (ببومان) Baumanإلى وصف هذا المفهوم قائلاً إن كل الكلمات الغامضة تميل إلى أن تشترك في مصير مماثل، حيث أنه كلما زادت الخبرات التي تعمل على تجليتها و توضيحها؛ كلما أصبحت هي نفسها مبهمة على نحو متزايد. و على الرغم من غموض المفهوم على هذا النحو الدارج، فإنه سوف يسير في الطريق الذي سارت فيه المفاهيم الغامضة الأخرى و أخذت في الوضوح (١٧).

وقد بادر (جيللين) بالسير في هذا الاتجاه، و قدم هو نفسه تعريفاً تأليفياً للعولمة يجمع بين الوحدات الاجتماعية و السياسية في العالم، و بين نشاط الفاعلين؛ بحيث يأخذ كلاً منهم الآخر في اعتباره عند اتخاذ القرار و القيام بالأفعال رغم المسافات الطبيعية التي تفصل بينهم. و هو تعريف يتسق مع ما اعتبره (جيدنز) خاصية مؤثرة للعولمة تعمل على إعادة ترتيب الجغرافيا، و أن المسافات الكبيرة التي تفصل بين الناس في العالم تتضاءل كل عام، و كما أن العالم ينمو فإنه ينكمش أيضاً. وكان نتيجة

ذلك كله، أن أخذ الباحثون يتحولون في توضيح ماذا تعني العولمة، من التعريفات التصورية، إلى التعريفات الإجرائية (١٨).

ب- التعريف الإجرائى للعولمة:

ويضم ذلك الجانب من تراث علم الاجتماع الذي تركز حول تعريف العولمة بطريقة إجرائية يمكن قياسها و ملاحظتها، إسهامات مجموعة من الباحثين الذين يمكن الإشارة إلى أهمهم على سبيل المثال لا الحصر؛ مثل ويسبروت Weisbrot، وكابلنسكى Kaplinsky، و شاس دان Chase - Daun، وهولتون Holton، و كيم وشين Kim & Shin، و كيللى Kiely، و جيللين Guillen، و بابونز Babones.

وقد قام الكثير من هؤلاء الباحثين الإمبيريقيين بوضع تعريفات إجرائية للعولمة، وقد تبنى بعضهم مدخل (جيدنز و جيللين) وتصورهما الذي يعتبر العولمة نوعاً من القوة النافذة في كل شيء و التي تغلغلت في كل أرجاء العالم، و تصبح العولمة طبقاً لهذا المدخل أكثر من حقبة زمنية واحدة، وعصر العولمة الذي بدأ حوالى عام (١٩٨٠) و الذي سوف يستمر في المستقبل. و كان ويسبروت وزملاؤه قد قدموا مجموعة من الوثائق للتدليل على ما لاحظوه من ركود Stagnation في أوضاع الرفاه الإنسانى الشاملة خلال هذه الحقبة الجديدة من العولمة، و وافقوا جميعاً على أن هذه النتائج التي لاحظوها يمكن إرجاعها إلى العولمة. كما تبنى كابلنسكى مدخلاً مماثلاً، و قدم تحديداً إجرائياً مؤقتاً للعولمة؛ حيث اعتبرها بمثابة تدهور شمل العالم Deterioration عبر الزمن، و أعاق عملية التقدم نحو الرفاه الإنسانى. أما شاس – دان و آخرون، فقد حاولوا التدليل على صحة التصور الذي اعتبر الفترة من (١٩٨٠) تمثل حقبة جديدة في تاريخ العالم، قد وصل فيها الترابط والتشبيك الكوني Global Connectivity إلى أعلى مستوياته على نحو جديد و غير مسبوق، ثم عملوا على إثباته إمبيريقياً. وكانوا قد حددوا موجتين اثنتين Peaks في عولمة الاقتصاد العالمي (١٨٨٠ – ١٩٢٠)، و لاحظوا أن الموجة الحالية للعولمة تفوق كل ما حدث في الموجة الأولى، على الرغم من أنها لم تكن مدونة على خريطة الأرض في السابق و قبل عام (١٩٨٠). و في عام (٢٠٠٦)، أعطى شاس – دان هذا التعريف الإجرائى للعولمة

اسماً خاصاً هو العولمة البنائية Structural Globalization؛ و فحوى هذا التعريف أن العولمة تتمثل في زيادة كثافة شبكات التفاعل عبر العالم على نطاق أكبر، و ذلك بالمقارنة بالشبكات الأصغر (١٩). و كان هولتون قد تبنى وجهة نظر مماثلة، و اعتبر العولمة لا تزيد على الإحساس بأن العالم مكان واحد، يصحبه إحساس بالترابطات المتداخلة Interconnectionsالتي تغمر هذا المكان.

وقد عمل كيم و شين على اختبار هذا التصور على أساس إمبيريقى، واستعانا بأساليب تحليل الشبكة الاجتماعية Social Network Analysis؛ وانتهيا إلى أن بناء العلاقات التجارية بين البلدان قد تحول في عصر العولمة، و لم يصبح هو الوجه المركزى للعولمة. و أنه يمكن تصنيف تراث العولمة في ضوء أربع مقولات متميزة: الأنساق – العالمية، و الثقافة الكونية، و المجتمع الكوني، والرأسمالية الكونية؛ بحيث تعد العولمة بمثابة بزوغ عمليات وأنساق من العلاقات الاجتماعية، و لا تُؤسس فقط على نسق الدول – الأمة. و ربما كانت أهم الدلالات على هذا الجهد الإمبيريقى في تعريف العولمة، أن نظريات العولمة لم تعد مقتنعة باعتبار العولمة بمثابة قوة شاملة ترتبط بالحقبة الراهنة (٢٠).

وكان (كيللى) في ما كتبه تحت عنوان فقر نظرية العولمة قد انتقد ذلك الميل الذي يعطى أهمية علية و سببية للعولمة، و حاول أن يحذوا حذو ليف Leafو (روزنبرج) Rosenberg، و يُحدث نقلة نوعية في علم اجتماع العولمة Sociology of Globalization؛ من استخدام العولمة باعتبارها متغيراً محدداً Determining Variable، إلى دراسة العولمة نفسها على أنها قد تحددت تاريخياً من خلال نشاط فاعلين معينين Special - Agencies؛ لأن روزنبرج قد أدان أصحاب النظريات التي ميزت العولمة باعتبارها عاملاً ليس وراءه فاعل Agent without Actor، مع أنه يوافقهم على أن العولمة تُعد قوة عالمية النطاق. و عندما حاول (كيللى) التدليل على موقفه المعارض لهذا الميل و التصور الذي يعتبر العولمة متغيراً محدداً، اتجه إلى تحليل التقارير التي تناولت تداعيات العولمة على مستوى البلد، و دراسة عواملها و نتائجها (الفقر و معدلات النموالقومى). و انطلق كيللى من افتراض قوى يستند إلى

أساس إمبيريقى، بأن العولمة في الحقيقة مسؤولة عن الكثير من التداعيات التي قد أدانتها أو أُرجعت إليها، و لكى يؤكد ذلك؛ غير مستوى تحليل البيانات من مستوى العالم إلى مستوى البلد الواحد (٢١).

وعندما ننتقل إلى التعريف الإجرائى الذي قدمه (جيللين) للعولمة من خلال المسح الذي قدمه لحالة العولمة على نطاق العالم، و الذي استعان فيه بقائمة لحوالى (١٥) مؤشراً نموذجياً على العولمة؛ منها إجمالى الاستثمار الأجنبى الكوني، وإجمالى التبادل التجارى الأجنبى و الكوني، و إجمالى الهجرة الدولية الكونية، وإجمالى عدد السائحين الدوليين، و إجمالى عدد دقائق الاتصالات الدولية. و لقد أظهرت كل مؤشرات العولمة التي وضعها جيللين اتجاهات متسقة و بازغة خلال عشرات السنين الحديثة (٢٢).

أما (بابونز)، فقد حاول تقديم مدخل جديد يضم تصوراً للعولمة، وتعريفاً إجرائياً، مستخدماً طرقاً في البحث الإمبيريقى في علم الاجتماع تتسق مع المعالجة النظرية لهذا المصطلح. و قد بدأ (بابونز) هذا المدخل برصد مجموعة من الملاحظات النقدية تمكن من تسجيلها على المحاولات السابقة؛ لوضع تعريف إجرائى للعولمة يساعد على ملاحظة و قياس هذه الظاهرة في بحوث علم الاجتماع. فالملاحظ أولاً أن الدراسات الإمبيريقية عموماً قد ركزت على تعريف تصورى وحيد (الانفتاح التجارى) تم تحديده إجرائياً و نموذجياً على أنه حجم التجارة الخارجية مقسوم على إجمالى الناتج المحلى (GDP)، أو العولمة باعتبارها عملية تحويل Transference على حد تعبير (بارتيسون) Bartieson، و أُجريت دراسات للعولمة في ضوء هذا التصور التجارى في العالم ككل، و في مجموعة كبيرة من الدول القومية فرادى. و على الرغم من أن هذه الدراسات كانت تعتمد على أسلوب المسح للعولمة التجارية من خلال منظور أوسع (قومى – مقارن)، إلا أنها لم تتناول العولمة التجارية في علاقتها بمتغيرات سوسيولوجية أساسية؛ مثل النموالاقتصادى، و نموالسكان، و التباينات في خصائص دولة الرفاهية، و عدم المساواة في الدخل.

والملاحظ ثانياً، أن هذه الدراسات الإمبيريقية تميل إلى الفصل التام بين

النظرية و البحث؛ الأمر الذي تجسد في حالة من التعارض بين الإدمان النظرى، وعدم الاهتمام الكافي بالعولمة إمبيريقياً، إلى الحد الذي ظلت هناك جوانب هامة من نتائج العولمة على المجتمع، لم يتم التعرف عليها في التراث الإمبيريقى حتى الآن. كما أن مستوى التحليل في التراث الإمبيريقى حول العولمة كان يتركز عموما على البلد أو البلدان التي تعرضت على نحو أو آخر للاقتصاد الكوني الأوسع، و ما يصاحبه من نتائج إيجابية أو سلبية؛ مما ترتب عليه غياب التطابق في مستويات التحليل بين بناء نظرية العولمة التي يتسع مجالها لتشمل العالم عموماً، و بين البحث و التراث الإمبيريقى الذي يغطى فقط المجال القومى (٢٣).

ومن هنا، كانت هناك حاجة في رأى (بابونز) إلى إطار موحد لتجاوز أوعبور الهوة بين هذه الصياغات التصورية للعولمة على مستوى العالم والمستوى القومى، إطار يعمل على تسهيل عملية التحديد الإجرائى لكل من مقاييس العولمة على المستويين العالمي و القومى. و قد شرع (بابونز) في بناء هذا المدخل والإطار الجديد – على حد تعبيره – من خلال بلورة تعريفات تصورية للعولمة تستند إلى النظرية، و تجمع بين كلاً من المستويين – العالم و القومى – في التحليل، و الذي يمكن تحديده إمبيريقياً على نحو مثمر من خلال إطار إمبيريقى موحد. و حدد العولمة على المستوى الأول (العالم) بالدرجة التي يمكن بها تتبع التباينات الدولية في قياسات التشبيك و الترابط الدولى؛ و بخاصة الانغماس القومى Engagementفي أنساق العالم على اتساعه. و حُددت العولمة القومية باعتبارها تراجع التشبيك و الترابط الدولى في أحد البلدان عما قد يكون متوقعاً لهذا البلد؛ طبقاً لحجمه، و مستوى التنمية فيه. ثم أجرى (بابونز) تقديراً أوقياساً لمستويات العولمة خلال الفترة من (١٩٧٣ – ٢٠٠٢)؛ أولاً على مستوى العالم الأوسع في التحليل، ثم على مستوى البلد. و ذلك من خلال الاستعانة بتحليل مقارن لخمسة مؤشرات هامة تدل على التشبيك و الترابط الدولى هي؛ (التجارة، و الاستثمار، والمكالمات التليفونية الدولية، و عدد السائحين، والتحويلات النقدية)، و استعان ببيانات البنك الدولى لتقدير مسار عولمة التجارة على نطاق العالم خلال الفترة السابقة، و كذلك تحديد مرتبة العولمة المحلية لمجموعة من

الدول بلغت (١١١) دولة. ثم تابع بعد ذلك، بإجراء تقويم شامل لجوانب القوة والضعف في هذا المدخل، وتلخيص لمضامينه ونتائجه على فهم مدى تقدم العولمة عبر الثلاثين سنة الأخيرة، مع بعض المقترحات عن الكيفية التي يمكن بها استخدام هذا المدخل في بحوث مستقبلية. و من أهم النتائج التي انتهي إليها بابونز، إن التعريف الإجرائى غير المباشر للعولمة الذي كشف عنه في هذا الجهد، يتطابق تماماً مع التعريف التصورى الذي يستند بقوة إلى مدخل نظرى، و ترتب عليه ترتيباً ذا معنى للبلدان على مستوى العولمة، تم التوصل إليه عبر خمسة مؤشرات منفصلة على حالة التشبيك و التداخل الدولية. و يسمح هذا المدخل غير المباشر بتقديم تعريف إجرائى لكل من العولمة القومية و العالم داخل إطار موحد مبنى على التحليل الاختزالى، ويوضح العلاقة بين هذين الاستخدامين المتميزين و المدمجين لمصطلح العولمة. وأنه قد يكون من الأفضل تقديم تحديد إجرائى للعولمة في ضوء القياسات الرياضية (٢٤).

٣- بدايات العولمة:

ويصعب في الواقع الإجابة على السؤال: ما التاريخ الذي بدأت معه حقبة العولمة؟ و ما معالم ذلك؟ بعيداً عن كل ما تقدمه نظرية العولمة من تفسيرات، ولكل ما طرح من قضايا جوهرية حول العولمة، وما إذا كانت قد حدثت من أساسه؟ و ما إذا كان حدوثها يعبر عن شيء جديد؟ و ما إذا كانت العولمة بمثابة عملية بازغة عملت على ظهور تغيرات اجتماعية في ذاتها؟ أو إذا ما كانت تُعد محصلة و نتاج لعمليات ثقافية، و سياسية، و اقتصادية أخرى؟ و هل أوجدت العولمة حالة تجانس متزايدة؟ أم ترتب عليها عدم تجانس بين الأنساق السياسية، والاجتماعية، و الاقتصادية، والثقافية، و ما انعكاساتها على الدول الأمة؟ ... الخ(٢٥). و لقد تمكن بعض المساهمين حديثاً في تراث العولمة من التعرف على والتمييز بين ثلاث موجات في نظرية العولمة، تشكل كل موجة منها منظوراً قائماً بذاته؛ المتعولمون Globalists، والمتشككون Scepties، و التحوليون Transformationalists، أمكن تلخيصها في جدول يقارن بين هذه الموجات في ضوء متغيرات العولمة، و المنهج، و الاقتصاد،

والسياسة، و الثقافة، و التاريخ، والمبادىء السياسية، و المستقبل.

أ- الموجة الأولى: المتعولمون:

و تمثل كتابات أوهمى، و ريك Reick، و ألبرو Albrow، وغيرهم، أهم المدافعين عن هذه الموجه. و قد بدأت هذه الموجة حوالى عام (١٩٨٠)، واستهلت بتفسيرات قوية حول عولمة الاقتصاد، و السياسة، و الثقافة، و سقوط الحدود الأرضية، و الاقتصاديات القومية، و الدول، و الثقافات، و رأت أنه على العلم الاجتماعى أن يتخلى عن المناهج التي تركز على الأمة Methodological Nationalism، و عن التصور الضيق للمجتمع، و البحث عن مناهج تناسب دراسة العلاقات الاجتماعية في السياق الكوني. و تنطوى الموجة الأولى على تفسير كونى مفرط Hyber - Global-ist للاقتصاد؛ حيث أضحت الاقتصاديات القومية أقل أهمية، و لم يعد لها وجود؛ بسبب انتقال رؤوس الأموال، و الشركات المتعددة القوميات، و الاعتماد المتبادل في مجال الاقتصاد، و بسبب تراجع القيود السياسية على حركة الأموال، و التغير التكنولوجى، و استخدام الحاسب الآلى في عمليات التحولات المالية؛ مما ساعد على انتقال كميات كبيرة من الأموال في الحال. و اكتسبت الشركات طابع تعدد القوميات، أكثر منها قومية؛ و ذلك من حيث الملكية، و الإنتاج، و توزيعه على نطاق دولى، وكذلك التسهيلات، و القوى العاملة، و المستهلكين. و نُظر إلى الاقتصاد العالمي على أنه قد حقق انفتاحاً، وتكاملا، و أدمج أجزاء كثيرة من العالم، و ربما كان هناك جدل بين المتعولمين حول ما إذا كان لذلك نتائج إيجابية أم سلبية.

وعموماً، كان منظور المتعولمون يعد منظوراً اقتصادياً خالصاً، مع الاعتقاد في أن للتغيرات الاقتصادية مضامين سياسية و ثقافية. و في هذا المنظور تفقد الدولة – القومية قوتها و تأثيرها و حتى سيادتها؛ لأن عليها أن تختار و أن تصنع سياستها على نحو يتواكب و حاجات رأس المال المتحرك، و ما قد يصاحب ذلك من إمكانيات واحتمالات تغير الديموقراطية الاجتماعية و تقلص دولة الرفاهية؛ لكى تناسب مصالح أصحاب الأعمال (٢٦). و لقد حلت التنظيمات الدولية مثل الأمم المتحدة، و البنك الدولى، و الحركات الاجتماعية ذات الطابع العالمي، و المجتمع المدنى، محل

القومية. و قد أدت العولمة إلى انهيار الثقافات القومية، و نموثقافات عالمية أكثر تجانساً أو أحياناً هجينية Hypridised، و أصبحت الفروق القومية أقل وضوحاً؛ كلما زاد استهلاك السكان للثقافة المعولمة و الوافدة من العالم المحيط، أكثر من أن يقتصر الاستهلاك حصرياً على ثقافتها القومية الخاصة.

وقد أسهمت وسائل الاتصال الكونية و اللاإلكترونية (الإنترنت، و محطات الإرسال التليفزيونى، و الهجرة، و السياحة) في تسهيل عملية التجانس هذه. و في هذا السياق، يرى المتعولمون (أتباع الموجة الأولى) أن تزايد دور التكنولوجيات الجديد؛ جعل العولمة ترد في بدايتها إلى ما بعد الستينيات أوالثمانينيات، و أنها تبدوفي نظر البعض على أنها شيء جديد نسبياً (٢٧).

ب- الموجة الثانية: المتشككون:

وتمثل كتابات هرست Herst، و تمبسون Thompson، أهم الممثلين للموجة الثانية. وهما عموماً لا ينكران حدوث تغيرات فعلية، و إنما يعترفان بواقع وحقيقة تغيرات العولمة، وإن كانا بذلك يدافعان عن موقف المتعولمين (الموجة الأولى)، إلا أنهما تبنيا موقفاً معدلاً و أكثر تعقيداً من المتعولمين. فأخذا على أتباع الموجة الأولى أنهم تناولوا العولمة بالتحليل استناداً إلى أسلوب يميل إلى التجريد والتعميم، وانتهوا إلى تصورات لا تجد لها تفسيراً كافياً يستند إلى شواهد إمبيريقية. ولذلك، اتجه أتباع الموجة الثانية (المتشككون) إلى مراجعة واختبار ادعاءات المتعولمين (أتباع الموجة الأولى) في ضوء الشواهد المطلوبة، واعتنوا بالكشف عما إذا كانت العولمة تسود على أساس متوازن، و بنفس الاتجاه، و في أى مكان، ولم يكن من المستغرب أن يجدوا دلالات و علامات تؤكد التمايز و الاختلاف فيما يتعلق بانتشار العولمة. و هكذا، رفض المتشككون الادعاءات المجردة التي كان يدعوا إليها المتعولمون، والتي اعتبروها ادعاءات كاسحة تفسر عمليات العولمة كما لوكانت تؤثر في كل المجالات في العالم دائما وبنفس الاستجابة، وهوأمرينقصه البرهان الإمبيريقى(٢٨).

ولقد نظر المتشككون (أتباع الموجة الثانية) إلى الاقتصاد الكوني باعتباره لا

يشمل كل العالم؛ إذ تعد مثلاً أفريقيا جنوب الصحراء أقل اندماجاً بالمقارنة بمواقع قوية في آسيا الشرقية، و أوروبا، و أمريكا الشمالية، و صاحب ذلك ظهور صور من عدم المساواة العالمية، و الميل إلى الحماية، و هو أمر لا يزال منتشراً في أوروبا والولايات المتحدة فيما يتعلق بالاستيراد من اقتصاديات آسيا النامية. ويزعم المتشككون أن الاقتصاد العالمي قد ينمو بين القوميات (طرف ثالث) أكثر مما ينمو عالمياً. وإذا كانت السياسات الليبرالية و الاندماج في الاقتصاد العالمي قد ساعد بعض دول العالم (كالصين، و الهند، و غيرهما من بلدان آسيا)، فإن اتجاههم نحوالحماية وتدخل الدولة يمثل جانباً من القصة. و من ناحية أخرى، سقطت بلاد أخرى في العالم مثل أفريقيا، وتأذت من الفقر و عدم المساواة، و تقدمت العولمة، وقل احتمال توقفها بشكل واضح، ومع ذلك لم يحدث توفير و إتاحة الفرصة في الاقتصاد العالمي المفتوح على نحو متساوٍ، و الذي يعتبره البعض حلاً لمشكلاتهم.

وقدم المتشككون الدليل على الدور المستمر للدول – الأمة داخل حدودها الخاصة، و كوكيل لعمليات التحول التي تُحدثها العولمة، و التي تستمر من خلالها هذه الدول بقدر ما تفقد من قوة؛ ففي أوروبا و أمريكا الشمالية استمرت الدول تتمتع بقوة أكبر. و أخذت الهويات القومية تتمسك بتاريخها، و تحاول الصمود أمام الهجرات السكانية، و لم تتمكن الهويات العالمية أن تحل محلها؛ و إنما تطورت بدلاً من أن تذوب، و قد توافر هناك شواهد على انبعاث النزعة القومية من جديد، بمثل ما كانت الأمم القديمة تتمسك بقوة بالقوميات الصغرى لمواجهة التحديات المترتبة على عمليات التحول (٢٩). و بناء على ذلك، أكد المتشككون أنه بالإمكان النظر إلى نتائج العولمة من الناحية السياسية على أنها نتائج متفاوتة، و بقدر ما كسبت الدول من قوة، فإنها فقدت بالمثل قوى أخرى في أثناء عمليات العولمة؛ حيث أصبحت دولاً كثيرة أكثر قوة من غيرها؛ مما يدلل على أن الدول – الأمة تحتفظ باستقلالها و سيادتها بطرق كثيرة، و على نحومتفاوت.

وقد وجه المتشككون انتقادات إلى ميكانيزمات الحكم الكوني؛ و المتمثل في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، و الاتفاقيات حول الاحتباس الحراري الكوني،

وتزايد القوى النووية، و العدل الدولى، و نظروا إليها على أنها أداة لا مفر منها في يد الأمم الأكثر قوة، و التي تُعفي نفسها من قواعده أو تتجاهلها عندما لا تكون مناسبة لها، و تستخدم هذه الكيانات الكونية في فرض إرادتها و تحقيق مصالحها عندما تريد. كما أكد المتشككون أن الأمم تستجيب للعولمة الثقافية بشكل متفاوت، والدليل أنه إذا كانت الماكدونالية قد انتشرت حول العالم، غير أن العناصر التي تعتمد عليها قد اختلفت و تغيرت لتناسب المستهلك المحلى (يُصنع البرجر من الروبيان في اليابان، ومن عناصر أخرى مباحة في الشريعة اليهودية أمام المستهلكين اليهود)، و كذلك تغيرت عادات الأكل و اختلفت من السريع إلى شغل أوقات الفراغ، و لا يستجيب الأفراد من فرنسا مثلاً و الشرق الأوسط على نحوإيجابى تجاه عولمة الثقافة الأمريكية. و هناك تنبؤات بحدوث صدام بين الثقافات نشأت عن العولمة، و هي صدامات قد يكون لها أثرها على المصالح الاقتصادية و السياسة الخارجية أكثر من ارتباطها بالثقافة، و غالباً ما تتجاوز فكرة صدام الحضارات المتوقع؛ بأن تعمل العولمة على جعل الثقافات متجانسة. و هكذا، زعم المتشككون أن العولمة ليست ظاهرة جديدة، و أن هناك احتمال بأن العمليات التي تم وصفها لا تمثل العولمة الخالصة(٣٠).

جـ - الموجة الثالثة: التحوليون:

ويقف هيلد، و هاس، و مارش في مقدمة الكتاب الذين عُرفوا بالتحوليين وأتباع الموجة الثالثة في نظرية العولمة، و من أهم كتاباتهم التحولات الكونية Global Transformations (1999)، و الديموقراطية المفتوحة Global Democracy (2002)و قد حاولوا تقديم صورة أكثر تعقيداً للعولمة مغايرة لتصور المتشككين (أتباع الموجة الثانية)، اعتبرت العولمة تجرى لكن بدون أن تكنس كل ما يقف أمامها. وتبنوا موقفاً معدلاً من العولمة، يُقدم تفنيداً أكثر إتقاناً مما ذهب إليه أتباع الموجة الثانية، صاغوه في ضوء قبول صورة للعولمة كما توجد بالفعل، وادعوا بذلك أنهم يقدمون تفسيراً أفضل، وفهماً صحيحاً، يساعد على فهم العولمة بشكل مناسب. و أنه إذا كانت العولمة في نظر التحوليين تُعد عملية حقيقية؛ فإنها تحتاج في رأيهم إلى أن تُدفع إلى

الأمام باعتبارها ظاهرة معقدة وغير متيقن منها.

لقد حرص التحوليون على إعادة تقدير ادعاءات المتعولمين والمتشككين، ونقد قضاياهم، و تحرير نظرية العولمة، و إضافة مواصفات، و رسم صورة معقدة للعولمة. و قد أخذوا على أتباع الموجة الثانية أنهم كانوا إمبيريقيين يستخدمون الشواهد الإحصائية لإثبات، أو تعديل، أو رفض قضايا الموجة الأولى من العولمة، وأن هناك حاجة إلى شواهد كيفية، و تحليل تفسيرى. و استشهدوا على ذلك بأنه قد لا تكون الهجرة أو التجارة أكثر كونية الآن عنه في عصور سابقة، و ذلك في ضوء مؤشرات كمية؛ مثل قيمة السلع المتبادلة، أو عدد السكان الذين تنقلوا، بينما قد يكون الأثر الكيفي للهجرة و التجارة على الاقتصاد، و السياسة، و الثقافة كبير في الفترة الحالية. و ذهبوا إلى أنه قد يوجد هناك اعتماد اقتصادى كوكبى متبادل، لكن هذا لا يعنى أنه يوجد اتفاق و تقارب على متغيرات اقتصادية مثل الأجور ومعدلات الفائدة؛ بمعنى أنه يمكن أن يوجد نسق اقتصادى كوكبى، و لكن بدون اتفاق على اقتصاد وحيد(٣١).

ويذهب التحوليون إلى أنه لا يزال للدول – الأمة السيادة إلى حد كبير، إلا أن مالها من قوى، و وظائف، و سلطة، قد أُعيد تشكيلها من خلال الحوكمة الدولية، والقانون، و الإيكولوجيا الكونية، و النقل، و التطورات في مجال الاتصالات، والتنظيمات غير الإقليمية؛ كالشركات متعددة القوميات، و الحركات الاجتماعية عبر الأمم. و يزعم (هيلد) بأن الدول أصبحت أكثر نشاطاً، و أن قوتها لم تتناقص بالضرورة، و إنما أُعيد تشكيلها، و أنه لا يزال للحدود الإقليمية أهميتها، و لقد أصبح القول بأنها تمثل العلاقات الأولية في الحياة الحديثة مثيراً أكثر للخلاف. كما أخذت النشاطات السياسية، و الاجتماعية، و الاقتصادية، تضرب بجذورها في المحلية، وأُعيد ربطها بالإقليم في صورة جديدة تجمع بين المحلية و العالمية. كما زعم (هيلد) وزملاؤه أن هناك صوراً سياسية مثل الديموقراطية الكونية، والمواطنة العالمية Cos-mopolitan Global Democracy، تُعد بمثابة طرق أكثر ملاءمة في توجيه العولمة نحو مسارات أكثر تقدمية (٣٢).

وتنطوى العولمة على تغير تحولى عميق يشكل قوة دافعة مركزية تقف وراء

التغيرات التي تعيد تشكيل العالم، و لا يوجد هناك جوانب يمكن تمييزها بوضوح بين العمليات السياسية، و الاجتماعية، و الاقتصادية، الوطنية و الدولية، و إنما هناك جوانب من الثقافة القومية (في الإعلام، و الأفلام، و الدين، و الطعام، والموضات، والموسيقى) تختلط مع مُدخلات من مصادر دولية، فلم تعد الثقافة القومية منفصلة عن الثقافة الدولية؛ و من ثم تُعتبر العولمة قوة تحولية دافعة تُغير من خبرات و حياة الناس. و قد تبدأ بعض نماذج موسيقية من موقع محلى، و لكنها تصبح منفصلة عنه؛ بعد أن يتم بيعها أوعزفها على نطاق كونى، أو تطرأ عليها تأثيرات كونية. و هكذا، تخلق العولمة صوراً جديدة من الثقافة تجمع بين المحلية والكونية.

ويذهب التحوليون إلى أنهم لا يردون العالم إلى نموذج مثالى وحيد و ثابت كما فعلت المنظورات الأخرى، و هو أمر ينطوى في نظرهم على تناقض طالما أن هناك عناصر في الثقافة تظل على حالتها القومية، بينما تتغير عناصر أخرى بفعل المُدخلات الكونية؛ مما يجعل الثقافة خليطاً من القومى و الكوني. و بناء على ما سبق، يذهب التحوليون إلى أن العولمة تُعد بمثابة ظاهرة جديدة لم يسبق إلى مثلها، وهي في نفس الوقت تُعتبر عملية تاريخية طويلة المدى ظهر لها صور سابقة على الحداثة Pre - Modern. أما مستقبل العولمة فهو غير محدد و مفتوح النهاية، و قد يأخذ أشكالاً مختلفة (ربما أكثر ليبرالية أو ديموقراطية اجتماعية)، أوحتى ربما يتكرر، وبدلاً من أن يكون مستقبل العولمة أنها قوة لا يمكن تجنبها، أومجرد استمرار لأبنية الدولة – الأمة التي لا يصيبها التأثير. و مع التسليم بعدم اليقين، يجيء الاعتراف بأهمية الدور في تحديد ما قد يحدث للعولمة، و بدلاً من الافتراض بأنها حتمية و قد تحددت سلفاً. و على خلاف زعم بعض تفسيرات الموجة الأولى، فإن التحوليين يعتبرون المستقبل الدولى مفتوحاً يحتمل أن يأخذ عدة اتجاهات بفعل عوامل؛ مثل اختيارات الشركات الكبرى، و الحكومات، وتأثير المجتمع المدنى، و الحركات الاجتماعية في العالم (٣٣).

وهكذا، قدمت لنا نظرية العولمة من خلال موجاتها الثلاث تحديدات مختلفة لبدايات العولمة و معالمها، حيث حدد المتعولمون (الموجة الأولى) تلك البداية وردوها

إلى ما بعد الستينيات والثمانينيات، و اعتبروها ظاهرة جديدة نسبياً، وحددوا معالم ذلك في تفسيرهم الكوني المفرط للاقتصاد العالمي، و كيف حقق انفتاحاً و تكاملاً وأدمج أجزاءً كثيرة من العالم إلى حد يعتبر معه منظور المتحولون منظوراً اقتصادياً خالصاً، مع الاعتقاد بأن لهذه التغيرات الاقتصادية مضامين سياسية و ثقافية؛ حيث فقدت الدولة القومية قوتها، و تأثيرها، و سيادتها، وحلت التنظيمات الدولية محل الدول القومية، و أدت العولمة إلى انهيار الثقافات القومية و نمو ثقافات أكثر تجانساً، وزاد استهلاك السكان للثقافة الكونية أكثر من عناصر الثقافة القومية، و أسهمت وسائل الاتصال الكونية و الإلكترونية في تسهيل عملية التجانس هذه.

ومن ناحية ثانية، حدد المتشككون (الموجة الثانية) بدايات العولمة بأنها قديمة، و كان يستخدم مصطلح الدولية Internalization بدلاً من العولمة، و أن الدولية قد تمت داخل أبنية موجودة و ذلك أكثر مما خلقت أبنية كونية جديدة؛ ولذلك كانت العولمة في نظرهم ظاهرة ليست بجديدة، و حددوا معالم ذلك في اعترافهم بواقع وحقيقة تغيرات العولمة، و رفضهم الادعاء بأن عمليات العولمة تؤثر في كل المجالات في العالم؛ لأن هناك أدلة و علامات تؤكد التمايز والاختلاف في انتشار العولمة، وظهور صور عدم المساواة العالمية، و أن للعولمة نتائج متفاوتة من الناحية السياسية؛ فبينما كسبت الدول القوة، فإنها فقدت بالمثل قوى أخرى، وأصبح الحكم الكوني أداة في يد الأمم الأكثر قوة تفرض من خلاله إرادتها، وتحقق مصالحها، و لا يستجيب الناس في فرنسا و الشرق الأوسط على نحوإيجابى تجاه عولمة الثقافة الأمريكية، وحدث صدام بين الثقافات، و لم تعمل العولمة على تجانس الثقافات.

أما التحوليون (الموجة الثالثة)، فيحددون بدايات العولمة بأنها ظاهرة جديدة ولم يسبق إلى مثلها، و تعتبر في نفس الوقت عملية تاريخية طويلة المدى، ظهر لها صور سابقة على الحداثة. و حددوا معالم ذلك في قبولهم صورة للعولمة موجودة بالفعل، و لكن دون أن تكنس كل ما يقف أمامها، و أن العولمة تحتاج إلى أن تدفع إلى الأمام باعتبارها ظاهرة معقدة و غير متيقن منها. و أنه يمكن أن يوجد نسق اقتصادى كونى، و لكن بدون اتفاق على اقتصاد وحيد، و أن الدول أصبحت أكثر

نشاطاً و لم تتناقص قوتها بالضرورة، و إنما أُعيد تشكيلها، و أن العولمة تنطوى على تغير تحولى عميق يشكل قوة دافعة مركزية تقف وراء التغيرات التي تُعيد تشكيل العالم، و أنها تخلق صوراً جديدة من الثقافة تجمع بين المحلية والكونية. و من الواضح أن رأى التحوليون (الموجة الثالثة) هوالرأى الأرجح في تحديد بدايات العولمة، وتوضيح معالمها، كما تشهد على ذلك الأحداث التي نعايشها في عالمنا اليوم.

٤- التعامل مع العولمة:

ومهما كانت حقيقة العولمة و تداعياتها الاقتصادية، و السياسية، و الثقافية، فالواضح أنها لحظة حضارية جديدة تتضمن الكثير من الفرص الإيجابية، و هي في نفس الوقت مليئة بالمخاطر و القلاقل، و تداخل الفرص و المخاطر يؤدى إلى تفاوت المشاعر و المواقف تجاه العولمة؛ فالبعض يُظهر كل التفهم و يدعو بالتالى إلى الانغماس في لحظة العولمة و الاستفادة منها و من معطياتها، و البعض يُبدى التخوف من مخاطر العولمة، و يدعوا للانكماش من أجل حماية الذاتية الحضارية، والهوية الثقافية، التي تبدو مهددة من قبل العولمة، و يشعر البعض الآخر بمزيج من المشاعر الإيجابية و السلبية، ويحاول أن يوفق بين الانغماس و الانكماش، في موقف الانغماش، و تمثل هذه المواقف أساليب مختلفة و مشروعة للتعامل مع العولمة، لكن المطلوب هو توظيف نتائج العلم الاجتماعى في تأسيس رؤية واضحة لتوجيه عملية التعامل الخلاق مع العولمة (٣٤).

إن البحث عن سبيل للتعامل و التكيف مع العولمة و تحدياتها على أرض الواقع يتطلب منا أن نبحث أولاً عن الأسس التي يمكن الانطلاق منها في هذا التعامل، وثانياً أن نحدد الأساليب الخلاقة في التعامل مع العولمة، خاصة و أنه من الضرورى أن يستند هذا التعامل إلى رؤية غير تقليدية لظاهرة العولمة، و أن نستفيد من النماذج العالمية الناجحة في هذا التعامل، و أن يرتكز التعامل إلى دور الدولة القومية، و أن يختار من بين الأساليب المتاحة في هذا التعامل الأساليب الخلاقة التي تسهم أكثر من غيرها في حل مشكلات مجتمعاتنا العربية و دفع عجلة التنمية المستدامة فيها.

أ- أسس التعامل الخلاق مع العولمة:

ما الذي يتعين علينا أن نخافه اليوم؟ الهيمنة التي يتصورها بعضنا، أم التهميش الذي يهددنا جميعاً؟ لقد ظل هجاء العولمة و التحذير من مخاطرها على هويتنا الثقافية و على مصالحنا الاقتصادية هو المعلم الأساسى للخطاب و أسلوب التفكير اللذان يهددان العرب بمزيد من التراجع، و ظل يمثل الاتجاه الأعلى صوتاً والأكثر ضجيجاً في أغلب المحافل العربية. و ذلك نتاج للمنهج الذي ينظر إلى العالم من ثقب الصراع مع الغرب، و يختزله في كتلة مصمتة يزعم أنها كلها معادية لنا وتتآمر علينا. لكن منهج الحديث عن الهيمنة يُغفل أن العرب يعانون خطراً أكبر هوخطر التهميش؛ ذلك لأن هويتنا أقوى من أن تتآكل، و ثقافتنا أكثر صلابة من أن تذوب، و لم يتمكن الاستعمار الاستيطانى من تذويب هوية أو ثقافة الفلسطينيين مثلاً أوالجزائريين. و استمرار إدارة علاقتنا مع العالم وفقاً لمنهج الهجاء، والتنديد، والإدانة، لم يعد يثمر نتائج إيجابية؛ و لذلك علينا أن نبحث عن بديل لهذه الرؤية التقليدية، ولتكن رؤيتنا في تعاملنا مع العولمة منحازة إلى جانب الاتجاه العقلانى الذي يفرض علينا البحث في العوامل والمشكلات التي تكرس التهميش الذي يهددنا(٣٥) .

ويمكن لهذه الرؤية غير التقليدية أن تستفيد من التجارب العالمية الناجحة، وهنا يمكن الإشارة إلى معالم النموذج اليابانى، و دول النمور في جنوب شرق آسيا، وبعض بلاد أمريكا اللاتينية. و تجربة اليابان منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن جديرة بأن تكون في الخلفية عند التعامل مع العولمة، فاليابان من بين الشعوب التي لم تخش العولمة أو تخاف منها، بل تفاعلت معها، و تستحق تجربتهم التأمل؛ لأنهم لم يتأثروا في خصائصهم الثقافية بالغرب، رغم تعرضهم لمؤثرات غربية مباشرة ومقصودة لفترة طويلة، كما عاشوا ولا يزالون تحت حماية أمريكية صريحة، و المؤكد أن إنجازهم الاقتصادى يساعد على توليد الثقة، لكن ثقتهم كانت قائمة قبل أن يصير اقتصادهم عملاقاً. و لقد بزغ النموذج اليابانى وتقدم بالاعتماد على توجهات خاصة، تركز على المصلحة الوطنية من منظور جماعى محض و ليس من منظور رأسمالى فردى، و التصق اليابانيون بالمصلحة الوطنية وحافظوا عليها في كل مراحل

مواجهتهم لتحديات التنمية، و لمواجهة تحديات التنافسية الدولية بخصوص قضايا صعبة مثل التكنولوجيا، و البحث، و التطوير، ابتكر اليابانيون ما يعرف بالكونسوريتا؛ و هو تكتل بين الشركات التي تعمل في نفس المجال، و تتعاون مع بعضها بعضاً و مع الحكومة من أجل تحقيق الريادة في هذه المجالات. فكانت التوجهات اليابانية جماعية وطنية أصيلة و مرنة.

وكذلك صعدت نماذج أخرى كدول النمور، من خلال الكثير من المبادىء التي اعتمدت عليها اليابان؛ و نعنى مبادىء الجماعية، و التكتلات، و التعليم، والتدريب، والتكنولوجيا الراقية. و يمكن لمسيرة التعامل مع العولمة في عالمنا العربى أن تستلهم من إيجابيات هذه النماذج؛ مما قد يسهم في تعظيم القدرات الوطنية و يجعلها سنداً قوياً للتنمية (٣٦).

إن تغليب الرؤية غير التقليدية في التعامل مع العولمة، و استلهام التجارب الناجحة، يتوقف على دور الدولة القومية، خاصة و أنه رغم أن العولمة لها تداعياتها السياسية و تأثيرها على وضع الدول – القومية، وما تحوزه من قوة عبر العالم، إلا أنه تأكد في ضوء ما انتهت إليه نظرية العولمة، أن الدولة القومية لم تختف بعد، و أن نطاق عمل الحكومة قد ازداد و لم يتقلص مع توسع العولمة، وأصبحت بعض الدول تملك في بعض المواقف قوة أكبر من تلك التي كانت تمتلكها، و تحتفظ الأمم بقدر معقول من القوة الحكومية، و بمقدور هذه الأمم أن تحتفظ بهذه القوة مع بعضها بعضاً على الأقل داخل حدودها الإقليمية، و مع الهيئات و التجمعات غير القومية (٣٧). واحتفاظ الدول بقدر معقول من القوة، يساعدها على الاندماج في المجتمع الدولى والتعاون مع غيرها من الدول في الحدود الإقليمية و الدولية، و تعظيم نصيبها من الاستفادة من فرص العولمة.

ب– الوسائل الخلاقة في التعامل مع العولمة:

إن إحدى أهم مشاكل العرب في تعاملهم مع العالم هي مشكلة المعرفة؛ أى معرفة ما يحدث، و أين يتجه؟ و كيف أصبح العالم في نهاية القرن مختلفاً جوهرياً

عما كان عليه في بدايته؟ و لقد أصبحت المعرفة هي الأساس الأول في توليد الثروة وليس المواد الخام، و لم تعد القوة الحقيقية للدولة هي القوة التكنولوجية، ولا القوة العسكرية؛ بل هي القوة المعرفية، و التحدى القائم هو مدى قدرة المجتمع على استيعاب المعرفة العالمية المعاصرة؛ سواءً في التكنولوجيا، أو في الاقتصاد، أو في العلم بشكل عام (٣٨).

وفي خضم الطلب على مجتمع المعرفة، صار لزاماً على الدول العربية أن تعيد تقويم أوضاعها العلمية و التكنولوجية؛ بهدف مواكبة الجديد، و التغلب على مشاكل ومخاطر التهميش. و قد ازداد الوعى – على مدى الأعوام القليلة الماضية – بأهمية تطوير نظم المعرفة (التعليمية و العلمية)، و التوسع في مجالات الدراسة العلمية والتكنولوجية؛ باعتبارها القاعدة الأساسية و المدخل لبناء قاعدة علمية و تكنولوجية متطورة. و مع ذلك، لا يزال هناك إحجام من الطلاب عن الالتحاق بفروع الدراسات العلمية و التكنولوجية، و انخفاض نسبة الملتحقين بهذه الفروع بالمقارنة بالملتحقين بالدراسات الإنسانية (حيث قدرت معدلات نمو القيد في تخصصات العلم والتكنولوجيا بنحو (٣,٦٪)، و في برامج العلوم الإنسانية والاجتماعية بنحو (١٠,٦٪)، الأمر الذي يحتاج إلى تقديم حوافز متباينة للطلاب تحفزهم على الالتحاق بفروع الدراسات العلمية و التكنولوجية. و هناك من المؤشرات الخاصة بوضع العلم والتكنولوجيا في مجالات البحث، و التطوير، والنشر العلمى، و براءات الاختراع؛ مما يدل على الخلل في هذه المنظومة في معظم الدول العربية. إذ تعد مشكلة التمويل من أبرز المشكلات التي تواجه نشاط البحث العلمى و التطوير، تتداخل معها مشكلات البيروقراطية المتضخمة من الموظفين في مراكز البحث و وحداته. و تحظى الصناعة بنصيب ضئيل من اهتمام البحث العلمى في الدول العربية؛ حيث يزداد الاعتماد على التكنولوجيا الصناعية المستوردة، و يندر الاستثمار في الصناعات التكنولوجية المتقدمة(٣٩). يتطلب التعامل الخلاق مع العولمة إذن إقامة مجتمع المعرفة؛ مجتمع يتسم سكانه بخصائص تعليمية، و ثقافية، و علمية، و تكنولوجية على مستوى من الكفاءة يسمح بالاندماج في العالم و الاستفادة من الفرص و المزايا التي يقدمها؛ و من

ثم يتجنب خطر التهميش.

وتثير العولمة – من ناحية أخرى – في انعكاساتها على المجتمع المدنى عدة إشكاليات مازالت موضوعاً للنقاش و الجدل؛ كمخاطر التهميش، و الفقر، وحماية حقوق الإنسان. و من هنا، يدعو البعض إلى تحرك المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية للمشاركة في مواجهة مخاطر العولمة، و تعظيم الاستفادة مما تقدمه من فرص، و يؤكد على ضرورة تحرك هذه المنظمات في مواجهة أنماط الفقر التي أعادت العولمة تشكيلها؛ من خلال الإسهام في تأسيس شبكات الأمان على المدى الطويل، و الاهتمام بالتدريب، و نقل المهارات، و خلق فرص عمل، و أن تحقق نقلة نوعية في أدوارها، و تتبنى دوراً تنموياً شاملاً، بدلاً من الاقتصار على تقديم المعونات؛ و ذلك تمشياً مع الاهتمام العالمي في هذا الاتجاه، و أن تجعل البعد الدفاعى لمناصرة الحريات، و حقوق الإنسان، و الفئات المهمشة بعداً أساسياً في أنشطتها؛ لاستثمار ما تقدمه العولمة من دعم للديمقراطية في هذا الخصوص (٤٠).

ثانياً: عولمة علم الاجتماع:

إن تناول إسهامات علم اجتماع العولمة التي اهتم بعضها بتوضيح ماذا تعني العولمة؟ من خلال استعراض ما ظهر في إطار هذا العلم من تعبيرات مجازية أومستعارة، و محاولات تقديم تعريفات تصورية و أخرى إجرائية للعولمة، ثم اهتم بعضها الثانى بالإجابة على سؤال متى بدأت العولمة، و ما معالمها؟ من خلال تتبع الموجات الثلاث لنظرية العولمة، و كذلك التي اهتم بعضها الثالث ببيان كيفية توظيف هذه المعرفة التي أسهم بها العلم الاجتماعى في توضيح الكيفية التي يمكن بها التعامل مع العولمة، يمثل هذا التناول جانباً فقط من العلاقة بين علم الاجتماع والعولمة.

وهناك جانب آخر في هذه العلاقة بين علم الاجتماع و العولمة، ينصب على تأثير العولمة و انعكاساتها على علم الاجتماع؛ و فيه يحاول البعض الإجابة على مجموعة أسئلة تتعلق بأزمة علم الاجتماع، و كيف أدت العولمة إلى تكريس هذه الأزمة. و ينصرف البعض الثانى من المهتمين بتأثير العولمة على علم الاجتماع

بتوضيح انعكاسات العولمة على ظواهر الحياة اليومية؛ باعتبارها تشكل الموضوع المحورى الذي تحول إليه اهتمام علم الاجتماع في مرحلة ما بعد الحداثة. و كذلك يحلل البعض الثالث كيف أدت العولمة و انعكاساتها إلى بزوغ تيارات نظرية ومنهجية أكثر أثراً اليوم في تفسير انعكاسات العولمة على الحياة اليومية، و كيف حددت مستقبل علم الاجتماع عالمياً.

١- العولمة وأزمة علم الاجتماع:

لقد نشأ علم الاجتماع في رحم أزمة المجتمع الغربى في القرن التاسع عشر، واستمرت الأزمات تلازم علم الاجتماع في كل مرحلة من مراحل تطوره؛ حيث ظهرت أزمة الممارسة في عشرينيات و ثلاثينيات القرن العشرين، ثم ظهرت أزمة الإمبيريقية في ستينيات و سبعينيات القرن العشرين، و شهد علم الاجتماع في الثمانينيات و التسعينيات أزمة الأيديولوجيا، و تعمل العولمة حديثاً على تكريس أزمة هذا العلم.

وكان روبرت نسبت R. Nisbet قد ذهب إلى أن علم الاجتماع قد تشكل من خلال أزمة تحول الأقطار الأوروبية إلى المجتمع الصناعى، و أخذت أفكاره وقضاياه تتشكل ابتداءً من عام (١٨٣٠) و حتى نهاية القرن التاسع عشر، حينما كانت تتخلق مجتمعات غربية جديدة؛ حضرية، ديموقراطية، صناعية، بيروقراطية، علمانية ... الخ (٤١). و نشأت وجهة النظر السوسيولوجية لتقدم فهماً وتفسيراً لكل ما ترتب على هذه الأزمة من تداعيات على المجتمع الأوروبى في ذلك الوقت.

وكانت الماركسية العلمية التقليدية في أوائل القرن العشرين تؤكد على أن الرأسمالية قد أوشكت على الانهيار، و أن الاشتراكية سوف تتحقق بصورة تلقائية من خلال التغير في علاقات الإنتاج و شكل الملكية، و أن ظهور الاشتراكية يعتمد بصورة أساسية على مجموعة من الظروف الموضوعية الخاصة بالنظام الرأسمالى. و تنبأت الماركسية بثورة البروليتاريا التي سوف تعمل على إسقاط النظام الرأسمالى، غير أن تطور المجتمعات الرأسمالية على نحو مخالف لتنبـؤات وتوقعات النظرية الماركسية،

و تقدم التاريخ على نحومغاير للسيناريو الذي وضعه ماركس و المتمثل في التقدم نحو الاشتراكية؛ حيث فشلت الحركات الثورية في ألمانيا في الفترة ما بين (١٩١٨- ١٩٢١)، و اندمجت الفاشية مع الدول الرأسمالية وتضامنت معها على قمع القوة الثورية للطبقة العاملة في أوروبا؛ و ترتب على ذلك عدم قيام هذه الطبقة بدورها الثورى في التحول الاشتراكى؛ مما أنذر بحدوث أزمة ممارسة في علم الاجتماع، خاصة و أن الفكر الماركسى علمنا بأنه ليس هناك شيء صائب ما لم يكن ذا فعالية وقدرة على العمل و الممارسة. و قد نادى (كورش) بضرورة المراجعة النقدية و التأمل الذاتى للماركسية، و هو ما استجاب له رواد النظرية النقدية بعد ذلك، و عملت مدرسة فرانكفورت خلال الفترة من (١٩٣٠ - ١٩٤٠) على تطوير نظرية اجتماعية مادية؛ استجابة لعدم ملاءمة النظرية الماركسية، و عدم قدرتها على توضيح الظروف الملائمة لتطوير الوعى الثورى و الكفاح ضد التمييز الطبقى داخل المجتمع الرأسمالى(٤٢).

وشهد علم الاجتماع خلال الستينيات أزمة من نوع آخر، رصدها س. رايت ميلز W. Millsفي كتابه (الخيال السوسيولوجى) أطلق عليها أزمة الإمبيريقية، و أن أصحاب النزعة الإمبيريقية الفجة في علم الاجتماع Abstracted Empericism يقومون بتحويل علم الاجتماع إلى علم طبيعى؛ بهدف الوصول إلى فهم شكلى للإنسان يتفق و متطلبات العلم الطبيعى، أكثر مما يتفق و متطلبات العلم الاجتماعى الذي يجب أن يتوصل إلى فهم حقيقى لعلاقة الإنسان بالمجتمع، و قد غاب عن الإمبيريقيين الانطلاق من موجهات نظرية يمكن أن ترشد عملية البحث و تزودنا بأسلوب ملائم للتنظيم المنسق لاكتشافات علم الاجتماع، و أنه إذا كانت لديهم مهارة في جمع العديد من البيانات الوصفية، إلا أنه ينقصهم الوسائل العلمية لتصنيف ما يجمعونه على نحو منظم. و قد كشفت الدراسات و البحوث السوسيولوجية عن قصور واضح في تقديم تشخيص محدد للمشكلات الهامة و القضايا الإنسانية المعاصرة؛ لأنها لم تكن تمثل محور اهتمام البحث؛ لأنهم كانوا يركزون في دراساتهم على المشاكل التافهة، و تظل المشاكل الهامة في المجتمع دون بحث. و دفع البحث

الإمبيريقى و التجريبى علم الاجتماع إلى طريق مغلق، و حوله إلى علم وصفي يقتصر على جمع البيانات التي تفتقر إلى التنسيق. و من هنا، بدت أزمة الإمبيريقية في علم الاجتماع؛ لأنها أحدثت انفصالاً بين النظرية و البحث، و اتجهت نحو التخصص الدقيق، و تقسيم علم الاجتماع إلى فروع متخصصة، و استخدام النزعة الكمية في دراسات علم الاجتماع، و صياغة القوانين الرياضية (٤٣).

وفي بداية السبعينيات، كشف جولدنر A.Gouldnerعن أزمة أخرى في علم الاجتماع، رصدها في كتابه (الأزمة المقبلة لعلم الاجتماع الغربى). و بعد أن قدم تحليلاً شاملاً للاتجاهات النظرية السائدة في علم الاجتماع ذات الطابع المحافظ، منطلقاً من تأكيده بأن نقد المجتمع و تغييره لا ينفصلان عن نقد و إعادة صياغة النظرية السوسيولوجية، و أن النظرية الوظيفية و علم الاجتماع الأكاديمى في أزمة؛ لأنها ذات نزعة محافظة، تقبل النظام القائم كما هو دون بذل أى محاولة لنقده أو تغيير ما هو قائم. و بدأت الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية في تدعيم دولة الرفاهية و حماية المجتمع من خطر و تهديد الشيوعية، ولكن مع بداية الستينيات من القرن العشرين وقعت أحداث هامة وتغيرات حاسمة داخل و خارج الولايات المتحدة؛ ترتب عليها التغير في الاتجاه البنائى الوظيفي، وفي الموقف الأكاديمى من هذا الاتجاه؛ فقد تضخمت قوة السود داخل الولايات المتحدة الأمريكية، و سحبت تأييدها للقيادة السياسية الأمريكية، ونشبت ثورة الحقوق المدنية والحرب على الفقر، و ثارت حركة الشباب الأمريكى، و ظهرت الحركات الطلابية واليسار الجديد، و تزايدت حركات السخط و الشعور باليأس و التمرد بين علماء الاجتماع الشباب على علم الاجتماع الأكاديمى المحافظ عموماً، و على الوظيفية بوجه خاص. و كان ظهور أزمة الأيديولوجية في نظرية علم الاجتماع مرجعه عجز النظرية عن تطوير نفسها، وعن فهم و تفسير ما طرأ على المجتمع من أحداث جديدة(٤٤).

وفي هذا السياق، رصد باحثون آخرون محاولات توظيف البحث الاجتماعى لتحقيق أهداف الدول المتقدمة في التغلغل، و السيطرة، و بسط النفوذ، مع محاولة

إضفاء المشروعية على هذا الوضع؛ بالتعاون مع باحثين و مؤسسات بحثية بالدول التي تجرى فيها هذه البحوث. و شهد عقد الستينيات من القرن العشرين انتشار مشروعات البحوث التي تهدف إلى استغلال البحث الاجتماعى لخدمة أغراض النظام السياسى؛ و كان مشروع كاميلوت Camelot Project عام (١٩٦٤) من أكبر المشروعات البحثية و الهامة في تاريخ علم الاجتماع، بدأ بتمويل ضخم من مكتب بحوث العمليات الخاصة و الهامة في الجيش الأمريكى؛ بهدف الكشف عن أسباب الثورات و الانقلابات التي تحدث في البلدان النامية؛ خاصة في أمريكا اللاتينية. و قد تعرض هذا المشروع لانتقادات عديدة؛ باعتباره يهدف إلى القيام بأعمال التجسس، والتخابر، و جمع المعلومات حول تلك الدول؛ لإحكام السيطرة عليها. و قد عارض علماء الاجتماع مشروع كاميلوت؛ لأنه لايستند إلى أدنى مسؤولية علمية و أخلاقية. و بعد ذلك ثار الجدل و النقاش حول شكل جديد من أشكال أزمة الأيديولوجية في علم الاجتماع، و استغلال العلم لخدمة أغراض السياسة. و للتغلب على أزمة الأيديولوجية؛ نادى جولدنر بأهمية تأسيس علم اجتماع الاجتماع Sociology of Scciology، أوعلم الاجتماع الانعكاسى Reflexive Sociology؛ الذي يجمع بين الإنسان كعضو في المجتمع و كعالم اجتماع، و بين نقد العلم و كشف تحيزاته الأيديولوجية، و نقد المجتمع و كشف صور الزيف داخله (٤٥).

ومثلما تأزمت وقائع البشر قديماً، فتأزم معها علم الاجتماع، تتأزم وقائع البشر حديثاً، فيتأزم معها هذا العلم كذلك. فالعولمة التي تجسدها الثورة الإلكترونية الحديثة، قد بدأت مع منتصف القرن العشرين تقريباً (كما يزعم بعض المتعولمون والتحوليون في نظرية العولمة) لتصل في عقده أوعقديه الأخيرين إلى أوج تخلق الحاسوب في تطوراته الفائقة الأخيرة ، وما أضافه من نظرة مختلفة تماماً إلى المجتمع؛ و من ثم تبرز الأزمة الجديدة على غرار الأزمة أو الأزمات القديمة، ولكن تشكل أزمة في ذاته. و في هذه الكرة، الأزمة ليست في تغير نظرة علم الاجتماع إلى المجتمع، بل في تغير علم الاجتماع نفسه (٤٦).

وإذا كانت العولمة في نظر البعض قد أنشأت ظرفاً كونياً جديداً، فإن النظرية الاجتماعية السائدة في علم الاجتماع و التي ارتبطت بما أطلق عليه باك Back

(2000)نظرية الصندوق Container؛ و التي تشير إلى أن موضوع علم الاجتماع وهدفه يتخندقا داخل حدود الدولة – الأمة التي تآكلت الآن؛ و لذلك لم تعد هذه النظرية كافية لفهم هذا الظرف الكوني الجديد؛ مما دعى البعض إلى إعلان نهاية علم الاجتماع كما نعرفه؛ لأنهم يسلمون بأن العولمة تمثل حقبة جديدة كلية في تاريخ البشرية. و يذهب (أوراى) Urryإلى أنه قد حدثت تحولات تلقائية ومفاجأة في عام (١٩٩٠) بداية من انهيار الاتحاد السوفيتى، ثم عصر التجارة الإلكترونية الكونية، وانتشار شبكات الإنترنت. كما تحدث (أوهامى) (2000) Ohamaeعن نشأة القارة الخفية؛ للدلالة المجازية على العولمة، و هو وصف لا يزال في حاجة إلى تفسير نظرى. و قدم (أوراى) مفهوم منعطف التعقيد Complexity Turn، و زعم أن هذا التعقيد الكوني لا يشبه شيئاً آخر، و يضع تحدياً أمام علم الاجتماع يجعله يحتاج إلى تنظير على أساس منسق؛ و لذلك على العلوم الاجتماعية أن تبدأ من جديد لكى تتمكن من تفسير تلك الشبكات الدينامية والأبنية المفتوحة التي تؤثر في انتشار الاتصالات عبر الزمان و المكان، و تتناول بالتحليل ظاهرة القومية التي لم تعد تُبنى على التجانس و الأرض المحددة على الخريطة؛ طالما أصبح بالإمكان اختراقها، و تبادل الحياة الثقافية عبر الكوكب. كما أن فكرة علم الاجتماع و تفسيره للنظام الاجتماعى النقى و النظيف Purifiedأصبحت فكرة قديمة تناسب الظرف الماضى، و يجب إلقاؤها في صندوق نفايات التاريخ. و ربما كان أوراى صادقاً في قوله إن علم الاجتماع سوف لا يكون قادراً على البقاء هو ذاته باعتباره خطاباً متخصصاً ومتماسكاً يركز على دراسة الأنساق المنظمة و ذات الحدود، بل إن علم الاجتماع في حاجة إلى بلورة فهم أفضل عن كيفية إعادة إنتاج العولمة لعالم الحياة اليومية في العمل، والعمالة، والاتصال، و عدم المساواة، إلى جانب تداعياتها المحلية و الكونية (٤٧). ويدعونا كل هذا إلى القول بأن العولمة عملت على تكريس أزمة علم الاجتماع، ويسهل علينا فهم ماقد يطلقه البعض على علم الاجتماع بأنه علم الأزمة.

٢- العولمة وإعادة بناء علم الاجتماع:

والجدير بالذكر، أنه إذا كانت الأزمات تلازم علم الاجتماع في كل مرحلة من

مـراحل تطوره، فـإنـه لم يكن يـقف من هـذه الأزمـات دون اسـتـجـابة؛ و إنما حـاول التكيف مع أزمة الممارسة، وأعاد بناء النظرية الماركسية، و يشهد على ذلك إضافات النظرية النقدية و مدرسة فرانكفورت في هذا الصدد، كما أنه حاول التكيف مع أزمة الإمبيريقة، و بلور مدخل العلوم البينية Interdisciplinary، والعلوم المتباعدة Su-pradisciplinary، و مدخل التأويل أو الـهرمنيوطيقا Hermeneutics، كما عبرت عنه كـتـابات هذه المدرسـة. و حـاول علم الاجـتـمـاع كـذلك التكيف مع أزمـة الأيديولوجيا، و النظرية الوظيفية؛ من خلال تطوير نظريات راديكالية؛ مثل التفاعلية الرمزية، و الإثنوميثودولوجيا؛ فتحول اهتمام علم الاجتماع من دراسة الأنساق والنظم، إلى دراسة الفعل الاجتماعى، و التفاعل، والتركيز على ظواهر الحياة اليومية باعتبارها تشكل ميداناً لاهتمام علم الاجتماع. و اليوم، لم يترك علم الاجتماع أزمته تستمر بفعل العولمة، و إنما حاول أن يتكيف معها، بل و يعمل على إعادة بناء ذاته؛ وذلك من خلال إعادة النظر في موضوع اهتمامه، و ميدان اختصاصه، و أيضاً من خلال بلورة تيارات نظرية جديدة، واستراتيجيات منهجية مغايرة، و أجندة بحثية مختلفة، رسمت مستقبل علم الاجتماع عالمياً، و قدمت تيارات أكثر ثراءً، و استطاع معها أن يُسهم في علاج مشاكل الحياة اليومية، و عملت الأوضاع الحالية على دعمه و تعزيز موقفه بعد أن كان متداعياً.

فكان علم الاجتماع الكلاسيكى قد حدد موضوعه في الدراسة العلمية للمجتمع، وقد ظهر في التراث معنيان لمقولة الاجتماعى Social؛ المعنى الضيق الذي يُطلق عليه البعض مفهوم المجتمعى Societal؛ و الذي يتم فيه غالباً التسوية بينه و بين النسق الاجتماعى؛ و من ثم اعتبار المجتمع بمثابة نسق مجرد من العلاقات الاجتماعية، أو شبكة علاقات؛ و ذلك تمشياً مع فكر تالكوت بارسونز، و إميل دوركايم من قبله، و كان علماء الاجتماع الذين يميلون إلى النزعة الوضعية سعداء بهذا التحديد الضيق لعلم الاجتماع؛ و من ثم قصروا صياغتهم التصورية للمجتمع على معنى النسق الاجتماعى (٤٨). و ترتبط هذه الفكرة حول المجتمع، بنسق الأمم، والدول – الأمم، نظرت إلى المجتمعات باعتبار أن لهـا كيـانات ذات سيادة تنظـم حقـوق

و واجبات كل عضو فيها، و تشكل أبنية الاقتصاد، و السياسة، و الثقافة، أوأبنية فرعية لها حدود أرضية، و تمثل هذه الفكرة تصور علم الاجتماع التقليدى لما هو اجتماعى، و المجتمع باعتباره وحدة أو كيان له حدود، و يعمل هو ذاته على نحو متكامل وظيفياً و منتجاً بذاته (٤٩).

ولكن عندما اتسعت حدود المجتمع من المستوى المحلى، مروراً بالدول، إلى المجتمع الكوني Global Society، و هو تغير يوضح جيداً كيف تتسع الأفكار، والمعرفة، و العلوم الاجتماعية و تمتد استجابة للتغيرات و التوسع في أبعاد الواقع؛ الأمر الذي فتح الطريق لظهور معنى جديد و واسع لمقولة الاجتماعى قدمه والرشيتاين Wallerstein، و جعل علم الاجتماع يجمع في موضوعه بين التكنولوجيا، و الاقتصاد، و السياسة، و الثقافة، و يهتم فعلاً بفهم هذه العمليات الواسعة، و ما يربط بينها من علاقات وثيقة على مستوى كونى. و وجدنا عدداً كبيراً من علماء الاجتماع غير راضين عن الصياغة التصورية الضيقة للمجتمع، وأخذوا يسعون إلى نظرة أوسع؛ لأنهم اعتبروا النظرة الضيقة تنطوى على تقسيمات غير ضرورية، و غير مثمرة، و تميل إلى التجريد، و كان كلاً من بارينتجتون Barington، و مور Moore، و واليرشتاين Wallerstein، و تيلى Tilly، و سكوكبول Scocopol، قد تبنوا هذا المعنى الأوسع لمصطلح الاجتماعى، متأثرين في ذلك بأفكار ماركس، و فيبر، وبرودل Broudel(٥٠).

وزعم أوراى (٢٠٠٠) أن التغيرات التي ارتبطت بالعولمة يصعب الإحاطة بها؛ و لذلك علينا من الآن أن نتحدث عن علم اجتماع يتخطى المجتمعات Beyond Society، و أن نُسقط من حسابنا فكرة المجتمع باعتباره كياناً له حدود مكانية. و بلور أوراى نظرية منعطف التعقيد، كبديل مناسب لحالة التعقيد والفوضى التي ترتبت على العولمة، أو باعتبارها عملت على خلق عالم ينتقل فيه البشر بالملايين عبر الحدود القومية، و تتدفق المعلومات على نحو لا يمكن إحصاؤه، عالم يقوم على الحركة المستمرة، و يتأصل فيه الاضطراب، و عدم اليقين(٥١). و هي نظرية تتسم بالمرونة، و يمكن أن تقدم تفسيراً لظواهر عصر مابعد المجتمع Post-Societal Epoch؛ ظواهر

التـهـجين التكنولوجى Technohybride، و السـفـر الافـتـراضى و المتـخـيل Virtual Imaginative، والشبكات غير المركزية Decentered، أكثر مما تعتمد على مفاهيم النظام الاجتماعى و البناء. كما تقدم مجموعة من المفاهيم المحورية التي تعبر عن النشاطات الاجتماعية الجديدة New Socialites؛ مثل الطوبوغرافيا الاجتماعية So-cial Topologies، و التنافس بين الأقاليم و الشبكات، و إنسياب المشروعات الكونية ... الخ (٥٢).

وكان بيك U.Beck قد دعى صراحة إلى ضرورة تطوير مفهومات جديدة تتناسب و الحقائق و الوقائع الجديدة المتعلقة بالصلات المتبادلة، و الجمعية، والمحلية المتعددة Multilocality، و التعددية. كما استخدم بياترس - J.N.Pieters عالم الاجتماع الألمانى – في تحليله لقضية عولمة الثقافة مفهومات الخليط Melange، والهجين Hybridity، و التوفيق Syncretism، والتوطين Indigenization، و المحلية العالمية Glocalization ابتكار منتجات أو خدمات بقصد السوق العالمي، و لكن مع تعديلها لتناسب الثقافات المحلية، و التي تمثل صياغة تصورية قدمها روبرتسون للتعبير عن العولمة باعتبارها تداخل العالمية مع الخصوصية، و الخصوصية مع العالمية (٥٣).

وفي هذه المرحلة من ما بعد الحداثة أو الحداثة المتأخرة، تبلورت تيارات نظرية عديدة؛ مثل نظرية المجتمع الاستهلاكى عند جان بودريلارد J.Baudrillard، و نظرية أزمة الهوية عند ديفيد هارفي D.Harvey، ونظرية مجتمع ما بعد الصناعة عند دانيل بيل D.Bell، و نظرية السلطة والمعرفة عند ميشيل فوكو M.Foucault، و نظرية التفكيك عند ديريدا J.Derrida، و ربما كان من أهمها نظرية الفعل الاتصالى عند هابرماس، ونظرية تشكيل البنية عند جيدنز. و يبدوجانباً من أهمية هذين الإسهامين في محاولتهما إعادة بناء نظرية علم الاجتماع، و إعادة تحديد مركز اهتمام النظرية الاجتماعية بمعناها الأكثر شمولاً، وتوسيعها باعتبارها منظوراً يمتد ليشمل علوما متعددة ومتباعدة (العلوم الطبيعية)، وتجعل الاهتمام بالظواهر الكونية اهتماماً تأويلياً مركزياً، و بطريقة تيسر للبحث الإمبيريقى،

والتاريخى الكيفي المقارن المضى في نفس الاتجاه (٥٤)؛ لأنه إذا كانت النظريات الوظيفية، و الماركسية تركز على فهم النسق، و النظام، و البناء، وكانت النظريات الراديكالية التفاعلية الرمزية، و الإثنوميودولوجيا، تركز على فهم الفعل، و النشاط، والذات، فقد حاول كلاً من جيدنز و هابرماس إعادة تحديد مركز اهتمام النظرية الاجتماعية عموماً، و الجمع بين البنية و الفعل في تفسير الظواهر الاجتماعية الجديدة.

ويعلق أوراى على نظرية تشكيل البنية Structuration عند جيدنز، والتي تجمع بين البنية و الفعل في ازدواجية أو ثنائية البنية Structure Agency Duality، بأنها تقدم فهماً أفضل يمكن من خلاله تفسير كيف أن التغيرات المحلية بالغة الصغر تولد نتائج على المستوى الأكبر يصعب التنبؤ بها؛ لأنه بسبب التعديلات متناهية الصغر التي تطرأ على الأفعال؛ فإن التفاعل يمكن أن يؤدى إلى تحولات حتى في الأبنية على المستوى الأكبر، و أن الحدث الصغير و المتمثل في إنهيار سور برلين عام (١٩٨٩)؛ كان له أثر هدم داخلى على انفجار النظام السوفيتى بين يوم و ليلة (٥٥).

ويوضح راى أهمية نظرية الفعل الاتصالى Communicative Action عند هابرماس Habermas، و التي تجمع بين النسق و عالم الحياة اليومية، و التي تقدم وصفاً للكثير من التدفقات، و الصور، و عمليات التنقل والحراك؛ باعتبارها جزءاً من تدوير السلع و الرموز داخل الأنساق الاجتماعية، وتصبح هذه العمليات ذات فعالية وأثر؛ إذا تجسدت ثقافياً و أُدرجت ضمن صور الإنتاج الاجتماعى. و يوضح كيف أن الثقة مثلاً تُعد مطلباً جوهرياً في الحياة الاقتصادية، و أنه إلى جانب التبادل والأرصدة، بزغت أبنية جديدة تجمع بين السوق و عالم الحياة اليومية، من خلال قوانين الملكية و التعاقد. و لقد تطلب تطور الرأسمالية؛ إقامة بناء مؤسسى للروابط التجارية، و تبادل المعلومات، و شبكات النقود بعيداً عن السوق، خاصة عندما يحدث فعل التبادل بين أعضاء المجتمع. وهكذا، تتطلب العقود قدراً أكبر من الثقة، و تجسيداً ثقافياً؛ لكى تُنتج أنماطاً ثابتة من الفعل تمتد فيما وراء الوجود المشترك و المباشر خلال الزمان و المكان. فالثقة في الشراكة و التي تعتمد أكثر على الضمانات

والترتيبات المؤسسية، تُمنح وفقاً لشروط، و تخضع للتجربة، و تتطلب عملية تجسيد ثقافي للأنساق المؤسسية، وهي خبرة يتم تعلمها و ترسخ في القانون المدنى، والديموقراطية، و حقوق الإنسان، وحقوق المواطنة، و حتى إذا خضعت كلها لعمليات إعادة تفاوض. و لكن إذا بدأت أنساق القوة و المال تطوق بالإكراه الأبنية المعيارية واللغة؛ بمعنى أن تستعمر عالم الحياة اليومية؛ فإنه سوف ينتج عن هذا صوراً باثولوجية؛ مثل فقد المعنى (الاغتراب)، و تشوش التوجهات، و اختلال المعايير (الأنومى)، و تراجع الدافعية(٥٦).

وكان من البدهي أن يعيد علم الاجتماع النظر في مناهجه و طرقه البحثية، تمشياً مع اهتماماته المتغيرة، و أطره التصورية، و نماذجه النظرية الجديدة. والواضح أن هناك تحولاً في مناهج البحث في علم الاجتماع، من الاستعانة بالمنهج الكمى، إلى التوسع في استخدام المناهج الكيفية؛ و الدليل على ذلك، بزوغ استراتيجيات بحث كيفية؛ مثل استراتيجيات بحوث المشروعات Action Research، و استراتيجيات بحوث تقدير الأثر Impact Assesement، أضف إلى ذلك نمو طرق بحث متنوعة لم يسبق إليها؛ مثل طريقة تحليل الخطاب Discourse Analysis؛ لتتناسب مع دراسات الثقافة، و التفكيك Deconstruction، والتأويل Hermaneutics، و التحليل البيوجرافي و السيرة الذاتية Biographical Method، و العصف الذهنى Brain-storming، والجماعة البؤرية Focus Group، و المؤشرات الاجتماعية Social In-dicators، و طريقة دلفي Delphi Method، كما أن هناك أدوات جديدة في البحث أهمها البريد الإلكترونى كأداة في البحث الاجتماعى E.Mail as a Research Tool ..الخ.

و قد فرض واقع العولمة أجندة بحثية جديدة تعكس تكيف البحث الاجتماعى والثقافي مع هذا الواقع الجديد، فهناك مبحث يدور حول ثقافة العولمة، و الثقافة الإلكترونية Cyber Culture؛ و التي تعكس المعلومات والممارسات المتصلة بعالم الكمبيوتر و الإنترنت، و الفضاء الإلكترونى Cyber Space، أو العالم الفضائى غير المرئى و غير المرتبط بمكان و زمان، و تُتداول داخله المعلومات الإلكترونية، ومبحث

الجماعة الافتراضية الهوائية Virtual Community؛ وهي طبقة جديدة خلقتها عمليات التقدم في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، أونخبة تتشكل من أناس تجمعهم المعرفة بعالم المعلومات، و يعيشون جماعة لا تجمعهم حدود معروفة، و لا يعرفون بعضهم شخصياً، و ليست لهم أهداف واحدة أومصالح، و لا يجمعهم تاريخ واحد، أو وعى، أو يشتركون في معتقدات واحدة، والجماعات الافتراضية تعتبر تجمعات اجتماعية تظهر عبر شبكة الإنترنت عبر الفضاء الإلكترونى ... الخ(٥٧). وقد تعدى الأمر إلى التفكير و الدعوة إلى إنشاء علم الاجتماع الآلى؛ ليجمع بين علمى الحاسوب و الاجتماع، و يفتح مجالاً جديداً في البحث. فظاهرة الاتصال عبر الحاسوب، و نشوء الاجتماعية الإنترنتية، وتشييد أواصر و أساسيات مجتمع المعرفة، وتبنى مجتمع المعلومات عن طريق الحاسوب، و الإنترنت، و القنوات الفضائية؛ بهدف تقديم علم اجتماع الحياة الإلكترونية على الإنترنت، و الفضاء الافتراضى الذي تمثله، من خلال تفاعل الإنسان (المرقمن) عبر شبكات الحواسيب الرقمية. و الإنسان في هذا العصر الرقمى أو مرحلة ما بعد الحداثة بالمنظور السوسيولوجى المعاصر، ووفق الوعاء الشبكى المعلوماتى للمجتمع الكوني، و بخاصة في الفضاء الرقمى الإلكترونى المطلق، هذا الإنسان ليس سوى ذات افتراضية مرقمنة، و ما طُرح إشكالية جد عويصة في فهم علم الاجتماع التقليدى. و لذلك، فإن علم الاجتماع اليوم في بيئة الفضاء الآلى للإنسان، هو علم اجتماع الإنسان الآلة؛ و ذلك تأسيساً على عامل التغير الرئيس في التحولات المجتمعية الكونية؛ العامل المعلوماتى. و قد تشعب هذا الميدان الجديد إلى مجالات متنوعة؛ منها علم الاجتماع التكنولوجى، و المعلوماتية الاجتماعية، و معلوماتية المجتمعات المحلية، و الدراسات السايبرية أو دراسات الإنترنت، و علم اجتماع الإنترنت أو الويب، و علم الاجتماع الإلكترونى، و علم الاجتماع الرقمى، و علم الاجتماع السايبرى، و علم الاجتماع الافتراضى (٥٨).

وكذلك، فرض واقع العولمة أن يتغير مستوى التحليل في دراسات علم الاجتماع، و يربط التحليل بين المستويين المحلى و العالمي؛ طالما أصبحت المشكلات المحلية مشكلات عالمية، و المشكلات العالمية مشكلات محلية بالضرورة. و كذلك،

تتسع و تتعدد مستويات التحليل و لا تقف عند مستوى تحليل الوحدات الصغرى Mi-cro ، و الوحدات الكبرى Macro ؛ و إنما ظهر المستوى المتوسط في التحليل Meso ؛ ليضيف مستويات و أبعاد جديدة للظواهر موضوع الاهتمام في علم الاجتماع.

٣- العولمة والحياة اليومية:

ربما كان (جيدنز) في كتابه عالم منفلت، وعنوانه الفرعى (كيف تُعيد العولمة تشكيل حياتنا)، من أهم من تناول العلاقة بين العولمة و الحياة اليومية، ويذهب إلى أن العولمة ليست أمراً عرضياً في حياتنا اليومية، و إنما هي تحول في ظروف حياتنا الأساسية، و تمثل أسلوباً لمعيشتا الآن. إن العولمة تؤثر في حياتنا اليومية بقدر ماتوجه الأحداث على نطاق العالم. و لذلك، من الخطأ الاعتقاد أن العولمة تتعلق فقط بالأنساق الكبرى؛ مثل النظام المالى العالمي، و إنما العولمة كما تمس كل ما هناك و بعيد عن الفرد، فهي ظاهرة موجودة في الداخل أيضاً، تؤثر في الجوانب الشخصية، و في كل ما هو أليف في حياتنا. و عليه، يمكن القول إن هناك ثورة كونية حقيقية في حياتنا اليومية، لها تداعياتها التي لمسناها حول العالم في مختلف مجالات العمل، والسياسة، و الأسرة، و المرأة ... الخ(٥٩).

ولتوضيح الآثار التي تركتها العولمة على الحياة اليومية في مجتمعاتنا بالتحديد، يمكن الرجوع إلى دراسة حديثة تناولت العلاقة الجدلية بين التحولات الاجتماعية و ظواهر الاعتدال و التشدد في حياتنا اليومية، خاصة و أن هذه الدراسة استفادت من مجموعة تصورات نظرية كان أنتونى جيدنز قد طورها في إطار نظريته عن تشكيل البنية، و هي: ثنائية البنية، و العالم المتغير، و العولمة، ومجتمع المخاطر، و الفعل الانعكاسى (الوعى الذاتى و المؤسسى). و قد انتهت الدراسة إلى أن التحولات الاجتماعية التي شهدها النسق الطبقى في مصر، و الذي اتضحت مظاهره في انقسام هذا النسق إلى شرائح رأسمالية عليا و مجموعة شرائح طبقية دنيا، هذا فضلاً عن تفكيك الطبقة الوسطى؛ وذلك نتيجة لإسهام المتغيرات العالمية في تشكيل هذه المظاهر بشكل واضح، يسمح لنا باستخدام مفهوم عولمة النسق الطبقى، الذي يمكن تلمس انعكاساته على ظواهر الاعتدال والتشدد في حياتنا اليومية. حيث

أوضحت الدراسة، أن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى و إعادة الهيكلة أوجد مناخاً لأشكال من الفساد؛ تمثلت في جرائم البنوك، و حالات التهرب الضريبي و الجمركي، و الجريمة المنظمة، فضلاً عن الجرائم التكنولوجية المستحدثة التي تُستخدم فيها الحاسبات الآلية و شبكة الإنترنت، إضافة إلى خلق ظروف مواتية لحدوث عمليات غسيل الأموال. وأشارت الدراسة إلى أن فترة التسعينيات قد شهدت تمثيلاً قوياً لرجال الأعمال في الجهاز المصرفي، و حصول بعضهم على قروض ضخمة بالمخالفة لما ينص عليه القانون، و كان القاسم المشترك بين وقائع الفساد المنشورة في الأرشيف العام لمباحث الأموال العامة، و دليل نشاط الأموال العامة (١٩٩١)؛ هو الحصول على المال، و أنها تعد من جرائم المال، أو الكسب غير المشروع، أو سرقة المال العام من خلال عقد صفقات مشبوهة، و الحصول على قروض دون ضمانات، و تقديم الرشاوى، و استغلال النفوذ، و احتكار منافذ توزيع السلع، و كانت أهم المجالات الرئيسة لقضايا الفساد هو المجال الاقتصادى؛ كالتوكيلات التجارية، و العقارات، والأراضى، يليه الأنشطة السرية؛ كتجارة المخدرات و العملة (٦٠).

أوضحت الدراسة من ناحية أخرى، التشابك بين مجتمع المخاطر و التغير في النسق القيمى، و كيف أن انتشار قيم البرجوازية في المجتمع المصرى قد أسهم في زيادة حدة الأزمات؛ خاصة مشكلة البطالة بين الشباب المتعلمين من أبناء الطبقة الوسطى. و كذلك، كيف أن ثقافة الأزمة التي اعتاد عليها الشباب و دعمت لديهم قيم الأنانية، و الفردية، و الكسب السريع، و الهروب من مواجهة الواقع عن طريق الهجرة – خاصة الهجرة غير المشروعة إلى أوطان غربية – تدلل على الانعكاسات المتبادلة بين الخطر المصنع و التحولات في النسق القيمى. حيث كانت زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية في الآونة الأخيرة، تُرد إلى عجز اقتصاديات المجتمعات العربية عن إنتاج فرص عمل و توفير دخول لإعاشة مواطنيها؛ مما يدفع بعضهم إلى أن يركب متن المخاطرة و المغامرة من خلال هجرة غير شرعية إلى المجتمعات الغربية المتطورة، و كيف كانت تكنولوجيا الإعلام و المعلومات تُسهم في صنع الخطر، و ما تنقله من صور متباينة؛ بؤس العرب و ترف الغرب، و كلها عوامل تشكل ثقافة يتولد

عنها حافز يستفز شوق من لديهم القابلية للهجرة و الاستعداد للمخاطرة (٦١).

ثالثاً: علم الاجتماع فى العالم العربي: رؤية مستقبلية:

انتشرت أقسام الاجتماع في الجامعات العربية الحكومية و الخاصة، و في المعاهد العليا أيضاً، و لا تكاد تخلو كليات الآداب فيها من هذا التخصص. و قد تخرج فيها أعداد كبيرة من الحاصلين على درجات البكالوريوس أو الليسانس، والدبلومات العليا، و درجات الماجستير و الدكتوراة، و يتولى التدريس بها طاقم ضخم من أعضاء هيئة التدريس، الذين تلقوا تعليمهم إما في الداخل أو في الخارج، أو جمعوا بين الأمرين. و لم يتوقف نشاطهم عند حد التدريس، و إنما اتسع ليظهر بين أعمالهم من المراجع المتخصصة، و الترجمات، و المقالات العلمية، و تقارير البحوث، و القواميس، و الموسوعات، و بدأت تظهر لبعضهم مواقع على شبكة الإنترنت، أو إسهامات على مواقع لغيرهم على هذه الشبكة (٦٢). و دخل ضمن هذا النشاط، المشاركة في برامج و مشروعات بحثية تنظمها جامعاتهم أو بعض المراكز العلمية المتخصصة التابعة لهيئات أخرى في بلادهم، و كذلك المشاركة في المؤتمرات، و الندوات، و حلقات البحث، و السيمينارات التي ربما عقد بعضها في الخارج، و ربما ظهر بين هذا النشاط المتنوع و المتعدد الانخراط في عضوية الجمعيات العلمية المحلية، و العربية، أو حتى الدولية في تخصص علم الاجتماع.

ونستطيع أن نتصور خطاً بيانياً يعبر عن هذه المساهمات، تشغل فيه عملية تأليف الكتب الجامعية أعلى مرتبة، يليها الترجمات، و المقالات العلمية، و تقارير البحوث، و المؤتمرات، و الندوات، و الجمعيات العلمية، و أخيراً من حيث الترتيب النشر الإليكتروني. و نستطيع أن نميز بين أقسام الاجتماع في الجامعات العربية؛ فبعضها أنشأ مركزاً للبحث، و نظم مشروعات بحثية، و مؤتمرات سنوية، و دوريات علمية (٦٣). و هكذا، يجمع في نشاطاته بين التدريس والبحث، وذلك في مقابل أعداد كبيرة من هذه الأقسام يقتصر نشاطها على عملية التدريس فقط. كما نستطيع أن نميز بين أعضاء هيئة التدريس في هذه الأقسام؛ منهم من اعتبرت مؤلفاته مراجع

علميـة، و أقدم على ترجمـة أعمال هامة لكبـار علماء الاجتمـاع في الغرب (٦٤)، ونُشرت مقالاته العلمية في دوريات محلية، و عربية، وحتى عالمية (٦٥)، واعتاد المشاركة في المؤتمرات و الندوات الهامة في تخصص علم الاجتماع محلياً، و عربياً، و عالمياً، و تميزت الرسائل التي يُشرف عليها للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراة عن غيرها بتناول قضايا لها قيمتها النظرية والتطبيقية، و تتصدى لتحديات و معضلات وطنية أو عربية، و اتباعها لمنهجية متطورة (٦٦)، و حصوله على أشكال مختلفة من التقدير و الجوائز العلمية. و في المقابل، نلحظ نسبة من أعضاء هيئة التدريس، لا يشغلها غير الكتاب الجامعى، و يندر أن يشارك أى منهم في نشاط آخر مهم. ولم يسلم الأمر من ظهور بعض الانحرافات العلمية، و الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية للغير.

و إذا كان رصد تطور علم الاجتماع خلال العشرين سنة الأخيرة في العالم العربى ينطوى على بعض النقاط المضيئة التي أشرنا إليها ضمنياً و تُميز بعض الأقسام، و أعضاء هيئة التدريس، و إنتاجهم العلمى ... الخ، إلا أن ما أمكن رصده على التيار السائد في هذا التخصص من ملاحظات، يتطلب أن نتوقف أمامه، قبل أن نقدم على استشراف مستقبل علم الاجتماع من حيث مجالاته و تطبيقاته في العالم العربى، أو بمعنى آخر إذا جاز لنا أن نفكر في المستقبل، و أن نمعن النظر في الوضع الراهن؛ لنرصد الاتجاهات و القوى التي شكلت هذا الوضع، و بيان إلى أى حد يمكن اعتباره وضعاً غير مرغوب فيه. فإنه يمكن القول، إن الخطاب العلمى الاجتماعى يحتاج إلى تجديد، و هو تجديد لا يتوقف أولاً وأخيراً على زيادة الإنفاق على البحث العلمى؛ لأنه من المؤكد أن هناك أموراً مسكوت عنها في هذا الخطاب تتعلق بنوعيته و محتواه؛ سواء ظهر هذا الخطاب في صورة مؤلفات، أومقالات، أو تقارير بحوث، أورسائل جامعية، أو إنتاج للترقية في سلم الأستاذية، أو مايقدم لنيل جوائز البحث العلمى. فلا يزال الخطاب العلمى الاجتماعى و تياره السائد الذي يستثنى منه ومضات قليلة و نقاط مضيئة محدودة في هذا السياق، لا يزال هذا التيار يعكس حالة من الجمود، و الميل إلى التقليد، والتوقف عند تراث علم الاجتماع التقليدى الذي انتقده

أصحابه و تحولوا بعيداً عنه، وأضافوا الجديد و المستمر؛ من حيث النظرية، و المنهج، و أجندة البحث، و التي أشرنا إليها عند الحديث عن العولمة وإعادة بناء علم الاجتماع. كما لا يزال التيار السائد بعيداً عن دائرة التحدى و التصدى للقضايا الملحة التي تواجه مجتمعاتنا العربية في مجالات مختلفة؛ و خاصة مجالات العمل والإنتاج، و تعجز أساليب الخطاب العلمى الاجتماعى الجارية في معظم الأحوال عن بلورة إشكاليات حقيقية تعكس صور المفارقة والتضارب، و تؤصل موضوعات اهتمامها في البحث والتدريس في سياق هذه التحديات، و تميل بدلاً من ذلك إلى التعبير عن هذه الاهتمامات في صورة أهداف و تساؤلات سطحية، تفتقر إلى دلالات نظرية وتطبيقية حقيقية. و إذا كان من الطبيعى والمنطقى البدأ في كل وسيلة من وسائل الخطاب العلمى الاجتماعى (مؤلف/ مقال/ تقرير/ رسالة علمية / .. الخ) بأهداف محددة واضحة معقولة و متواضعة؛ باعتبار ذلك مطلباً ملحاً لكل عمل علمى يسيّر هذا العمل و يوجهه في كل خطواته نحو استخلاص نتائج توضح هذه الأهداف، فالملاحظ في الغالب أن ينتهي هذا العمل على نحو يعكس حالة أطلق عليها ابن خلدون الذهول عن المقاصد؛ الأمر الذي يترتب عليه الإخفاق في اختيار الوسائل المناسبة لتحقيق الهدف الذي بدأ به العمل؛ لأنه أصبح هدفاً غائباً عن صاحبه.

وعلى الرغم من أن هناك وعى بضرورة أن يقوم العمل العلمى أو يُبنى على عناصر محددة و لازمة لإنجازه، فالملاحظ أن الأمر في أغلب الأحيان يقف عند حد الاهتمام بحشد هذه العناصر و الاكتفاء بمجرد سردها و عرضها، دون اهتمام مطلوب بالربط بينها، و توضيح الصلات بين النظرية و البحث مثلاً؛ و المحصلة ظهور مكونات العمل كما لو كانت عناصر متباعدة و جزراً منعزلة لا تُفضى إلى بعضها بعضاً؛ و من ثم انفراط عقد هذا العمل العلمى و تفكك أواصره. و قد يكون هناك اهتمام واضح بأن يبدأ هذا الأسلوب أو غيره من أساليب الخطاب العلمى الاجتماعى المشار إليها من حيث انتهي الآخرون، و مراجعة الكتابات السابقة ذات الصلة بالموضوع الذي يغطيه هذا الأسلوب، غير أن واقع الأمر يقف في العادة عند حد الإشارة إلى جهود سابقة ظهرت فقط في النطاق الداخلى و المحلى، و ربما الإشارة

فيما ندر لبعض ما جاد به التراث العالمي، و لكن الغالب أن يسقط من الحساب ما انتهي إليه الباحثون من نتائج حول الموضوع، و الارتباط بسياق العلم على المستوى العالمي؛ و تكون النتيجة الانكفاء على الذات، و الدوران في دائرة مفرغة، يكرر فيها بعضهم بعضاً، و يعملون على تجريف التراث، و لا يهتمون بعملية استيعاب المعرفة على اتساعها؛ و من ثم محاولة الوقوف على جوانب القصور فيها؛ حتى تتاح أمامهم الفرصة للإضافة و الإسهام في بناء مجتمع المعرفة، و كسر حلقة التهميش التي يدور في فلكها الخطاب العلمى الاجتماعى العربى.

وفي ضوء هذه الرؤية، ربما جاز لنا أن نستعرض بعض الوسائل التي قد تُسهم في تقدم علم الاجتماع في العالم العربى؛ أولاً: الحرص على التجديد و كسر دائرة الجمود، و متابعة مختلف الإضافات النظرية، و المنهجية، و البحثية، التي أسهم بها تيار ما بعد الحداثة في علم الاجتماع. و ثانياً: الارتباط في كل عمل علمى بالتحديات و القضايا الملحة التي تواجه مجتمعاتنا العربية، و التصدى لإشكاليات حقيقية تعكس نتائج مثمرة على دوائر السياسة و اتخاذ القرار. و ثالثاً: الوعى بالهدف و التركيز على المقصد؛ حتى لا يغيب عن الذهن و يضل العمل طريقة نحو استخلاص النتائج ذات الصلة بهذا الهدف، و الاستعانة بإجراءات منهجية تتواءم مع هذا الهدف، و هذه مسألة تحتاج إلى تدقيق، و اطلاع، و متابعة جيدة لتراث العلم و كتابات العلماء، واستشارة ذوى الخبرة، و المشاركة في النشاطات العلمية (مؤتمرات – ندوات ... الخ). رابعاً: الحرص على أن تكون عناصر العمل العلمى مكتملة، و متسقة، و تتبع تسلسلاً منطقياً في عرض الأفكار، و ربما أسهمت عملية المشاركة في السيمينارات العلمية في تعزيز هذه الخبرة؛ بحيث تعود الفائدة على العمل العلمى، و يخرج في صورة لاينفرط فيها عقده. و خامساً: الانفتاح على التراث العالمي، و الحرص على ربط العمل العلمى بالسياق البحثى في موضوع التخصص؛ و ربما تطلب ذلك امتلاك مهارة البحث الإليكترونى، و التعامل مع الإنترنت، و ما يسبقه من التمكن من اللغة الأجنبية؛ الأمر الذي يشجع و يعزز الرغبة في نشر الأعمال العلمية في الدوريات الأجنبية، و الاحتكاك و الارتباط بالمحافل الدولية (مؤتمرات/ ندوات/ مشروعات

بحوث مشتركة .. الخ) في مجال التخصص، و الاندماج في الخطاب العلمى الاجتماعى العالمي، و كسر حلقة التهميش التي تحيط بالخطاب العلمى الاجتماعى العربى.

وتمثل مجموعة الوسائل السابقة الخيارات المفضلة لسيناريو استهدافي نتصور أن تحقيقه خلال أمد زمنى يمتد حتى عام ٢٠٢٥ ، يُشكل المستقبل المرغوب فيه لعلم الاجتماع في العالم العربى.

****

المراجع والهوامش:

١ – روبرتسون، رونالد. **العولمة: النظرية الاجتماعية و الثقافة الكونية**. تأليف: رونالد روبرتسون. **ترجمة عربية إعداد**: أحمد محمود، نورا أمين. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨) ص ص ٢٨، ٢٩ .

2 - Tomlinson. J. **Globalization and Culture**. (U.K: Polity Press, 1999) P. 2.

3- Ray, L. **Globalization and Everyday Life**. (London & New York: Routledge, 2007) PP. 7-8.

٤ – روبرتسون، رونالد. مرجع سابق. ص ص ٢٠، ٢١ .

5 - Tomlinson, J. **Op. cit**, PP. 10-11.

6- L. Ray. **Globalization and Everyday life.** ***Op. cit*,** P.2.

7- Giddens, A. **Runaway World: How Globalization is Reshaping our Lives.** (London: Profile Books ltd., 1999) PP. 1-5.

8- Tomlinson, J. **Op. cit**, P. 3.

9- Khondker, H. H. "**Glocalization as Globalization: Evolution of a Sociological Concept"**. In: **Journal of Sociology**. Vol.1, No. 2, July 2004, PP. 1-2.

10- Ray, L**. Globalization and Everyday Life**, *Op: cit*, PP.1-3.

١١ – **المرجع السابق** . ص ص ٧ – ٩ .

١٢ – **المرجع السابق** . ص ص ١١ ، ١٢ .

13- Giddens, A. ***Op. cit***, PP. 7-10.

١٤ – **المرجع السابق** . ص ص ١٢ – ١٣ .

١٥ – **المرجع السابق** . ص ص ١٦ ، ١٩ .

16- Shown, R. et. all. "**Power and Politics of Information: A critical**

Review of Globalization Measurement and Implications ". 23 July 2008.

<http://www.allacademic.com/meta/p/03827_index.hml>.

17- Ray, L. "**Crossing Borders? Sociology, Globalization and Immobility**". **In:Sociological Research on Line**, Vol. II, No. 3, P.14. 23 July 2008.

<http://www.Socres on lin.org.UK./7/3/ray.html>.

18- Babones, S. "**Operationlizing Globalization in Empirical Sociology**". 9 November 2008.

<http://www.allacademic.com//mate/Pmlaaparesearcion, /1/8/3/5/>.

١٩ – **المرجع السابق** . ص ٣ .

٢٠ – **المرجع السابق** . ص ص ٣ ، ٤ .

٢١ – **المرجع السابق** . ص ص ٤ .

٢٢ – **المرجع السابق** . ص ص ٤ ، ٥ .

٢٣ – **المرجع السابق** . ص ص ٥ ، ٦ .

٢٤ – **المرجع السابق** . ص ص ١٢ ، ١٣ .

25- Ray, L**. Globalization and Everyday Life.** ***Op: cit***, P. 24.

26- Martell, L. "**The Third Wave in Globalization Theory**". In: International Studies Review, Vol 9, No2, Summer 2007, PP. 133-196. 23 July 2008.

<http//;www.sussey.ac.uk/user/ssfa 2/ Thirdwavewebm html>.

٢٧ – **المرجع السابق** . ص ص ١ – ٣ .

٢٨ – **المرجع السابق** . ص ص ٣ ، ٤ .

٢٩ – **المرجع السابق** . ص ص ٤ ، ٥ .

٣٠ – **المرجع السابق** . ص ص ١١ – ١٤ .

٣١ – **المرجع السابق** . ص ص ٢١–٢٥ .

٣٢ – **المرجع السابق** . ص ص ٣٦ ، ٣٧ .

٣٣ – **المرجع السابق** . ص ص ٣٧ ، ٣٨ .

٣٤ – عبد الخالق عبد الله. العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها. **في: عالم المعرفة**، المجلد ٢٨ ، العدد ٢ ، أكتوبر– ديسمبر١٩٩٩ ، ص ص ٨٨ – ٩١ .

٣٥– مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. **التقرير الاستراتيجى العربى**. (القاهرة: المركز، ١٩٩٩) ص ص ٧٤ – ٧٧ .

٣٦– محمد رؤوف حامد. إطلالة عولمية على اليابان وأخواتها و البلدان النامية. **في: الأهرام**. ع ٤١١٢٢، يوليو١٩٩٩ .

٣٧– جيدنز، أنتونى. **الطريق الثالث: تجديد الديموقراطية الاجتماعية** . ترجمة: أحمد زايد، محمد محى الدين. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩) ص ص ٩١ –٩٣ .

٣٨– السيد ياسين. **الحوار الحضارى في عصر العولمة**. (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، ٢٠٠٢) ص ص ٢٣٠، ٢٣١ .

٣٩– مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. **التقرير الاستراتيجى العربى. مرجع سابق**. ص ص ١٠٩ –١١٢ .

٤٠– أمانى قنديل. **المجتمع المدنى في مصر في مطلع ألفية جديدة**. (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠) ص ص ٢٠٩ –٢١١ .

٤١– على محمد رحومة. علم الاجتماع الآلى . في: **عالم المعرفة**، ع ( )، يناير ٢٠٠٨، ص ٣٠ .

٤٢– هانى خميس أحمد عبده. النظرية النقدية وأزمة علم الاجتماع: دراسة تحليلية لكتابات مدرسة فرانكفورت . **رسالة ماجستير**. (الإسكندرية: كلية الآداب جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٢) ص ص ١٦ – ٢٣ .

٤٣- **المرجع السابق**. ص ص ٢٥ - ٢٩ .

٤٤- **المرجع السابق**. ص ص ٣٦ - ٣٩ .

٤٥- **المرجع السابق**. ص ص٤٣ - ٤٤ .

٤٦- على محمد رحومة. **مرجع سابق**. ص ٣١ .

47 - Ray, L**. Globalization and Everyday Life, *Op. cit*,** pp. 17-37.

48- Khondker, H. H. ***Op. cit***, P.3.

49- Ray, L. **Crossing Borders: Sociology, Globalization and Immobility. *Op. cit***, PP. 4-5.

50- Khondker, H. H. ***Op. cit***, PP.3-4.

51- Ray, L. **Globalization and Everyday Life. *Op. cit*,** PP. 10-35.

52- Ray, L. **Crossing Borders: Sociology, Globalization and Immobility. *Op. cit***, PP. 6-7.

53- Khondker, H. H. ***Op. cit***, PP. 4-7.

٥٤ - روبرتسون، رونالد. **مرجع سابق**. ص ١٢١ .

55 - Ray, L. **Globalization and Everyday Life, *Op. cit***, P. 11.

56- Ray, L. **Crossing Borders: Sociology, Globalization and Immobility. *Op. cit,*** PP.11.

٥٧ - أحمد عبد الله زايد. **تناقضات الحداثة في مصر**. الطبعة الأولى. (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٥)، ص ص ٢٢ ، ٢٣ .

٥٨- على محمد رحومة. **مرجع سابق**. ص ص ٨ - ٥٠ .

59 - Giddens, A. Op. cit, PP. 12-13.

٦٠ - على عبد الرازق جلبى. التحولات الاجتماعية وظواهر الاعتدال والتشدد في حياتنا اليومية: رؤية مستقبلية . **في: مؤتمر المجتمع المصرى بين الاعتدال والتشدد – الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية – منتدى حوار الثقافات،**

القاهرة، يوليو ٢٠٠٨، ص ص ٧، ٨ .

٦١- **المرجع السابق**. ص ص ٩ ، ١٠ .

٦٢- مثال ذلك، موقع قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الإسكندرية على شبكة الإنترنت.

<http://www.alexandriasociology.tk>.

٦٣ - لقد قام قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة بإنشاء مركز للبحوث والدراسات الاجتماعية، ونظم برنامجا ضخما لبحث التراث والتغير الاجتماعى، وأصدر عدة تقارير بحثية؛ يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الكتاب الثامن عشر؛ هناء الجوهرى، ثقافة التحايل: دراسة ميدانية لنماذج من التجمعات العشوائية بالقاهرة الكبرى، القاهرة، ٢٠٠٤ .

٦٤- جيدنز. أنتونى جيدنز. **قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع. ترجمة عربية إعداد:** محمد محى الدين. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠).

٦٥- أحمد زايد. عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات القومية . **في: عالم الفكر**، ع ١، م ٣٢، يوليو - سبتمبر ٢٠٠٣ .

٦٦- محمود السيد عرابى. تأثير العولمة على ثقافة الشباب المصرى . **رسالة دكتوراة.** (القاهرة: كلية الآداب جامعة عين شمس، ٢٠٠٤).

*****

(٢)

الفصل الثانى

التحولات الاجتماعية وظواهر الاعتدال والتشدد فى الحياة اليومية : رؤية مستقبلية

الفصل الثاني
التحولات الاجتماعية وظواهر الاعتدال والتشدد في الحياة اليومية : رؤية مستقبلية

تمهيد:(*)

يتناول الفصل العلاقة الجدلية بين التحولات الاجتماعية و ظواهر الاعتدال والتشدد فى حياتنا اليومية، من خلال رؤية مستقبلية؛ بهدف بلورة استراتيجية وطنية تساعد على دعم الوعى الذاتى و المؤسسى بأهمية البحث عن طرق وأساليب جديدة للتكيف مع هذا العالم المتغير، و تسهم فى توسيع دوائر الاعتدال فى حياتنا اليومية. وقد تم تأسيس هذه الدراسة المستقبلية استناداً إلى مدخل نظرى يحلل العلاقة بين البنية و الفعل؛ بين أنساق الطبقة و القيم و تحولاتها، و بين أفعال الاعتدال و التشدد وما يترتب عليها من دوائر و حلقات تجمع بين أنماط سلوكية متباينة فى حياتنا اليومية. و يتسم هذا المدخل النظرى بأنه ذو طابع نقدى، و يستفيد من مجموعة تصورات: ثنائية البنية و العالم المتغير، و العولمة و مجتمع الخطر والفعل الانعكاسى (الوعى الذاتى و المؤسسى)، كما أوضحها أنتونى جيدنز فى إطار نظريته عن تشكيل البنية.

و قد ساعد هذا المدخل على صياغة المشكلة، و بلورة مجموعة من التساؤلات حول التحولات الاجتماعية و مظاهرها و انعكاساتها على ظواهر الاعتدال والتشدد فى حياتنا اليومية، و هل من الضرورى إجراء دراسة مستقبلية معيارية توضح معالم المستقبل المرغوب فيه؟ و ذلك بعد تحليل الوضع الراهن غير المرغوب فيه، و رصد اتجاهات التحول فى النسق الطبقى و نسق القيم. و كذلك، تحديد العوامل و القوى التى كان لها الأثر الأكبر فى تشكيل هذه الاتجاهات، فضلاً عن توضيح الانعكاسات المتبادلة بين هذه التحولات و ظواهر الاعتدال والتشدد فى حياتنا اليومية.

(*) عُرض هذا البحث للمرة الأولى ضمن فعاليات مؤتمر (المجتمع المصرى بين الاعتدال والتشدد) الذى أقامته الهيئة القبطية الإنجيلية، القاهرة، ٢٠٠٨ .

وقد اعتمدت الدراسة فى تحليل هذا الوضع الابتدائى غير المرغوب فيه على مدخل إعادة التحليل، و تفكيك و تركيب و تأويل نتائج البحوث السابقة ذات الصلة، التى تناولت بالتحليل كل من النسق الطبقى و النسق القيمى فى المجتمع المصرى خلال النصف الأخير من القرن العشرين. ثم شرعت الدراسة فى تطوير استراتيجية وطنية، و بناء سيناريو استهدافى يضم محاور ثلاثة، حُدد لكل محور هدف استراتيجى؛ التعامل الخلاق مع العولمة، و تعزيز الأمن البشرى و تجفيف منابع الخطر، و محاصرة أفعال التشدد و العنف وتداعياتها، ثم يوجه النظر نحوأساليب تحقيقها، و الطرق التى تزيد من فعالية التكيف مع هذا العالم المتغير، والانتقال إلى المستقبل المرغوب فيه؛ الذى يقوم على توسيع دوائر الاعتدال فى حياتنا اليومية؛ وذلك من خلال أمد زمنى معقول ربما لا يتجاوز (٢٠٢٥).

وينقسم الفصل إلى أربعة عناصر؛ أولاً: تصور العلاقة بين التحولات الاجتماعية و الحياة اليومية؛ المشكلة و التساؤلات، و ثانياً: التحولات الاجتماعية فى النسق الطبقى و ظواهر الاعتدال والتشدد فى حياتنا اليومية، و ثالثاً: التحولات الاجتماعية فى نسق القيم و ظواهر التشدد فى حياتنا اليومية، و رابعاً: نحواستراتيجية وطنية لتوسيع دوائر الاعتدال فى حياتنا اليومية.

أولاً: تصور العلاقة بين التحولات الاجتماعية و الحياة اليومية؛ المشكلة و التساؤلات:

ترتبط دراسة الاعتدال و التشدد بإطار اهتمام متنامٍ يُعنى بدراسة كل ماله صلة بالحياة اليومية فى العلم الاجتماعى، و هو اهتمام يعكس التحول فى الفكر الإنسانى بوجه عام، و الفكر الاجتماعى بوجه خاص؛ لأنه اهتمام وضع نهاية لعلم الاجتماع بالمعنى التقليدى؛ الذى لم يعد يُعنى بدراسة أنساق الأسرة، و الطبقة، و الجماعة، والريف و الحضر، و ما إليها، من خلال علوم اجتماعية فرعية متخصصة؛ و إنما جعله يعود إلى حظيرة العلم الاجتماعى الذى يتخذ من دراسة أفعال الناس فى حياتهم اليومية محوراً لتركيزه.

و الواقع بدأ الاهتمام بدراسة الحياة اليومية فى العلم الاجتماعى من خلال مداخل نظرية؛ مثل التفاعلية الرمزية، و الفينومينولوجيا، والإثنوميثودولوجيا؛ باعتبارها مداخل راديكالية حولت اهتمام الباحثين من دراسة البنية، و النسق، والنظام، كما كانت الوظيفية و الماركسية تميل إليه، إلى دراسة الفعل، و الذات، والنشاط. لكن هذا الاهتمام بدراسة الفعل و الحياة اليومية سرعان ما تحول أيضاً مع تحول الفكر الإنسانى من فكر الحداثة إلى فكر ما بعد الحداثة، الذى تحول بدوره من الاهتمام بالفعل فى ذاته إلى الاهتمام بالفعل فى علاقته بالبنية، و هو ما نجده واضحاً فى كتابات عدد من العلماء؛ منهم على سبيل المثال لا الحصر (يوجين هابرماس) عالم الاجتماع الألمانى ممثلاً للجيل الأخير فى النظرية النقدية، و (أنتونى جيدنز) عالم الاجتماع الإنجليزى الشهير.

وفى سياق هذا الاهتمام السائد على ساحة العلم الاجتماعى، و الذى يجمع فى تحليلاته بين البنية و الفعل، نستطيع أن نطور تصوراً قد يفيدنا فى تحليل العلاقة بين التحولات الاجتماعية – و هى تحولات فى الأنساق – و بين أفعال الاعتدال والتشدد فى الحياة اليومية فى المجتمع المصرى.

فبينما يحدث الفعل بالضرورة داخل سياق بنائى، فإن هذا السياق قد يُعاد تشكيله بواسطة الفعل، و إذا كانت الاختيارات تتم دائماً فى ظروف بنائية معينة؛ فإن فعل الاختيار دائماً ما تكون له نتائج على طبيعة هذه الظروف؛ و يعنى هذا أن هناك علاقة جدلية بين البنية و الفعل، و يوضح ما كان يعنيه جيدنز من مفهوم ازدواجية البنية فى نظريته عن تشكيل البنية (١) .

وربما أفادنا هذا التصور فى تحليل العلاقة بين التحولات الاجتماعية و أفعال التشدد و الاعتدال، و الافتراض بأن أفعال التشدد و غيرها تعمل على تشكيل التحولات الاجتماعية، و كذلك تعمل التحولات الاجتماعية على تشكيل هذه الأفعال، و أنه يصعب فهم أحدهما بمعزل عن الآخر.

و تدلل هذه العلاقة الجدلية بين البنية و الفعل على أن هذه الأبنية تتسم

بالسيولة؛ بمعنى أنها لا تقوم على أسس ثابتة، و إنما بإمكانها أن تتعدل باستمرار كلما تم استخدامها فى الفعل. فعلى سبيل التوضيح، نحن جميعاً نستخدم اللغة الإنجليزية ونلاحظ أنها تتغير باستمرار و يُعاد تجديدها كلما استخدمناها. و يعنى هذا أن حالة الاستقرار، و الثبات، و الاستمرارية لم يعد لها وجود فى حياتنا اليومية؛ لأن حياتنا لم تعد تقوم على التوافق بقدر ما تتعرض للتغير و إعادة التشكيل باستمرار؛ فلم تعد التقاليد و لا المعرفة العلمية كافيتان فى دعم إحساسنا بالأمن الوجودى؛ لأنه إذا كانت التقاليد – فى الماضى – تساعدنا على التكيف مع حياة العمل، و الزواج، و الأسرة، والمجتمع المحلى، و غيرها، و تسهل علينا أمر معرفة أنفسنا و توقع مستقبلنا، فإن حالة السيولة الدائمة و إعادة التشكيل هذه تزيد من مظاهر عدم اليقين و فقدان الثقة فى كل ما يدور حولنا فى حياتنا اليومية. و إذا كان العلماء هم الخبراء الذين يمكن الاعتماد عليهم فى قول الحقيقة، فإن العلم قد بدأ ينقلب على نفسه و يهدم الأسس الجوهرية التى يقوم عليها تسليمنا جدلاً بهذه الحقيقة؛ الأمر الذى عمل على دعم مظاهر عدم اليقين، و كل ذلك يفرض علينا ضرورة البحث عن طرق جديدة للعيش والتكيف مع هذه الحياة المتغيرة (٢) .

وربما وجه هذا التصور نظرنا نحو فكرة العيش فى عالم متغير، و أن مظاهر عدم اليقين أخذت فى التعدد لتشكل سمة أساسية يمكن أن نصف بها حياتنا اليومية، ويساعدنا أيضاً فى تحليل العلاقة بين التحولات الاجتماعية و أفعال التشدد والاعتدال؛ لأنه فى هذا العالم المتغير نلاحظ أن حياتنا اليومية قد غمرها الخطر من كل جانب، بل أصبحت أكثر عرضة للخطر الخارجى القادم من ثوابت التقاليد والطبيعة فى صورة فيضانات ومجاعات مثلاً، و كذلك الخطر المصنع و ما يمكن أن نفعله نحن للطبيعة؛ مثل تهديدات البيئة، و ارتفاع حرارة الأرض، و هو نوع من الخطر آخذ فى التزايد إلى حد أصبح من الصعب التحكم فيه؛ و كانت المحصلة أن مظاهر عدم اليقين بدأت تتعدد فى حياتنا اليومية، و إحساسنا بالخطر بدأ يزداد(٣) .

ولعل فى هذا التصور الذى يقوم على مبدأ العالم المتغير، و الحياة اليومية التى تتعدد فيها مظاهر عدم اليقين و الإحساس بالخطر؛ ما يوجه النظر نحو أهمية أن نأخذ

فى اعتبارنا – عند تحليل العلاقة بين التحولات الاجتماعية و أفعال الاعتدال والتشدد – مثل هذه المتغيرات (عدم اليقين، و مظاهر الخطر خاصة الخطر المصنع).

و إذا كان هذا التصور يوضح كيف أن ثقافة الخطر و عدم اليقين تولد و يُعاد إنتاجها من التغير السريع و نتائجه على حياة الفرد و المستوى الأصغر، فإن فهم الحياة اليومية يتطلب أن نتحرك من هذا المستوى الأصغر فى التحليل إلى مستوى بنائى أكبر و أشمل، أو مستوى العالم أجمع؛ لأنه يضيف صوراً أخرى لعدم اليقين، و ملىء بالمخاطر الجديدة؛ مثل تلك التى فرضتها الأسلحة النووية، و التهديدات التى تتعرض لها البيئة؛ و ذلك نتيجة للتحولات التكنولوجية السريعة فى طرق الاتصال الإنسانى، وإلغائها لحدود المكان و الزمان. و هى تحولات هائلة وجوهرية تجسدت فى ظاهرة العولمة، التى لم تترك آثاراً فقط على مستوى العالم، و إنما امتدت آثارها على المستوى المحلى و خبرة الحياة اليومية (٤) . و المحقق فيما يتعلق بالعولمة، أن الأحداث التى تجرى بعيداً عنا – اقتصادية أم غير اقتصادية – تؤثر علينا بشكل مباشر و فورى أكثر مما كان يحدث من قبل، لدرجة أن القرارات التى نأخذها كأفراد تكون فى الغالب عالمية فى دلالاتها (٥) .

إن تزايد صور عدم اليقين و تعدد مصادر الخطر فى حياتنا اليومية فى هذا العالم المتغير نتيجة لتضافر عوامل داخلية وأخرى خارجية؛ يفرض ضرورة البحث عن طرق جديدة للعيش و التكيف مع هذه الحياة المتغيرة، و طرق تساعد على إدارة الخطر و عدم اليقين، و كذلك بناء الثقة، و ربما كان فى نشاط الوعى الذاتى أو الفردى، و كذلك الوعى المؤسسى؛ ما يسهم فى تحقيق الأمن الإنطولوجى، و وعى ذاتى لمواجهة المستقبل الشخصى الذى أصبح أكثر انفتاحاً عما كان عليه فى الماضى، و وعى مؤسسى للتعامل مع الفرص و المخاطر التى تتيحها العولمة. و يصبح هذا المشروع الانعكاسى أسلوباً للعيش طوال الحياة؛ لإعطاء معنى للكيفية التى تكون عليها الأشياء، و الكيفية التى ينبغى علينا أن نعيش بها، و هو أمر ينبغى أن نتحمل مسؤوليته مرات و مرات كلما تغيرت الظروف التى نعيش فى ظلها (٦) .

و هكذا، ساعد الاستعانة بتصورات نظرية تشكيل البنية عند جيدنز، و تحليله

للعلاقة الجدلية بين البنية و الفعل من خلال مفهومات؛ ثنائية البنية، و عدم اليقين، ومجتمع المخاطر، و العولمة، و الوعى الذاتى و المؤسسى؛ على توجيه النظر إلى مجموعة من المتغيرات التى يساعد أخذها فى الاعتبار على تحليل العلاقة بين التحولات الاجتماعية و أفعال التشدد و الاعتدال فى حياتنا اليومية.

فمن ناحية، يُقصد بالتحولات الاجتماعية ما تشهده الأنساق الاجتماعية و النظم المختلفة من تغيرات تنقلها من مرحلة إلى أخرى مغايرة كليا أو جزئياً. و هذا هو المعنى الذى نجد مثالاً عليه فى نظرية التحول الديموجرافى؛ التى افترضت أن البشرية تمر بمراحل ديموجرافية متباينة، تتباين فيها معدلات المواليد و الوفيات؛ حيث تتزايد فى المرحلة الأولى معدلات المواليد و الوفيات، ثم تتناقص معدلات الوفيات فى المرحلة الثانية و تظل معدلات المواليد بنفس معدلاتها، ثم تأخذ كلاً من معدلات المواليد و الوفيات فى التناقص فى المرحلة الأخيرة. و ربما كانت أهم التحولات الاجتماعية ذات الصلة بأفعال الاعتدال و التشدد فى حياتنا اليومية؛ تلك التى تتجسد فى التحولات فى النسق الطبقى، و أيضا التحولات فى نسق القيم الاجتماعية و الثقافية.

ومن ناحية ثانية، يُقصد بأفعال الاعتدال و التشدد فى حياتنا اليومية؛ تلك المنظومة من الأفعال التى يقف على باب منها فعل الاعتدال؛ ليدخلنا فى حلقات من التسامح، و الاحترام، و التفاهم، و الثقة، و التعاون، و التماسك، و التضامن، والوحدة الوطنية. و يقف على الباب الآخر فعل التشدد؛ و الذى ندخل فيه إلى حلقات و دوائر التعصب، و التوتر، و الصراع، و العنف، و الجريمة، و التطرف، و الإرهاب.

ومن ناحية ثالثة، يمكن الاستفادة من تصور العلاقة بين متغيرات العولمة والتحولات الاجتماعية فى أنساق الطبقة، و مجتمع المخاطر و التحولات فى أنساق القيم، فى طرح مجموعة من التساؤلات يحاول البحث الإجابة عليها:

١ – ما مظاهر التحول فى النسق الطبقى فى مصر خلال الثلاثين عاماً الماضية؟

٢- إلى أى حد يمكننا اعتبار العولمة متغيراً حاسماً فى بلورة هذه المظاهر؟

٣- ما انعكاسات عولمة النسق الطبقى على ظواهر الاعتدال والتشدد فى حياتنا اليومية؟

٤- ما مظاهر التحول فى النسق القيمى فى مصر خلال الثلاثين عاماً الماضية؟

٥- إلى أى حد يمكن اعتبار مجتمع المخاطر متغيراً حاسماً فى بلورة هذه المظاهر؟

٦- ما انعكاسات ثقافة الخطر على ظواهر الاعتدال و التشدد فى حياتنا اليومية؟

ثانياً: التحولات في النسق الطبقي وانعكاساته علي ظواهر الاعتدال والتشدد في حياتنا اليومية:

تتطلب التحولات فى النسق الطبقى إتاحة فترة زمنية كافية ربما تعود بنا إلى السبعينيات من القرن الماضى؛ لأنه منذ بداية السبعينيات من هذا القرن و حتى يومنا هذا شهد المجتمع المصرى عدة أحداث اجتماعية هامة؛ ربما كان فى مقدمتها حرب أكتوبر (١٩٧٣) ، و الانفتاح الاقتصادى، و الخصخصة، و المنابر السياسية، ونمو الأحزاب السياسية، و التعديلات الدستورية، و انتخابات الرئاسة ... الخ، بحيث يمكن القول أن التحول فى النسق الطبقى فى مصر يُعد محصلة لتضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية، و السياسية، و الاجتماعية، و الثقافية. ولعل من أبرز ملامح التحول فى النسق الطبقى فى مصر خلال هذه الحقبة الزمنية؛ شدة الانقسام الطبقى إلى شرائح طبقية عليا، و أخرى دنيا، ثم ما حدث من تفكيك للطبقة الوسطى.

١- الانقسام الطبقى إلى شرائح رأسمالية عليا، و شرائح أخرى دنيا:

يتطلب فهم التكوين الاجتماعى ضرورة توصيف و تحديد نمط الإنتاج السائد فيه، و أيضاً الأنماط المتمفصلة معه داخل هذا التكوين. و منذ السبعينيات ساد نمط

إنتاج رأسمالية الدولة التابعة، و لقد هدفت التغيرات الاقتصادية – منذ منتصف السبعينيات – إلى إعطاء دور للقطاع الخاص، بدأ تدريجياً حتى أضحى هو التوجه الاقتصادى المسيطر على الخطاب الرسمى. و فى ضوء الملامح العامة لهذا التكوين الاجتماعى و النمط الإنتاجى المسيطر و الغالب على هذا التكوين؛ تحددت الطبقات الأساسية فى طرفين اثنين رئيسين هما: الرأسمالية بجماعاتها، و حائزى العمل، والذين لا يحوزون سواه تقريباً، و ما يشتملون عليه من جماعات تتراوح بين شرائح وسطى و البروليتاريا بمعناها الكلاسيكى، و أشباه البروليتاريا، وغيرهما من جماعات القاع، و الجماعات المهمشة. و من الطبيعى أن تسعى كل طبقة إلى تأكيد وجودها واستمرارها؛ للسيطرة على الموارد، و الاستئثار بالسلطات السياسية. و تفيد البيانات ذات الصلة، بأن المُلاّك بمختلف جماعاتهم والذين لا يتجاوزن ثلث القوة العاملة، و لا يتجاوزون (٥ ٪) من مجموع السكان، يحوزون وحدهم على أكثر من نصف الدخل القومى، فى حين أن العمل المنتج يحوز على الباقى. و من ناحية أخرى، أخذت أجنحة الرأسمالية تعمل على إقامة تحالف رسمى بينها و بين السلطة؛ تمهيداً لتواصل سيطرتها؛ ذلك لأن تمكنها من الثروة و السلطة يُسهل لها استخدام كل الأساليب المتاحة من عمولات، و سمسرة، ورشوة، و غيرها لتحقيق هذا الهدف (٧) .

وفى محاولة الإجابة على سؤال أساسى، كيف أثرت سياسات الانفتاح الاقتصادى على تشكيل و إعادة تشكيل شرائح رأسمالية جديدة تشغل مكانة بارزة داخل الخريطة الطبقية للمجتمع المصرى. أكدت دراسة أُجريت عام (٢٠٠٢) أن الروافد المشكلة للرأسمالية الجديدة (رأسمالية التسعينيات) تختلف عن الروافد المشكلة لرأسمالية السبعينيات؛ لأنه إذا كان التعليم، و الهجرة، و الإنجاز، والكفاءة، و القدرات الإنتاجية، أو المهنية، أو الوظيفية – على التوالى – من أهم آليات الحراك الاجتماعى فى السبعينيات، فإن الهجرة، و القروض، و التعليم، والحظوة، و القرابة، و المحسوبية، و تقديم الإغراءات المالية و العينية تُعد من أهم قنوات الحراك الاجتماعى فى التسعينيات. و قد اتجهت الرأسمالية الجديدة إلى إنشاء تكتلات خاصة و تحالفات طبقية؛ لرعاية مصالحهم، و رفع توصياتهم وشكاواهم إلى المسؤولين؛ فى صورة

اتحاد المستثمرين فى المدن الجديدة، واتحادات رجال الأعمال، لتعمل جنباً إلى جنب مع الغرف التجارية و الصناعية، واتحاد الصناعات المصرية، و ذلك بالإضافة إلى جمعيات المستثمرين و رجال الأعمال على مستوى كل محافظة. و لم تتوقف تكتلات الرأسمالية الجديدة عند هذا الحد، و إنما اتجهوا إلى إقامة تكتلات مشتركة مع نظرائهم من الولايات المتحدة الأمريكية (المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى لرجال الأعمال)، و فى بريطانيا، وفرنسا، و غيرها. و قد تمكنت هذه المجالس الرئاسية من توثيق علاقاتها مع السلطات الحكومية؛ مما أعطاهم وزناً سياسياً و اقتصادياً فى نفس الوقت، و عمل على تذليل العقبات، و الحصول على أراضى لإقامة المشروعات الاستثمارية بشروط ميسرة و بمساحات كبيرة (٨) .

٢- تفكيك الطبقة الوسطى:

تُعرف الطبقة الوسطى بأنها مختلف الشرائح الاجتماعية التى تعيش بشكل أساسى على المرتبات المكتسبة من الحكومة، و القطاع العام، و قطاع الخدمات، والمهن الحرة و الخاصة ؛ بمعنى أنها تضم أيضاً من يعملون لحسابهم الخاص، وأن هناك بعضاً من شرائح هذه الطبقة قد يمتلك بعض وسائل الإنتاج (عقارات - أراضٍ زراعية - أسهم بعض الشركات)، أو قد يستغل عمل الآخرين. و لكن أهم ما يميز هذه الطبقة؛ أن دخل أفرادها الأساسى ناجم عن العمل الذى يغلب عليه الطابع الذهنى أو التقنى؛ و لهذا تُعد الطبقة الوسطى خليطاً واسعاً ومتعدداً و غير متجانس من الأفراد والجماعات. و يميل الباحثون فى معالجة مشكلات هذه الطبقة إلى تقسيمها إلى ثلاث شرائح، تضم كل شريحة فئات متجانسة بقدر الإمكان؛ هى الشريحة العليا، والوسطى، و الدنيا، وهو تقسيم يمكن استخدامه فى تحليل ودراسة أو ضاع الطبقة الوسطى فى البلدان النامية و منها مصر. و تضم الشريحة العليا من الطبقة الوسطى مثلاً العلماء، و الباحثين، و أساتذة الجامعات، و المديرين، وأصحاب المهن المتميزة؛ كالأطباء، والمهندسين، و المحامين، و القضاة، والفنانين، و كبار ضباط الجيش و الشرطة، والفنيين فى قطاع المعلومات. وغالباً ما تفرز هذه الشريحة الكتاب، و قادة الرأى، والزعماء السياسيين. و مثال الشريحة المتوسطة؛ المدرسون، و الموظفون فى شركات

القطاع العام، و البنوك، وشركات التأمين، و المؤسسات التجارية، و الخدمات الشخصية، و من يعملون لحساب أنفسهم. أما الشريحة الدنيا فالمثال عليها؛ صغار الموظفين فى الوظائف الكتابية، و المشتغلون لحسابهم الخاص فى قطاع الخدمات والمشروعات الصغيرة، و من يعملون فى مجالات البيع والتوزيع. و هذا التقسيم للطبقة الوسطى إلى شرائح عليا، و متوسطة، و دنيا لا يظهر فى الواقع بشكل واضح، وإنما هناك تداخل، خاصة بين الشريحتين الأولى و الثانية، أما الفارق الحاد فيظهر بين الشريحة الأولى و الثالثة.

إن ما أُثير من مزاعم فى الآونة الأخيرة حول ما آل إليه وضع هذه الطبقة فى المجتمع المصرى، ينطوى على احتمالات قوية تُنذر بغياب شمس الطبقة الوسطى، وهى مزاعم يروج لها قطاع غفير من الباحثين فى العلوم الاجتماعية فى كثير من البلدان النامية و مصر. حيث أخذ فريق من الكتاب و المفكرين يُعبر عن هذه المزاعم بأسلوب و طريقة تصل إلى حد أزمة الطبقة الوسطى عند البعض، أو فى عبارة انكماش و انحسار دورها عند البعض الآخر، أو القول بتآكل و تقلص هذه الطبقة عند البعض الثالث. و ربما كان من المناسب فى التعبير عن غياب شمس الطبقة الوسطى، الحديث عن تفكيك بناء هذه الطبقة و تداعى أدوارها، خاصة و أن هناك من الدلائل والشواهد الواقعية ما يبرر هذا الحديث من حيث عوامله، ومظاهره، و نتائجه (٩).

فمع نهاية السبعينيات برزت متغيرات عالمية و قومية أدت دورها فى إزاحة الطبقة الوسطى من مكان الصدارة؛ فى مقدمتها انتصار الأيديولوجية الليبرالية على الصعيد العالمى؛ حيث اتجهت غالبية الدول العربية إلى اتباع السياسات الليبرالية التى فتحت الأبواب واسعة أمام البرجوازية العليا التى تداخلت استثماراتها مع البرجوازية العالمية، و تكامل التشابك بينهما من خلال صيغة الشركات المتعددة الجنسية، وأصبحت الاقتصاديات العربية تعمل وفق قيم و آليات السوق، و بدأت الطبقة الوسطى تفقد امتيازاتها الواحدة تلو الأخرى، و أخذت شرائح واسعة منها تتساقط لتنضم إلى الطبقة الدنيا أو على الأقل لتعيش تحت خط الفقر، بعد أن تهاوت قدرة دخولها أمام التضخم و ارتفاع الأسعار. و فرض التقدم التكنولوجى الحاجة إلى سوق عمل جديدة

غير تلك المهارات التى اهتم بإنتاجها النظام التعليمى فى معظم المجتمعات العربية خلال الخمسينيات، و الستينيات، والسبعينيات. و استمرار الجامعات فى إنتاج ذات المهارات، كان يعنى إنتاج مهارات متخلفة عن عصرها، و عن احتياجات السوق؛ لأن التكنولوجيا الحديثة تحتاج إلى عمالة عالية التأهيل على البرمجيات الحديثة، واستخدام الشبكات الإلكترونية، و شبكات المعلومات.

و قد تراجعت الدولة عن دعم الطبقة الوسطى، و من ثم أطلقت العنان لارتفاع الأسعار؛ الأمر الذى فرض عليها قدراً واضحاً من المعاناة. بالإضافة إلى ذلك، تعرضت الطبقة الوسطى لنهب حقيقى غير مسبوق لمدخراتها؛ بدءاً من شركات توظيف الأموال، و البورصة المصرية التى شهدت عمليات تلاعب و تحايل واسعة النطاق من قبل شركات السمسرة. و كذلك، أدت موجة الركود التضخمى، وارتفاع معدلات التضخم فى نهاية الثمانينيات، إلى تقلص مدخرات الطبقة الوسطى؛ بسبب انخفاض قدرتها الشرائية. كما تعرضت الطبقة الوسطى لتآكل قيمة مدخراتها بسبب التدهور السريع لسعر صرف الجنيه المصرى و قدرته الشرائية؛ وكل ذلك أدى إلى انهيار شرائح عديدة من الطبقة الوسطى إلى أسفل السلم الاجتماعى (١٠).

و هكذا، اتضح من خلال ما سبق أن ملامح التحول فى النسق الطبقى فى مصر خلال الثلاثين عاماً الماضية، و منذ السبعينيات و حتى اليوم، قد انحصرت فى الانقسام البنائى الطبقى إلى شرائح رأسمالية عليا، و شرائح أخرى دنيا، أوحائزى العمل من الشرائح المختلفة، و الجماعات المهمشة. هذا فضلاً عن تفكيك الطبقة الوسطى، و تساقط شرائح واسعة منها لتنضم إلى الطبقات الدنيا. و كذلك، اتضح أن العولمة كانت بمثابة عامل حاسم و متغير له وزن نسبى بين غيره من متغيرات أسهمت فى بلورة هذه المظاهر؛ حيث أسهم نمط الإنتاج الرأسمالى فى تشكيل الشرائح الرأسمالية الجديدة التى ربطت مصالحها بالاقتصاد العالمى، واكتسبت وزناً اقتصادياً وسياسياً من خلال إقامة تكتلات مشتركة مع المراكز العالمية فى الولايات المتحدة وأوروبا. أضف إلى ذلك، دور المتغيرات العالمية فى تفكيك الطبقة الوسطى، بعد أن اعتمد الاقتصاد على قيم و آليات السوق، وحاجة أسواق العمل إلى مهارات جديدة لا

تتوافر بين الغالبية العظمى من أبناء هذه الطبقة.

٣- عولمة النسق الطبقى وظواهر التشدد و الاعتدال فى حياتنا اليومية:

إن التحولات الاجتماعية التى شهدها النسق الطبقى فى مصر، و الذى اتضحت مظاهرة في انقسام هذا النسق إلى شرائح رأسمالية عليا، و مجموعة شرائح طبقية دنيا، و كذلك فى تفكيك الطبقة الوسطى، و إسهام المتغيرات العالمية فى تشكيل هذه المظاهر؛ يسمح لنا باستخدام مفهوم عولمة النسق الطبقى، الذى يمكن تلمس انعكاساته على ظواهر الاعتدال و التشدد فى حياتنا اليومية، و ما يرتبط بها من دوائر و حلقات مختلفة على النحو الذى سبق و أشرنا إليه.

ففيما يتعلق بباب التشدد و انفتاحه على دوائر و حلقات العنف و الجريمة والفساد، أوضحت دراسة سابقة فى تحليلها للعلاقة بين الشرائح الرأسمالية الجديدة وقضايا الفساد فى مصر؛ بمعنى جرائم الاتجار بالوظيفة العامة أو الاعتداء على المال العام فى شكل ظاهرة يعانى منها المجتمع، و كيف أن الفساد يأخذ أشكالاً متعددة؛ فى مقدمتها جرائم الاختلاس، و الاستيلاء على المال العام، و التهرب الضريبى والجمركى، و كذا جرائم الرشوة و ارتباطها بجرائم غسيل الأموال، وكيف يسعى المنحرفون إلى إخفاء المصادر غير المشروعة لعائدات جرائمهم. وأوضحت الدراسة أن تنفيذ الإصلاح الاقتصادى أوجد مناخاً لأشكال من الفساد؛ تتمثل فى جرائم البنوك، و حالات التهرب الضريبى و الجمركى، و الجريمة المنظمة، فضلاً عن الجرائم التكنولوجية المستحدثة و المُستخدم فيها الحاسبات الآلية و شبكة الإنترنت، إضافة إلى خلق ظروف مناسبة لحدوث عمليات غسيل أموال. و أشارت الدراسة إلى أن فترة التسعينيات قد شهدت تمثيلاً قوياً لرجال الأعمال فى الجهاز المصرفى؛ سواء كمشترين لحصص من أسهم البنوك، أوأعضاء فى مجالس إدارتها، و حصول بعضهم على قروض ضخمة بالمخالفة لما ينص عليه قانون البنوك و الائتمان، و أن الديون المتعثرة تعود أسبابها إلى حجم القروض الممنوحة، و أن القروض تركزت فى المجالات التى تتسم بدرجة عالية من المخاطرة؛ كقطاع التشييد و البناء، و هى قروض بالعملة الأجنبية أدت إلى مزيد من التعثر. كما انتهت الدراسة فى تحليلاتها

لبعض وقائع الفساد المنشورة فى بعض الصحف، و فى الأرشيف العام لمباحث الأموال العامة، و دليل نشاط الأموال العامة عام (١٩٩٩) ؛ أن القاسم المشترك بين هذه القضايا هو الحصول على المال، و أنها تُعد من جرائم المال، أو الكسب غير المشروع، أو سرقة المال العام؛ من خلال عقد صفقات مشبوهة، و الحصول على قروض دون ضمانات، و تقديم الرشاوى، و استغلال النفوذ، و احتكار منافذ توزيع السلع. و كانت المجالات الرئيسة لقضايا الفساد، هو المجال الاقتصادى؛ كالتوكيلات التجارية، والعقارات، والأراضى، يليه الأنشطة السرية؛ كتجارة المخدرات أو العملة.. الخ(١١) .

ثالثاً: التحولات في نسق القيم وانعكاساته علي ظواهر الاعتدال والتشدد في حياتنا اليومية:

هناك صعوبات تواجه رصد مختلف أنساق القيم الاجتماعية و التعرف على اتجاهات التغير فيها لدى قطاعات السكان فى المجتمع، و ذلك باعتبارها تمس جوانب ذاتية أو ما يدور فى عقول البشر من أفكار مثل القيم؛ لأن ذلك يتطلب القيام باستبار لعينات من الجمهور للحصول على تقارير ذاتية منهم عن القيم التى يعتنقونها، أو عن طريق ملاحظة و رصد سلوكياتهم و استنتاج قيمهم منها، أو عن طريق تحليل مختلف الرسائل العلمية و التربوية الموجهة للجمهور؛ للتعرف على القيم التى تهدف هذه الرسائل إلى بثها لدى الجمهور، أو ما تجسدت فيه هذه القيم من إنجازات مادية ملموسة. ذلك لأن هذا العمل يتطلب أن تقوم به مؤسسات بحثية يتوافر لها فرق عمل، و خطة بحثية تتبعية، و تمويل لازم وكاف. هذا بالإضافة إلى أنه لم تجر حتى الآن دراسة سوسيولوجية واحدة على المستوى القومى باستخدام أسلوب التقرير الذاتى، أو باستخدام الملاحظة و تحليل السلوكيات، أوحتى تحليل مضمون الرسائل الإعلامية والتربوية، و ما هو متوافر الآن لا يزيد عن كونه إما اجتهادات نظرية، أو مقالات ودراسات إمبيريقية على عدد محدود لا يشكل عينة ممثلة، كما أن ما أجرى من دراسات محدودة لم يشمل سوى نوعية معينة من القيم و ليس مجمل القيم الاجتماعية(١٢) .

١– مظاهر التحول فى النسق القيمى فى النصف الثانى من القرن العشرين:

و فى ضوء هذا التراث، أمكن رصد بعض الملامح التى ميزت التحول فى النسق القيمى خلال الفترة السابقة، و خاصة النصف الثانى من القرن العشرين؛ والتى تمثلت فى نشر قيم اجتماعية تتلازم مع الواقع الذى خلقته الطبقة البرجوازية وتعمل على دعمه، و ضعف القيم الداعية للعطاء للمجتمع، و تدعيم القيم الأنانية والفردية.

لقد شهدت مصر خلال حقبة السبعينيات تغيرات جوهرية فى نظامها الاقتصادى، و تحولت إلى بلد تابع للإمبريالية العالمية مثل غيرها من دول المنطقة، و هو ما تحقق من خلال سيطرة الطبقة البرجوازية على مقاليد المجتمع المصرى؛ لتربط مصالحها مباشرة بمصالح الإمبيريالية العالمية، و التى لم تكتف بإحداث تغيرات اقتصادية، و تشريعية، و سياسية تحقق مصالحها، و إنما عمدت أيضاً و منذ البداية إلى نشر قيم اجتماعية بين الجماهير تتلازم مع الواقع الذى خلقته و تدعمه. فقامت الطبقة الرأسمالية باستخدام كافة الوسائل المتاحة لاستبدال عناصر أنساق القيم التى تبلورت خلال المرحلة السابقة، و إحلال عناصر جديدة محلها؛ باستخدام الحملات الإعلامية، و التركيز على سلبيات و مساوىء قادة هذه المرحلة، و هى حملات أثرت على نوعية القيم الاجتماعية، و أضعفت القوة النسبية للقيم الجماعية والوطنية (١٣).

لقد انصب اهتمام الطبقة الرأسمالية على تحقيق مصالحها على حساب مصالح الجماهير، و لجأت إلى خداع الجماهير و تصوير إجراءاتها على أنها لصالح المجتمع بأسره، و صورت أزمة الإسكان مثلاً على أنها ناجمة عن عدم تشجيع القطاع الخاص على البناء؛ و لهذا اتُخذت كافة الإجراءات لإطلاق يد القطاع الخاص فى هذا المجال، و شارك المستثمرون الأجانب معهم فى إقامة مساكن فاخرة عُرضت فى السوق بأسعار باهظة و إيجارات عالية عجز المواطنون عن دفع المطلوب فيها، و بدأت آلاف الأسر الجديدة تعانى من عدم إمكانية الحصول على مسكن، و فقدت الأمل فى الحصول عليه فى المستقبل من خلال إمكاناتها الضئيلة التى تتيحها لهم أنشطتهم المشروعة، و وجد الشباب نفسه فى طريق مسدود لا مهرب منه إلا باتباع إحدى

طريقتين؛ إما ممارسة نشاط ما يدر عائداً سريعاً و مجزياً، و إما الهجرة إلى الخارج والعودة بالمال، و كلتا الطريقتين مليئة بالمخاطر. و نتيجة ذلك، فقدان الشباب لقيمة العمل المنتج المفيد اجتماعياً، واستُبدلت به قيمة أخرى سلبية و ضارة بعملية التنمية؛ و هى قيمة الحصول على المال بأسرع وسيلة ممكنة. و ما يقال عن أزمة الإسكان، ينطبق على غيره من أزمات؛ كأزمة الغلاء المتزايد، و انهيار المرافق الحيوية (الصحية، و التربوية ... الخ)، و ليس أمام المواطن سوى اللجوء إلى الحلول الفردية والذاتية لمواجهة هذه الأزمات؛ لأنها تحولت إلى مشكلة خاصة أو فردية على كل مواطن أن يحلها بطريقته الخاصة؛ مما كان له أثره، و أضعف من القيم الداعية للعطاء للمجتمع، وتدعيم القيم الأنانية و الفردية. و حتى القيم المتعلقة بالتعليم و حُب المعرفة، فإن ما نراه من أدلة قاطعة على الثراء، لا يرتبط بالتعليم و إنما يرتبط بالسلوك الاستغلالى (التجارة، والسمسرة)؛ مما يقلل من قيمة الإقبال على التعليم وتحصيل المعرفة، ويزيد من قيمة الثراء السريع دون بذل جهد يذكر. و المتوقع مع انتشار قيم البرجوازية فى المجتمع المصرى؛ ستزداد حدة الأزمات التى يعانى منها الشعب؛ لأنها قيم تعوق التنمية، و تحث على الكسب السريع و ليس على العمل المنتج، والاستهلاك لا على الادخار، و الهروب من مواجهة الواقع عن طريق الهجرة مثلاً، وتحث على الفساد الخلقى، و الغاية (المال) تبرر الوسيلة (النفاق، و الخداع، والتزوير، و الرشوة، و البغاء ... الخ) (١٤).

٢- مجتمع المخاطر والتغير فى النسق القيمى:

يتضح التشابك بين مجتمع المخاطر و التغير فى النسق القيمى، من خلال تصور العلاقة الجدلية بين البنية و الفعل. فإذا كان انتشار قيم البرجوازية فى المجتمع المصرى قد أسهم فى زيادة حدة الأزمات و فى مقدمتها مشكلة البطالة خاصة بين الشباب من الذكور و المتعلمين و هم من أبناء الطبقة الوسطى، فإن ثقافة الأزمة التى اعتاد عليها الشباب ودعمت لديهم قيم الأنانية و الفردية، والكسب السريع، و الهروب من مواجهة الواقع عن طريق الهجرة – و خاصة الهجرة غير المشروعة إلى أوطان غريبة – يمكن أن تمدنا بشاهد إمبيريقى على الكيفية التى يؤثر من خلالها مجتمع

المخاطر أو الخطر المصنع على التحولات فى النسق القيمى. فلقد بلغت نسبة الهجرة غير المشروعة إلى دول الاتحاد الأوروبى حسب آخر بيان لمنظمة الهجرة الدولية إلى نحو (١٥) مليون فرد، و قدرت وزارة القوى العاملة المصرية فى أبريل (٢٠٠٥) عدد المصريين المهاجرين إلى إيطاليا بشكل غير شرعى بحوالى (٩٠,٠٠٠) شخص، والمهاجرين إلى أوروبا بنحو(٤٦٠,٠٠٠) شخص، مع أن المراقبين المتابعين لهذه القضية يؤكدون أن الأعداد الحقيقية أكبر من ذلك. و المهاجرون غير الشرعيين يدخلون إلى دول الاستقبال بطريقة غير قانونية، أو يدخلون بطريقة قانونية ثم يمكثون هناك بعد انقضاء هذه المدة، أويعملون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها، أويقومون بعمل دون المنصوص عليه فى عقد العمل.

و ترتبط الهجرة غير المشروعة بأبعاد مختلفة، منها: استقطاب الغنى و الفقر على الصعيد العالمى؛ حيث تعيش مجتمعات الجنوب حالة من الإفقار الناتج عن البطالة وانخفاض الدخول، فى مقابل مجتمعات الشمال التى أصبحت تعيش حالة من الترف و الرفاهية. و كذلك، عجز اقتصاديات المجتمعات العربية عن إنتاج فرص عمل و توفير دخول لإعاشة مواطنيها؛ مما يدفع بعضهم إلى ركوب متن المغامرة والمخاطرة من خلال هجرة غير مشروعة إلى المجتمعات الغربية المتطورة. و تُسهم تكنولوجيا الإعلام و المعلومات فى صنع الخطر؛ من خلال ما تنقله من صور متباينة؛ البؤس فى المجتمعات العربية، و الترف فى المجتمعات الغربية، و غض النظر عن العوائق أو الحواجز التى توضع عقبة فى طريق الهروب أو الانتقال. و تعمل الخبرات الإيجابية لهجرات غير مشروعة سابقة فى محيط الشباب، و العائد الاقتصادى، والحراك فى نوعية الحياة؛ على تشكيل ثقافة يتولد عنها حافز يستنفر شوق من لديهم قابلية الهجرة و الاستعداد للمخاطرة (١٥).

إن المخاطر التى يتعرض لها المهاجرون غير الشرعيين مخاطر عديدة؛ تبدأ باستدانة مبالغ تحتاجها عملية الهجرة، و ترحيلهم فور وصولهم إلى بلد الاستقبال، واعتقالهم فى السجون لفترات طويلة عند القبض عليهم مخالفين لقوانين الإقامة، وربما الغرق و الموت قبل الوصول إلى شواطىء بلد الاستقبال. و هى مخاطر من

صنع أيديهم، تحت تأثير قيم فردية و أنانية؛ الأمر الذى يمكن فى ضوئه فهم العلاقة بين ثقافة الخطر أو الخطر المصنع، و بين تحولات نسق القيم.

٣- انعكاسات ثقافة الخطر على ظواهر الاعتدال و التشدد فى حياتنا اليومية:

إذا كانت الطبقة الوسطى تُعد الوعاء الأخلاقى للمجتمع؛ لكونها الطبقة المنتجة للأخلاق و القيم، فإن هذه الصناعة تُعد وسيلتها دائماً فى مواجهة مشكلات الحياة. وأمام الظروف المتردية التى فُرضت على أبناء الطبقة الوسطى؛ هربت شريحة منهم إلى الدين و الخروج عن سماحته، و استخدام الدين كآلية للعنف و التطرف. ورغم أن هذا التدين المتطرف شكل تشويهاً لاعتدال تدين الطبقة و وسطيته؛ فإنه أسس بالإضافة إلى ذلك تناقضاً داخل بنية و أخلاق الطبقة الوسطى؛ بحيث أصبح هذا التدين المتطرف يعكس صراعاً بداخل هذه الطبقة بين فكر العنف و التطرف فى الدين، و بين فكر الاعتدال و الوسطية الذى يشكل جوهر أخلاق هذه الطبقة. وتطابق مع هذا الصراع صراع جيلى موازٍ؛ حيث يعتقد بعض الشباب فى أفكار العنف والتشدد، فى مواجهة الكبار الذين يتميز تدينهم بالوسطية و السلامية والاعتدال؛ مما ترك أثره على تمزيق النسيج الأخلاقى و القيمى للطبقة الوسطى(١٦) .

و هكذا، يتضح لنا كيف أن صناعة الطبقة الوسطى لأنماط من القيم تُعينها على مواجهة مشكلات الحياة اليومية، و كيف أن استخدام شريحة منهم للتدين كآلية للعنف للتغلب على المصاعب التى تواجههم؛ أخرجهم من نطاق الاعتدال والوسطية، و دفع بهم فى اتجاه التشدد والعنف؛ مما يدلل على أن ثقافة الخطر كان لها انعكاساتها على ظواهر الاعتدال و التشدد فى حياتنا اليومية.

و من ناحية أخرى، نلاحظ أن هناك شريحة أخرى من الطبقة الوسطى قد اختارت الهروب من أزمة طبقتها من خلال تعاطى المخدرات؛ لاعتبارهم تعاطى المخدرات يؤسس لهم عالماً يستريحون فيه من المعاناة التى أصبحت سمة تميز بيئتهم الطبقية المحيطة. إذ تؤكد دراسة أُجريت على عينة من الشباب، أنهم يتعاطون المخدرات بأنواعها؛ كالبانجو، و الحشيش، و الخمور، و الأقراص المخدرة و المنشطة،

والهيروين، و الأدوية، بنسب متفاوتة بلغت فى مجموعها (٥٤,٥ ٪) من مجموع الشباب المتعاطين؛ هروباً من معاناة الحياة اليومية، وبحثاً عن لحظات سعادة. و أن تعاطى المخدرات مع استمرار ضغوط المشاكل و الهموم على أبناء الطبقة الوسطى، يعتبر مدخلاً للعديد من السلوكيات؛ مثل البلطجة، وسب الآخرين، و الدخول فى مشاجرات، و ارتكاب السرقة، و الاغتصاب، والدعارة(١٧) . و كلها أنماط سلوكية يدخلها الشباب من باب التشدد، و تبعدهم عن الاعتدال، وتؤكد أن هذا الخطر الذى يصنعونه بأيديهم له انعكاساته على ظواهر الاعتدال والتشدد فى حياتهم اليومية.

رابعاً: نحو استراتيجية وطنية لتوسيع دوائر الاعتدال في الحياة اليومية:

أوضح التحليل السابق أن هناك منظومة عوامل خارجية و داخلية لها انعكاساتها على دوائر الاعتدال و التشدد فى حياتنا اليومية، تم الكشف عنها من خلال توضيح العلاقة الجدلية بين التحولات الاجتماعية فى أنساق الطبقة و القيم فى مصر خلال الثلاثين عاماً الماضية، و بينت أن مظاهر التحول فى أنساق الطبقة قد تبلورت فى صورة انقسام البناء الطبقى و تهميش الطبقات الدنيا، و كذلك تفكيك الطبقة الوسطى و استبعادها، و أن العولمة أدت دوراً له وزنه النسبى بين مجموعة عوامل أخرى اقتصادية، و سياسية فى الداخل، فى بلورة مظاهر التحول الاجتماعى هذه، وسلطت الضوء على انعكاسات التحول فى البناء الطبقى على ظواهر الاعتدال والتشدد فى حياتنا اليومية، و كيف انفتح باب التشدد و اتسعت دوائر و حلقات الفساد، والرشوة، و الاختلاس، و الاعتداء على المال العام، والتهرب الضريبى و الجمركى، والجرائم التكنولوجية.

كما سلط التحليل الضوء على مظاهر التحول فى النسق القيمى و تبلورها فى صورة نشر قيم الطبقة الرأسمالية، و ضعف القيم الداعية للعطاء للمجتمع، و تدعيم القيم الفردية و الأنانية، و أن مجتمع المخاطر و الخطر المصنع قام بدور له وزنه النسبى بين مجموعة عوامل أخرى اجتماعية، و ثقافية فى الداخل؛ أسهمت فى تأكيد

مظاهر التحول هذه. كما كشفت عن انعكاسات التحول فى النسق القيمى على أفعال الاعتدال والتشدد فى حياتنا اليومية، وكيف أدى ذلك إلى فتح باب التشدد، وتعددت معه و اتسعت دوائر العنف، و التطرف، و التعصب، و تعاطى المخدرات، و ما يرتبط به من سلوكيات البلطجة، وسب الآخرين، و السرقة، والاغتصاب...الخ.

و الواقع، أن هذه التحولات الاجتماعية و تأثيراتها السلبية على القيم و أفعال التشدد و دوائره، لا ينفى حقيقة وجود و استمرار قيم أخرى إيجابية تكونت لدى المواطنين تاريخياً و انعكست على الاعتدال و دوائره. و كل ما فى الأمر أن كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع تطغى أو تسود فيها أنساق معينة من القيم بفعل الظروف المادية التى تسودها دون محو للقيم الأخرى. فلا زال للقيم الإيجابية مكانها بين مكونات نسق القيم فى المجتمع المصرى، و مازالت تمارس تأثيرها على سلوك المواطنين(١٨)؛ بمعنى أن أفعال الاعتدال و حلقاته لم تختف تماماً، وكل ما فى الأمر أن هذه الحلقات قد ضاقت لصالح أفعال التشدد و حلقاته. و إذا كان هذا التحليل قد تمكن من رصد مجموعة من الوقائع و الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، و الثقافية، التى أسهمت فى تشكيل الواقع الراهن، وكشف عن مجموعة القوى الداخلية و الخارجية صاحبة الأثر الأكبر فيما وصل إليه من انحسار أفعال الاعتدال على نحو أو صلنا إلى وضع غير مرغوب فيه؛ فإن الأمر يتطلب منا رؤية مستقبلية تهدف إلى تطوير استراتيجية وطنية تعمل على بناء سيناريو استهدافى لوضع مرغوب فيه فى المستقبل؛ يثرى من وعينا الذاتى و المؤسسى نحو البحث عن طرق و أساليب جديدة للتكيف مع هذا العالم المتغير، و تساعد على توسيع دوائر الاعتدال فى حياتنا اليومية خلال أمد زمنى معقول ربما لا يتجاوز (٢٠٢٥).

محاور الاستراتيجية:

ويمكن صياغة هذه الاستراتيجية على محاور ثلاثة: العولمة، و ثقافة الخطر، والعنف.

١- التعامل الخلاق مع العولمة:

و يمثل الهدف الاستراتيجى على المحور الأول، باعتبار أن العولمة تنطوى على فرص ومخاطر؛ لأنه إذا كان النسق الطبقى و ما طرأ عليه من تحولات قد تعرض لمخاطر العولمة، و تداعياتها، و ظهر عليه الانقسام و تهميش الطبقات الدنيا، وتفكيك الطبقة الوسطى و استبعادها؛ فإنه بالإمكان البحث عن سبل جديدة للتعامل والتكيف مع العولمة، و الاستفادة مما تقدمه من فرص، شأننا شأن الدول الأخرى فى العالم المتقدم و النامى؛ من منطلق أننا جميعا نبحر فى قارب واحد تتلاطم أمواج العولمة حوله. و بشرط أن يستند هذا التعامل الخلاق مع العولمة إلى مجموعة من الأسس؛ تبدأ بتبنى رؤية غير تقليدية لظاهرة العولمة، و الاستفادة من النماذج العالمية الناجحة فى التعامل مع هذه الظاهرة، و أن يرتكز هذا التعامل إلى دور الدولة القومية، و أن نختار من بين أساليب التعامل الخلاقة المتاحة ما يسهم أكثر من غيره فى التغلب على ظواهر التهميش و الاستبعاد؛ و من ثم توسيع دوائر الاعتدال فى حياتنا اليومية.

إن التهميش هو أخطر ما يواجه العرب، و ليست الهيمنة؛ لأن هويتنا أقوى من أن تتآكل، و ثقافتنا أكثر صلابة من أن تذوب. فلتكن رؤيتنا للعولمة منحازة إلى جانب هذا الاتجاه العقلانى، و غير التقليدى، و لنبحث عن العوامل والمشكلات التى تكرس التهميش و الاستبعاد الذى يهددنا.

إن بزوغ وتقدم النموذج اليابانى، يفرض علينا فى تعاملنا الخلاق مع العولمة أن نستفيد مما أضافه من دروس إلى التجارب العالمية الناجحة فى هذا الصدد؛ لأنهم لم يخشوا العولمة، بل تفاعلوا معها بأسلوب يركز على المصلحة الوطنية من منظور جماعى محض، و ليس من منظور رأسمالى فردى. و التصق اليابانيون بالمصلحة الوطنية و حافظوا عليها فى كل مراحل مواجهتهم لتحديات التنمية. فكانت التوجهات اليابانية جماعية، وطنية، أصيلة، مرنة، تعزز مبادىء الجماعية، والتكتلات، والتعليم، و التدريب، و التكنولوجيا الراقية ... الخ؛ لأنه ربما كان فى هذه الدروس ما يسهم فى تحفيز، و تنظيم، و تعظيم القدرات الوطنية، و يجعلها سنداً قوياً للتنمية (١٩)؛ وبالتالى التغلب على مشكلات التهميش و الاستبعاد.

و ثمة أساس آخر فى التعامل الخلاق مع العولمة؛ يتمثل فى ضرورة أن يرتكز هذا التعامل إلى دور الدولة القومية؛ لأنه إذا كانت العولمة تؤثر من خلال مساراتها المختلفة على وضع الدولة، فمع ذلك لم تختف الدولة القومية بعد، بل ازداد نطاق عمل الحكومة و لم يتقلص مع توسع العولمة. و تحتفظ الأمم بقدر معقول من القوة الحكومية، و ستظل كذلك فى المستقبل المنظور، و على الأقل بمقدور الأمم أن تحتفظ بهذه القوة مع بعضها بعضاً داخل حدودها الإقليمية، و مع الهيئات والتجمعات غير القومية؛ ويساعدها هذا على الاندماج فى المجتمع الدولى، والتعاون مع غيرها من دول فى الحدود الإقليمية و العالمية، و ما يدفع بها بعيداً عن دوائر التهميش و الاستبعاد.

ولعل العمل على تحويل المجتمع المصرى إلى مجتمع معلوماتى ثم مجتمع للمعرفة يقف فى مقدمة الوسائل الفعالة فى التعامل الخلاق مع العولمة؛ لأن المعرفة هى الأساس فى توليد الثروة و ليس الموارد الخام، و لم تعد القوة الحقيقية للدولة هى القوة التكنولوجية أو غيرها، و إنما هى القوة المعرفية . و التحدى القائم هو مدى قدرة المجتمع المصرى على استيعاب المعرفة العالمية المعاصرة سواءً فى التكنولوجيا، أو فى الاقتصاد، أو فى العلم بشكل عام. و من هنا، كان من الضرورى أن نعيد تقييم أوضاعنا العلمية و التكنولوجية؛ بهدف مواكبة الجديد، والتغلب على مخاطر التهميش، و ذلك بعد أن تزايد على مدى الأعوام القليلة الماضية الوعى بأهمية تطوير نظم المعرفة (التعليمية و العلمية)، و التوسع فى مجالات الدراسة العلمية و التكنولوجية باعتبارها من أهم الفرص التى تتيحها العولمة، و مدخل أساسى لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية متطورة (٢٠).

٢- تعزيز الأمن البشرى، و تجفيف منابع الخطر:

و يتمثل الهدف الاستراتيجى الثانى فى تعزيز الأمن البشرى، و تجفيف منابع الخطر، و ذلك بعد أن تبين أن مجتمع المخاطر و الخطر المصنع أدى دوراً له وزن نسبى بين مجموعة عوامل أخرى اجتماعية، و ثقافية، و كانت لها انعكاساتها على ظواهر الاعتدال و التشدد. و يتسع مفهوم الأمن البشرى ليضم الأمن الاقتصادى،

و الغذائى، و الصحى، و البيئى، و الأمن الشخصى، و أمن المجتمع المحلى، و الأمن السياسى. و يعنى الأمن الاقتصادى؛ الحصول على فرصة عمل، وتوافر دخل مناسب يكفى للاحتياجات الأساسية و الحماية من الفقر. أما الأمن الغذائى؛ فيعنى حصول الأفراد على الغذاء اللازم لهم، و ما قد يحميهم من سوء التغذية و اعتلال الصحة. كما يعنى الأمن الصحى؛ توافر الخدمات الصحية بأسعار فى متناول الجميع، و قدرة الأفراد على الوصول إليها. أما الأمن البيئى؛ فإنه يعنى توفير المياه النقية، هذا إلى جانب الحماية من التلوث و الظروف البيئية الضارة بالإنسان. و يُقصد بالأمن الشخصى؛ حماية الإنسان من التعرض للإيذاء والعنف البدنى، و السلامة من التهديدات المختلفة؛ كتهديد الآخرين فى صورة جريمة أو عنف، أو التهديدات الموجهة ضد المرأة، و العنف الأسرى، أوالتهديدات الموجهة للأطفال و استبعادهم من التعليم، أو إجبارهم على العمل. أما الأمن المجتمعى؛ فيتمثل فى كل ما يهدد الاستقرار و السلام الاجتماعى، و ربما كان فى جرائم الثأر و الإرهاب ما يعمل على تهديد حالة الاستقرار الاجتماعى (٢١). والأمن البشرى بهذه المضامين يعنى التنمية؛ لأنه بدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، و الدول التى لا تنمو لا يمكن أن تظل آمنة.

إن الدليل العالمى للتنمية البشرية، و الذى يُقاس به جهد بلدان العالم فى هذا المجال، يضع مصر فى المرتبة (١١٢) بين (١٧٧) دولة؛ بمعنى أن مصر تشغل مرتبة متأخرة فى هذه القائمة. حيث قدر دليل التنمية البشرية لمصر ما قيمته (٠,٧٠٨) خلال عام (٢٠٠٥)، و بلغ متوسط العمر المتوقع (٧٠,٧) عاماً، ومعدل القراءة و الكتابة للبالغين (٧١,٤ ٪)، و نسبة الأمية بين الكبار (٢٨,٦ ٪)، ونسبة السكان تحت خط الفقر كان (٤٣,٩ ٪) (٢٢) . و ربما كان من أهم العوامل التى تشد مصر إلى مرتبة متأخرة من الدليل العالمى للتنمية البشرية؛ ما لوحظ على التنمية بأنها غير متوازنة مكانياً، و نوعياً؛ مما كان له تداعياته على اتساع دوائر الخطر. ويُقصد بالتنمية غير المتوازنة مكانياً؛ أنها تنمية تُنتج الهوامش، والعشوائيات، ومدن الصفيح التى انتشرت على خاصرة المدن الكبرى، فى القاهرة، والإسكندرية، والجيزة، و غيرها. و أن المناطق العشوائية كانت مسؤولة عن (٧٠٪) من إجمالى

(٥٠٠٠) حادث بلطجة أُحصيت طبقاً لدراسة أُجريت عام (١٩٩٨)؛ لأنها مجتمعات تحولت تحت وطأة التهميش إلى مستودعات ممتلئة بالمخاطر. ولذلك، فإن تعزيز الأمن البشرى من أجل تجفيف منابع الخطر؛ يتطلب تفعيل مبدأ التنمية المتوازنة، وتغيير نوعية حياة سكان العشوائيات؛ دعماً لجهود التنمية البشرية على المستوى القومى.

أما التنمية غير المتوازنة نوعاً؛ فتعنى اتساع الفجوات بين مجموعات الذكور والإناث فى المجتمع المصرى فى مجالات التعليم و العمل على الأقل؛ مما يرتب أشكالاً مختلفة من التمييز ضد المرأة، و تزايد احتمالات تعرضها للمخاطر؛ مما يدعو إلى تغيير نمط الحياة التى تحياها المرأة فى البيت، و دواوين الحكومة، والمدرسة، والمستشفى، و الحقل، و المصنع، و سوق العمل، و طوابير الخبز، ووسائل النقل، وغيرها؛ مما يؤدى إلى زيادة فرص تمكينها، و يضمن الأمن البشرى لها (٢٣).

٣- محاصرة ظواهر التشدد و تداعياتها:

أما الهدف الاستراتيجى الثالث؛ فإنه يتجه نحو محاصرة أفعال التشدد وتداعياتها التى قد تمتد إلى صور من العنف و التطرف؛ و ذلك من خلال ضمان حقوق الإنسان، و تعزيز مُناخ المشاركة الديمقراطية، و حماية السلام الاجتماعى؛ لأن الغالبية العظمى من السكان فى دول العالم الثالث - و منها مصر - مازال شغلها الشاغل هو كيفية مواجهة معاناتها اليومية، و الوفاء باحتياجاتها الأساسية اللازمة لتحقيق مستوى معيشى ملائم؛ و يعنى هذا أن الإنسان فى مجتمعات العالم الثالث - ومنها مصر - لا زال يبحث عن حقوقه الطبيعية بوصفه إنساناً (٢٤). ومما يجعل حقوق الإنسان المتعلقة بحاجاته الأساسية لها الأولوية فى الاهتمام؛ إن الماديات تشكل واحداً من أهم موضوعات العنف اليومى، و أكثر تكراراً بين مواقف العنف و ذلك بنسبة (٦٠ ٪)، تلك الموضوعات التى تتفرع داخلها موضوعات لا تقل أهمية؛ مثل النزاع على الأسعار و الأجور (٢٥) ؛ و لذلك فالمتوقع أن يترتب على محاصرة أفعال التشدد و العنف إسهام فى ضمان حقوق الإنسان، و العكس صحيح.

و من ناحيــة ثانيــة، لوحظ أن هناك ارتبــاط بين التــشــدد و العنف، و بين المشاركة و الديمقراطية. إذ تؤكد نتائج البحوث أن العنف المؤسسى الذى يُمثل عنصراً مغذياً للعنف المجتمعى؛ بمعنى أن التعسف الإدارى و الأمنى الذى تكمن خطورته فى استناده إلى قوة الدولة و سطوتها، و نفيه لإمكانيات الحوار، والتفاوض، و المشاركة الديموقراطية؛ الأمر الذى يؤدى إلى تفجر العنف الثقافى كآلية وحيدة تعبر عن التذمر، و الدفاع عن المصالح المهدرة، و ذلك فى دائرة مفرغة من العنف و العنف المضاد. و من أهم سمات العنف المؤسسى هذا؛ تسيد منطق الوصاية و التسلط فى صياغة العلاقة بين الفئات و الشرائح الاجتماعية المختلفة، و بين السلطة، ومؤسساتها، و أجهزتها. و هناك مجموعة أحداث عنف تشير إلى حجم و تسلط أجهزة الدولة وممارساتها التى تدفع إلى الاستهانة بحقوق المواطنين الأساسية، أو لا تمكنهم من المشاركة الديموقراطية فى أمور حياتهم(٢٦). ولذلك، كان تعزيز مُناخ المشاركة يُعد مدخلاً يساعد على مواجهة العنف، ومحاصرة أفعال التشدد.

و من ناحية ثالثة، أكدت نتائج الدراسات وجود علاقة أخرى بين السلام الاجتماعى و التشدد و العنف؛ لأن السلام الاجتماعى يعنى أن تتعايش معاً كل القوى الاجتماعية، و الاقتصادية، و السياسية بكل شرائحها الطبقية، تُنتج معاً، وتستهلك معاً، و تتعايش معاً، و تتكامل معاً، و تحكم معاً، فى نسيج واحد، فلا يستبعد بعضها بعضاً، و لا يستغل بعضها بعضاً، و لا يقهر بعضها الآخر (٢٧). ذلك لأن استبعاد الآخرين، أو نفى الآخر و التقليل من شأنه، أو السيطرة الفيزيقية والمعنوية فى مواقف التفاعل دون إعطاء الآخرين فرصة التعبير عن أنفسهم، أومنع الآخرين من الدخول فى دائرة التفاعل، و ضرب الزوجات و الأطفال لمجرد السيطرة عليهم أو تخويفهم (٢٨)، وغير ذلك من موضوعات العنف؛ لا تترك المجال للتعايش، بل تهدد السلام الاجتماعى بين شرائح المجتمع. و لذلك، فإن حماية السلام الاجتماعى، يُعد أسلوباً يساعد على محاصرة أفعال التشدد والعنف.

****

المراجع المستخدمة:

1 - Jones, Pip. **Introducing Social Theory**. (U.K: Polity Press - Blackwell Publishing Ltd, 2003) PP. 172-174.

٢ – **المرجع السابق** . ص ص ١٧٥ – ١٧٧ .

٣ – **المرجع السابق** . ص ص ١٧٧ ، ١٧٨ .

٤ – **المرجع السابق** . ص ١٧٩ .

٥ – جيدنز، أنتونى. **الطريق الثالث: تجديد الديموقراطية الاجتماعية. تأليف**: أنتونى جيدنز. **ترجمة**: أحمد زايد، محمد محيى. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩) ص ص: ٦٢– ٦٥ .

6 - Jones, P. ***Op.cit***, PP. 175-180.

٧ – عبد الباسط عبد المعطى. **الطبقة الوسطى المصرية من التقصير إلى التحرير**. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦) ص ص ٢١– ٦٣ .

٨– فاطمة بركات عبد الفتاح. أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على تشكل الشرائح الرأسمالية الجديدة فى مصر خلال عقد التسعينيات . **رسالة ماجستير**. (القاهرة: كلية الآداب جامعة القاهرة، ٢٠٠٢) ص ص ١٥٠ – ١٥٥ .

٩– على عبد الرازق جلبى. تفكيك الطبقة الوسطى و نمو القطاع غير الرسمى فى مصر . **دراسة تحت الطبع**. (القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٨) .

١٠– على ليلة. **حالة الطبقة العربية المتوسطة: مدخل لرصد أوضاع المجتمع العربى. فى**: السيد ياسين (محرر). (القاهرة: مرصد الإصلاح العربى: تقييم التحول الديموقراطى التقرير الثانى ، ٢٠٠٧) ص ص ١٥٨، ١٥٩ .

١١– فاطمة بركات عبد الفتاح. **مرجع سابق**. ص ص ١٦٦ – ١٧٥ .

١٢- سمير نعيم أحمد. التغيرات البنيوية فى المجتمع المصرى و انعكاساتها على أنساق القيم فى النصف الثانى من القرن العشرين . **فى: المؤتمر السنوى الخامس – المركز القومى للبحوث الاجتماعية و الجنائية بالقاهرة**، ٢٠٠٣، ص ص ٤٢٤، ٤٢٥ .

١٣- **المرجع السابق**. ص ص ٤٢٧ – ٤٣٩ .

١٤- **المرجع السابق**. ص ص ٤٣٩ – ٤٤٥ .

١٥- على ليلة. **مرجع سابق**. ص ص ١٦٩ – ١٧١ .

١٦- على ليلة. **مرجع سابق**. ص ١٦٥ .

١٧- على ليلة. **مرجع سابق**. ص ص ١٧١، ١٧٢ .

١٨- سمير نعيم أحمد. مرجع سابق. ص ص ٤٤٢، ٤٤٣ .

١٩- على عبد الرازق جلبى. استراتيجية توجيه التغير الاجتماعى و تعديل مساراته نحو تحديث مصر. **فى: المؤتمر السنوى الخامس – المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة**، ٢٠٠٣، ص ص ١٢٥٦ – ١٢٥٩ .

٢٠- على عبد الرازق جلبى. **المرجع السابق**. ص ص ١٢٥٩ – ١٢٦١ .

٢١- على عبد الرازق جلبى. استراتيجية للتنمية المستدامة فى صعيد مصر: رؤية مستقبلية . فى: المؤتمر السنوى السادس – **المركز القومى للبحوث الاجتماعية و الجنائية بالقاهرة**، ٢٠٠٤، ص ص ١٢٣١ – ١٢٣٤ .

٢٢- واتكينز، كيفين و آخرون. **تقرير التنمية البشرية** ٢٠٠٧/٢٠٠٨ محاربة تغير المُناخ: التضامن الإنسانى فى عالم منقسم. تأليف: كيفين واتكينز وآخرون. **ترجمة**: د.م. (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP، ٢٠٠٧) ص ص ٢٣١- ٢٣٩ .

٢٣- على عبد الرازق جلبى. نحو استراتيجية لمواجهة العنف فى المجتمع المصرى.

فى: المؤتمر السنوى الرابع – المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ١٠٩٨ – ١١٠٠ .

٢٤– نجلاء راتب. حقوق الإنسان فى العالم الثالث بين العولمة و الخصخصة. **فى: الأهرام**. ع ٤٠٩٠٥، ديسمبر ١٩٩٨ .

٢٥– أحمد زايد، سميحة نصر. فرضيات حول العنف فى الحياة اليومية للمجتمع المصرى . **فى: المجلة الجنائية القومية**، ع ٢، م ٣٩، يوليو١٩٩٦، ص ٢١ .

٢٦– مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية. **التقرير الاستراتيجى العربى** ١٩٩٩ . (القاهرة: المركز، يناير ٢٠٠٠) ص ص ٣١٦، ٣١٧ .

٢٧– أيمن رفعت المحجوب. الشباب طريق السلام الاجتماعى . **فى: الأهرام**، ع ٤١٢٥٤، نوفمبر ١٩٩٩ .

٢٨– أحمد زايد، سميحة نصر. **مرجع سابق**. ص ١٤ .

*****

(٣)

الفصل الثالث

العولمة و أزمة المواطنة فى حياتنا اليومية

الفصل الثالث
العولمة و أزمة المواطنة في حياتنا اليومية

تمهيد:(*)

يهتم البحث بتحليل انعكاسات العولمة على حقوق المواطنة و ممارساتها، ويستعين فى ذلك ببعض التصورات النظرية البازغة فى هذه المرحلة الأخيرة- مرحلة مابعد الحداثة أو الحداثة المتأخرة - و فى مقدمة ذلك تصور العولمة، كما عبر عنه روبرتسون، و كذلك تصور جيدنز للعولمة و انعكاساتها على الحياة اليومية، ومفهومه المتعلق بثنائية البنية، ثم تصورات المجال العام و استعمار الحياة اليومية عند هابرماس. و لقد وجهت هذه التصورات عملية تتبع التحولات التى طرأت على المواطنة من حيث التصور، و المفهوم، و الممارسات، و كيف كانت العولمة فى مقدمة العوامل الفاعلة فى إحداث هذه التحولات، و كانت هذه التصورات أيضاً فى الخلفية فى أثناء محاولتنا الكشف عن مظاهر أزمة المواطنة فى حياتنا اليومية، و كيف أن التباعد بين الحقوق المقررة دستورياً و قانونياً، و بين مايحدث على أرض الواقع قد أفرز أزمة المواطنة؛ بمعنى المواطنة المنقوصة، وكرس الفروق عن المشاركة، فى نفس الوقت، و عمل على استمرار الأزمة التوأم فى المواطنة و المشاركة ، و هى تصورات أعانتنا على تسليط الضوء على التداعيات المترتبة على أزمة المواطنة؛ و التى تجسدت فى ظواهر و عمليات إقصاء المصريين العاملين و المقيمين بالخارج عن المشاركة السياسية، و تفريغ حقوقهم فى المواطنة من مضمونها، ثم الاستبعاد الاجتماعى للفقراء فى مصر، وكيف تعددت و تباينت دوائر حرمانهم، ثم و أخيراً عند محاولة الكشف عن تهميش بعض الفئات الاجتماعية؛ مثل المرأة و الأقباط، و كيف انحسرت حقوقهم المتساوية فى المواطنة والمشاركة. و قد اعتمدنا فى هذه المعالجات على منهج إعادة التحليل؛ الذى يقوم على تفكيك و إعادة تركيب نتائج البحوث

(*) قُدم هذا البحث للمرة الأولى في مؤتمر (العولمة و العدالة الاجتماعية)، الذى أقامه قسم الاجتماع بكلية الآداب - جامعة الإسكندرية، فى الفترة من ٢٧ - ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٩ .

السابقة والدراسات التى تتوافر فى التراث و ذات الصلة بالموضوع؛ بهدف استخلاص مجموعة نتائج تفيد فى بلورة عدد من القضايا و الموضوعات التى تُعد جديرة بالبحث فى المستقبل، و تساعد فى نفس الوقت على طرح مجموعة من التوصيات والمقترحات التى قد تجد طريقها للتطبيق على أرض الواقع، أو التى قد تُعين متخذ القرار و صانع السياسة على توسيع نطاق رؤيته لمشكلات حياتنا اليومية، و زيادة خياراته أثناء محاولته إدارة أزماتها. و بناء على ذلك، تم تقسيم البحث إلى العناصر التالية: أولاً، تصور العلاقة بين العولمة و المواطنة، ثم ثانياً، العولمة والتحولات فى تصورات المواطنة و ممارساتها، و ثالثاً، أزمة المواطنة فى حياتنا اليومية، و رابعاً وأخيراً النتائج العامة و دلالاتها النظرية و التطبيقية.

أولاً: في تصور العلاقة بين العولمة و المواطنة:

فى هذه المرحلة من ما بعد الحداثة أو الحداثة المتأخرة، تبلورت تيارات نظرية عديدة، ربما أفادتنا فى صياغة تصورنا للعلاقة بين المواطنة والعولمة. ولقد وجدنا من المناسب التوقف عند بعض هذه الإسهامات؛ و نعنى تعريف العولمة عند روبرتسون و جيدنز، ثم نظرية تشكيل البنية عند أنتونى جيدنز، ثم نظرية الفعل الاتصالى عند يوجين هابرماس ."Habermas"

١ – تعريف العولمة عند روبرتسون:

قد يكون من الصعب للغاية أن نحدد من كان أول من استخدم مفهوم العولمة للمرة الأولى، و لاشك أن رونالد روبرتسون كان من أوائل الذين استخدموا هذا المصطلح؛ و ذلك طبقا لما جاء فى كتاب واترز M.Watersعام (١٩٩٥) تحت عنوان (العولمة ككتاب تمهيدى .. و العولمة كفهوم له تاريخ قصير فى علم الاجتماع).

و كان روبرتسون "Robertson"واحداً من أوائل علماء الاجتماع الذين قدموا تصوراً نظرياً للعولمة، و يشغل مفهوم الوعى الكونى Global Consciousnessوضعاً مركزياً فى هذا التصور؛ الذى يشير إلى ضغط العالم، و عملية تركيز الوعى فى العالم

ككل؛ حيث جعل الوعى الكونى العالم من خلال الفكر و العمل مكاناً واحداً. و لقد قلبت العولمة نظام العالم و حولته إلى موضوع للتأمل فيه يجب على كل واحد منا أن يعرف كيف يستجيب على نحو انعكاسى (تأملى) Reflexivelyإلى مأزق المعيشة المشتركة فى عالم واحد؛ الأمر الذى يحث على تشكيل رؤى للعالم World Views متنافسة (١).

و يُفهم من تصور روبرتسون للعولمة اعتبارها تركيزاً للوعى فى العالم ككل؛ نتيجة لما صاحب العولمة من تحولات و تدفق للمعرفة و المعلومات عبر القوميات، وذيوع مبادىء حقوق الإنسان، و انتشار الحركات الاجتماعية التى تنتقد انتهاكات هذه الحقوق، و تدافع عن حقوق المواطنة و غيرها.

٢- العولمة والحياة اليومية عند جيدنز:

أما أنتونى جيدينز "A.Giddensفيرى (١٩٩٩) أن العولمة ليست كلمة جذابة، و قد حقق هذا المفهوم شهرة مفاجئة، و لم يكن لها معنى واضح. و تعنى العولمة أننا جميعا نعيش فى عالم واحد، و العولمة كما نعيشها ليست فقط جديدة من جوانب كثيرة، و إنما هى أيضاً ثورية، و لم يتمكن المفندين Skeptics، و لا الراديكاليين Radicals، من فهمها على نحو مناسب؛ لأن كلا الجماعتين نظر إلى الظاهرة من خلال مصطلحات اقتصادية و هذا خطأ؛ لأن العولمة تُعتبر ظاهرة سياسية، و تكنولوجية، و ثقافية، بمثل ما هى اقتصادية، و قد تأثرت بالتطورات فى نظم الاتصالات.

و لم يتوقف أثر هذه الاتصالات عند حد توصيل الأخبار و المعلومات على نحو أكثر سرعة، و إنما تجاوز ذلك نحو تغيير نسيج حياتنا جميعا. و لذلك، من الخطأ الاعتقاد بأن العولمة تتعلق فقط بالأنساق الكبرى؛ مثل النظام المالى الكونى، و إنما تمس العولمة كل ماهو بعيد عن الفرد، و كذلك تؤثر فى كل الجوانب الشخصية والأليفة فى حياتنا؛ بمعنى أن هناك ثورة كونية حقيقية فى حياتنا اليومية، لها تداعياتها فى مجالات كثيرة فى مقدمتها العمل و السياسة - إن العولمة عبارة عن

مجموعة معقدة من العمليات و ليست عملية واحدة، و هى عمليات تتم على نحو متناقض و متعارض – فكما تدفع العولمة بعض الأمم إلى أعلى، فإنها تدفع غيرها إلى أسفل، و تخلق ضغوطاً جديدة من أجل الاستقلال الوطنى.

و بالطبع لم تنمو العولمة بطريقة منصفة و غير متحيزة، كما أنها لم تكن بأى حال معتدلة وتداعياتها حميدة. و لم يوافق البعض على القول بأننا نعيش فى قرية كونية Global Village، و إنما الحال أقرب إلى النهب الكونى Global Pillage؛ فإلى جانب ارتباط العولمة بالخطر البيئى، اتسعت صور عدم المساواة، و أصبحت بمثابة مشكلة أكثر خطورة يواجهها المجتمع العالمى. تُعد العولمة بمثابة عملية تغريب فى جانب منها، و أصبحت تسير فى اتجاه غير مركزى على نحومتزايد؛ لأن آثار العولمة تشعر بها البلدان الغربية، كما يشعر غيرهم فى أى مكان. لقد أصبح ما يمكن أن نطلق عليه الاستعمار العكسى Reverse Colonizationأكثر شيوعاً؛ لأن البلدان غير الغربية أخذت تؤثر فى التطورات العالمية. وإذا كان هناك جدل حول العولمة وتداعياتها على (الدولة – الأمة)، فلا يزال (للدولة – الأمة) فى الواقع قوتها، ولقادتها السياسيين دور كبير فى العالم، وقد أُعيد فى نفس الوقت تشكيل (الدولة – الأمة) أمام أعيننا. و تواجه الأمم مخاطر وأخطار و لا تواجه أعداء، إن استمرار الأمة، و الأسرة، و العمل، والتقاليد ، وغيرها، و إن ظل هيكلها الخارجى Outer Shellكما هو، فقد تغير ما تحويه فى الداخل. حدث هذا فى معظم الدول، و أصبحت هذه النظم الهيكلية غير كافية لأداء المهام التى يتوقع منها إنجازها. إن ظهور مجتمع المواطنة العالمية الكونى Global Cosmopolitanأخذ يهز طرقنا فى الحياة، و يشكل مجتمعاً بازغاً على طراز فوضوى، و كيفما اتفق يجرى عبر خليط من العوامل المؤثرة، إنه ليس مجتمعاً آمناً، و إنما نجده مفعم بالقلاقل، و تفزعه الانقسامات العميقة، و يعكس شعورنا بفقدان القوة Powerlessness عجز هذه النظم الهيكلية، و يؤكد الحاجة إلى إعادة بنائها أو إيجاد جديد غيرها (٢) .

٣ – العولمة و المواطنة فى ضوء نظرية ثنائية البنية عند جيدنز:

فالواقع إن نظرية تشكيل البنية عند (جيدنز)، و التى تجمع بين البنية والفعل

فى ازدواجية البنية، و تقدم معالجة جديدة للفعل، و المعنى، و الصياغة البنائية للحياة الاجتماعية، و أن البُنى يجب أن تُدرك باعتبارها ممارسات يُعاد إنتاجها (٣)، لاشك أنها تُقدم فهماً أفضل يمكن من خلاله تفسير كيف تولد التغيرات المحلية البالغة الصغر تولد نتائج على المستوى الأكبر(٤)؛ و يعنى هذا أن تفسير الظواهر الاجتماعية يتطلب النظر إلى العلاقة الجدلية بينها، و تبادل التأثير والتأثر. و على ذلك، إذا سلّمنا هنا أن المواطنة عبارة عن مكانة قانونية تُبنى على مجموعة حقوق و التزامات، و ما يقربها من مفهوم البنية أو النسق، و أن العولمة عمليات وتحولات؛ فإنه يمكننا القول إن المواطنة – كبنية – عبارة عن ممارسات يُعاد إنتاجها من خلال العولمة و العكس بالعكس، طبقاً لنظرية (جدينز) وازدواجية البنية.

٤ – استعمار الحياة اليومية و انحسار المجال العام عند هابرماس:

و يتناول هابرماس فى نظريته عن الفعل الاتصالى Communicative Action و التى تجمع بين النسق و عالم الحياة اليومية، مفهوم المجال العام Public Sphere؛ و الذى يشير إلى حيز حقيقى أو افتراضى؛ حيث يلتقى الأفراد بما لديهم من اهتمامات شخصية لمناقشة القضايا المشتركة؛ بغرض تبادل الآراء المختلفة للوصول إلى هدف مشترك، و غالباً ما يستلزم الأمر توليد ضغط لتحقيق تغيير سياسى أو قانونى، استناداً إلى قوة الحجة و عدد الأفراد. و بهذا، يكون المجال العام وسيطاً بين المجال الخاص بالفرد و المجال الخاص بالدولة، و لا يُعد المجال العام جزءاً من الدولة أو امتداداً لها. و تقع الاستشارات – و المناظرات العامة فى نطاق المجال العام، خاصة تلك النابعة من المبادرات الطوعية للمواطنين(٥). وينبه هابرماس إلى تناقص مساحة المجال العام؛ و ذلك نتيجة لاستعمار الحياة اليومية، و حالة عدم التوازن بين النسق وعالم الحياة اليومية؛ حيث يتعرض المجتمع للتصادم و يتم تقويض الحياة اليومية؛ فالدولة من ناحية تزيد من قبضتها على الحياة اليومية؛ من خلال نمو التشريعات والقوانين؛ و هى قوانين تتسم بأنها متعددة، هذا بالإضافة إلى إضفاء الصفة التجارية على الحياة اليومية من خلال اتساع نطاق النظام الاقتصادى و ما يتضمنه من عمليات إنتاج، وتوزيع، و بيع؛ و يترتب على ذلك اتساع نطاق الدولة، و عدم قدرة

الأفراد على التواجد سوياً و بصفة جماعية لمناقشة القضايا السياسية من أجل إحداث التغيير(٦)، وإذا بدأت أنساق القوة و المال تطوّق بالإكراه الأبنية المعيارية و اللغة؛ بمعنى أن تستعمر الحياة اليومية؛ فإنه سوف ينتج عن هذا صوراً باثولوجية؛ مثل فقدان المعنى أو الاغتراب، و تشوش التوجهات، و اختلال المعايير (الأنومى)، وتراجع الدافعية(٧).

و يؤكد هابرماس على أن تطوير مجالٍ عامٍ مستقلٍ خارج إطار الدولة، يُعتبر بمثابة شرط مسبق لمشاركة المواطن Citizen Engagement، و التى لا تخدم فقط فى إضفاء الشرعية على النظام السياسى القائم، و إنما أيضاً فى إدراك أن المجال العام كموقع خُطط له لا يقل أهمية عن الشبكة المنتشرة من المؤسسات التى تقدم مجالات للعامة ليعبروا عن أصواتهم، و يتقاسمون الرأى و يتحاورون، ويتوصلون إلى موقف مشترك من خلال النقاش الرشيد. كما يعتقد هابرماس أن الأفراد يصبحون جزءاً من تجمع سياسى أوسع من خلال عمليات مثل التشاور التى أصبحت فى حد ذاتها وسائل لتحقيق المواطنة الفعالة Active Citizenship. و إذا كانت هناك إمكانية لتحقيق الإجماع من خلال الممارسة العقلانية فى التشاور العام، استناداً إلى قواعد اللعبة التى يمكن أن تدعم بناء الإجماع، فإن التأكيد على التوسع فى المناهج التى تقوم على المشاركة؛ يساعد على تغيير هذه القواعد؛ و ذلك من خلال إنشاء أنواع جديدة من المجالات، و كذلك السعى نحو استدعاء أشكالٍ أخرى جديدة من التفاعل داخلها (٨).

ثانياً: العولمة و التحولات في المواطنة: التصورات و الممارسات:

١- التحولات فى تصورات المواطنة:

يصعب إنكار التحولات التى طرأت على مفهوم المواطنة ، خاصة وأن هذه التحولات قد رصدها باحثون من نظم فكرية متعددة، و حصروها فى المفهوم التقليدى، و المفهوم الحديث، و المفهوم المعاصر للمواطنة، و تتبعوا عوامل هذه التحولات و نتائجها على الحياة اليومية.

أ- المفهوم التقليدى للمواطنة:

يذهب كيم روبنتين K. Robentienفى تناوله لمفهوم المواطنة بالمعنى التقليدى، إلى أن نظريات المواطنة التى بُنيت منذ اليونان القديم على فكرة الدولة المستقلة، و شكلت العضوية المشتركة فى هذا الكيان السياسى، تُعد بمثابة أساس يُنظم المناقشة التى دارت حول المواطنة منذ أرسطو، و بودونن، وهوبزوروسو؛ وهكذا نُظِر إلى المواطنة فى ضوء النظم السياسية التى كانت لها الحرية فى العمل و التصرف طبقاً لإرادتها أو فى ضوء مصالحها، يساعدها على ذلك سلطاتها على مواطنيها. ويصف مبدأ السيادة فى صورته الكلاسيكية العالم، وكيف تُمارس القوة الأعلى Su-prem Powerداخل وحدة إقليمية معينة، و هى سيادة شاملة Universal . وطبقاً لذلك، انقسم العالم إلى وحدات إقليمية كانت فيها الدول المتماسكة قادرة اجتماعياً وإقليمياً على اتخاذ قرارات وطنية تعكس مصالحها الوطنية. و منذ عصر التنوير، كانت السيادة الوطنية هى الأساس النظرى لهذه الحرية، و بدأ يظهر انطباقها على الدول الحديثة. و إذا كانت المواطنة بالمفهوم التقليدى تُعتبر مكانة قانونية، و ينحصر معظمها فى المجالات القانونية و الوطنية، وهو مفهوم يختلف عن الجنسية Na-tionality؛ الذى ينحصر فى الإطار القانونى الدولى، و هما يعبران عن جانبين مختلفين لنفس الفكرة؛ حيث تركز الجنسية على الجانب الدولى، و المواطنة على الجانب المحلى (٩). و هكذا، كان مفهوم المواطنة ينحصر تقليدياً فى مصطلحات ليبرالية، و اعتبار المساواة القانونية الفردية مصاحبة لمجموعة من الحقوق والمسؤوليات التى تمنحها الدولة لمواطنيها. و لقد كشفت بعض الكتابات عن ظهور تناقض فى المفهوم التقليدى للمواطنة بين العضوية و المساواة، و من هنا، سلّط أتباع النسوية – و الفكر النقدى خاصة – الضوء على فشل تصورات النوع الاجتماعى والحياد العنصرى، و كيف أن مفهوم المواطنة بالمعنى التقليدى لم يعالج التمايزات والفروق بين الأفراد فى المجتمع؛ ففى أستراليا مثلاً، لم تكن المكانة القانونية تُكتسب طبقاً لحقوق العضوية الكاملة و المتساوية كما يشهد وضع السكان الأصليين القدماء رغم أنهم مواطنون، فلقد أُنكر عليهم معظم الحقوق الأساسية للمواطنة؛ مثل الحق فى

التصويت والسفر، و حتى اليوم و بعد مرور (٣٠) عاماً من حصولهم على المساواة الرسمية فى ضوء حق التصويت و السفر؛ و قد عمل هذا الأمر على ظهور فكرة المواطنين من الطبقة الثانية Second Class . فالمواطنة ليست كالنوع الاجتماعى، والطبقة، و الحياد العرقى؛ لأنها تتأثر بالأوضاع المتباينة للجماعات داخل حدود الدولة الوطنية.

و لقد كان هذا التحدى الذى أثاره مشروع المواطنة و العمل على توسيع المساواة بين المواطنين، و كانت هذه المساواة تُبنى على العضوية؛ حيث أخذت مكانة المواطن تشكل الأساس لسياسات الاستبعاد و الهوية؛ و حال ذلك دون إنجاز هذا المشروع (١٠). و استمر المفهوم التقليدى للمواطنة باعتبارها مجموعة حقوق تثير الخلاف فى الفكر الغربى؛ لأن النظريات الليبرالية كانت تعزز فكرة أن المواطنة عبارة عن مكانة تخول للأفراد مجموعة محددة من الحقوق العامة تمنحها الدولة، وكان التركيز ينصب على الحقوق فى المشاركة المدنية و السياسية؛ بمعنى الحق فى التصويت داخل نظام ديمقراطى تمثيلى، و الحق فى تكوين روابط (مثل الأحزاب)، وممارسة الحديث الحر. بمعنى أنه تاريخياً و فى ضوء وجهة النظر الليبرالية للمواطنة، كان الاهتمام بحقوق الحريات الفردية، لكن بدءاً من كتابات مارشال Marchallأخذ عدد من الكتاب يوسع مفهوم الحقوق المدنية والسياسية ليشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، و التى تحاول بدورها ضمان الموارد ومظاهر الأمن الضرورية للناس من أجل المشاركة فى الحياة العامة. وحدث توسع على نحو متزايد على الطلبات على الحقوق الاقتصادية الاجتماعية. وعلى الرغم من أن توسيع معانى ومفهومات المواطنة والحقوق فى ضوء هذه الموجة من الليبرالية الجديدة Neo Liberalism يُعتبر أمراً هاماً، إلا أن هناك انتقادات متنامية على أن تخويل كل المواطنين لنفس الحقوق، لا يعمل بالضرورة على تعزيز العائدات المنصفة .Equitable Outcomes فالمفارقة هى؛ أنه بدلاً من الاهتمام بعدم المساواة و معالجتها، فإن نزعة الشمولية هذه Universalismيمكن أن تعمل على تهميش من هم مهمشين بالفعل؛ و من ثم تعظيم حالة الاستبعاد الاجتماعى. و ترجع أسباب هذه المفارقة إلى الفروق فى الموارد

والاعتراف، والتى تسمح للبعض الادعاء بحقوقهم على نحو أكثر قوة بين غيرهم، بل غالباً ما يكون على حسابهم (١١).

ب – المفهوم الحديث للمواطنة:

و قد أسهمت هذه الانتقادات وغيرها للمفهوم التقليدى للمواطنة فى إحداث التحول إلى المفهوم الحديث للمواطنة؛ و قد عُرِّف فى التراث بالمواطنة من المنظور الجمعى؛ تمييزاً لها عن المواطنة بالمفهوم الفردى، و قد عادت مع هذا المفهوم المداخل الأكثر جمعية Pluralistic لتحدد مفهوم المواطنة فى شكل أقل اعتمادية على الدولة، و أكثر توجهاً نحو الفاعل Actor Oriented، و تزعم أن المواطنة يتم بلوغها من خلال نشاط Agency المواطنين أنفسهم، و ذلك تأسيساً على مجموعة هوياتهم المتباينة. و يوسع هذا المدخل من الحقوق فى المجالات السياسية و المدنية إلى الحقوق فى المجالات الثقافية، و الاجتماعية، و الاقتصادية، بما فى ذلك الحق فى المشاركة ذاتها على مختلف الأصعدة. و كان أتباع النظريات الجمعية قد وجهوا انتقاداتهم لمفهوم المواطن المستقل و المهتم بذاته الذى تصوره بعض المفكرين الليبراليين، وزعموا أن إحساس الفرد بالهوية يُعد نتاجاً للعلاقات مع الآخرين فى المجتمع الذى يُعد هو جزء منه. و لذلك، فإن الفكر الجماعى يركز على فكرة المواطن المرتبط بمجتمعه Socially - Embedded، و على الانتماء لهذا المجتمع، و لقد اكتسب الفهم الأكثر جمعية للمواطنة الذى نما عن و أعطى اعترافاً بالأشكال المتباينة من الهوية، اكتسب شهرة جديدة فى التراث الحديث (١٤). وزعم عدد من الكتاب أنه من المفيد تصور الادعاءات المتباينة بالهوية على أنها أشكال من حقوق المواطنة، و أنه ينبغى فهم المواطنة فى إطار سياقات متباينة ثقافياً و إثنياً Ethnic، و قومياً و نوعاً اجتماعياً Gender؛ وتعتبر المواطنة فى هذه الصياغة بمثابة طاقم أو مجموعة من صور وأشكال الانتماء.

و قد أثار المفهوم الجمعى أو الحديث للمواطنة نفس التساؤلات التى أُثيرت حول القوة والموارد، ولكن بالتركيز على مجموعة ثانية من القضايا تشتمل على الهوية والاختلاف، و التى عبر عنها ليستير Lister باعتبارها تمثل سياسات للاعتراف

والاحترام. فأصوات المواطنين الصادرة عن هويات لا يُعترف بها لا تلقى الاحترام فى الواقع، و لا يُحتمل أن تكون أصواتهم مسموعة. و كيف يُدرك الناس بأنفسهم أنهم مواطنون، و كيف يحظون باعتراف الآخرين؛ لأنه يحتمل أن يكون لذلك أثره الجوهرى على الكيفية التى يتصرفون بها، و يدعون بحقوقهم كمواطنين. و لما كانت الهويات والإحساسات تنشأ عن التفاعل مع الأبنية السائدة للقوة و الخطاب، كان الكتاب المدافعين عن النسوية، و ذوى الاحتياجات الخاصة، والسلالة Race، والحركات الاجتماعية ذات الصلة، من أوائل الذين طرحوا تصورات للمواطنة تثير التحدى؛ و هى تصورات بُنيت على تجسيد للمواطن القادر، و الذكر و الأبيض، والذى لم يترك إلا مجالاً ضئيلاً أمام الاعتراف والاختلاف بين الهويات (١٣). كل تلك الانتقادات مهدت الطريق أمام التحول فى مفهوم المواطنة، و ظهور المفهوم المعاصر لها.

جـ – المفهوم المعاصر للمواطنة:

لقد أدت تحولات عديدة و متوازية فى فكر التنمية خلال أواخر عام (١٩٩٠) إلى بزوغ مفهوم المواطنة كميدان مثير للجدل و الحوار، حيث بدأ التركيز على التنمية التى تُبنى على المشاركة؛ و هو تركيز له جذوره خلال الفترة الطويلة الماضية؛ من الاهتمام بالمشاركة على مستوى المشروع، إلى التحول تجاه المشاركة السياسية، ثم زيادة تأثير السكان الفقراء و الهامشيين فى عمليات اتخاذ القرار الأوسع الذى يؤثر فى حياتهم. و ظهر هناك عبر هذا التحول أجندة الحكم الصالح Good Governance، واهتماماتها بزيادة مسؤولية الحكومات بأن يعبر المواطنون عن أصواتهم. و كذلك، فتح مدخل التنمية الذى ينهض على الحقوق Right -Based، مجالات أخرى للمناقشة حول قضية المواطنة. و كما أُعيد تشكيل و تحديد أطر المشاركة ذاتها كحق أساسى للمواطن و الإنسان، و مطلب سابق على التعبير عن حقوق أخرى، و ذلك تحت تأثير حركات متوازية داخل فكر التنمية و حقوق الإنسان. و قد فتحت هذه التحولات التى تمثل مستوى من الإجماع مجالات من أجل المشاركة و أجندة الحكم الصالح لتلتقى و تتجمع تحت مظلة ومفهومات المشاركة المواطنة، و الحكم الذى يقوم

على المشاركة، و المواطنة التى تستند إلى المشاركة. و استجابة لهذه التحولات؛ عملت بعض الحكومات على تعزيز و دعم فكرة المواطنة باعتبارها هوية مدنية -Civic Identity، فى محاولة لجمع المواطنين معاً تحت شكل جديد للمجتمع. و زعم آخرون بأن هناك حاجة إلى الاهتمام بتناول أشكال الاستبعاد Exclusionالتى نجمت عن ربط المواطنة بالدول – الأمة، و كذلك هناك حاجة إلى الاعتراف بمفهوم للمواطنة ينطوى على أكثر من مستوى أو متعدد المستويات Multi - Layers، يربط بين ما هو محلى وما هو كونى Local to Global(١٤) .

و يركز المفهوم المدنى للمواطنة، على الهويات السياسية للناس باعتبارهم مواطنين فاعلين بغض النظر عن هوياتهم فى المجتمعات المحلية. و يؤكد على ما يربط المواطنين معاً فى هوية مشتركة؛ حيث يعمل الاهتمام بالالتزامات الفردية بالمشاركة فى الشؤون العامة أو المشتركة على دعم هذه الهوية. و كما يزعم ليستير، لكى تكون مواطناً بالمعنى القانونى و الاجتماعى؛ يجب أن تتمتع بحقوق المواطنة الضرورية، من أجل العمل و التأثيرAgency، و المشاركة السياسية والاجتماعية. ولكى تتصرف و تعمل كمواطن؛ عليك إنجاز الاحتمالات التى تقوم عليها هذه المكانة، من خلال المشاركة الاندماجية Inclusiveكأساس جوهرى لممارسة الديموقراطية. ولذلك، جاء المفهوم المعاصر للمواطنة ليؤكد على فكرة فعالية المواطنة، و هو مفهوم يعترف بأن تنشيط المواطنين باعتبارهم صنّاع ومشكلين لكل صور التدخل أو الخدمات التى يخطط لها الآخرين، أكثر منهم مستهلكين و مختارين لها (١٥).

و يتطرق (كورنويل) فى تحليله لهذا المفهوم المعاصر للمواطنة، إلى قضية المواطنة باعتبارها محاسبية ومساءلة Accountabilityمن خلال الحكم الديموقراطى؛ فقد تكون جماعات المستفيدين التى تعتبر نفسها جماعات من الفاعلين النشطين الذين لا يقبلون أن يكونوا مستفيدين سلبيين، أكثر قدرة على تأكيد مواطنتهم بالمعنى المدنى المعاصر من خلال السعى نحو المحاسبية و المساءلة لمقدمى البرامج والخدمات.

و قد تتم عمليات المحاسبية من خلال الحوار المتزايد و الاستشارة، على النحو

الذى حدثت فى الأشكال المبكرة لعمليات مشاركة المستفيدين. لكن، قد يثير هذا تساؤلات حول المدى الذى تكون فيه الجماعات المهمشة قادرة على بلورة اهتماماتها، و حول الشكل الذى يأخذه هذا الحوار؟ و قد تشمل المحاسبية آليات أوسع تُتاح للمواطنين؛ كالتعرف على مؤشرات النجاح، و رصد تقدير الأداء، والطلب المتزايد على الشفافية Transparency.

و قد تفتح الحركة تجاه المحاسبية طرقاً جديدة؛ حيث يمارس المتلقون للخدمات الاجتماعية حقهم فى المواطنة من خلال المشاركة المباشرة و الفعالة فى الحكم. و فى هذا السياق، يصف بعض الكُتّاب هذا النوع من الحكم على أنه استراتيجية أوسع للإصلاح، و مجموعة خاصة من المبادرات لتعزيز مؤسسات المجتمع المدنى؛ بهدف جعل الحكومة أكثر عرضة للمحاسبية، و أكثر انفتاحاً وشفافية، و أكثر ديموقراطية. ولذلك، تُعد المشاركة، و الشرعية، و الشفافية، والمحاسبية، و المساءلة، و الكفاءة، واحترام القانون، و حقوق الإنسان؛ بمثابة عناصر أساسية فى الحكم الصالح، و من هنا كانت الاستراتيجيات التى تعمل على دمج المهمشين بمثابة أمر محورى لوضع مبادىء التساوى و الإنصاف فى صلب هذه المبادرات. وعلى الرغم من أنه قد تم توسيع مفهوم المواطنة من مفهوم يتعلق بالحقوق الاجتماعية إلى مفهوم يتعلق بالمشاركة من خلال ممارسة دور الفاعل والمؤثر Agency، و كذلك من خلال الفعل و العمل على محاسبة الآخرين، فقد استمر المفهوم يثير المشكلات، و يخلق مواقف صعبة و مزعجة من خلال طرق يصعب التغاضى عنها؛ و من أهم هذه المخاطر أن تصبح لغة المواطنة مرتبطة بلغة النزعة القومية Nationalism، و التى تؤدى بدورها إلى استبعاد من هُمْ من قوميات أخرى. لذلك، فإن إعادة صياغة المواطنة باعتبارها مسؤولية تتحقق من خلال العمل الجمعى و الحكم الديموقراطى، مع حقوق تتراكم من خلال المشاركة، يغير هذه الأرضية. كما أن وضع هذا الحوار فى السياق الكونى Glo-bal الذى تتم فيه بلورة الأشكال الدولية و الكونية لفعل المواطنة باعتبارها استجابة للضغوط المتزايدة للعولمة على الدولة؛ قد يحد من احتمالات هذا اللجوء القومى والرجعى(١٦).

٢- التحولات فى ممارسات المواطنة:

و إذا جاز لنا أن نتوقف أمام النتائج التى ترتبت على تلك التحولات فى مفهوم المواطنة تحت تأثير عوامل متعددة أهمها العولمة، فربما كان تناول أشكال للمواطنة بازغة؛ مثل المواطنة المتعددة، و الشركة المواطن، و المواطنة الفعالة، والمواطنة المشاركة، يسلط الضوء على تلك النتائج: إذ يذهب (روبنتين) إلى أنه كلما ارتبط الناس و أصبحوا أعضاء فى أكثر من مجتمع واحد؛ فسوف نشهد قبولاً لمواطنة متعددة Multi-Citizenship ؛ بمعنى التمتع بالعضوية داخل الدولة – الأمة، و داخل النظام العالمى فى نفس الوقت، كما أن نشأة المواطن العالمى والتغيرات التى حدثت فى (الدول – الأمة) يعنى أنه سوف يُعاد النظر فى تصورات المواطنة و الجنسية خلال القرن الواحد و العشرين. و ربما كان مرجع ذلك، إلى احتمال أن تنطوى كل هذه التغيرات على نتائج إيجابية خلال القرن الواحد والعشرين، و بدلاً من الانزعاج من تراجع معنى المواطنة فى سياق الدولة – الأمة، فإنه يمكن إعادة وصف و تصوير المواطنة لتخوِّل لنفس الأفراد المشاركة السياسية داخل كل من الدولة الأمة و فيما وراءها؛ و هو ما قد يعمل على تعزيز القوة السياسية للفرد فى سياق أكثر كونية. و فى ضوء ذلك، تتمكن جماعات نسوية حول العالم من التنسيق و التشاور حول استجاباتها الجمعية تجاه القضايا الكونية، شأنها شأن الجماعات الأخرى المختلفة داخل الدول – الأمة. ولقد أصبح مفهوم المواطن الذى يتجاوز ما وراء (الدولة – الأمة) يُمارس بالفعل و إلى حد ما داخل الاتحاد الأوروبى. و قد وُصفت هذه الفكرة باعتبارها نوعاً من الديموقراطية المشاركة عبر الحدود Trans Border ؛ سواءً على مستويات القاعدة من خلال نمو المنظمات غير الحكومية التى عملت على تطوير تحالفات و روابط عبر قومية، و كذلك من خلال أطر عمل و شركات (١٧).

و لقد أشار جافينتا إلى أنه مع توسيع المعانى و الخطابات الخاصة بالمواطنة، ظهرت لغة الشركة المواطن Corporate Citizenship على لسان الشركات نفسها؛ للإشارة إلى المسؤوليات الاقتصادية، و الثقافية، و الاجتماعية، فى المجتمعات التى تعمل فى سياقها، و تصرح بادعاء حقوق خاصة لها بالمثل. وكان (نويل) Newell

قد تتبع الحوار و الجدل حول محاسبية و مساءلة الشركات على أساس نقدى، و كما تم استخدامه فى المجتمعات الأكثر فقراً فى كل من الشمال والجنوب. و زعم بأن صور عدم الإنصاف فى القوة Power Inequities، ونقص الآليات المهمة للمحاسبية والمساءلة؛ قد طرح تساؤلات عما إذا كان مفهوم الشركة المواطن يصف على نحو مناسب حالة التوازن بين الحقوق والواجبات التى تتمتع بها الشركات الكبرى؟ (١٨)

و كان (تاندان) Tandonقد رسم صورة المواطنة الفعالة Active Citizen-ship، و المُمكنة Empowered؛ تلك التى تُتاح لها المعلومات، و تستند إلى نظام سياسى يحمى حريات و حقوق الفقراء و المهمشين، و يُبنى على التعددية الثقافية والهويات المتعددة، بمثل ما أسس على مجموعة من النظم البديلة فى العيش و الرزق، و يتطلب ديموقراطية مباشرة قائمة على المشاركة؛ بهدف تغيير النظم القائمة التى تكرس التمييز و تقوم على ممارسات تنتشر فى أرجاء المجتمع، وتتطلب التسامح مع الثقافات المتعددة و نظرة مستقبلية لأفعال المواطن(١٩).

٣– العولمة و تكريس التحولات فى المواطنة:

و يُرجع البعض تلك التحولات فى مفهوم المواطنة إلى التغير الديموجرافى، والتأكيد المتزايد على عدم المركزية، و تخصيص أو خصخصة الدعم و العولمة كما يردها آخرون إلى زيادة حجم الهجرات الدولية، و الوعى السياسى المتزايد بالفروق الثقافية و الأبنية داخل (الدولة – الأمة)، و تشرذم (الدولة – الأمة) لأسباب سياسية. و سوف نتوقف أمام العولمة باعتبارها قاسماً مشتركاً بين مختلفة هذه العوامل.

و لنتفق مع ما عُرف عن هذا المصطلح – العولمة – فى معناه الأوسع بأنه تلك الاتجاهات، و العمليات، و التفاعلات، التى جعلت العالم أكثر اعتمادية فيما بينه من خلال طرق كثيرة و معقدة؛ و التى تشمل الاتصالات، و الثقافات، و اللغة، والسياسات، و ليس مجرد التطور المزعوم فى الاقتصاد العالمى الوحيد. فلقد تغيرت مع العولمة الاختيارات السياسية التى تقوم بها الدول الحديثة؛ بسبب ضغط القوة العاصفة للاقتصاد السياسى الدولى. و ظلت الدول تحظى بمكانها كفاعل رئيس فى

النظام العالمى، رغم أنها لم تعد الفاعل الهام و الوحيد. و عملت العولمة على تحول المدى الذى تكون فيه سفينة الدولة تحت السيادة، و سوف تستمر فى تحوله. و كذلك، غيرت الأسواق الإقليمية و الاقتصاديات من نموذج السيادة من خلال دعم الحركة الحرة، و انتقال السلع و العمالة، عبر حدود (الدولة – الأمة)، ويفسر هذا الاتجاه الاتفاق العام على التجارة و التعريفة الجمركية و غيرها. و انزوت جانباً وجهات النظر التى تدعو إلى العزلة للدول فرادى حول كثير من المسائل، وذلك تحت ضغط الأطر الجديدة و تهديد العولمة بتقويض التكامل المفترض (للدول – الأمة) باعتبارها الوحدة المركزية المنظمة للشؤون الوطنية و الخارجية. وصاحب التطور فى التجارة تطور فى النظم الكوكبية التى تتجاوز سلطتها حدود الحكومات الفردية؛ و هو ما يتمثل فى التنظيمات التى أُقيمت لإدارة آلة النشاطات عابرة القوميات؛ و مثالها أسواق رأس المال، و ما يحدث فيها من تدفق رأس المال الدولى فيما وراء سيطرة (الدول – الأمة) الذى كان يشكلها، و يشهد مثال منظمة التجارة العالمية مرة أخرى على ذلك التطور المؤسسى الكوكبى، و ما ترتب على إنشائها من إجراءات قانونية لحل الخلافات والنزاعات بين البلدان لتكون ملزمة على المشاركين من الدول – الأمة، و اضطلعت بذلك النظم الكونية و المؤسسات بتنظيم المسائل التى تتجاوز سلطة الدول مفردة؛ وكانت المحصلة تقويضاً للسيادة الوطنية (٢٠).

و يمكن أن نضيف إلى هذه الصورة، مجموعة التنظيمات فوق القومية Su-pranational؛ مثل مجلس الأمن، و الجمعية العامة للأمم المتحدة، و محكمة العدل الدولية، و أصبحت هذه الهيئات مسؤولة عن العالم، و أخذت تعمل استناداً إلى المبادىء الدولية على تحديد و معالجة النزاعات داخل المجتمع الدولى، بعد أن تراجع أثر القوانين الوطنية. كما أتاح التطور الكلى للقانون الدولى، خاصة إطار حقوق الإنسان، إمكانية المحاسبة الكونية Accountabilityأمام النظام الجديد. وأخذ إطار حقوق الإنسان يتعامل مع المواطنين داخل (الدول – الأمة)، و يقوض الأفكار القديمة عن السيادة، و التى كان القانون الدولى يعتبر الشؤون داخل البلد هى فقط من قرارها. و هكذا، يُسلط إطار حقوق الإنسان الضوء على أنه لم يعد من الممكن للدولة أن تكون

محمية و بعيدة عن المراجعة و التدقيق فيما يتعلق بكيفية معاملاتها للأفراد داخل حدودها الإقليمية.

أضف إلى هذه الصورة، ما حدث من تحولات فى المجتمع المدنى الكوكبى، ونشاط المنظمات غير الحكومية و غيرها من منظمات لا تعتمد على الدولة فى نشاطها، و إنما تعبر عن سياسات تتجاوز حدود (الدول – الأمة)؛ و مثالها النزعة النشطة بيئياً على الصعيد المدنى فى العالم. و لقد جعل النمو المستمر، والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات؛ إمكانية الوصول إلى معرفة تتجاوز الحدود. وعملت الرسائل الإلكترونية، و شبكة المعلومات الدولية، و غيرها من أشكال تدفق المعلومات على تعزيز المناقشة و المعرفة، و حدث تسهيل فى مجال الشراكة الدولية فى نشاطات البحث و غيره من مشروعات التطوير؛ مما أسهم فى زيادة معارفنا بالقضايا والأحداث خارج الحدود الوطنية؛ و يفسر هذا كيف أن العولمة عملت على تكثيف الوعى بالعالم ككل. و لقد تأثرت الشعوب مباشرة بهذه التغيرات، و ظهرت فى الأفق تعبيرات مثل المواطنة العالمية Cosmopolitan، ذلك المواطن الذى أخذ يتعامل وينظر إلى العالم ككل على أنه بلده، و قَلّ أن تكون له تحيزات أو ارتباطات وطنية(٢١).

ثالثاً: أزمة المواطنة في حياتنا اليومية:

١– حقوق المواطنة فى المواثيق الدولية و المحلية:

لقد استحوذ موضوع حقوق المواطنة و إمكانية تفعيلها بشكل متوافق مع مبادىء حقوق الإنسان كما تعكسها المواثيق الدولية، استحوذ على كثير من الانتباه فى الآونة الأخيرة، و لارتباطه بتحقيق العدل و تفعيل المساواة بين أبناء الوطن الواحد؛ مما يزيد من توثيق الروابط التى تجمع أهل مصر، دون أن تكبل حرياتهم أو تنقص من حقوقهم. و الواقع أن ما يقرره الدستور و القانون من حقوق وحريات للمواطنين، يتفق و مبادىء حقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً، و أصبحت سارية المفعول منذ مايقرب من ربع قرن، و أصبحت مصر ملتزمة دولياً بصونها واحترامها،

و قد تمت المصادقة على العهد الدولى لحقوق الإنسان و نشره فى الجريدة الرسمية؛ مما جعل منه قانوناً مصرياً واجب التنفيذ منذ ربع قرن كما أشارت إلى ذلك المادة (١٥١) من الدستور المصرى (٢٢).

و تعلن وثيقة المبادىء الأساسية للحزب الوطنى الديموقراطى التزام الحزب بمبادىء المواطنة كقاعدة للمساواة الكاملة فى الحقوق و الواجبات بين كل المصريين؛ إيماناً بأن المواطنة لها أثر ملموس على الإحساس بالانتماء و الوحدة الوطنية، ومشاركة المواطن فى النشاطات السياسية، و أن هذه الحقوق والواجبات محمية بالدستور و القانون. و تمثل الوثيقة عقداً بين الدولة و المواطنين، و أداة لنشر الوعى، وآلية لتغيير البناء الإدارى و الثقافى. و وثيقة حقوق المواطنة كأداة سياسية، صيغت طبقاً للدستور والقانون، و تسعى إلى تحقيق هدفين رئيسين؛ الأول: التعريف بحقوق المواطنة الأساسية – كأداة للوعى بها و حافزاً لبلوغها، والثانى: إعلان التزام الحكومة و الحزب بحقوق المواطنة؛ سواءً فى صورة مشروعات قوانين تكمل البناء القانونى، أو فى صورة سياسات عامة. و قد التزمت حكومة الحزب بترجمة هذه الحقوق إلى واقع(٢٣).

و لقد غطت الوثيقة الحقوق التالية:

١– الحق فى الحياة. ٢– الحق فى الجنسية. ٣– الحق فى المساواة. ٤– الحق فى الملكية الخاصة و النشاطات الاقتصادية. ٥– الحق فى التعليم. ٦– الحق فى الرعاية الصحية. ٧– الحق فى العمل و بشروط عادلة. ٨– الحق فى التضامن الاجتماعى. ٩– الحق فى حرية التفكير و التعبير. ١٠– الحق فى حرية الدين Faith و العبادة Worship. ١١–الحق فى المشاركة فى الانتخابات و التمثيل النيابى. ١٢– الحق فى تكوين الأحزاب السياسية. ١٣– الحق فى تكوين النقابات العمالية و الروابط. ١٤– الحق فى الخصوصية. ١٥– الحق فى معاملة إنسانية كريمة Noble و منع التعذيب Torture. ١٦ – الحق فى عدالة ناجزة. ١٧ – الحق فى حرية السفر. ١٨–الحق فى المعلومات. ١٩– الحق فى بيئة نظيفة.

و يسعى الحزب إلى تنشيط الحقوق الأساسية للمواطنين كقواعد هامة لسياساته و سياسات الحكومة؛ و لذلك، سارت الحكومة و الحزب فى اتجاهات متباينة هامة؛ تأكيداً للحاجة إلى تطوير البناء التشريعى الذى يهتم بالحقوق الأساسية للمواطن، واستكمال الأبنية الأساسية التى تضمن هذه الحقوق؛ فألغت محاكم أمن الدولة، وعقوبة الأشغال الشاقة، و أنشأت المجلس القومى لحقوق الإنسان، و دعت إلى مساندة حقوق المواطنة بالنسبة للمرأة؛ لمنع أى صورة من صور التمييز ضدها؛ من خلال القانون رقم (١) لعام (٢٠٠٠)، و القانون رقم (١٠) لعام (٢٠٠٤) لإنشاء محاكم الأسرة؛ وأهمها القانون (١٠٤) لعام (٢٠٠٢)، الذى يُنظم منح الجنسية المصرية لأبناء الآباء المصريين و الأمهات المصريات اللاتى تزوجن من أجانب. كما تبنت الحكومة إجراءات كثيرة تهدف إلى تحسين الخدمات التى تقدم للمواطنين، و عملت على تحسين نظام التسجيل للانتخابات، و ضمنت الحق فى التعليم للجميع، مع التأكيد على أهمية التعليم ذوالجودة العالية، و أنشأت الهيئة القومية لضمان الجودة فى التعليم، وعدم المركزية فى المؤسسات التعليمية. كما عملت الحكومة على تحسين الرعاية الصحية، و مد مظلة التأمين العلاجى ليغطى كل المواطنين ؛ و تبنت الحكومة والحزب سياسات تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادى؛ لإيجاد فرص عمل مفتوحة، وبذل الجهد لزيادة دخول المواطنين ومنع الاحتكار ... الخ (٢٤).

٢- مظاهر أزمة المواطنة فى حياتنا اليومية:

غير أن المهتمين و المتابعين لقضايا المواطنة، يلحظون ذلك التفاوت الكبير بين ما يقرره الدستور والقانون من حقوق وحريات للمواطنين، و ماصدَّقت عليه وثيقة الحكومة و الحزب الحاكم، و بين مايجرى فى واقع الحياة اليومية؛ الأمر الذى دفع كثيرين إلى التعبير عن هذا التفاوت فى مصطلحات مثل أزمة المواطنة، والمواطنة المنقوصة، و المواطنة غير المتوازنة (٢٥).

إن تأمل الواقع الحالى لمفهوم المواطنة، يكشف كيف أصبح مفهوماً إشكالياً، وأن المواطنة بسبب التغيرات الأخيرة على الصعيد القومى و العالمى أصبحت تعيش فى أزمة، و أن بعض متغيرات هذه الأزمة داخلى، ينطلق من حدود الدولة القومية،

حيث كان اغتراب الدولة عن المجتمع، على نحو لم يعد المجتمع أوالشعب يسيطر على الدولة، إذ يُقصى الشعب عادة عن المشاركة فيها. أضف إلى ذلك، فشل الدولة فى كثير من الأحيان فى حماية المواطنة الاجتماعية بأبعادها المختلفة؛ مما دفع المواطنين إلى المطالبة بإعادة التفاوض أو مناقشة العقد الاجتماعى المؤسس للدولة، والمُحدد للعلاقات بين الأمة و المواطن.

كما يُعد فشل الدولة فى إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها سبباً آخر لأزمة المواطنة، ففى ظل النظام العالمى المعاصر؛ لم تعد الدولة قادرة على السيطرة الكاملة على مواردها، أو إحكام فاعلية العدالة التوزيعية فى إطارها، بل أصبحت الدولة معرضة للتدخلات و الاختراقات الدولية؛ مما دفع فى أحيان كثيرة إلى انتشار حالة من الاستياء العام من قبل المواطنين داخل حدود الدولة القومية؛ إما بسبب ارتفاع عدد السكان الذين يقعون تحت خطر الفقر أو الفقر المدقع، إضافة إلى زيادة مساحة التهميش الاجتماعى، و السياسى، و الثقافى (٢٦).

كما يُعتبر احتكار القلة للقدرات السياسية و الاقتصادية للمجتمع أحد المتغيرات الرئيسة فى أزمة المواطنة، و يؤثر احتكار القلة لقدرات المجتمع على المواطنة من ناحيتين؛ لأنه يدفع إلى ما يسمى بالمواطنة غير المتوازنة؛ حيث يحصل بعض الأفراد على امتيازات كثيرة دونما القيام بالواجبات المقابلة؛ مما قد يسمح تحت وطأة المصالح الشخصية إلى توسيع مساحة الحقوق، و تخطى حدود ماهو مباح إلى منطقة الفساد؛ الأمر الذى يُضعف الإيمان بالمواطنة، و كذلك الروابط بين أبناء الوطن. كما يدفع استئثار القلة بمقدرات الوطن من ناحية أخرى، يدفع الآخرين الذين لم يستمتعوا بهذه الفرص و المقدرات إلى حالة من السخط يؤدى تراكمه إلى ضعف ارتباط الأغلبية بالوطن، و الانزواء بعيداً عن هامش المجتمع، حيث يعيشون بلا حقوق؛ الأمر الذى يُقلص مساحة المواطنة لديهم فيعيشون حالة من المواطنة الناقصة، و يزيد من أزمة المواطنة. و كذلك، هناك بعض المتغيرات الخارجية التى أسهمت فى زيادة أزمة المواطنة، حيث أخذت العولمة تُعيد تشكيل نظامنا العالمى، و جعل السياق الكونى للمواطنة يخضع لتغيرات جذرية، من خلال اتجاهين؛ فمن ناحية، بدأت تظهر بعض

جوانب الغموض و الالتباس فيما يتعلق بالمواطنة، و إن كان هذا الأمر لايزال غير فاعل على الصعيد القومى.

و من ناحية أخرى، يُلاحظ أن الأزمة الحالية للمواطنة ترتبط بالتحديات التى تواجه الدولة القومية فى أوروبا، و أفريقيا، و آسيا، و أمريكا اللاتينية، و كافة الدول الصناعية الحديثة، حيث أصبحت المواطنة فى العقد الأخير موضع تساؤل، وتخضع لحالة إعادة تشكيل (٢٧). و فى كل هذه التغيرات الكونية، أخذت مواطنة الدولة القومية تعيش حالة أزمة؛ بسبب التشكك فى مسألة الاستقلال النسبى للدول القومية؛ وذلك لأن العولمة اخترقت مبدأ الإقليم كنطاق جغرافى، و تفتت الرابطة بين السلطة والمكان، كما قلصت العولمة أيديولوجياً الثقافات القومية المحددة والمستقلة نسبياً، وأصبحت كل دولة قومية فى العالم تتشكل من عديد من الجماعات الإثنية التى لها لغتها، و تواريخها، و مواريثها المتميزة.

و كذلك، أدت التحسينات السريعة فى وسائل الاتصال و المواصلات إلى حدوث درجة عالية من التفاعل الثقافى، و فرضت صناعة الاتصال ضغوطاً هائلة على الثقافات المحلية و القومية. كما دفعت العولمة إلى زيادة متصاعدة فى حراك البشر عبر الحدود القومية، و شهدت عشرات السنين الماضية معدلات هجرة سكانية من أنماط مختلفة دائمة و مؤقتة، و هجرة العمال و اللاجئين؛ مما أصبح معه سكان المجتمعات المتقدمة نتيجة لهذه الهجرات أقل فى التجانس الثقافى، وصاحبه اختلال فى العدالة التوزيعية للامتيازات، و أثار ذلك تساؤلات تتعلق بمواطنة هؤلاء المهاجرين أو أبنائهم، سواءً فى مجتمعاتهم التى هاجروا منها، أوفى المجتمعات التى هاجروا إليها؟ و انعكس ذلك على المواطنة القومية؛ حيث تعيش حالة أزمة مظاهرها تفكيك الرابطة بين المهاجرين و أوطانهم، و ضعف الرابطة مع المجتمعات التى هاجروا إليها (٢٨).

٣- تداعيات أزمة المواطنة فى حياتنا اليومية:

و إذا كانت هناك تداعيات لأزمة المواطنة، فربما كان من الجدير بالاهتمام التوقف أمام ما ترتب على هذه الأزمة من تكريس لعمليات الإقصاء، و الاستبعاد

الاجتماعى، و التهميش. إذ غالباً ما كانت عملية الإقصاء تترتب عليها ممارسات تخالف مواثيق حقوق الإنسان، و ضد مبدأ سيادة القانون، و بالمخالفة الصارخة لمبدأ المواطنة و ما يمنحه للفرد من حقوق سياسية، و اجتماعية، و اقتصادية، و ما يُفرض عليه من واجبات. إن سياسة الإقصاء كانت تتضمن منع من ممارسة الحقوق السياسية، و إلغاء لكل التنظيمات السياسية المعارضة، أو تجميع فعلى لنشاطها، أو اشتراك صورى لها فى جبهات مزعومة مع الحزب الحاكم (٢٩).

و يُعبر الاستبعاد الاجتماعى بأشكاله المختلفة عن معنى ملموس للعدل ومؤشر صادق للمساواة، فالمساواة هى اندماج الناس فى مجتمعهم على أصعدة الإنتاج، والاستهلاك، و العمل السياسى، و التفاعل الاجتماعى. و عدم المساواة هو الاستبعاد، أو الحرمان، أو الإقصاء عن المشاركة. كما أن الاستبعاد الاجتماعى يتعارض مع مبدأ الفرص المتكافئة؛ فهو من ناحية يؤدى إلى وجود فرص تعليمية ومهنية غير متكافئة، و يشكل من ناحية أخرى إنكاراً للفرص المتكافئة على صعيد المشاركة السياسية. والاستبعاد نقيض للاندماج أو الاستيعاب، و هو حصاد بنية اجتماعية و مؤشر على أدائها لوظائفها، و هو ليس شأن الفقراء وحدهم و لا الأغنياء وحدهم، و إنما هو مشكلة الجميع، و ليس أمامهم سوى تقليل الاستبعاد، وتعظيم الاندماج، و تخفيف الاستيعاب؛ أى المواطنة الحقة (٣٠).

و يُعرِّف يونج Young (2000) التهميش على أنه استبعاد من المشاركة المفيدة فى المجتمع؛ بعضه بسبب أن سوق العمل لا يتوافق معهم، و تُعد هذه العملية واحدة من أكثر صور القمع خطورة. و للتهميش القدرة على إحداث الحرمان المادى الشديد، و بإمكانه أن يستبعد الجماعات فى أكثر صوره تطرفاً؛ مثل جماعات الأقليات، و حالات عجز القدرات، و النساء، و الأقليات العرقية، وكبار السن، وغيرهم.

و يُعتبر الحرمان المادى من أكثر النتائج شيوعاً للتهميش؛ حيث يتم توزيع الموارد على نحو غير عادل، و إلى جانب ذلك يتم استبعاد الأفراد المهمشين من الخدمات، و البرامج، و السياسات.

و اليوم، لاتزال النساء يعانين من التهميش من العمل فى الوظائف التنفيذية، وتقل نسبتهن فى الوظائف الإدارية العليا. أما التهميش على المستوى الكونى؛ فمرده إلى العولمة و ما تركته من آثار على الأفراد و الجماعات؛ نتيجة لتدفق رأس المال، وتكنولوجيا المعلومات، و الشركات متعددة الجنسيات، و تراجع معه دور الدولة، و ما صاحبه من مظاهر عدم المساواة، و اختلال العدالة، و تهميش جماعات مختلفة معرضة للسقوط (٣١).

أ- المواطنة و إقصاء المصريين فى الخارج:

إن الانتهاك الأهم لحقوق المصريين فى الخارج يتعلق بحق المشاركة السياسية، فالمصريون فى الخارج يواجهون حالة حرمان حقيقى من حقوقهم السياسية كمواطنين مصريين، و بالذات حق المشاركة السياسية، و بصفة خاصة المشاركة فى الانتخابات العامة؛ سواءً كانت انتخابات رئاسية، أو تشريعية، أوغيرها. و ما يعانيه المصريون المقيمون فى الخارج من حرمان هو (حرمان مضاعف)؛ فهو حرمان من حق المشاركة، و حرمان من عملية المشاركة ذاتها؛ أى أنه حرمان قانونى و سياسى معاً. و هذا التمييز الواقع عليهم يتعارض مع مبادىء و حقوق الإنسان، و قبل ذلك يتعارض مع حقوق المواطنة (٣٢).

ب – المواطنة و الاستبعاد الاجتماعى للفقراء:

و يُعد الفقر مشكلة مركبة و معقدة، و مما يزيد من وطأة المشكلة توزيعها غير العادل على مستوى الجمهورية؛ فنلاحظ تركز الفقر فى مناطق بعينها. بداية يتمركز الفقر فى المناطق الريفية، و تحديداً ريف الوجه القبلى، و طبقاً لتقرير التنمية البشرية عام (١٩٩٦)؛ كانت نسبة (٢٢٪) من الفقراء يعيشون فى صعيد مصر، و هى نسبة تزايدت إلى (٣٤٪) و ذلك طبقاً لتقرير التنمية البشرية مصر عام (٢٠٠٥) ، و نلمح

أن فجوة الفقر فى الحضر تزيد على مثيلتها فى الريف (٤,٩ فى مقابل ٤,٣).

هذا، و قد تعددت حلقات الحرمان، و انتقاله عبر الأجيال؛ مما يدل على استهداف الفقر لفئات معينة، و وقوعهم فى مصيدة الفقر، بحيث يظل الأفراد جيلاً بعد جيل محاصرون فى هذه المصيدة؛ مما يزيد من وطأة مشكلة الفقر. و لقد ظهر تعدد و تباين صور الحرمان البشرى فى التحصيل المنخفض فى التعليم، والصحة، والتعرض للمعاناة و المخاطر، و عدم قدرة الفقراء على إسماع صوتهم و انعدام حيلتهم. و لقد لوحظ أن الحرمان البشرى فى مجال الصحة يقع بالكامل على كاهل الفقراء، و تكشف نتائج الدراسات عن تدهور الأوضاع الصحية لجماعات الباعة الجائلين فيما يتعلق بالغذاء، و تدهور الحالة الصحية للنساء المُعيلات، و زيادة نسبة الأسر الفقيرة المصابة بأمراض؛ فمنازلهم غير متصلة بشبكة صرف صحى، وتدنى مستوى الصحة العامة بين سكان العشوائيات و القرى الفقيرة، و نتيجة لأن الخدمة الصحية المجانية غير متوافرة أحياناً أو لا تصل إلى الفقراء؛ أكد تقرير التنمية البشرية عام (٢٠٠٥) عدم الرضاء عن الخدمات الصحية بنسبة (٦٠٪). أما عن الحرمان البشرى فى مجال التعليم، تؤكد الدراسات أن الفقر و المعاناة من قسوته تدفع الفقراء إلى حرمان أبنائهم من التعليم و الزج بهم إلى سوق العمل؛ مما نجم عنه أن نسبة لايستهان بها قد حُرمت من حق التعليم نتيجة للفقر.

و يتجلى الحرمان البشرى من حيث التعرض للمعاناة و المخاطر من خلال مشكلات العمل؛ نتيجة لأن أغلب الفقراء يعملون فى القطاع غير الرسمى، كما أنهم معرضون – و خاصة النساء – للاستبعاد الاجتماعى، و أعمال العنف والجريمة، فضلاً عن مخاطر السكن فى المناطق العشوائية، و ازدحام مكان السكن، و افتقاره إلى التهوية و الإضاءة، و تعلوه الضوضاء، و تنتشر الظروف البيئية غير المواتية، وعدم توافر مياه صالحة للشرب، أو صرف صحى، و تلوث الهواء، و التعرض لأمراض الفقراء؛ كالربو و الأمراض الصدرية، و النزلات المعوية، و التسمم الغذائى .. الخ. وأن المصدر الأساسى لانعدام الحيلة و القوة عند الفقراء، و عدم قدرتهم على حل مشكلة الفقر التى يعانون منها؛ يرجع إلى مايشبه الإجماع بأن الفقر فى حقيقة الأمر

ليس إلا نتاجاً للسياسة الاجتماعية التى تنفذها الدولة لتنظيم حياة مواطنيها، و تشكل آليات و ممارسات منهجية لاستدامة الفقر، و حرمان الفقراء من خدمات اجتماعية ضرورية.

كما يعنى انعدام الحيلة عدم وجود أى نفوذ يذكر لدى الفقراء أو سلطة؛ حيث يشير تقرير التنمية البشرية عام (٢٠٠٤) إلى أن الفقراء لا يتمكنون من التأثير على السياسيين بشأن الخدمات العامة، و الافتقار إلى القدرة على التعبير عن الرأى، و عدم التمثيل، بالإضافة إلى انعدام القوة، و غياب سيادة القانون، والافتقار إلى الحماية من العنف، و البلطجة، و الترويع، و ظهور حواجز اجتماعية تؤثر على انعدام أصوات الفقراء و قلة حيلتهم، و ربما كان وراء زيادة معدلات الفقر وتعدد و تباين صور الحرمان، مجموعة القيود التى تكرس عدم المساواة، والتمييز، و اختلالات العدالة الاجتماعية (٣٣). و تدلل كل هذه المؤشرات على أوضاع الاستبعاد الاجتماعى التى يعيشها الفقراء؛ نتيجة للتراجع فى تمتعهم بحقوق المواطنة السياسية، و المدنية، والاجتماعية، و الاقتصادية، و السياسية، ومعاناتهم من قيود عدم المساواة و التمييز، وتضررهم من اختلالات العدالة الاجتماعية.

جـ – المواطنة و تهميش الفئات الاجتماعية:

جـ/١ – المواطنة و المرأة:

انشغل الباحثون برصد و متابعة التطور الذى طرأ على مفهوم المواطنة فى ظل المتغيرات العالمية، و كيف برزت قضايا المرأة على قائمة أولويات الأجندة الدولية. و اتضح أن تفسير مفهوم المواطنة فى ظل مُناخ بالٍ، و ميراث ثقافى يُعلى من شأن الرجل فى المجتمع، و يحمل فى طياته بذور الظلم و عدم المساواة؛ حيث عادة ما تكرس الأدوار الثانوية للمرأة، و يتم العمل على تهميشها واستبعادها من قضايا الشأن العام، و حصرها فى دورها الإنجابى أو الشأن الخاص.

أضف إلى ذلك، إن القوانين التى تحدد العلاقة بين المواطن و الدولة عادة ما توضع بواسطة الرجال و دون مشاركة النساء. و على الرغم من تمتع المرأة المصرية

بكثير من الحقوق السياسية و المدنية، إلا أنه لا يمكن القول بأنها حصلت على حقوق المساواة كاملة مع الرجل؛ خاصة فيما يتعلق بحقوقها السياسية والمدنية، و هى الوضعية التى يضاعف من آثارها السلبية تلك الثقافة الذكورية التى تضرب بجذورها فى التاريخ الاجتماعى المصرى؛ و التى مازالت تُهمش المرأة و تضعها فى المرتبة التالية للرجل؛ و هو ما انعكس سلباً على مجمل أوضاع النساء المصريات الاقتصادية، و الاجتماعية، و السياسية، و خاصة فى الريف، و بين نساء المناطق الفقيرة والعشوائية فى الحضر؛ و بالتالى أصحبت حقوق ما يقرب من نصف سكان المجتمع المصرى من النساء تندرج تحت بند المواطنة المنقوصة (٣٤).

و تتردد نفس المضامين عن المواطنة و المرأة فى مصر بناءً على نتائج دراسة حول النوع الاجتماعى و المواطنة و دور المنظمات غير الحكومية فى دول عربية مختارة، من خلال دراسة حالة جمهورية مصر العربية؛ و التى تهدف إلى الكشف عن وضع المرأة المصرية من حيث درجة تمتعها بحقوق المواطنة المختلفة، والأسباب التى تسهم فى تشكيل هذا الوضع، و قد انتهت الدراسة إلى أن المرأة المصرية تتمتع بنوع من المواطنة المنقوصة؛ مما ينعكس سلباً على مستوى مشاركتها الاقتصادية، والاجتماعية، و السياسية. و يعود سبب المواطنة المنقوصة للمرأة فى مصر جزئياً إلى وجود التمييز فى نصوص بعض القوانين، أو إلى الفجوة بين نصوص القانون وتطبيقاته؛ نتيجة للثقافة السائدة المتمثلة فى تقسيم الأدوار على أساس النوع؛ مما يؤدى إلى عدم المساواة النوعية لصالح الرجل. وتبذل بعض المنظمات غير الحكومية جهوداً تهدف بوعى كامل أو منقوص إلى دعم حصول المرأة على حقوقها، وتوفير شروط تمتعها بالمواطنة الكاملة مع تفاوت فى مستوى نجاحها فى تحقيق ذلك(٣٥).

جـ/٢ – المواطنة والأقباط:

لقد درجت الحكومة فى مصر على استخدام ما نصّت عليه المادة (٤٦) من الدستور؛ من أن المواطنين متساوون جميعاً أمام القانون، لكن هذا الاستخدام جاء خالياً من المضمون، و إن كان هذا الخلل فى تطبيق نصوص الدستور قد نال أقباط مصر.

وليس أدلّ على ذلك من الأحداث الطائفية التى سادت مصر؛ خاصة خلال العقود الأربعة الأخيرة، و هو خلل فى تطبيق قاعدة المواطنة، كان و لايزال نتاج غياب مفاهيم الديموقراطية الحقيقية التى يعرفها العالم.

والمتتبع لأحداث الفتنة الوطنية فى مصر، يجد أنها قد بدأت منذ ما يقرب من أربعة عقود، و تزامنت مع إعارة المدرسين إلى بعض دول الخليج و جلب ثقافة عدم قبول الآخر التى وفدوا بها و رسخت فى وجدانهم، و ما ترتب على ذلك من آثار تلك الأزمة؛ و أهمها سيادة مفهوم الأحادية، و تهميش غير المسلم، و انسحب ذلك على مناهج التعليم التى احتشدت بالتنفير و الحض على كراهية الأقباط والديانة المسيحية. و قد انسحب هذا الفكر كذلك على الإعلام؛ فجاءت خريطة الإعلام و قد خلت من الموضوعات القبطية إلا فيما ندر؛ مثل قُدّاس عيد الميلاد والقيامة المجيد، و بعض لقاءات مع البابا، بينما امتلأت الخريطة الإعلامية وخُصص ما لا يقل عن (٣٠ و٤٠٪) للجانب الإسلامى (٣٦).

و إن كانت هناك مطالبة بالمساواة، و إعمال قاعدة المواطنة؛ فإن ذلك يقتضى بأن نطالب كأقباط و مسلمين أن تخلوا البرامج الإعلامية من أى مفاهيم طائفية. وكذلك أدت الحكومة – و خاصة الحزب الوطنى – دوراً انتهكت به قاعدة المواطنة، ووأدت كل أمل فى تسييد قاعدة المساواة، و أصبحت المادة (٤٦) من الدستور حبراً على ورق و أُفرغت من مضمونها؛ و يرجع هذا إلى تهميش الأقباط فى الحياة النيابية و السياسية فى مصر؛ حيث خلت قوائم الحزب الوطنى من ثمة مرشح قبطى؛ إلا واحد فقط (وزير المالية حالياً). و كذلك، خلو بعض القطاعات العامة و الحساسة من الأقباط؛ مما أشعر الأقباط أنهم غير موثوق فيهم، وأن هناك خشية على البلاد من وجودهم؛ مما أشعرهم بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية. و مما يفاقم أزمة المواطنة، أن تتم المعالجة باتخاذ القرار دون بحث الموضوع و فى سرعة غير مبررة؛ كما حدث بعد وقوع أحداث الحرائق فى بعض الكنائس عام (٢٠٠٥) بأن يكون الإحلال والتجديد لأى كنيسة موجودة من اختصاص المحافظ، و لا يزال بناء كنيسة جديدة أو هدم كنيسة قائمة بالفعل و بناء غيرها يتطلب قراراً جمهورياً، كما لو كان الأقباط

منكمشون و لا يتكاثرون، فى حين – على الجانب الآخر – لا توجد معوقات أمام المسلمين فى بناء مسجد إلا إذا كانت هناك معوقات قانونية؛ و هذا استمرار للتمييز، و انتهاك لحقوق الإنسان و المواثيق الدولية التى وقعت عليها مصر، و مبادىء المواطنة. أضف إلى ذلك، مرور أكثر من مائة وستين عاماً على وجود الخط الهمايونى و الشروط العشر للعربى باشا فى بناء الكنائس، رغم أن هناك قوانين تم تغييرها، و استحدثت قوانين أقل أهمية لا تتعلق بالمواطنة؛ مثل قوانين النظافة، و البيئة، و التدخين، ومازال الخط الهمايونى الذى يعانى منه الأقباط مستمراً ، و تُصر الحكومة على بقائه، و عدم جرأتها على إصدار قانون موحد لبناء دور العبادة للمسلمين و الأقباط لتحقيق قاعدة المواطنة (٣٧) .

رابعاً: النتائج العامة و دلالاتها النظرية و التطبيقية:

١- النتائج العامة:

١- لم يعد مفهوم المواطنة قابعاً عند التصور التقليدى له باعتباره مجموعة من الحقوق و المسؤوليات تمنحها الدولة لمواطنيها، و ما يصاحبها من مساواة قانونية لهذه الحقوق و الواجبات، و لم يتوقف عند مجرد الحقوق فى المشاركة المدنية و السياسية؛ بمعنى الحق فى التصويت داخل نظام ديموقراطى تمثيلى، والحق فى تكوين روابط (مثل الأحزاب)، و ممارسة الحديث الحر. و إنما أخذ المفهوم فى التحول و اتسع ليشمل الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية، و ضمان الموارد و مظاهر الأمن الضرورية للناس من أجل المشاركة فى الحياة العامة، وتوسعت الطلبات على الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية. ثم توالت التحولات على مفهوم المواطنة، وظهر بشكل أقل اعتمادية على الدولة و أكثر توجهاً نحو الفاعل، و أصبح بلوغ حقوق المواطنة يتوقف على نشاط و ممارسات المواطنين أنفسهم، وحقهم فى المشاركة. و تأكدت فكرة المواطن المرتبط بمجتمعه و الانتماء لبلده، بل اُعتبرت المواطنة مجموعة من صور الانتماء المتباينة فى ضوء الخبرات التى يعايشها المواطن فى أماكن و لحظات متباينة، كما اتسع

مفهوم المواطنة، ليأخذ مضموناً مدنياً، يستند إلى عمليات التشاور والعمل والمسؤولية، و نُظر إلى المواطنة باعتبارها ممارسة و ليست أمراً مُعطى. وإنه من الضرورى أن يتمتع المواطن بكافة حقوقه من أجل العمل، والتأثير، و المشاركة السياسية و الاجتماعية. و تبلور المفهوم المعاصر للمواطنة؛ الذى يؤكد على فكرة فعالية المواطنة، و تنشيط المواطنين باعتبارهم صُنَّاعاً و مشكلين لكل صور التدخل – صنع السياسة، و اتخاذ القرار، و التنمية – التى يخطط لها آخرون، و لا يكتفى المواطن بدور المستهلك أو حتى الذى يختار خدماته، و إنما أخذ يسعى نحو المحاسبة ومساءلة مقدمى البرامج و الخدمات؛ و بذلك فتحت التحولات فى مفهوم المواطنة الباب أمام طرق جديدة يمارس المواطن من خلالها حقوقه فى المواطنة، و يُسهم بمشاركته المباشرة و الفعالة فى دعم الحكم الصالح.

٢– تعددت و تباينت عوامل التحول فى مفهوم المواطنة؛ بين التغيرات الديموجرافية المتزايدة، و الاتجاه نحو عدم المركزية، و خصخصة الدعم، وزيادة حجم الهجرات الدولية، و الوعى السياسى المتزايد بالفروق الثقافية داخل (الدولة – الأمة)، و تشرذم (الدولة – الأمة)، و أدت العولمة – باعتبارها قاسماً مشتركاً بين هذه العوامل – دوراً حاسماً فى تأكيد هذه التحولات؛ لأنها جعلت العالم أكثر اعتمادية فيما بينه، و نما وعى كونى غير مسبوق، وتعرضت شعوب العالم لضغط القوة العاصفة للاقتصاد السياسى الدولى، واهتزت بقوة سفينة السيادة القومية تحت تأثيرات زيادة الحركة الحرة، وانتقال السلع، و العمالة، و الأموال، عبر حدود الدولة – الأمة، و بزغت النظم الكوكبية التى تتجاوز سلطتها حدود الحكومات الفردية، و أخذت التنظيمات العالمية تدير النشاطات عابرة القوميات؛ و مثالها منظمة التجارة العالمية، والتى أصحبت إجراءاتها القانونية لحل الخلافات والنزاعات بين الدول مُلزمة على كل المشاركين، و أيضاً مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية؛ و التى

تعمل استناداً إلى المبادىء الدولية فى معالجة النزاعات داخل المجتمع الدولى، بعد أن تراجع أثر القوانين الوطنية. وصاحب ذلك، نمو إطار حقوق الإنسان، وإمكانية المحاسبية الكونية، و لم تعد الدولة محمية و بعيدة عن المراجعة والتدقيق فيما يتعلق بمعاملاتها للأفراد داخل حدودها الإقليمية. إضافة إلى ذلك، ما حدث من تحولات فى المجتمع المدنى الكوكبى، و نشاط المنظمات غير الحكومية، و التى تبنت سياسات تتجاوز حدود الدولة الأمة، و انتشرت النزعة النشطة بيئياً على الصعيد المدنى فى العالم. و أسهم النمو المستمر فى تكنولوجيا المعلومات؛ فى زيادة إمكانية الوصول إلى المعرفة، وعمل تدفق المعلومات على تعزيز المناقشة والمعرفة، و اتسع نشاط الشراكة الدولية فى نشاطات البحث و التطوير؛ مما يوضح كيف أن العولمة عملت على تكثيف الوعى بالعالم ككل. و لقد تأثرت الشعوب مباشرة بهذه التغيرات، و ظهرت فى الأفق تعبيرات المواطنة العالمية، و أخذ المواطن يتعامل و ينظر إلى العالم ككل على أنه بلده، وتراجعت تحيزاته و ارتباطاته بوطنه.

٣- ترتب على التحولات فى مفهوم المواطنة، ظهور أشكال متعددة للمواطنة أهمها؛ المواطنة متعددة الهوية، و الشركة المواطن، و المواطنة الفعّالة، والمواطنة المشاركة. و يُقصد بالمواطنة متعددة الهوية؛ التمتع بالعضوية داخل (الدولة – الأمة)، و كذلك داخل النظام العالمى فى نفس الوقت، و ذلك بعد أن ارتبط الناس و أصبحوا أعضاء فى أكثر من مجتمع واحد، ويجمعون بين أكثر من جنسية واحدة، و قد يُخوِّل هذا لنفس الأفراد المشاركة السياسية داخل كل من (الدولة الأمة) و فيما وراءها؛ مما قد يعمل على تعزيز القوة السياسية للفرد فى سياق أكثر كونية، و قد وصف بعض الباحثين هذا الوضع باعتباره نوعاً من الديموقراطية عبر الحدود. أما الشركة المواطن؛ فهى الشركات التى تُصرِّح بأنه إذا كانت قد حصلت على حقوق مماثلة للحقوق التى يتمتع بها المواطن، فإنها تحاول الالتزام

بمسؤولياتها الاقتصادية، و الثقافية، والاجتماعية، فى المجتمعات التى تعمل فى سياقها، و ما قد يترتب على ذلك من محاسبية و مساءلة. و يصف مفهوم الشركة المواطن، حالة التوازن بين الحقوق و الواجبات التى تتمتع بها أغلب الشركات الكبرى.

أما صورة المواطنة الفعَّالة و المُمكنة؛ فهى تلك التى تُتاح لها المعلومات، وتستند إلى نظام سياسى يحمى حريات و حقوق الفقراء والمهمشين، و تُبنى على التعددية الثقافية و الهويات المتعددة، و يتعزز التسامح فيما بينها، وهى صورة للمواطنة أُسست على مجموعة من النظم البديلة فى العيش والرزق، و تتطلب ديموقراطية مباشرة قائمة على المشاركة، و تعمل على تغيير النظم القائمة التى تكرس التمييز، و تقوم على ممارسات تنتشر فى أرجاء المجتمع و تؤثر فى نظمه.

٤- هناك تفاوت واضح بين ما يقرره الدستور و القانون من حقوق و حريات للمواطنين، و ما صدَّقت عليه وثيقة الحكومة و الحزب الحاكم، و بين ما يجرى فى واقع الحياة اليومية، ربما جاز لنا التعبير عنه فى مصطلحات أزمة المواطنة، و المواطنة المنقوصة، و المواطنة غير المتوازنة. و لقد تنوعت متغيرات هذه الأزمة بين ما هو داخلى و آخر خارجى؛ و ربما كان اغتراب الدولة عن المجتمع، و إقصاء بعض فئاته عن المشاركة، و القصور فى حماية المواطنة الاجتماعية بأبعادها المختلفة، و فى إشباع الحاجات الأساسية؛ مما دفع إلى انتشار حالة من الاستياء العام من قبل المواطنين؛ إما بسبب ارتفاع عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر، أو زيادة مساحة التهميش الاجتماعى والثقافى. أضف إلى ذلك، احتكار القلة للقدرات السياسية و الاقتصادية للمجتمع، و ما يترتب عليه من آثار على المواطنة؛ لأنه يدفع إلى ما يسمى بالمواطنة غير المتوازنة، و ما قد يسمح بتخطى حدود ما هو مباح إلى منطقة الفساد؛ مما قد يضعف الإيمان بالمواطنة و الروابط بين أبناء الوطن، والانزواء بعيداً على هامش المجتمع،

و يُقلص مساحة المواطنة، و يجعلهم يعيشون حالة من المواطنة الناقصة، وقد أسهمت التغيرات الكونية التى أحدثتها العولمة فى تكريس أزمة المواطنة هذه.

٥- هناك تداعيات لأزمة المواطنة؛ ظهرت فى تكريس عمليات الإقصاء، والاستبعاد الاجتماعى، و التهميش؛ حيث يمثل إقصاء المواطنين فى الخارج وعدم إشراكهم فى الانتخابات العامة الرئاسية و التشريعية، و هو حرمان مضاعف؛ لأنه حرمان من حق المشاركة، و حرمان من عملية المشاركة ذاتها؛ أى أنه حرمان قانونى و سياسى معاً. و تدلل أوضاع الاستبعاد الاجتماعى التى يعيشها الفقراء على نتيجة أخرى لتداعيات أزمة المواطنة؛ حيث التوزيع غير العادل لمشكلة الفقر على مستوى الجمهورية، و تركزه فى المناطق الريفية و ريف الوجه القبلى، و تزايد نسبته، و تعدد حلقات الحرمان، وانتقاله عبر الأجيال، و الوقوع فى مصيدة الفقر، و تباين صور الحرمان البشرى من خلال التحصيل المنخفض فى التعليم، والصحة، و التعرض للمعاناة و المخاطر، و عدم قدرة الفقراء على إسماع أصواتهم، وانعدام حيلتهم، و معاناتهم من قيود عدم المساواة، و التمييز، و تضررهم من اختلالات العدالة الاجتماعية؛ مما حال دون تمتعهم بحقوقهم المقررة دستورياً وقانونياً كمواطنين. و من تداعيات أزمة المواطنة؛ حالة التهميش التى تعيشها بعض الفئات الاجتماعية؛ فالمرأة المصرية تتمتع بنوع من المواطنة المنقوصة؛ مما ينعكس سلباً على مستوى مشاركتها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، و هو أمر يعود جزئياً إلى وجود التمييز فى نصوص بعض القوانين، أو إلى الفجوة بين نصوص القانون و تطبيقاته؛ نتيجة للثقافة السائدة المتمثلة فى تقسيم الأدوار على أساس النوع؛ مما يؤدى إلى عدم المساواة النوعية لصالح الرجل. و رغم أن المادة (٤٦) من الدستور تعتبر المواطنين متساويين أمام القانون، إلا أن هناك خلل فى تطبيق هذا النص؛ ظهر فى صورة تغييب الأقباط؛ ربما بسبب ثقافة عدم

قبول الآخر، و سيادة مفهوم الأحادية، و تهميش غير المسلم التى غلبت على مناهج التعليم، و خريطة الإعلام؛ مما أفرغ قاعدة المساواة من مضمونها، و أثر فى تهميش الأقباط فى الحياة النيابية و السياسية، و ندرة ممثليهم فى قوائم المرشحين، و كذلك خلو القطاعات العامة و الحساسة من موظفين أقباط؛ مما أشعرهم بأنهم مواطنين من الدرجة الثانية. و هناك معوقات قانونية تعمل على استمرار التمييز وتعارض مبادىء المواطنة؛ تمثلت فى مرور أكثر من مائة و ستين عاماً على وجود الخط الهمايونى فى بناء الكنائس، و تباطؤ الحكومة فى إصدار قانون موحد لبناء دور العبادة للمسلمين و الأقباط لتحقيق قاعدة المواطنة.

٢- الدلالات النظرية و التطبيقية:

١- ربما وجدنا فى إطار مفهوم ثنائية البنية عند جيدنز؛ بمعنى التأثير المتبادل بين البنية و الفعل، مغزى و تفسير للتحولات التى حدثت على تصورات المواطنة وممارساتها، و تحولات العولمة، فمن ناحية حدث تحول فى بنية المواطنة من مجموعة حقوق و مسؤوليات، إلى مضمون مدنى يستند إلى عمليات التشاور والمسؤولية، و ممارسة المشاركة و التأثير، و صنع و تشكل السياسة، و تبادل المساءلة و المحاسبية، و دعم الحكم الصالح، و ظهرت ممارسات جديدة للمواطنة فى صور المواطنة المتعددة الهوية، و الشركة المواطن، و المواطنة الفعالة، و لقد أدت تحولات العولمة دوراً واضحاً فى هذه التحولات، فلقد ترتب على العولمة بمعنى زيادة الوعى الكونى، وتدفق المعرفة و المعلومات عبر القوميات، و ذيوع مبادىء حقوق الإنسان، وانتشار الحركات الاجتماعية التى تنتقد انتهاكات حقوق الإنسان و تدافع عن حق المواطنة؛ إلى حدوث ماشاهدناه من تحولات فى المواطنة من ناحية أخرى.

٢- و فى إطار مفهوم المجال العام عند هابرماس، و ماترتب عليه من استعمار الحياة اليومية، يمكن أن نفهم لماذا حدثت أزمة مواطنة فى حياتنا اليومية؛

لأنه ترتب على تناقص مساحة المجال العام، و زيادة قبضة الدولة على الحياة اليومية، و نمو التشريعات و القوانين و تعددها، و انتشار النزعة الاستهلاكية بين المواطنين، و صعوبة تواجدهم سوياً و بصفة جماعية لمناقشة القضايا السياسة من أجل إحداث الإصلاح و التغيير المرغوب فيه، و استمرار تطويق أنساق القوة والمال لمجريات حياتنا اليومية، و إحساس المواطن بفقدان المعنى وتفريغ حقوق المواطنة من مضمونها، و تشوش توجهاته و اغتراب الشباب واختلال معاييرهم، و تراجع دافعيتهم إلى المشاركة بمختلف صورها؛ لأن محصلة ذلك كله قد تمثل فى مواطنة منقوصة و غير متوازنة، و تكريس لأزمة المواطنة. و السؤال هنا، إذا كان اتساع المجال العام، و تخفيض قبضة أنساق القوة و المال على الحياة اليومية كفيل بتنمية النقاش الرشيد، والممارسات العقلانية فى التشاور العام و التوصل إلى موقف مشترك يُسهم فى ضمان حقوق الإنسان، فما العقبات التى تحول دون إدماج كافة الفاعلين (الدولة/ المجتمع المدنى/ القطاع الخاص) فى تحمل مسؤولياتهم الاجتماعية فى هذا الصدد؟

٣- و بالإمكان أيضا أن نجد فى إطار تصور جيدنز لانعكاسات العولمة على الحياة اليومية دلالات نظرية و معانٍ تُعين على تفسير و فهم ما ترتب على أزمة المواطنة، و المواطنة المنقوصة، و غير المتوازنة فى حياتنا اليومية؛ وما ترتب على ذلك كله من تداعيات تمثلت فى مجموعة ظواهرالإقصاء، والاستبعاد الاجتماعى، و التهميش، و حرمان المواطنين فى الخارج من حقوقهم فى المشاركة السياسية، و ما يعانيه الفقراء من التوزيع غير العادل لمشكلتهم، و تزايد نسبتهم، و تعدد حلقات حرمانهم البشرى، و تعرضهم للمعاناة و المخاطر، و عدم قدرتهم على إسماع أصواتهم، و إحاطتهم بقيود عدم المساواة و التمييز، و اختلالات العدالة الاجتماعية، و حقوقهم فى المواطنة، هذا فضلاً عن تهميش بعض الفئات الاجتماعية؛ و معاناة المرأة من حقوق مواطنة منقوصة، و الخلل فى تطبيق نصوص الدستور، و تغييب

الأقباط. و السؤال هنا يتعلق بمدى إسهام الموروث الثقافى، و جماعات المصالح و الضغط، فى تكريس تداعيات أزمة المواطنة، و استمرار عمليات الإقصاء، و الاستبعاد الاجتماعى، و التهميش؟

٤- و تأسيساً على نتائج مجموعة الشواهد الواقعية و الأمثلة الحية، التى سلطت الضوء على ظهور أشكال جديدة، و صور بديلة للمشاركة و المواطنة التى تعمل على تعزيز التنمية؛ ربما جاز لنا أن نقترح مجموعة من التوصيات التى قد تجد طريقها إلى التطبيق، أو تعمل على توسيع دائرة الرؤية أمام صانع القرار. فربما كان العمل على تعزيز سعى المواطنين نحو تحمل المسؤولية الاجتماعية، و دعم دورهم فى السياسة الاجتماعية و التنمية؛ من خلال التوسع فى إنشاء مجالس المستفيدين فى مختلف مجالات التعليم والصحة و غيرها من مجالات الرفاه؛ تساعد على تحول المواطنين من مجرد متلقين لبرامج وسياسات الرعاية، إلى شركاء فاعلين تسهم أصواتهم و ممارساتهم فى عمليات اتخاذ القرار. أضف إلى ذلك، أهمية إنشاء صناديق للاستثمار الاجتماعى فى المجالات المختلفة، كمبادرات تعمل على تمكين المجتمعات المحلية من ممارسة عمليات الضبط والتحكم، وتحد من تعرض جماعات المهمشين من السقوط فى هذه المصيدة؛ باعتبارها مبادرات تسهم فى توصيل الخدمات الاجتماعية من خلال منظمات المجتمع المدنى. و كذلك، تمكين الحركات الاجتماعية المهتمة بالعدل والمساواة، و وصول فرص التعليم والصحة، من ممارسة جولات النضال الوطنى من أجل الحقوق و الاعتراف والمسؤوليات؛ لأنها تمكن المواطنين من التعبير عن اهتماماتهم و توصيلها إلى من يشغلون مواقع التأثير و القوة و تشكيل السياسة. و ربما آن الأوان للتوسع فى البحوث المهتمة بالسياسة، والتى تقوم على المشاركة فى تقدير الفقر و غيرها من مشكلات المجتمع المحلى، و متابعة و رصد تقييم الشركات المواطنة فى الاضطلاع بمسؤولياتها الاجتماعية فى حياتنا اليومية، و الاهتمام بدراسة دور

الناشطين غير الحكوميين من منظمات المجتمع المدنى فى عجلة الحكم، والكشف عن العقبات التى تقف فى طريق دعم الشفافية و المحاسبية، وهذه الأدوار ننتظرها من الجامعات و مراكز البحث العلمى.

****

المراجع المستخدمة:

1 - Khondker, H.H. " Glocalization as Globaization: Evolution of a Sociological Concept ".**In: Bangaleshe Journal of Sociology**, Vol, 1, No.2, July 2004. PP. 1-2.

2- Giddens, A. **Runaway World: How Globalization is Reshaping our Lives.** (London: Profile Books, 1999) PP. 1-5.

٣ – جيدنز، أنتونى. **قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع. تأليف:** أنتونى جيدنز. **ترجمة:** محمد محى الدين (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠) ص ٣٢ .

4 - Ray, L. **Globalization and Every Day Life.** (London & New York: Roatledge , 2007) P. 7.

٥ – على عبد الرازق جلبى، طارق سيد أحمد الخليفى، هانى خميس أحمد عبده. **القاموس العصرى فى العلم الاجتماعى.** (الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٩) ص ٢٨٠ .

٦– **المرجع السابق.** ص ص ٥٩، ٦٠ .

7 - Ray. L. "**Crossing Borders? Sociology, Globaligation and Imobiltiy**". In: **Sociological Research on Line**, n.d, PP. 11-23. N.P. 3 July 2008.

<http://www.socres on line.org.UK.17131 ray.htk1>.

8- Cornwal, Andrea. "Macking Spaces, Changing Places, Situating Participation in Development". In: **IDS Working Paper**. No 17, Oct. 2002. PP: 4-5.

9- Robentein, Kim. " Globalization & Citizenship & Nationality". 10 January 2006.

<http://www.ssm.com/abstract>.

١٠– **المرجع السابق.** ص ص ٣–٦ .

11- Gaventa, J. "Introduction: Exploring Citizenship, Participation and Accountability" . **In: IDS Bulletin**. Vol. 33. No. 2, 2002. PP.2-4.

١٢- **المرجع السابق**. ص ص ٤-٦ .

١٣- **المرجع السابق**. ص ص ٥ ، ٦ .

١٤- **المرجع السابق**. ص ص ٣ ، ٤ .

١٥- **المرجع السابق**. ص ص ٤ ، ٥ .

16- Cornwall, A., J. Gaventa. **From Users and Chooser to Makers and Shapers: Reposting Participation in Social Policy.** (Sussez, England: Institute of Development Studies, 2001) PP. 6-7.

17- Rubentein, Kim. ***Op: cit***, PP. 1-12.

18- Gaventa, J. ***Op: cit***, PP. 8-9.

19- Tandon, R. "Citizenship, Participation and accountability A Perspective". **In: Innovation in Civil Society**. Vol. L, 2000, P.5.

20- Rubentein, Kim. ***Op: cit***, PP 8-9.

٢١ - **المرجع السابق**. ص ص ١٠ ، ١١ .

٢٢ - باسمة جمال محمد مرسى. حقوق المواطنة فى الدستور والقانون وإمكانية تفعيلها بالشكل الذى يتفق ومبادىء حقوق الإنسان والمواثيق الدولية ذات الصلة (٢٠٠٦). ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٨ .

<http://Info.bahai.org/pdf Te timong_Bsme_Mouss_a8Augu2006-doc>.

23- "Citizenship Rights". 1 January 2009.

<http:// www.ndp.org.eg>.

٢٤ - **المرجع السابق** . ص ص ٢ - ١٤ .

٢٥ - منى مكرم عبيد. المواطنة . **فى: مجلة المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية**. ع ١٥، ٢٠٠٦ . ص ٣٩ .

٢٦- على ليلة. **المجتمع المدنى العربى: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**. (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧) ص ص ١٠٥،١٠٦ .

٢٧- **المرجع السابق**. ص ص ١٠٦، ١٠٧ .

٢٨- **المرجع السابق**. ص ص ١٠٧، ١٠٨ .

٢٩- السيد ياسين. المواطنة فى زمن العولمة . **فى: سلسلة المواطنة**. ع ٥، ٢٠٠٢ . ص ٤٠ .

٣٠- هيلز. جون و آخرون. الاستبعاد الاجتماعى: محاولة للفهم . **تأليف**: جون هيلز وآخرون. **ترجمة وتقديم**: محمد الجوهرى. **فى: سلسلة عالم المعرفة**. ع ٣٤٤، أكتوبر ٢٠٠٧ . ص ص ٨-١١ .

31 - Marginalization". 7 January 2008.
<http://en.wikipedia.org/wiki/ marginalization>.

٣٢ - منى مكرم عبيد. **مرجع سابق**. ص ص ٣٥،٣٦ .

٣٣- على عبد الرازق جلبى وآخرون. الفقراء فى مصر بين الإجحاف والإنصاف: رؤية مستقبلية . **فى: المؤتمر السنوى التاسع: قضايا الفقر و الفقراء فى مصر – المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية**، مايو ٢٠٠٧ . ص ص ٢٥-٣٠ .

٣٤- منى مكرم عبيد. **مرجع سابق**. ص ص ٢٧-٢٩ .

٣٥- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا. النوع الاجتماعى والمواطنة و دور المنظمات غير الحكومية فى دول عربية مختارة: دراسة حالة جمهورية مصر العربية. **فى: سلسلة دراسات عن المرأة العربية فى التنمية**. ع ٣٤، ٢٠٠٦ . ص ص جـ - ٧٩ .

٣٦- نجيب جبرائيل. **نعم لمواطنة كاملة ولا لمواطنة منقوصة: الملتقيات الثلاثة للمجلس القومى لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدنى يناير ٢٠٠٥- ويونيو ٢٠٠٥ -ومايو ٢٠٠٦** . (القاهرة: المجلس القومى لحقوق الإنسان، يوليو ٢٠٠٦) ص ص ١٥٢- ١٥٤ .

٣٧- **المرجع السابق**. ص ص ١٥٤ - ١٥٧ .

(٤)

الفصل الرابع
الشركات متعددة الجنسيات
بين حقوق المواطنة
والمسؤولية الاجتماعية

الفصل الرابع
الشركات متعددة الجنسيات
بين حقوق المواطنة والمسؤولية الاجتماعية

تمهيد:(*)

تُعد الشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporations من أبرز التجليات الاقتصادية للعولمة فى عصرنا الحالى، حيث شهدت فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة تزايداً هائلاً فى أعداد و حجم تلك الشركات و تعاظم أنشطتها التجارية فى العديد من بلدان العالم، و ذلك فى ضوء سعى بلدان العالم المتقدم نحوصياغة نظام اقتصادى عالمى Global Economic System يحكم ويسيطر على العالم بأكمله – من خلال اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية فيما بين بلدان العالم – و يتحول بدوره إلى سوق موحد تتحرك فيه تلك الشركات بفعالية ومرونة فى مجال الإستثمار و التوسع دون قيود، بالإضافة إلى تبنى العديد من بلدان العالم النامى لسياسات الاقتصاد الحر و السعى نحو جذب الإستثمارات الأجنبية من خلال تسيير عمل الشركات متعددة الجنسيات؛ و ذلك بهدف تحسين معدلات النمو الاقتصادى واستيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة التى تم الاستغناء عنها فى إطار برامج الإصلاح الاقتصادى و الخصخصة داخل بلدان العالم النامى.

يمكن القول، بأن نمو تلك الشركات و بالأخص فى بلدان العالم النامى إنما يرجع فى جوهره إلى إعطائها مجموعة من الحقوق؛ بدءاً من السماح لها بإنشاء فروع داخل الدولة المضيفة، مروراً بتقديم التسهيلات و الحوافز التى تيسر عملية النمو و التطور لتلك الشركات، و انتهاءً بالسماح لتلك الشركات بتحويل أرباحها إلى الخارج دون فرض أية قيود عليها. و بذلك، يمكننا أن نطلق على مجموعة الحقوق السابقة حقوق المواطنة للشركات . Corporate Citizenship

(*) قُدم هذا البحث للمرة الأولى إلى مؤتمر (المسؤولية الاجتماعية و المواطنة)، الذى أقامه المركز القومى للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة ، فى الفترة من ١٦ – ١٩ مايو ٢٠٠٩ .

ولكن فى المقابل، يتبين لنا أن تقييم تلك الشركات لا يعتمد على ربحيتها فحسب – أى مقدار ما تحققه من أرباح و أموال سنوياً – بل يعتمد على دورها التنموى داخل المجتمع و الذى يتجسد فى مفهوم المسؤولية الاجتماعية Social Re-sponsibility ؛ و التى عرّفها مجلس الأعمال العالمى للتنمية المستدامة على أنها : الالتزام المستمر من قِبل الشركات بالتصرف أخلاقياً، و المساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية، و العمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة، وعائلاتهم، و المجتمع المحلى ككل.

و هكذا، فإن قيام الشركات بدورها فى المسؤولية الاجتماعية إنما يعتمد على التزامها بثلاثة معايير، و هى:

١– الاحترام والمسؤولية؛ بمعنى احترام الشركة للبيئة الداخلية (العاملين)، والبيئة الخارجية (المجتمع).

٢– دعم المجتمع و مساندته.

٣– حماية البيئة.

و فى ضوء ما سبق، نحاول فى هذا البحث أن نجيب على عدد من التساؤلات، و من أبرزها:

١– ما الإرهاصات الأولى لنشأة و تكوين الشركات متعددة الجنسيات، وحجمها فى البلدان النامية و مصر، و اتجاهات نموها؟

٢– ماذا يُقصد بمفهوم مواطنة الشركات، و انعكاسات العولمة عليها؟

٣– ما الأسس التى تقوم عليها حقوق المواطنة الصالحة للشركات؟

٤– هل للشركات متعددة الجنسيات مسؤوليات اجتماعية تجاه المجتمع الذى تعمل بداخله؟

٥– ما طبيعة تلك المسؤوليات المنوطة بالشركات متعددة الجنسيات داخل المجتمع المصرى، و أبرز تحدياتها؟

و للإجابة على التساؤلات السابقة؛ سيتم تقسيم البحث إلى محاور عدة؛ ويجيء المحور الأول لنلقى فيه الضوء على الإرهاصات الأولى للشركات متعددة الجنسيات، و أبرز خصائصها، و حجمها، و اتجاهات تطورها فى البلدان النامية ومصر، كما نعرض فى المحور الثانى لمفهوم مواطنة الشركات و طبيعته. ونوضح فى المحور الثالث أسس و معايير مواطنة الشركات متعددة الجنسيات؛ من خلال الإشارة إلى حقوقها، و مسؤولياتها تجاه المجتمعات التى تعمل بداخلها؛ و ذلك من خلال توضيح طبيعة أنشطة تلك المسؤوليات، كما نعرض لأبرز آليات ضمان أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وتوضيح لأهميتها بالنسبة للمجتمع و الشركة ذاتها، و سوف نشير فى المحور الرابع لأهم النماذج التطبيقية لأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات فى كل من الولايات المتحدة، و اليابان، وبولندا، و الهند، بالإضافة إلى عرض لنماذج من بعض تلك الأنشطة الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات العاملة فى مصر، و نختتم البحث بالمحور الخامس والذى نشير فيه بصورة موجزة لأهم العقبات التى تعترض مواطنة الشركات متعددة الجنسيات، و بالأخص فى البلدان النامية.

و تجدر الإشارة إلى أننا سوف نعتمد فى إجاباتنا على التساؤلات السابقة على منهج إعادة التحليل، و مراجعة التراث و الدراسات السابقة، و تحليل البيانات الإحصائية المتاحة، و أيضاً نتائج التقارير الدولية و المحلية ذات الصلة، مع الحرص على مقارنة أوضاع مواطنة الشركات فى مصر و عدد من البلدان التى حققت نتائج ملموسة فى هذا المجال.

أولاً: الشركات متعددة الجنسيات؛ لمحة تاريخية:

نطرح فى هذا المحور الإجابة على تساؤلات عدة منها: ماذا يُقصد بالشركات متعددة الجنسيات؟ و ما الإرهاصات الأولى لنشأة و ظهور تلك الشركات؟ و هل للشركات متعددة الجنسيات سمات و خصائص؟ و ما طبيعة انتشار و حجم تلك الشركات فى البلدان النامية و من بينها مصر؟ و هل للشركات متعددة الجنسيات دور هام فى الاقتصاد القومى للبلدان التى تعمل بها؟

فى البداية تجدر الإشارة إلى تعدد المسميات التى أُطلقت على هذه النوعية من الشركات فى التراث البحثى؛ فعلى سبيل المثال هناك من أطلق عليها الشركات متعدية الجنسيات Transnationals Corporations، أو الشركات الدولية International Corporations، أو الشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporation، و لكن أياً كانت التسمية، فسوف نستخدم مصطلح الشركات متعددة الجنسيات؛ و ذلك لأنها الأكثر استخداماً فى تراث البحث، أما فيما يتعلق بطبيعة هذا المفهوم فلقد تضاربت الآراء حول تعريف مصطلح الشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporations؛ حيث يطلق هذا المصطلح على الشركات و المؤسسات التجارية التى تقوم على إنتاج وتوزيع السلع و الخدمات داخل الدول الأم و خارج نطاقها(١)، كما يمكن تعريفها بأنها تلك المؤسسات التجارية التى تمارس نشاطها الإنتاجى فى أكثر من دولة، كما قد يكون تعدد الجنسيات راجع إلى تعدد جنسيات المساهمين فى الشركة (٢).

و من التعريفات الأخرى لهذا المصطلح بأنها تلك المؤسسات التى تتكون من الشركة الرئيسة و فروعها الأجنبية؛ فالشركة الرئيسة هى المالكة للأصول المُستخدمة فى الإنتاج فى الخارج، أما الفرع الأجنبى (المملوك كلياً أو جزئياً) فهوالمؤسسة التى مقرها الدولة المضيفة Host Country، و التى تمتلك فيها شركة الوطن الأم Home Country حصة تتيح لها حق المشاركة فى الإدارة (٣).

و هكذا، يمكن القول بأن الشركات متعددة الجنسيات هى تلك المؤسسات التى تسيطر على وحدات إنتاجية فى أكثر من دولة، و تتم عملية الإدارة بمساعدة شركات فى بلدان أخرى، و ذلك فى إطار استراتيجية عمل موحدة يتم الاتفاق عليها فيما بين أصحاب تلك المؤسسات و المساهمين فيها فى عدد من بلدان العالم المختلفة.

أما فيما يتعلق بالبدايات الأولى لنشأة الشركات متعددة الجنسيات، فترجع إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، و بشكل أكثر تحديداً إلى نهاية القرن التاسع عشر، فمنذ ذلك التاريخ بدأت بعض الشركات الكبرى فى الولايات المتحدة و أوروبا فى إقامة وحدات إنتاجية خارج حدود دولها الأصلية، و يمكن القول بأن أول شركة تستحق

وصف (متعددة الجنسيات) بالمعنى الدقيق للكلمة هى شركة سنجر الأمريكية لصناعة ماكينات الخياطة؛ إذ تُعد تلك الشركة بمثابة أول مؤسسة تجارية تقوم بتصنيع نفس السلعة، و بنفس الشكل، و تحت اسم تجارى موحد فى مختلف بلدان العالم(٤).

و سرعان ما حذت الكثير من الشركات الأمريكية حذو شركة سنجر، فبدأت شركات مثل ITTللاتصالات السلكية و اللاسلكية، و جنرال اليكتريك للصناعات الكهربائية، و كوداك لآلات التصوير، و فورد لصناعة السيارات، تقيم هى الأخرى وحدات إنتاجية فى كندا و الدول الأوروبية (٥).

و فيما يتعلق بأبرز سمات و خصائص تلك الشركات، أنها تستمد قوتها الاقتصادية الذاتية من خلال السيطرة على الاقتصاد العالمى، و من تفوقها الفنى والتكنولوجى الهائل. كما تقوم هذه الشركات بنقل وحدات إنتاجية من الدولة التابعة لها إلى دول أخرى مختلفة، مع استرداد سيطرتها على هذه الوحدات الإنتاجية و إدارتها مركزياً، و ذلك فى إطار إستراتيجية إنتاجية عالمية موحدة (٦).

كما تتميز الشركات متعددة الجنسيات بالطابع الاحتكارى؛ إذ تعمل فى إطار ما يسمى بنظام احتكار القلة Oligopoly؛ حيث يخضع السوق لسيطرة عدد قليل من المشروعات الكبيرة، كذلك فإنها تتميز بمرونتها و قدرتها على التكيف إزاء تغير الأوضاع الاقتصادية، و السياسية، و القانونية؛ و يرجع ذلك إلى اتساع مجال نشاط هذه المشروعات على المستوى العالمى؛ مما يمكنها من الاستفادة من الاختلافات القائمة بين الدول، و بين التنظيمات القانونية و الضريبية المتنوعة على المستوى الدولى (٧).

و فى ضوء ما سبق، يتبين لنا أن أهم خصائص الشركات متعددة الجنسيات إنما تتركز فى قوتها الاقتصادية، و تعدد أنشطتها التجارية، و قدرتها على الوصول إلى الأسواق العالمية، من خلال تخطيها حدود ما وراء الدولة القومية، بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيا متقدمة فى مجالات الإنتاج و التسويق.

أما عن انتشار تلك الشركات، فإنه يمكن القول بأنه قد شهدت فترة ما بعد

الحرب الباردة تزايداً هائلاً فى عدد الشركات متعددة الجنسيات فى العديد من بلدان العالم و انتشارها بصورة كبيرة؛ و يرجع ذلك إلى انهيار الكتلة الإشتراكية فى أوروبا الشرقية، و اتجاه هذه الدول إلى تبنى سياسات اقتصاد السوق الحر؛ من خلال جذب الإستثمارات الأجنبية عامة واستثمارات الشركات متعددة الجنسيات بصفة خاصة؛ وذلك بهدف النهوض بالاقتصاد، و استيعاب الأعداد الهائلة من العمالة التى تم الاستغناء عنها فى إطار برامج الخصخصة (٨).

كما ترجع زيادة معدلات حجم تلك الشركات خلال الربع الأخير من القرن العشرين إلى الثورة التكنولوجية، و سهولة النقل و الاتصالات، و تبادل المعلومات بين مختلف بلدان العالم المتقدم و النامى على حد سواء (٩)، بالإضافة إلى توافر إطار تنظيمى قانونى دولى و إقليمى يكفل الحرية و المرونة لتلك الشركات للقيام بأنشطتها التجارية، و كذلك التنقل بين مراكز الإنتاج فى كافة دول العالم (١٠).

و هكذا، يمكن القول بأن كل من العولمة الاقتصادية Economic Global-ization و تحرير التجارة؛ قد أعطت القوة الاقتصادية، و السياسية، للشركات متعددة الجنسيات و التى مكنتها ليس من السيطرة فحسب، بل تجاوز الحكومات القومية Na-tional Governments و ذلك فى البلدان الغنية و الفقيرة على حد سواء؛ و بذلك أصبح لدى الشركات متعددة الجنسيات القوة و النفوذ للسيطرة، و تشكيل السياسة العامة، و أيضاً التأثير على أنشطة الحكومات داخل البلدان التى تعمل بها؛ و ذلك فيما يتعلق بقضايا التوظيف، و البيئة، و الحقوق الاجتماعية و المدنية (١١).

و تأكيداً لما سبق، يتبين لنا تزايد حجم تلك الشركات و انتشارها فى العديد من بلدان العالم؛ و ذلك من خلال تتبع عدد هذه الشركات خلال الفترة من عام(١٩٦٠) وحتى عام (٢٠٠٤)؛ إذ تشير تقارير الإستثمار العالمى إلى أن عدد هذه الشركات قد قفز من (٧٠٠٠) شركة فى نهاية عقد الستينيات من القرن العشرين إلى (٢٤٠٠٠) شركة فى بداية عام (١٩٩٠). و فى بداية عام (١٩٩٢)، و مع تبنى عدد من الدول النامية لبرامج الإصلاح الاقتصادى – و بزوغ العديد من الشركات متعددة الجنسيات التى تنتمى لعدة دول نامية على الساحة العالمية؛ مثل كوريا، والصين، و هونج

كـونج، وتايلاند، و تايوان، و سنغافورة، و المكسيك، والبرازيل؛ و ذلك بتوجيه استثماراتها خارج الدول التى تنتمى لها – ازداد عدد الشركات متعددة الجنسيات إلى (٣٥٠٠٠) شركة و الفروع الأجنبية لها إلى مايقرب من (١٥٠,٠٠٠) شركة، و فى عام (٢٠٠٠) قفز عدد الشركات عما كانت عليه فى عام (١٩٩٢)، و وصل عدد الفروع و الشركات الأجنبية التابعة لهذه الشركات إلى (٨٠٠,٠٠٠) شركة، و بفارق يقدر بنحو (٦٥٠,٠٠٠) شركة عما كان عليه الوضع عام (١٩٩٢) (١٢).

كما وصلت المبيعات العالمية لهذه الشركات و فروعها المنتشرة فى البلدان المتقدمة و النامية إلى مبلغ (٤,٤) تريليون دولار، ثم قفزت من (٤,٤) تريليون دولار فى عام (١٩٩٠) إلى (١٥,٦٨) تريليون دولار فى عام (٢٠٠٠). أما فيما يتعلق بحجم العمالة بالشركات و فروعها؛ فلقد قفز من (٢٣,٧٢) مليون عامل فى عام (١٩٩٠) إلى (٤٥,٥٨) مليون عامل فى عام (٢٠٠٠)، بنسبة زيادة تقارب (٩٥٪) عما كانت عليه فى عام ١٩٩٠، كما قفز العدد من (٥٣,١٩) مليون عامل فى عام (٢٠٠٣)، ليصبح (٥٧,٣٩) مليون عامل فى عام (٢٠٠٤). كما ارتفعت مجموع أصول الشركات متعددة الجنسيات و الفروع التابعة لها من (٣٢,١٨) تريليون دولار فى عام (٢٠٠٣)، إلى (٣٦) تريليون فى عام (٢٠٠٤). و لقد زادت صادرات هذه الشركات من (٣,٠٧) تريليون دولار فى عام (٢٠٠٣)، إلى (٣,٦٩) تريليون دولار فى عام (٢٠٠٤) (١٣).

أما عن حجم تلك الشركات فى مصر، يتضح لنا أن مسؤولى هيئة الإستثمار يتوسعون فى تعريف الشركات متعددة الجنسيات؛ بحيث تشمل كل شركة تقوم بالإستثمار و الإنتاج فى دولة أخرى، إلى جانب الدولة الأم التى تنطلق منها الشركة للعمل على النطاق الدولى، و وفقاً للتعريف السابق و المعتمد لدى الهيئة العامة للاستثمار؛ وصل إجمالى عدد الشركات متعددة الجنسيات فى مصر خلال الفترة من عام (١٩٧٤) إلى يونيو (٢٠٠٦) إلى (١١٤٨) شركة، كما يصل إجمالى رؤوس أموال الشركات المصدرة التى تساهم فيها إلى مايقرب من (٧٢,٩١٢) مليون جنيه، كما ساهمت هذه الشركات فى توفير حوالى (٢٧٠,٦٠٨) فرصة عمل (١٤).

و هكذا، تشير البيانات إلى صحة التنبؤات؛ و ذلك عندما أشارت الولايات المتحدة فى أواخر الستينيات من القرن الماضى بأن الشركات متعددة الجنسيات سوف تؤدى دوراً محورياً فى الاقتصاد العالمى World Economy(١٥)، خاصة و أننا أصبحنا فى بيئة تسيطر فيها هذه الشركات على نسبة كبيرة من حجم وأنشطة التجارة الدولية (أكثر من ثلثى حجم التجارة العالمية و فقاً لتقرير الإستثمار العالمى ٢٠٠١)، وفى بيئة ينادى فيها كل من البنك الدولى، و منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة بالدول النامية، كما أنه فى الوقت الذى تُمهد فيه الخصخصة لتشجيع زيادة الإستثمار الأجنبى المباشر، فإنه يمكن القول بأن طبيعة العلاقة بين الدول المضيفة و الشركات متعددة الجنسيات، أصبحت ذات أهمية تستحق الدراسة و الاهتمام (١٦).

و يمكننا التأكيد على أن الآثار الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات حظيت باهتمام الباحثين، و الأكاديميين، و صُنّاع السياسة؛ حيث عُقدت جلسات ومناقشات عديدة فى مختلف بلدان العالم لمناقشة و تحليل الأدوار المختلفة لرأس المال الأجنبى، أو ما يُطلق عليه الإستثمار المباشر الأجنبى (FDI)و ذلك بالنسبة للدول المضيفة، وبالأخص فى البلدان النامية، و كثيراً ما تُطرح رؤى وتصورات مختلفة حول تلك الآثار الإيجابية؛ و المتمثلة فى نقل الخبرات، و المعرفة، والتكنولوجيا، و تحسين المنافسة، و توفير فرص العمل؛ و بالتالى تعزيز النموالاقتصادى، و التنمية الاجتماعية(١٧).

و فى المقابل، هناك وجهات نظر معارضة لطبيعة عمل الشركات متعددة الجنسيات؛ و ذلك فى ضوء القول بأن استثمارات تلك الشركات فى البلدان النامية إنما هى وسيلة للهروب من ضغوط القيود الاقتصادية فى الدول الأم، بالإضافة إلى أن استثمارات و مشروعات تلك الشركات إنما يمكن أن تتسبب فى الإضرار بالبيئة، وحدوث مشكلات بيئية داخل البلدان النامية؛ إذ تقوم بعض الشركات بنقل الصناعات و المشروعات الملوثة للبيئة من الدول الأم إلى الدول النامية؛ و منها صناعات الأسمنت، و المواد البلاستيكية (٢٨).

من هنا، يمكن القول بأنه فى ضوء التحديات و المخاطر التى تفرضها العولمة

– و بالأخص فى جانبها الاقتصادى – من خلال وجهات النظر المعارضة للشركات متعددة الجنسيات على النحو السابق ذكره؛ فإنه يمكن أن نزعم بأن هناك فى المقابل فرص قد تتمثل فى التأكيد على الأدوار الإيجابية على النحو السابق ذكره، و ذلك انطلاقاً من مفهوم الحكم الرشيد Good Governance، إذ يمكن التأكيد على أن الشركات و المؤسسات التجارية لكى تكون فعالة من وجهة نظر المجتمع؛ فإنها يجب أن تتمتع بعدد من الخصائص، و منها (١٩):

١– **الشفافية**: و نقصد بها حرية تدفق المعلومات، و تداولها، و سهولة الحصول عليها.

٢– **سيادة القانون**: إذ يجب أن يكون الإطار القانونى عادلاً و غير متحيز، بالإضافة إلى احترام قوانين حقوق الإنسان.

٣– **الاستجابة**: أى تحاول المؤسسات و الهيئات المختلفة أن تعمل على خدمة جميع أفراد المجتمع.

٤– **المساءلة**: من خلال التأكيد على أهمية خضوع صانعوا القرار لمساءلة المواطنين و الأطراف الأخرى محل الاهتمام داخل المجتمع.

٥– **الرؤية الإستراتيجية**: إذ يجب أن يتمتع أصحاب و مديروا الشركات برؤية طويلة الأجل حول التنمية البشرية.

٦– **الكفاءة و الفاعلية**: فى ضوء سعى الشركات و المؤسسات لتلبية احتياجات أفراد المجتمع، مع الأخذ فى الاعتبار الاستخدام الأمثل للموارد.

و هكذا، يتضح لنا أن الشركات و المؤسسات التجارية فى الوقت الحاضر عليها أن تعمل فى ضوء مؤشرات و خصائص الحكم الرشيد؛ من خلال ما أصبح يُطلق عليه حوكمة الشركات؛ و التى تجسدت فى مجملها فى صورة قيم Values تعكس إطاراً عاماً من الالتزامات التى يجب على الشركات العمل من خلالها؛ و ذلك انطلاقاً من أن تلك الشركات يجب أن تتصرف على نحو أخلاقى داخل المجتمع الذى تعمل بداخله.

و انطلاقاً مما سبق ذكره، فيما يتعلق بالرؤى و التصورات المختلفة حول فرض العولمة من خلال ظهور الشركات متعددة الجنسيات من جانب، و المخاطر التى تطرحها من جانب آخر، و فى ضوء تباين أدوارها داخل البلدان النامية، يمكن القول بأنه فى ضوء مفهوم حوكمة الشركات؛ أصبح هناك اهتمام حول ما يُطلق عليه حقوق المواطنة للشركات من جانب، و تعاظم المسؤولية الاجتماعية لتلك الشركات من جانب آخر.

كما ينبغى الإشارة إلى تعاظم المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات، من خلال التأكيد على الأدوار المحتملة لتلك الشركات – من خلال الشراكة مع الدولة و المجتمع المدنى – فى مجال تحقيق الأهداف التنموية للألفية Millennium Development Goals (MDGs)؛ و المتمثلة فى القضاء على الفقر والجوع، و توفير فرص العمل للشباب لتمكينهم من كسب عيشهم بكرامة، و تعميم التعليم الأساسى، و تعزيز المساواة بين الجنسين، و تمكين المرأة، و تخفيض معدل وفيات الأطفال، و تحسين صحة الأمهات، و مكافحة الإيدز و الملاريا و غيرها من الأمراض، و حماية البيئة و ضمان استدامتها، وبناء شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة.

و استناداً لما سبق، لم يعد هناك شك فى أن الشركات متعددة الجنسيات أصبحت واقعاً مجتمعياً، و تحتاج إلى دراسة و تحليل، و هذا ما سوف نركز عليه فى بحثنا الحالى فى ضوء ما أصبح يُعرف باسم مواطنة الشركات، و هو ما سنتعرف عليه بصورة أكثر تفصيلاً فيما يأتى.

ثانياً: مواطنة الشركات: قراءة في المفهوم:

فى البداية، يجب أن نشير إلى أنه فى ظل البيئة التنافسية التى تعمل فيها الشركات؛ فإن هذه الشركات لا تُعد مجرد كيانات اقتصادية، كما أن نجاحها لا يعتمد على قدرتها على معرفة أفضل السبل لتحويل المدخلات إلى سلع و خدمات وتحقيق المصلحة المالية فحسب، بل كذلك على قدرتها على مواجهة و حل القضايا

والمشكلات الاجتماعية، و لا يهم ما إذا كانت الشركة متعددة الجنسيات أم شركة وطنية صغيرة الحجم، كما لا يهم ما إذا كانت الشركة تعمل فى دول نامية أودول متقدمة، أو كانت تقوم بتصنيع لعب أطفال أو تقدم خدمات مالية؛ حيث أصبح النجاح يتطلب من الشركة خلق بيئة عمل مناسبة وعادلة للعاملين، و معالجة القضايا التى ترتبط بالمستهلكين، بالإضافة إلى القيام بدور مؤثر فى المجتمع ومساعدة الحكومات و المنظمات غير الحكومية فى بناء مجتمعات أفضل. و موجز القول، تحتاج كافة الشركات إلى تطبيق ما أصبح يُطلق عليه أنظمة المواطنة الصالحة للشركات(٢٠).

و فى ضوء ما سبق، يُثار تساؤل رئيس مؤداه: ما هى مواطنة الشركات Cor-porate Citizenship؟ و ما معنى أن تكون الشركة مواطناً صالحاً؟ و يشير هذا المفهوم – فى أبسط معانيه – إلى أن الشركة لكى تكون مواطناً صالحاً؛ فإن عليها أن تسعى إلى تحقيق ليس فقط المصلحة المالية لحملة الأسهم أو المستثمرين، بل تحقيق مصالح و اهتمامات كافة أصحاب المنفعة الآخرين. و يُقصد بذلك، المديرون، والموظفون، و المستهلكون، و البيئة التى تعمل فيها، و المجتمع بصفة عامة. إلا أن الأمر لا يتوقف عند كونه مجرد مشاركة فى الأعمال الخيرية، بل يتعدى ذلك من خلال المشاركة الفعالة فى برامج و مشروعات تنمية المجتمع والالتزام بحماية البيئة، وحتى تكون الشركة مواطناً صالحاً؛ فإن ذلك يعنى المشاركة بالوقت و الجهد على كافة مستويات الشركة؛ من أجل السعى نحو تحسين أوضاع المجتمعات التى تعمل فيها، إلى جانب العمل وفقاً لمبادىء الشفافية والمسؤولية، و إنتاج و تقديم السلع والخدمات الآمنة، و ذات الجودة العالية (٢١).

و هناك من يُعرِّف مفهوم مواطنة الشركات؛ من خلال سعى الشركات نحوالتوفيق بين العمل الخاص و العمل العام، و من أبرز الأمثلة على ذلك؛ يمكن القول أن الجرائم التى تحدث داخل المجتمع قد تستجيب لها الشركة عن طريق زيادة رجال الأمن، و محاصرة مواقف السيارات داخل الشركة، مع توفير خدمات إضافية بعد ساعات العمل للعاملين. هذا من جانب، و من جانب آخر قد ينظر رجال الإدارة بالشركة إلى الجريمة على أنها مشكلة مجتمعية؛ و من ثم تحتاج إلى حلول فعّالة فى

ظل التعاون مع المجتمع. و في الحالة الأولى، تعمل الشركة من أجل مصلحتها الذاتية (سعياً وراء المنفعة الخاصة بها)، أما في الحالة الثانية، فإن الشركة تدرك أن المنفعة الخاصة و العامة مرتبطتان جوهرياً، و أن العمل العام في المجتمع يخلق المنافع العامة و الخاصة أيضاً (٢٢).

كما يشير مفهوم مواطنة الشركات، إلى أن الشركة لكي تصبح مواطناً صالحاً وبالأخص في البلدان النامية؛ فإن ذلك إنما يعني نقل الخبرات الفنية، و الابتعاد عن ممارسة الفساد، و مساعدة الأفراد على رفع مستوى معيشتهم، و حماية حقوق الإنسان داخل المجتمع، و مساعدة تلك البلدان على إقامة أسواق حرة، و تحقيق معدلات متقدمة في النمو الاقتصادي، كما يجب أن تصبح تلك الممارسات السابقة من جانب الشركات تجاه المجتمع الذي تعمل بداخله بمثابة جزء لا يتجزأ من ثقافة الشركة؛ أي ممارسة منتظمة للشركة و ليست مجرد عمل فردي. و موجز القول، فإن تلك الممارسات إنما يجب أن تصبح جزءاً من عملية اتخاذ القرار داخل أي شركة (٢٣).

و من التعريفات الأخرى لمفهوم مواطنة الشركات، أن الشركات على اختلاف أحجامها، و أنشطتها الاقتصادية، و مواقعها الجغرافية؛ يجب أن تقوم ببحث السبل التي تجعلها أكثر شفافية، و تحملاً للمسؤولية، و اندماجاً في المجتمعات التي تعمل فيها. فالشركات لا تعمل في فراغ، بل تعمل في بيئات يجب أن تقوم بحمايتها، وتقديم يد العون لها، و تطويرها؛ لذا فإن مفهوم مواطنة الشركات إنما يتعلق في جوهره بحماية حقوق الإنسان، و التصدي لقضايا الصحة العالمية؛ كقضية انتشار فيروس مرض الإيدز، و المساعدة في بناء مجتمعات أفضل. و هكذا، فإن مفهوم مواطنة الشركات إنما يعني في مجمله إلى ما هو أبعد من الأرباح التي تتحقق في المدى القصير؛ من خلال التركيز على حاجات واهتمامات المصالح المختلفة، و اتباع مجموعة من المعايير الأخلاقية و التي تكون بمثابة مرشد لعمل تلك الشركات؛ و من ثم خلق أو إيجاد بيئة صالحة للنشاط التجاري داخل المجتمع (٢٤).

و هناك من يُعرِّف مواطنة الشركات من خلال النظر إلى الشركات على أنها بمثابة مواطن As citizen؛ أي أن الشركة لها حقوق و عليها التزامات تجاه المجتمع

الذى تعمل فيه، فالشركة مثلها مثل المواطنين لها حقوق داخل المجتمع الذى تعمل فيه، و من أمثلة تلك الحقوق؛ حق الاطلاع على المعلومات، و حق المشاركة فى صنع السياسات؛ فالسياسات، و الخطط، و البرامج، التى توضع دون مشاركة الشركات و المؤسسات؛ يمكن أن تؤدى إلى حدوث نتائج عكسية (٢٥).

و فى ضوء العرض السابق للتعريفات المختلفة لمفهوم مواطنة الشركات؛ فإنه يمكن القول بأن هناك اتفاق على ما يلى:

١- إن مفهوم مواطنة الشركات، إنما ينطبق على الشركات و المؤسسات التجارية العاملة داخل المجتمع - و من بينها الشركات متعددة الجنسيات - والتى تُعد مؤثراً رئيساً فى الممارسات التجارية المسؤولة تجاه المجتمع؛ حيث يمكن لتلك الشركات أن يكون لها تأثير فى تحسين الممارسات التجارية على نطاق واسع، و إيجاد بيئة تجارية قادرة على تحمل المسؤولية، و وضع المعايير والمعاهدات الدولية، و الحفاظ على مبادىء الشفافية والمسؤولية(٢٦).

٢- إن مفهوم مواطنة الشركات إنما ينطوى على حقوق ومسؤوليات لدى الشركات، و اللذان يشكلان أسس المواطنة الصالحة للشركات داخل المجتمعات الإنسانية التى تعمل بداخلها، و هذا ما سوف نتناوله بالتفصيل.

ثالثاً: أسس و معايير مواطنة الشركات:

فى ضوء العرض السابق لمفهوم مواطنة الشركات، تبين لنا بأنه أصبح يُنظر إلى تلك الشركات على أنها بمثابة مواطن له حقوق و عليه التزامات؛ أو ما يصطلح على تسميته بالمسؤولية الاجتماعية Social Responsibility، و عليه، فسوف نخصص هذا المحور لتناول كل من حقوق و مسؤوليات الشركات والمؤسسات التجارية، و ذلك بالتركيز على الشركات متعددة الجنسيات.

١- حقوق الشركات متعددة الجنسيات من جانب الدولة:

تؤدى السياسات الاقتصادية و الاجتماعية التى تتبعها الحكومات و الدول المضيفة و نظرتها إلى الإستثمار الأجنبى المباشر دوراً هاماً فى تحديد مدى المساهمة التى تقدمها الشركات متعددة الجنسيات لعملية التنمية؛ حيث تستطيع تلك الحكومات أن تقدم المساعدة من خلال توفير مجموعة من الحقوق لتلك الشركات.

و يمكن القول، بأن الشركات التى تتنافس على مستوى العالم لا تستطيع العمل فى دول تعانى من عدم الاستقرار و اتباع سياسات التمييز Discrimination ضد الأفراد، بالإضافة إلى أن الشركات التى تعمل فى بيئة تنافسية لا يمكنها الاستمرار فى ظل أسواق تنتشر فيها الرشوة، و الفساد، و المحسوبية، بالإضافة إلى المعوقات البيروقراطية التى قد تشكل عائقاً أمام نجاح و استمرار عمل الشركات متعددة الجنسيات (٢٧).

و فى ضوء ما سبق، يتبين لنا أن هناك مجموعة من الحقوق التى يجب أن تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسيات داخل المجتمعات التى تعمل بها و ذلك استناداً إلى مفهوم المواطنة و سوف نتناول تلك الحقوق بشىء من التفصيل على النحو التالى:

أ- تنظيم عمل الشركات:

تُنظم الحكومات عمل الشركات بطرق عديدة؛ إذ تقوم بتحديد طبيعة الشركات التى سوف تعمل فى السوق، و أين يمكن أن يكون موقع تلك الشركات، و طبيعة عمليات الإنتاج، و نوعية البضائع و الخدمات التى يتم إنتاجها، و الطريقة التى يتم بها تسويق المنتجات و توزيعها (٢٨)، و يمكن اعتبار أن تلك الالتزامات التى تقوم بها الدولة بمثابة حقوق للشركات التى تعمل داخلها؛ حيث أنه من حق الشركات أن تعرف طبيعة البيئة التنافسية التى سوف تعمل بها؛ من حيث طبيعة الأنشطة المتاحة للاستثمار، و نوعية المنتجات، و طرق التسويق.

و بالإضافة إلى ما سبق، تقوم الدولة بوضع أو صياغة مجموعة من اللوائح والاشتراطات التنظيمية لضمان تسيير عمل أنشطة تلك الشركات؛ فعلى سبيل المثال،

يتم تحديد رسوم الترخيصات و غرامات التأخير. و هكذا، لا يسعى مُناخ الإستثمار الجيد إلى القضاء على تلك اللوائح، و إنما يسعى إلى ضمان ألا تكون أكثر مما هو ضرورى لتحقيق المصالح الاجتماعية (٢٩).

و توضح الدراسات الحديثة التى تناولت أثر التنظيم فى اقتصاد بلدان منظمة التعاون و التنمية فى المجال الاقتصادى؛ أن كلاً من الإستثمار و إنتاجية الإستثمار متدنيان فى البلدان التى يزيد فيها العبء التنظيمى، كما تشير البيانات الصادرة عن البنك الدولى حول طبيعة أنشطة الأعمال الإدارية؛ إلى أن الوقت اللازم لبدء مشروع عمل جديد يتراوح بين يومين فى أستراليا، و تسعة أيام فى تركيا، و إلى أكثر من (٢٠٠) يوم فى هاييتى (٣٠).

و بالنسبة للتعقيدات البيروقراطية التى تواجه تأسيس الشركات و المؤسسات التجارية فى مصر – و من بينها الشركات متعددة الجنسيات – فإنما تشكل عقبة رئيسة أمام تطور الإستثمارات المحلية و الأجنبية فى مصر؛ فعلى الرغم من أن عدد الإجراءات المطلوبة لتأسيس النشاط التجارى تبلغ (١٣) إجراءً، و هذا العدد يزيد عن الإجراءات المطلوبة فى كل من الإمارات العربية المتحدة، و تونس، والمغرب، وسوريا، و يقل عن عدد الإجراءات المطلوبة فى بلدان عربية أخرى مثل المملكة العربية السعودية، إلا أن العدد لا يمثل المشكلة الحقيقية، و إنما الزمن الذى يستغرقه هذا الكم من الإجراءات إنما يمثل مشكلة خاصة فى ظل تعدد الجهات التى يتم التعامل معها؛ حيث لم يطبق حتى الآن نظام الشباك الواحد للمستثمرين، كما أن الحصول على موافقة الجهات الأمنية يستغرق وقتا طويلاً يزيد على ستة أشهر، مقارنة بنحو (٤٨) ساعة فى بلد عربى مثل الأردن. ويمكن القول، أن الإجراءات البيروقراطية المعقدة و التى تستغرق زمناً طويلاً؛ ربما تؤدى إلى انتشار الفساد و الرشوة؛ و ذلك كآلية لتحفيز الموظفين الذين يملكون منح التراخيص للإسراع فى إجراءات تأسيس الشركة (٣١).

و فى ضوء ما سبق، يركز عدد كبير من البلدان حالياً على خفض عدد الاشتراطات اللازمة لإنشاء الشركات و المؤسسات؛ و ذلك لما له من آثار إيجابية على

زيادة معدلات النمو و الإستثمار؛ فعلى سبيل المثال، أنه عندما تم خفض عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل مشروعات جديدة فى بوليفيا؛ فإن عدد المشروعات قد زادت بنسبة (٢٠٪)، بل لوحظ تحقيق مكاسب كبيرة فى كل من فيتنام وأوغندا. وهكذا، يتعين على الحكومات أن تبذل جهوداً كبيرة لتنظيم و تبسيط عمليات الإجراءات، و الموافقات الإدارية و التنظيمية الأخرى، و ربما يتضمن ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات التى تتيح إجراء معالجة مباشرة بالحاسب الآلى للموافقات التنظيمية كما فى حالة سنغافورة (٣٢). و يمكن القول، بأن استخدام الحاسب الآلى سوف يقيد مشكلة المحسوبية و الرشوة؛ إذ سوف تكون المعاملة مباشرة بين الحاسب الآلى و المستفيدين دون وجود وسطاء، و يُعد ذلك الأمر التزام على الدولة؛ أن تعمل على تقييد المحسوبية و الفساد، و هذا ما سوف نتناوله فى النقاط التالية.

ب – تقييد المحسوبية:

يمكن اعتبار أن انتشار المحسوبية، و سياسات التمييز من جانب الدولة تجاه أصحاب الشركات؛ إنما يؤديان إلى تشويه مُناخ الإستثمار، و تقييد البيئة التنافسية، التى يمكن أن تعمل فيها تلك الشركات بصورة ناجحة. فعلى سبيل المثال؛ قد يقوم صانعوا السياسات الخاصة بالإستثمار بوضع مجموعة من القواعد التى توفر مزايا لعدد من المجموعات دون الأخرى، و العمل على إعادة توزيع الموارد لصالح تلك المجموعات؛ فعلى سبيل المثال، يمكن تصميم نُظم حقوق الملكية و الضرائب، ووضع مجموعة من اللوائح التنظيمية؛ و ذلك بما يخدم مصالح فئة معينة من المستثمرين دون الأخرى، و قد تتفاقم مخاطر المحسوبية؛ و ذلك حين يستخدم السياسيون سلطتهم فى تحقيق مزايا لأنصار دوائرهم بشكل خاص، و هناك بعض الدلائل التى تشير إلى أنه كلما انتشرت العلاقات الشخصية المباشرة بين أصحاب الشركات و السياسيين؛ كلما أثر ذلك سلبياً على مُناخ الإستثمار فى البلاد، و من المرجح أن تهتم الشركات التى تسير على هذا النهج بالمحافظة على نفوذها والتمتع بما ينشأ عنه من مزايا، أكثر مما تهتم بالتركيز على تحسين إنتاجيتها (٣٣).

من خلال ما سبق، يتبين لنا أن الشركات الأكثر نفوذاً ربما تواجه قيوداً أقل،

وتتمتع بمزايا لا تتوافر لبقية الشركات؛ الأمر الذى ينعكس سلباً على مُناخ الإستثمار، و ذلك فى ضوء سيادة سياسات التمييز و عدم المساواة بين أصحاب الشركات داخل المجتمع. فالمساواة حق مشروع لكل أصحاب الشركات، و ذلك فيما يتعلق بتنظيم مشروعاتهم الإنتاجية و الخدمية؛ و بالتالى تحقيق الاستفادة للمجتمع من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى؛ و بالتالى تحسين معدلات التنمية البشرية.

و يمكن القول بأن انتشار المحسوبية، و الوساطة، و سياسات التمييز ضد بعض الشركات، إنما يشكل انتهاكات لحقوق تلك الشركات؛ و لذلك فإن الأمر يستلزم تعزيز الشفافية بين الحكومة و الشركات، و تفعيل عمليات الرقابة، والخضوع للمساءلة، و دعم سيادة القانون، و إقرار مبدأ المساواة بين أصحاب الشركات.

جـ – محاربة الفساد:

تُعد جهود محاربة الفساد جزءاً لا يتجزأ من أخلاقيات العمل التجارى، و لا سيما عند القيام بالعمل التجارى فى دول أخرى – و بالأخص من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات – حيث لا ينفصل رفض الشركات المشاركة فى الفساد عن مفهوم المواطنة الصالحة للشركات. فالفساد – بمعنى استغلال الوظيفة العامة للحصول على مكاسب شخصية – يمكن أن يشوه عملية وضع السياسات على نطاق واسع، بالإضافة إلى تقويض مصداقية الدولة، بل إن الفساد عندما يتم من خلال موظفى الحكومة؛ فإن ذلك يمثل ضريبة على نشاط الشركة، و يعمل على تحويل الموارد بعيداً عن الخزينة العامة للدولة، و يخلق دوائر أو أصحاب مصلحة لرسوخ ودعم البيروقراطية غير الضرورية، و السعى للحفاظ عليها، و تُبين عمليات المسح الخاصة بمُناخ الإستثمار و الصادرة عن بحوث و دراسات البنك الدولى؛ أن غالبية الشركات فى البلدان النامية تقوم بدفع رشاوى (٣٤).

و يعلن الفساد عن نفسه كظاهرة مرتبطة بالقطاع العام، و عادة ما تدفع الشركات مبالغ مالية إلى السياسيين و الموظفين مقابل الإصدارات أو الحصول على قرارات تتفق مع مصالحهم؛ سواءً أكان ذلك قراراً يتعلق بمستويات السياسة العليا، أو

مجرد تقديم خدمة مثل توصيل المرافق، أو إنهاء إجراءات الإفراج الجمركى، أو تسجيل نشاط استثمارى جديد (٣٥).

و يرجع انتشار الفساد إلى سيادة سلطة الاحتكار، و انتشار البيروقراطية، وعدم كفاءة أساليب الرقابة القانونية و المساءلة؛ و بالتالى تركز استراتيجيات محاربة الفساد على توفير مجموعة من الحقوق و من أبرزها؛ تعزيز مُناخ المنافسة، و إلغاء التدخل الحكومى الذى يفتقر إلى مبرر سياسى، كما تؤكد عملية المسح لشركات الأعمال بأن المبالغ المدفوعة كرشاوى تزداد عندما لا يكون هناك بديل سوى التعامل مع الموظفين الرسميين، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز شفافية المعاملات بين الحكومة والشركات؛ من خلال نشر اللوائح و المعلومات، وتشجيع الالتزام بها، و أيضاً تعزيز الخضوع للمساءلة، بالإضافة إلى إنشاء هيئات متخصصة لتقصى الحقائق حول الفساد، و محاكمة القائمين عليه؛ فعلى سبيل المثال، أنشأت ليتوانيا عام (١٩٩٧) إدارة خاصة للتحقيق فى عمليات الفساد، وتقوم برفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس الجمهورية و البرلمان (٣٦).

و فى ضوء ما سبق، يتضح لنا أن من الحقوق التى يجب أن تتوفر للشركات داخل المجتمع المساواة، و سيادة القانون، و إتاحة المعلومات بشفافية و دون قيود والمرتبطة باللوائح و القواعد المعمول بها – فى إطار القانون العام للدولة – و ذلك فيما يتعلق بإجراءات تنظيم عمل الشركات داخل المجتمع.

د – توفير مُناخ الثقة:

يُعد توفير مناخ الثقة و الاطمئنان من أبرز الحقوق التى يجب أن تتوفر للشركات داخل المجتمعات التى تعمل بها؛ فالشركات لا تعمل فى فراغ، بل تتفاعل داخل تنظيم يضم بداخله قوانين، و لوائح، و سياسات. و يمكن القول، بأن الشركات قد تواجه مخاطر عدة فى حالة تغير القوانين أو صياغتها بصورة غامضة، أو حتى تفسيرها و تنفيذها بصورة غير متسقة؛ و النتيجة فى كل حالة هى زيادة الشكوك وعدم التيقن؛ والتى تجعل من الصعب على الشركات اتخاذ قرارات طويلة الأجل حول

طبيعة السوق، أو اختيار تكنولوجيا الإنتاج، أو تعيين العمال و تدريبهم، كما أن الشكوك يمكن أن تقلل من الاستجابة للتوسعات الجديدة لأنشطة تلك الشركات. و تشير الأدلة الواردة فى مسوح أجريت من خلال البنك الدولى على مستوى الشركات، أن تحسين القدرة على التنبؤ بالتنظيم يمكن أن يزيد من إمكانية القيام باستثمار جديد أكثر من (٣٠٪) (٣٧).

و بناء على ما سبق، فإنه لا ينبغى أن يُفهم بأن المخاوف الناشئة عن الشكوك التنظيمية لا يجب أن تتغير، بل على العكس فهناك العديد من التغييرات فى معظم البلدان النامية و لكن ينبغى عقد تشاورات مع الشركات و غيرها من أصحاب المصلحة فى وقت مبكر من العملية حول التغييرات المقترحة التى يُرجح أن تؤثر على عمل تلك الشركات؛و بالتالى يمكن أن يقلل ذلك من مخاوف الشركات، ويعزز من المقترحات الجيدة، و يُسهل عملية التنفيذ فيما بعد. غير أن مسوحات الشركات من خلال البنك الدولى، إنما تبين أن غالبية الشركات فى البلدان النامية نادراً ما يتم التشاور معها، أو لا يتم التشاور معها مطلقاً حول التغييرات المقترحة. و لكن هناك العديد من البلدان حالياً تقوم بالتشاور؛ و ذلك من خلال وضع التصورات والمقترحات على شبكة الإنترنت، و فى بعض الحالات قد يكون من المناسب توفير ميزة انتقالية قبل وضع القواعد و النظم الجديدة موضع التنفيذ؛ وذلك لتمكين الشركات من التكيف مع المتطلبات الجديدة، و عندما يكون للتغيير التنظيمى تأثير كبير على الإستثمارات الكبرى التى تمت على أساس التنظيمات السابقة؛ فقد يكون من المناسب إعفاء تلك الإستثمارات من التنظيمات الجديدة على أساس وضعها السابق، أو منحها فترة انتقال أطول بالنسبة لها (٣٨).

و من الإستراتيجيات التى يمكن أن تأخذ بها الحكومات لتدعيم الثقة التنظيمية؛ الدخول فى التزامات تعاقدية محددة مع الشركات. ففى أثناء المرحلة الأولى من الإستثمار الأجنبى بعد الحرب العالمية الثانية دخلت شركات كثيرة فى تعاقدات مع الحكومات المضيفة تضمنت أحكاماً لتحقيق الاستقرار؛ إذ غطت هذه الأحكام العديد من القواعد و المبادىء؛ بدءاً من أسعار الضرائب، و مروراً بالرسوم الجمركية التى

تُدفع على أدوات الإنتاج، و انتهاءً بالقواعد التى تحكم الصرف الأجنبى، و تحويل الأرباح إلى الخارج (٣٩).

٢- المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات:

نحاول فى هذا الجزء أن نجيب على تساؤل رئيس مؤداه ماذا يُقصد بالمسؤولية الاجتماعية؟ و لكن قبل الإجابة على هذا التساؤل، يتبادر إلى الأذهان تساؤل آخر و هو؛ لماذا نطرح قضية المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات؟ و للإجابة على هذا التساؤل؛ فإنه يمكن القول أنه فى البداية كان يُشار إلى المسؤولية الاجتماعية دون إضافة الشركات؛ و ربما يرجع ذلك إلى أن سيادة النشاط التجارى للشركات لم تكن بالصورة التى نلاحظها اليوم؛ إذ نجد اتساع نطاق الشركات و المؤسسات التجارية ليس على المستوى المحلى فحسب، بل على المستوى العالمى، و ربما ذلك ما نلاحظه من اتساع نطاق الشركات متعددة الجنسيات، و تعدد أنشطتها. فقد أصبحت هذه الشركات من أبرز الملامح الاقتصادية للعولمة؛ حيث شهدت فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة تزايداً هائلاً فى أعداد و حجم تلك الشركات فى العديد من بلدان العالم؛ و ذلك فى ضوء سعى بلدان العالم المتقدم نحو صياغة نظام اقتصادى كونى Global Ec-onomic System يحكم و يسيطر على العالم بأكمله، و يتحول بدوره إلى سوق موحد تندمج فيه تلك الشركات و تستطيع أن تتوسع فى أنشطتها دون قيود، بالإضافة إلى تبنى العديد من بلدان العالم النامى لسياسات الاقتصاد الحر و السعى نحو جذب الإستثمارات الأجنبية؛ من خلال تسيير عمل تلك الشركات؛ بهدف تحسين معدلات النموالاقتصادى، و استيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة التى تم الاستغناء عنها فى إطار برامج الإصلاح الاقتصادى و الخصخصة داخل بلدان العالم النامى.

و فى ضوء ما سبق، بدأت تثار الشكوك و المخاوف حول تأثيرات العولمة الاقتصادية – من خلال تنامى الشركات متعددة الجنسيات – بشأن ما إذا كانت ستستمر فى تقديم المزيد من الفرص لاستغلال الأفراد و البيئة، أم سوف يتم تنظيم عمل تلك الشركات وفقاً لأسس و برامج تُحدد معايير أداء تلك الشركات بما يساعد على تطور المجتمع و تقدمه.

فالنظرة التقليدية للشركات كما أوجزها بعض الاقتصاديين أمثال ميلتون فريدمان فى السبعينيات من القرن الماضى؛ فى أن مسؤولية الشركة تتحقق من خلال سداد الأجور للعاملين مقابل العمل الذى يقومون به، و تقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال، و سداد الضرائب للحكومات التى تقوم بتوفير الخدمات العامة للمواطنين، و احترام سيادة القانون عن طريق احترام العقود المبرمة (٤٠)، إلا أن هذه النظرية التقليدية لم تعد مقبولة، و السؤال هنا لماذا؟

و تتلخص الإجابة على السؤال السابق، فى أنه لا يُنظر اليوم إلى الشركات متعددة الجنسيات على أنها بمثابة كيانات اقتصادية فحسب، بل كيانات ترتبط بالوطن الذى تعمل فيه؛ فهى تعمل فى بيئة اجتماعية و اقتصادية معقدة تتعرض فيها لضغوط من أجل تحقيق الكفاية الاقتصادية من جانب أصحاب هذه الشركات، كما تتعرض لضغوط أخرى من أجل القيام بمسؤولياتها من جانب الحكومة والمجتمع، بل حتى من جانب المستهلكين (٤١).

و من خلال ما سبق، بدأ يلوح فى الأفق مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات Corporate Social Responsibility، و ذلك خلال النصف الأخير من القرن العشرين، و إن كان هذا المفهوم ليس بالشىء الجديد، إلا أنه تم التأكيد على هذا الأمر بقوة على المستوى المحلى و الدولى، و عبر المنظمات الدولية، وأصبح يُنظر إليه على أنه بمثابة تجسيد لما يطلق عليه عولمة المعايير الغربية Globalization of Western Standards الناتجة عن القوة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات فى كل من الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبى (٤٢).

و لقد تجسدت القوة الاقتصادية لكل من الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبى فى انتشار العديد من الشركات متعددة الجنسيات - داخل العديد من بلدان العالم النامى - و من أمثلتها شركات مثل؛ ماكدونالدز، و شِل، و سونى، و كانون، ونوفارتس، و غيرها من الشركات التى أصبحت تحكم العالم، و يُضاف لهذه القائمة أولئك القادة البارزين للاقتصاد الجديد؛ مثل شركات مايكروسوفت، وانتيل "Intel"، وأمريكا أون لاين "(AOL)، و يا هو. و يمكن القول، بأن النمو المتزايد لهذه الشركات

أصبح يثير مخاوف الأفراد بل المجتمعات؛ بسبب المخاطر المحتملة لتلك الشركات على البيئة .Environmentو كما أشار كوفى عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة بقوله: لا يمكن للشركات أن تحصد الفوائد و المزايا الاقتصادية للأسواق العالمية المفتوحة، دون الاعتراف والاستجابة لمسؤولياتها الاجتماعية، فعليهم أن يصبحوا مواطنين (٤٣).

أ- مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

و فى ضوء ما سبق نحاول الإجابة على سؤال مؤداه: ماذا يُقصد بالمسؤولية الاجتماعية؟ إلا أن هذا السؤال يطرح بدوره تساؤلات عدة مؤداها: ما أبرز المداخل النظرية المفسرة للعلاقة بين مؤسسات الأعمال والمجتمع؟ و ما البدايات الأولى لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؟ و هل هناك تعريف محدد لها؟

فى البداية، يجب أن نشير إلى أن هناك مجموعة من المداخل النظرية المفسرة للعلاقة بين الشركات و المجتمع؛ و منها المدخل الاقتصادى Economic Approach؛ و الذى يرى بأن المسؤولية الاجتماعية للشركات مجرد وسائل لتحقيق غاية الربح و المنفعة الاقتصادية، أما أنصار المدخل السياسى Political Approach؛ فيؤكدون على أن هناك قوة اجتماعية للشركات، و أن لديها مسؤوليات على المستوى السياسى، كما أن هناك مدخل التكامل الاجتماعى Social Integration Approach ؛ و يزعم أنصاره بأن الأعمال و الأنشطة التجارية إنما تعتمد على المجتمع فى النمو و الاستمرار، كما يزعم أنصار المدخل الأخلاقى Ethical Approach بأن المسؤوليات الاجتماعية للشركات والمؤسسات بمثابة التزام أخلاقى يجب السعى نحو تحقيقه دون معوقات (٤٤)؛ ويشير أنصار هذا المدخل إلى أن الشركات بمثابة مجتمع أخلاقى يعتمد على علاقات التعاون المشترك، و هذه العلاقات ذات الطابع التعاونى إنما تعتمد على صانعى القرار داخل المؤسسات. و تتصرف الشركات كفاعل أخلاقى As Moral Agentمن خلال صياغة الإستراتيجيات، و السياسات، و اتخاذ القرارات؛ وبالتالى فإن القرارات الأخلاقية إنما تعتمد على سيادة النظام الاقتصادى العقلانى .Rational Economic Systemو تتجسد أهمية هذا المدخل، فى التأكيد على

المسؤولية الاجتماعية؛ و ذلك لحماية الشركات من الادعاءات الكاذبة فى ظل تنامى النزعة الاقتصادية Economization، و تغلغل نفوذ الفكر الاقتصادى داخل مختلف أنشطة الحياة اليومية؛ و التى تتمثل فى التأكيد على قيم المنفعة المادية، و تعظيم الأرباح على حساب أخلاقيات العمل، و من هنا يؤكد هذا المدخل على أن الأنشطة الاقتصادية لا تهدف إلى تعظيم الربح فحسب، بل تهتم بالمجتمع ككل (٤٥).

و بناء على ما سبق، يتضح لنا أن هناك العديد من المداخل النظرية التى تفسر لنا وجود علاقة بين الشركات و مؤسسات الأعمال من جانب و المجتمع من جانب آخر، و هذا ما بدا لنا بصورة واضحة فى التأكيد على أن هناك التزامات ومسؤوليات تقع على الشركات؛ بدءاً من تحقيق الأرباح و المنفعة المادية، مروراً بتوضيح أهمية المجتمع الذى ينظم عمل تلك الشركات من خلال منحها مجموعة من الحقوق – وهذا ما طرحناه فى السابق – و انتهاءً بأن هناك التزام أخلاقى يقع على عاتق الشركات اصطلح على تسميته بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، و لكن قبل أن نورد بعض التعريفات لهذا المفهوم كما طُرحت فى تراث البحث، ينبغى علينا أن نتعرف على إرهاصات هذا المفهوم من خلال أحد مفكرى القرن التاسع عشر، و هو ألكس دى توكفيل.

ففى المستهل، نشير إلى أنه فى القرن التاسع عشر حذر ألكس دى توكفيل Alexis de Tocqueville - بطريقته التى تستشرف المستقبل – بأن المؤسسات التجارية يمكن أن تصبح بمثابة مؤسسات أرستقراطية صغيرة يحصل أصحابها ومديروها على السلطة التى تمكنهم من استغلال العمال و الموظفين العاملين لديهم، ويؤكد على أن المطالبة المتزايدة ببضائع رخيصة الأثمان ربما تشجع على هذا الأمر، كما أشار توكفيل إلى أن الاستبداد و السيطرة من جانب المؤسسات ربما يمثل أكثر التهديدات السياسية للمجتمع (٤٦). و تحمل الرؤية السابقة لتوكفيل فى طياتها مخاوفه من ابتعاد الشركات و المؤسسات التجارية عن أداء دورها المجتمعى، و الاقتصار على الدور الاقتصادى من خلال سعيها لجنى الأرباح والأموال.

أما فى العصر الحديث، فإن التأصيل للمسؤولية الاجتماعية إنما يكشف النقاب

عن طرحها فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين؛ حيث شهد العالم الإنسانى دعوات للتأكيد على ضرورة قيام الشركات بالمسؤوليات الاجتماعية إزاء مجتمعاتها التى تعمل بها، و ذلك بالتوازى مع دورها الاقتصادى فى المجتمع؛ و هذا ما تمت بلورته فى سلسلة من الإعلانات و البيانات الصادرة عن بعض الشركات بمبادرة طوعية ذاتية، أو عن بعض المنظمات الدولية؛ و مثال ذلك منظمة العمل الدولية (ILO)، و البنك الدولى، و منظمة التنمية و التعاون الاقتصادى، و اتخذت أغلبها مسمى قواعد للسلوك Codes of Conduct، أو دليل للإرشادات Guidelines(٤٧).

و فى ضوء ما سبق، بدأ يلوح فى الأفق مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، و باستعراض تراث البحث يتبين لنا العديد من التعريفات التى وردت لهذا المفهوم داخل هذا التراث؛ فعلى سبيل المثال، نجد أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) يقوم على أساس أفكار، و رؤى، و تصورات أخلاقية، حول أولوية المصالح الإنسانية على مصالح و اهتمامات الشركات والمؤسسات التجارية، و تم طرح هذا المفهوم لمواجهة الآثار السلبية للأنشطة الاقتصادية لتلك المؤسسات؛ مثال ذلك التلوث البيئى، و المنتجات غير الصحية، وأماكن العمل غير الآدمية (٤٨).

و من أبرز تعريفات المسؤولية الاجتماعية، أنه يُقصد بها التزام الشركات باتباع السياسات، و اتخاذ القرارات، و القيام بالأنشطة؛ و بالتالى السعى نحوتحقيق الأهداف، و ذلك بما يتفق مع أهداف و قيم المجتمع الذى تعمل بداخله؛ إذ تتضمن المسؤولية الاجتماعية أنشطة أساسية؛ و هى وضع الأهداف الاجتماعية Setting of Social Objectives، و اتخاذ القرارات لتحقيق تلك الأهداف، ثم توفير الدعم المادى لتحقيق تلك الأهداف (٤٩).

كما يشير مفهوم المسؤولية الاجتماعية، إلى أنه لدى الشركات التزامات ليست قانونية و اقتصادية فحسب، بل أيضاً لديها التزامات تجاه المجتمع الذى تعمل بداخله، و تتعدد هذه الالتزامات تجاه هذا المجتمع؛ و تشمل رفاهية المجتمع، وتنمية الموارد البشرية (٥٠).

كما عرَّف مجلس الأعمال العالمى للتنمية المستدامة The world Business Council for Sustainable Development المسؤولية الاجتماعية على أنها؛ الالتزام و التقيد المستمر من جانب الشركات و المؤسسات التجارية بالتصرف على نحو أخلاقى، و الإسهام فى تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين الأوضاع المعيشية للعمال وعائلاتهم، و المجتمع المحلى Community، والمجتمع الأكبر(٥١).

و من التعريفات الأخرى للمسؤولية الاجتماعية، أنها تشير إلى الانتقال من مفهوم الشركات الربحية و تعظيم الربح كما يرى أحد الاقتصاديين و يدعى ميلتون فريدمان، إلى شركات متعددة الأغراض يؤدى أصحابها دورهم كمواطنين صالحين Good Citizen فى خدمة مجتمعاتهم و بلادهم ككل. و يقوم مفهوم المسؤولية الاجتماعية على ضرورة قيام صاحب المشروع بجهد إيجابى فى معالجة المشكلات الاجتماعية المحيطة به، أو عدم التسبب فى تفاقم تلك المشكلات وزيادة تعقيدها. فعلى سبيل المثال؛ إذا كان لمشروعه مضاعفات أو آثار جانبية سلبية تولد مشكلات ضارة بالمجتمع؛ فعليه بالبحث عن بديل أو تعويض بصورة ملائمة (٥٢)؛ و هكذا يمكن اعتبار أن المسؤولية الاجتماعية تتضمن مواطنة الشركات، والارتباط بالمجتمع المحلى.

و فى ضوء التعريفات السابقة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، يتبين لنا أن هناك التزامات تقع على عاتق الشركات تجاه المجتمعات التى تعمل بها، و هذا ما سوف نتناوله لاحقاً.

ب – أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات:

فى ضوء الطرح السابق لتعريف المسؤولية الاجتماعية، اتضح لنا أنها تتضمن التزامات ذات طابع اقتصادى، و قانونى، و أخلاقى؛ حيث لا تقتصر المسؤولية الاجتماعية للشركات على مجرد التوافق و الالتزام مع القوانين السائدة داخل المجتمع، و السعى نحو تجنب أى إضرار به، بل من المفترض أن تسعى الشركات والمؤسسات التجارية بصورة إيجابية نحو الإسهام فى تحسين مستوى رفاهية المجتمع.

و إذا ما حاولنا أن نتعرف على طبيعة الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، فنجد أن هناك ثلاث دوائر (مستويات) تبين لنا نوعية تلك الأنشطة، وهى على النحو التالى(٥٣):

١- **الدائرة الداخلية** :The Inner Circle و تتضمن الوظائف الاقتصادية للشركة؛ مثل الإنتاج، و الوظائف، و الأرباح، و تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى.

٢- **الدائرة الوسيطة** :The Intermediate Circle و تتضمن مسؤوليات تَنْتُج عن ممارسة الوظائف و الأنشطة الاقتصادية، مع إدراك للقيم الاجتماعية المتغيرة و الأولويات المطروحة؛ فعلى سبيل المثال، نجد مسؤولية الحفاظ على البيئة، و العلاقات بالموظفين و العاملين بالشركات، و توقع المستهلكين للحصول على المعلومات و الحماية من الأذى أو الضرر المترتب على النشاط الاقتصادى.

٣- **الدائرة الخارجية** : The Outer Circle و تتضمن التزامات، و مهام، وأنشطة، يمكن أن تقوم بها الشركة؛ و ذلك من أجل تحسين البيئة الاجتماعية، و الارتقاء بالمجتمع و رفاهيته؛ و مثال ذلك الإسهام فى مواجهة مشكلة الفقر، و السعى نحو تخفيض معدلاته.

بناء على ما سبق، يتبين لنا أن الشركات يجب أن تفكر فيما وراء الاهتمامات الاقتصادية و جنى الأرباح، و إعطاء مزيد من الاهتمام للقضايا الاجتماعية والبيئية، كما يجب أن تتصرف على نحو أخلاقى و التأكيد على الشفافية والوضوح فى جميع عملياتها داخل المجتمع الذى تعمل بداخله، بالإضافة إلى اندماج الشركات داخل المجتمع من خلال تقديم الدعم المادى، و دعم برامج الرفاهية الاجتماعية، و تقديم يد العون لأفراد المجتمع المحتاجين.

و هكذا، يتضح أن هناك التزامات على الشركات، و اهتمامات لابد أن تنشغل بها؛ استناداً إلى النظرة الآن للشركات كمواطنين داخل المجتمع. فإذا كان للشركات

حقوق داخل المجتمع و ذلك على النحو الذى سبق ذكره من قبل، فإن هناك التزامات و اهتمامات يتعين على الشركات القيام بها فى ضوء تزايد حجم و عدد أنشطة الشركات متعددة الجنسيات فى المجتمعات المتقدمة و النامية على حد سواء، و سوف نلقى الضوء بصورة أكثر إجمالاً على عدد من تلك الالتزامات، وذلك على النحو التالى:

ب/١ الالتزام بالقانون:

يمكن القول بأن هناك العديد من القوانين و المعايير التى تقوم على تنظيم وتسيير عمل الشركات متعددة الجنسيات، حيث تختلف تلك القوانين من بلد لآخر، وهى قوانين تتعلق بتنظيم أنشطة تلك الشركات، و نوعيتها، و أماكن تواجدها (٥٤). و بذلك، نجد أن تلك الشركات تواجه تحدى التعامل مع الاختلافات بين القوانين والقواعد داخل المجتمع. و لقد كان الرأى التقليدى أنه ينبغى على تلك الشركات الالتزام و التوافق مع القواعد القانونية المحلية، إلا أن هذا الرأى قد تغير فى الربع الأخير من القرن الماضى إلى الرأى الخاص بأنه يجب على الشركات تطبيق سياسات موحدة خلال عملها، و ذلك على مستوى العالم (٥٥).

و فى ضوء ما سبق، أصبحت هناك مجموعة من المبادىء التى تحكم عمل الشركات متعددة الجنسيات، و التى تضمنها التقرير السنوى للمسؤولية الاجتماعية للشركات، و تتمثل فيما يلى:

١- **الاحترام** :Respectإذ لابد من تعزيز الاحترام المتبادل مع المجتمعات وكافة رؤساء الشركات داخل المجتمع و خارجه.

٢- **الأمانة** :Integrityالتأكيد على أهمية دراسة الآثار الإيجابية و السلبية لأنشطة تلك الشركات و ذلك على البيئة و حقوق الإنسان، مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار كافة القضايا الصحية، و الإنسانية، و ،الاجتماعية، وأيضاً البيئية.

٣- **الاتصال** :Communicationضرورة تعزيز الفهم و الاتصال المتبادل مع

كافة المجتمعات، و التعرف على مستويات الإنجاز، و استطلاع الرأى لدى المستهلكين و المستفيدين من خدمات و أنشطة الشركات.

٤- **التفوق** :Excellence السعى نحو تحسين الأداء و تعزيز الكفاءة والفعالية داخل و خارج الشركات.

و على ذلك، نجد أن أبرز التزامات الشركات تتمثل فى احترام القانون، على الرغم من اختلافه من مجتمع لآخر، و ربما يمكن مواجهة تلك التباينات بالاتفاق على وضع ميثاق أخلاقى يسير وفقاً لمتطلبات الشرعية و سيادة القانون فى المجتمع؛ من خلال التأكيد على عالمية مجموعة من القيم؛ و التى تتمثل فى الاحترام، والأمانة، و الاتصال بالآخرين، و الإنجاز، و الكفاءة.

ب/٢ تعزيز المنافسة:

يجب على الشركات فى إطار القوانين و القواعد المعمول بها تنفيذ أنشطتها بطريقة تنافسية؛ و ذلك من خلال الابتعاد عن سياسات الاحتكار داخل السوق، والتلاعب فى الأسعار و حصص الإنتاج، مع الالتزام بكافة القوانين و السياسات المعمول بها و التى تنظم عمليات المنافسة بين الشركات. فالمنافسة تؤدى دوراً حاسماً فى تهيئة المُناخ الجيد للاستثمار؛ بخلق الفرص للشركات الجديدة، و توفير الحوافز للشركات القائمة؛ للابتكار و تحسين الإنتاجية (٥٦).

كما تُبين مسوح الشركات التى يجريها البنك الدولى، أن المنافسة تقوم بدور متزايد فى تشجيع الشركات على زيادة كفاءتها؛ و لذلك يجب على الدولة منع الشركات من التواطوء أو تكوين اتحادات احتكارية من شأنها الحد من المنافسة، كما يجب أيضاً مراجعة عمليات الاندماج المقترحة بواسطة جهة متخصصة؛ لضمان تعويض أى تخفيض للمنافسة (٥٧).

ب/٣ احترام حقوق العمال:

يرتبط مفهوم المواطنة الصالحة للشركات ارتباطاً كبيراً بالدور الذى تؤديه الشركات فى حماية حقوق العمال؛ إذ ينبغى أن تشتمل الاستراتيجيات الأساسية لأى

شركة على ضرورة الالتزام بمعايير العمالة الخاصة بالدول التى تعمل بها، والسعى إلى تحسين تلك المعايير؛ و ذلك من خلال خلق بيئة عمل آمنة، و معاملة العاملين معاملة عادلة، و تحديد ساعات العمل، و تقديم خدمات التأمين الصحى، وضمان حرية المشاركة فى صنع القرار، و القضاء على كافة أشكال الإلزام والإجبار على العمل؛ و منها إجبار العاملين على العمل خارج الساعات المحددة. ومن القضايا الأخرى التى تتضمنها الإستراتيجية الخاصة بمعايير العمل؛ ضمان عدم استغلال عمالة الأطفال فى البلدان النامية، بل مساعدتهم على

استكمال تعليمهم؛ حتى يصبحوا قادة المستقبل فى بلادهم، سواءً فى المجال الاقتصادى أو السياسى (٥٨).

و تأكيداً لمبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات – و من ضمنها حقوق العمال – فإنه ينبغى القول بأن معظم تلك الشركات تؤيد وضع معايير للعمل والعمال و ذلك على النحو الذى سبق ذكره، بالإضافة إلى عدم صدق الادعاء بأن الشركات متعددة الجنسيات تسعى إلى إقامة مشروعات لها فى الدول التى تنخفض فيها تبنى معايير العمالة، و الاستعانة بالعمالة ذات الأجور المنخفضة؛ إذ تشير بيانات دراسة صادرة عن منظمة العمل الدولية (ILO)بشأن حجم الإستثمار الأجنبى لدى (١٢) دولة، إلى أن معظم استثمارات تلك الشركات تذهب إلى الدول التى تتمتع بحريات مدنية أكبر، حتى و إن كانت تكلفة العمالة بها أعلى (٥٩).

ب/٤ استخدام التكنولوجيا المتقدمة:

يجب على الشركات أن تستخدم تكنولوجيا ملائمة تتماشى مع سياسات وخطط العلوم و التكنولوجيا فى الدول التى تعمل بها، و أن تقوم الشركات بتطوير القدرات الابتكارية المحلية و القومية، بالإضافة إلى الاستعانة بالكوادر البشرية، و تشجيع تدريب هذه الكوادر، و تنمية الموارد البشرية فى ضوء منجزات العلم الحديث، وأيضاً إقامة علاقات مع الجامعات و المؤسسات البحثية بشأن إجراء البحوث التى تهدف إلى تطوير و تحسين وسائل الإنتاج و جودة الخدمات (٦٠).

ب/٥ حماية المستهلك:

يجب على الشركات اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لضمان أمان و جودة السلع و الخدمات التى تقدمها للمستهلكين؛ حيث يمكننا اعتبار أن تقديم منتجات وخدمات آمنة أحد الأسس التى تقوم عليها المواطنة الصالحة للشركات. فإذا كان وجود الشركات يرتبط بوجود مستهلكين يشترون منتجاتها، فإن توفير المنتجات والخدمات التى تحظى بثقة المستهلكين يُعد أمراً حيوياً لوجود الكيان التجارى وازدهاره فى المجتمع. و كلما ازداد انفتاح الأسواق، و ازداد التبادل التجارى، لا تصبح الأسعار بمثابة العامل الوحيد فى قرار الشراء، بل هناك عوامل أو محددات أخرى تؤثر فى قرار المستهلكين فى عمليات الشراء؛ و من أبرزها أمان و جودة المنتج، و أثره على البيئة، و سجل حقوق الإنسان الخاص بالشركة المنتجة للسلعة(٦١).

كما تتضمن حماية المستهلك؛ تقديم معلومات دقيقة و محددة حول محتويات السلع و الخدمات، و طرق الاستخدام الآمن و التخزين، بالإضافة إلى احترام خصوصية المستهلك، و حماية بياناته الشخصية (٦٢) فى حالة الإدلاء بأى معلومات لدى الشركة أو المؤسسة التجارية.

ب/٦ دفع الضرائب:

يجب على الشركات أن تساهم فى المالية العامة للدول المضيفة؛ من خلال دفع الضرائب فى موعد استحقاقها؛ إذ تحتاج الحكومات إلى إيرادات لتغطية تكاليف توفير الخدمات العامة – و منها تكاليف تحسين مُناخ الإستثمار – من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية الأخرى. و لذلك، يجب على الشركات الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بالضرائب و المعمول بها فى الدولة المضيفة، و يتضمن الالتزام من جانب الشركات بدفع الضرائب؛ أن تقوم بتزويد السلطات المعنية بالمعلومات اللازمة لتقدير الضرائب بشكل صحيح. و هكذا، يجب على الشركات ضمان الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة فى توقيت ملائم، و بصورة دورية و دقيقة فيما يتعلق بأنشطتها، و موقفها المالى، و أدائها الاقتصادى، بالإضافة إلى الإفصاح عن المعلومات الأساسية التى

تحد الشركات التابعة و الرئيسة، و نسبتها فى الملكية المباشرة و غير المباشرة(٦٣).

ب/٧ مكافحة الرشوة:

فى سياق مواطنة الشركات، يجب على الشركات أن تعمل على محاربة كافة أشكال الفساد و منها الرشوة؛ إذ تُعد الرشوة من أكثر القضايا تعقيداً فى عالم التجارة؛ والتى تؤدى إلى إضافة المزيد من التكاليف، بالإضافة إلى خلق منافسة غير عادلة(٦٤).

و فى ضوء ما سبق، يتعين على الشركات بصورة مباشرة أو غير مباشرة ألاَّ تقدم، أو تَعد بتقديم، أو تطلب رشوة؛ للحصول على عمل أو ميزة بدون وجه حق، ومن أبرز الآليات التى يمكن استخدامها لمكافحة الرشوة ما يلى (٦٥):

١- تعزيز شفافية أنشطة الشركات؛ من أجل محاربة الرشوة؛ و من الممكن أن تتضمن الإجراءات الإعلان عن العقوبات الصادرة بشأن هذا السلوك غير المشروع.

٢- تنمية وعى العاملين بسياسات الشركة المناهضة للرشوة؛ من خلال إعلان هذه السياسات، و من خلال البرامج التدريبية و الإجراءات التنظيمية، وأيضاً إلزامهم بتلك السياسات، و إنزال العقوبات فى حال مخالفتها.

٣- تبنى نظم رقابية، و إيجاد آليات للكشف عن حالات الرشوة.

ب/٨ احترام حقوق الإنسان:

يرتبط مفهوم المواطنة الصالحة للشركات متعددة الجنسيات ارتباطاً كبيراً بالدور الذى تؤديه هذه الشركات فى حماية حقوق الإنسان Human Rights، إذ أصبح الارتباط بين الشركات و احترام حقوق الإنسان أكثر وضوحاً فى السنوات الأخيرة؛ فكلما ازداد نشاط الشركات متعددة الجنسيات فى الأسواق الناشئة فى العالم؛ تصبح حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من أنشطتها؛ و من ثم يتحتم على الشركات تأييد، و احترام، و حماية حقوق الإنسان المنصوص عليها فى المواثيق والإعلانات

الدولية، بالإضافة إلى التأكد من عدم تورط الشركة فى أية أعمال تنطوى على مخالفة لتلك المبادىء (٦٦).

و من الجدير بالذكر، أن أى شركة تعمل فى مجال الاقتصاد الكونى تحتاج إلى أن تكون مهتمة بل و ملتزمة بحقوق الإنسان، خاصة فى ظل التأثيرات السلبية للأنشطة الاقتصادية على الإنسان. و لذلك، فإن على الشركات التزام معنوى لدعم الظروف التى يمكن من خلالها ممارسة حقوق الإنسان، هذا و تعطى المواد الثلاث الأخيرة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الدعم و التأكيد لفكرة أن للشركات والمؤسسات التجارية، و كذلك الدول، و حتى الأفراد؛ عليهم واجب يتمثل فى تهيئة الظروف التى يمكن من خلالها التمتع بالحقوق المنصوص عليها فى هذا الإعلان. فعلى سبيل المثال، تشير المادة (٢٨) إلى أن لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعى ودولى يمكن أن تتحقق فى ظله الحقوق و الحريات المنصوص عليها فى هذا الإعلان (الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ١٩٤٨). كما توضح المادة (٢٩)، أنه لا تخضع ممارسة الفرد لحقوقه و حرياته إلا للقيود التى يقررها القانون؛ مستهدفاً منها ضمان الاعتراف بحقوق و حريات الآخرين و احترامها. كما تبين المادة (٣٠)، أنه ليس فى الإعلان ما يخول لأى شخص أو كيان الحق فى محاولة تدمير أى من الحقوق المذكورة آنفاً فى بنود الإعلان.

و بالرجوع إلى المواد الثلاث السابقة الذكر، يتبين لنا بأن المادة (٢٨) تؤكد على أنه من الصعب التمتع بممارسة الحقوق دون وجود نظام يدعم تلك الحقوق ويحافظ عليها؛ فالشركات يمكن أن تكون عائقاً لممارسة الأفراد لحقوقهم. كما تشير المادة (٢٩)، إلى أهمية احترام الشركات لحقوق الإنسان من خلال التأكيد على أنه إذا كان للشركات حقوق فإنه لا ينبغى أن تكون حقوقاً مطلقة الهدف؛ منها إيذاء الآخرين، أو إلحاق الأذى بالمجتمع الذى توجد فيه تلك الشركات، فعلى سبيل المثال؛ قد يكون لى الحق فى التمتع بحق الملكية الخاصة، و لكن ليس لدىَّ الحق فى استخدام تلك الملكية بطريقة تلحق الضرر بالمجتمع. كما تقدم لنا المادة (٣٠)، تأكيداً واضحاً على أن الحقوق الموضحة فى الإعلان غير قابلة للتحويل، و لا يجوز لأى شخص، أو

هيئة؛ و بالتالى الشركات و المؤسسات الموجودة فى المجتمع، أن تقوم بتقييد تلك الحقوق و انتهاكها (٦٧).

ب/٩ حماية البيئة:

يتعين على الشركات أن تضع فى اعتبارها ضرورة حماية البيئة، و أن تنمى الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة، بالإضافة إلى تنفيذ أنشطتها بطريقة تُسهم فى تحقيق الهدف الأوسع للتنمية المستدامة. كما يجب وضع نظام لإدارة البيئة يتناسب مع النشاط؛ من خلال تقييم التأثيرات البيئية و الصحية المتوقعة و المرتبطة بأنشطة المشروع، مع مراعاة هذه التأثيرات عند عملية اتخاذ القرارات.

كما يجب على الشركات أن تتبنى أسلوباً حذراً عند التعامل مع التحديات التى تواجه البيئة؛ من خلال تطوير الأداء البيئى للمشروعات فى ضوء تشجيع عدد من الأنشطة؛ و التى تتمثل على سبيل المثال فيما يلى (٦٨):

١- التشجيع على تطوير و تبنى الوسائل التكنولوجية الصديقة للبيئة.

٢- تطوير و تقديم منتجات أو خدمات ليس لها تأثيرات سلبية على البيئة؛ على أن تكون آمنة فى الاستخدامات التى صُنعت من أجلها، و أن تتسم بالكفاءة فى استهلاكها للطاقة و الموارد الطبيعية، و أن تكون قابلة لإعادة الاستخدام، أو حتى التخلص منها بصورة آمنة.

٣- إجراء بحوث حول طرق تحسين الأداء البيئى للمشروع على المدى الطويل.

ب/١٠ خدمة المجتمع:

يتعين على الشركات متعددة الجنسيات الإسهام فى خدمة المجتمعات التى تعمل بداخلها، و بالأخص فى مجتمعات البلدان النامية؛ إذ يتضح أهمية الخدمات التى تقدمها تلك الشركات فى دعم الرفاهية الاجتماعية، و تحقيق الاستقرار الاجتماعى و السياسى، و من أبرز أمثلة تلك الخدمات؛ تقديم المساعدات المادية فى

أوقات الأزمات، و دعم الفقراء مادياً و عينياً، بالإضافة إلى توفير الخدمات التعليمية و الصحية لأبناء الطبقات الفقيرة.

كما تمثل المشكلات الصحية أبرز التحديات التى تواجه ليس الدول النامية فحسب، بل أيضاً الشركات التى تعمل فى هذه الدول، فعلى سبيل المثال؛ يمثل فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) عبئاً على الأنظمة الصحية و التى تعانى بالفعل من الضعف فى العديد من البلدان النامية، علاوة على ذلك، فقد أثر انتشار الفيروس تأثيراً سلبياً على القطاع الخاص؛ من خلال ارتفاع تكاليف النشاط التجارى، و تحاول الشركات عن طريق تنفيذ برامج فعالة فى مجالى التعليم والصحة؛ مساعدة الحكومات على مواجهة هذا المرض، بالإضافة إلى قيام الشركات بتقديم برامج الثقافة الصحية للعاملين و بقية أجزاء المجتمع؛ و ذلك بغرض نشر الوعى الصحى (٦٩).

٣- آليات ضمان أنشطة المسؤولية الاجتماعية:

يرتبط مفهوم مواطنة الشركات – استناداً إلى المسؤولية الاجتماعية و أنشطتها المختلفة على النحو سالف الذكر – بأخلاقيات العمل التجارى، و ممارسات مديرى الشركات. و من أبرز آليات ضمان أنشطة المسؤولية الاجتماعية؛ ما يُعرف باسم التوجيهات الإرشادية للمؤسسات متعددة الجنسيات، و الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادى و التنمية. و فى ضوء ما سبق، نتساءل ما طبيعة و أهداف التوجيهات الإرشادية؟ و ما موقف الشركات منها؟

ففى البداية، تجدر الإشارة إلى أن التوجيهات الإرشادية بمثابة توصيات صادرة عن دول منظمة التعاون الاقتصادى و التنمية (OECD)لمخاطبة الشركات متعددة الجنسيات؛ حيث يُنظر إليها على أنها مبادىء و معايير تطوعية لممارسة الأعمال و الأنشطة الاقتصادية بما يتماشى مع القوانين المعمول بها داخل الدولة، كما لا تهدف تلك التوجيهات إلى التمييز فى المعاملة بين تلك الشركات والشركات المحلية، بل تعكس الممارسات الجيدة لكافة الشركات؛ و التى تتمثل فى ضمان توافق العمليات التى تقوم بها هذه الشركات مع السياسات الحكومية، بالإضافة إلى دعم الثقة

المتبادلة بين هذه الشركات و المجتمعات التى تعمل بداخلها، و المساعدة على تحسين مُناخ الإستثمار الأجنبى، و تعزيز مساهمة الشركات متعددة الجنسيات فى تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تشجيع المساهمة الإيجابية لتلك الشركات فى التطور الاقتصادى، و البيئى، و الاجتماعى، مع الحد من المعوقات و السلبيات التى قد تنتج عن العمليات المتنوعة لهذه الشركات (٧٠).

أما عن موقف الشركات متعددة الجنسيات من تلك التوجيهات؛ فإنه يمكن القول بأن هناك العديد من تلك الشركات استجابت لتلك التوجيهات؛ و ذلك عن طريق تطوير برامج و سياسات داخلية، و إرشادات، و نظم إدارة، تؤكد على التزامها بالمسؤولية الاجتماعية، و الممارسات الأخلاقية للأنشطة التجارية. كما تنوعت طبيعة تنفيذ تلك الاستجابات من خلال ممارسات عدة؛ بدءاً من ميثاق الشرف، مروراً بالتقارير الثلاثية، و انتهاءً باتفاقيات الشراكة. و سوف نلقى الضوء على تلك الممارسات الثلاث بصورة موجزة على النحو التالى:

أ – ميثاق الشرف:

يُعد ميثاق الشرف من أبرز آليات تنفيذ أنشطة المسؤولية الاجتماعية فى ضوء التوجيهات الإرشادية، و يُحدد هذا الميثاق القيم و المبادىء الخاصة بالشركات، ويمكننا اعتبار أن الميثاق المكتوب كتابة جيدة يُعد التزاماً حقيقياً بالممارسات التجارية المسؤولة. و لكى تكون مواثيق الشرف ذات فاعلية؛ ينبغى أن تكون أكثر من مجرد مستند مهمل؛ إذ يجب إعدادها بأسلوب يحث على السلوك الأخلاقى، ويجعل العاملين بالشركة فخورين بالقيام بهذا السلوك، كما ينبغى أن تكون مواثيق الشرف بمثابة الدليل المرشد Guidelines فى العلاقات القائمة بين أصحاب المنفعة و صانعوا القرار بالشركة، و الأهم من ذلك يتعين على العاملين فى كافة المستويات داخل الشركة السعى لمراعاة المعايير التى ينص عليها ميثاق الشرف، كما يتناول الميثاق عدة قضايا منها؛ بيئة العمل، و العلاقة بين العاملين والإدارة، والمشاركة فى المجال السياسى، والممارسات المالية، و تقييد الفساد، و أسس الإعلان المسؤول (٧١)، و أيضاً تحديد

ساعات العمل، و معدل الأجور، و سياسات الشركة نحو عمالة الأطفال .

و من أمثلة مواثيق الشرف تلك؛ المواثيق الخاصة بسلسلة الموردين؛ و التى تتضمن بيانات تتعلق بطبيعة المنتجات، و ممارسات العمل، و أثر ما تقوم به الشركة من أنشطة على البيئة. و تتضح أهمية تلك المواثيق فى دول تتسم بضعف البيئة الرقابية؛ إذ يمكن أن تكون هذه المواثيق بمثابة آلية لتطبيق القوانين المُنظمة لظروف العمل، و معايير الإنتاج، و كذلك القضايا البيئية (٧٢) .

ب – التقارير الثلاثية:

تشير التقارير الثلاثية التى تصدر عن الشركات – لتوضيح نتائج أنشطتها – بأن المعيار الاقتصادى (الأداء المالى) لم يعد المعيار الأساسى لقياس نجاح الشركات، بل يتعين توفير مزيد من المعلومات عن الآثار الاجتماعية و البيئية لأنشطتها. فمن الناحية الاقتصادية؛ تضمن التقارير الثلاثية توافر الشفافية والمعلومات المالية فى الوقت المناسب لكل من المستثمرين، و العاملين، والعملاء، و الشركات، و كذلك الموردين. أما من الناحية الاجتماعية؛ فيتضمن هذا النوع من التقارير الممارسات الاجتماعية للشركة؛ من خلال توفير معلومات عن الممارسات والمعايير الأخلاقية التى تلتزم بها الشركة، و سبل التنمية المهنية للعاملين؛ من خلال برامج لتنمية الموارد البشرية بالشركة، و كذلك الممارسات الخاصة بتعيين العاملين، و التبرعات الخيرية، والمساعدات المادية. أما المعلومات المتعلقة بالأثر البيئى؛ فإنما تتضمن أثر أنشطة الشركة على البيئة بمفهومها الواسع؛ بما فى ذلك البيانات الخاصة بأمان المنتج، ومعايير الإنتاج، و استخدام تكنولوجيا متقدمة غير ملوثة للبيئة، و غير ذلك من المعلومات المتعلقة بتأثير الأنشطة الاقتصادية للشركة على البيئة الطبيعية (٧٣) .

جـ – اتفاقيات الشراكة:

تمثل اتفاقيات الشراكة الثلاثية بين الشركات، و الحكومات، و المنظمات غير الحكومية (NGOs)؛ أحد أبرز الوسائل الفعّالة لتمكين القطاع الخاص من الوفاء بمسؤولياته الاجتماعية. و بالنسبة للحكومة، فإنها تستطيع أن تقوم بأدوار فعّالة؛ فمن

ناحية يمكنها صياغة و تطوير مجموعة من التشريعات، بل و تهيئة البيئة القانونية المناسبة التى تكفل توجيه و تنظيم جهود أصحاب الشركات، و تضمن توظيفها فى خدمة المجتمع، كما يستطيع صانعوا السياسات التشاور مع الشركات بشأن القوانين المتوقع صدورها لجعلها أكثر فاعلية، كما توفر للشركات إعفاءات، وتسهيلات، بل وتيسيرات ضريبية، و امتيازات؛ تشجعها على الدخول فى مشروعات مجتمعية، بالإضافة إلى ضرورة قيام الحكومة بتذليل العقبات البيروقراطية التى تشكل عائقاً أمام الشركات المهنية، و الراغبة فى المساهمة فى حل مشاكل الفقراء، والتخفيف من معاناة أفراد المجتمع.

أما فيما يتعلق بالمجتمع المدنى Civil Society ، فإنه يمكن أن يقوم بدور فعّال فى الرقابة و التعبير عن القضايا المجتمعية فى علاقتها بالشركات. فعلى سبيل المثال؛ تُعد منظمات حماية البيئة فى اليابان من أبرز القوى الفعّالة فى المجتمع المدنى، والتى مارست الاحتجاج على تجاوزات الشركات الصناعية الضارة بالبيئة، و كانت السبب فى كشف تسبب بعض الصناعات فى انتشار التلوث و الأمراض. و لقد اعتمدت العمل عبر محورين؛ تمثل المحور الأول فى الضغط على الحكومة و الحزب الحاكم من أجل إصدار التشريعات البيئية، وفرض الضوابط القانونية الملزمة على الشركات، أما المحور الثانى؛ فيتمثل فى مخاطبة الشركات الصناعية ذاتها، حيث استطاعت إلزامها بدفع التعويضات المناسبة للضحايا المتضررين. و بعد فترة من تبادل الاتهامات مع الشركات التى وصفتها بترويج ادعاءات كاذبة و محاولة ابتزازها للحصول على تمويل، أثبتت تلك المنظمات مصداقيتها عندما رفضت قبول عروض الشركات من التبرعات المالية؛ بهدف تخفيف حدة الهجوم رافعة شعار فقراء لكن شرفاء، و استمرت تلك المنظمات فى رصد الأنشطة الملوثة للبيئة، و تسجيلها فى تقارير بصورة موضوعية (٧٤).

٤ – المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات بين الأهمية و المزايا:

فى ضوء الطرح السابق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، و عوامل تنامى الاهتمام بها من قبل الشركات متعددة الجنسيات، و أبرز مجالاتها، و أنشطتها، وأيضاً آليات

ضمانها داخل المجتمعات التى تعمل بها؛ سوف نخصص هذا الجزء للإجابة على تساؤل رئيس مؤداه: ما أهمية تلك المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات، و ما يرتبط بها من أنشطة و ذلك بالنسبة للمجتمع؟ و ما أهم المزايا التى يمكن أن تحصل عليها تلك الشركات داخل المجتمعات التى تعمل بداخلها؟

فى البداية، ينبغى أن نشير إلى تعاظم أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات بالنسبة للمجتمع، و ذلك فى ضوء الانتشار المتزايد للآثار السلبية للنظام الاقتصادى الكونى Global Economic System؛ و التى قد تتمثل فى جزء منها فى تدهور الأوضاع المعيشية لغالبية أفراد البلدان النامية، خاصة مع إعلان منظمة العمل الدولية (ILO)بأن هناك ما يقرب من (٣) بليون عاطل، بالإضافة إلى تدنى المستويات المعيشية، و ضعف مستوى دخل الأفراد، وانخفاض الأجور بصورة لا يستطيع معها الفرد إشباع حاجاته الأساسية. و هكذا، تبدو أهمية أنشطة المسؤولية الاجتماعية لتلك الشركات، و ذلك فى ظل سيطرة تلك الشركات على ما يقرب من (٢٥٪) من إجمالى النشاط الاقتصادى العالمى (٧٥).

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن القول بأن أنشطة المسؤولية الاجتماعية لا تتوقف عند المشاركة فى الأعمال الخيرية، و لكنها تتضمن أنشطة عديدة – كما سبق وأشرنا – و التى من خلالها تساهم فى خلق مجتمعات إنسانية أفضل؛ تتسم بحماية حقوق الإنسان، و تيسير جهود التنمية، بالإضافة إلى تحسين العلاقة بين أصحاب الشركات و المجتمع (٧٦)، و كذلك تعزيز الدور التنموى للقطاع الخاص، و النظر إليه على أنه من أحد الشركاء الأساسيين فى عملية التنمية؛ بمساعدة كل من الدولة، والمجتمع المدنى.

فالشركات التى تشعر بالمسؤولية تجاه مجتمعاتها؛ تستطيع جذب المزيد من الأموال، و تقليل التكاليف الإجمالية للاقتراض؛ إذ يقوم مفهوم الإستثمارات المسؤولة اجتماعياً على فكرة أن الإستثمارات لا تتم فقط بناءً على احتياجات واهتمامات المستثمر، بل على المساهمة الاجتماعية لذلك النشاط الإستثمارى؛ من خلال دعم

مبادرات التنمية فى المجتمعات ذات الأداء الضعيف، سواءً فى داخل الوطن أو فى الخارج.

أما فيما يتعلق بالمزايا التى يمكن أن تحصل عليها الشركات من خلال قيامها بأنشطة المسؤولية الاجتماعية، فيمكن أن نوجزها فيما يلى(٧٧):

أ- تعزيز سمعة الشركة و مكانة المنتج:

لقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن المنتدى الاقتصادى العالمى فى أواخر عام (٢٠٠٣) إلى أن سمعة الشركة تُعد من أهم معايير نجاحها، كما تُسهم السمعة الجيدة فى قدرة الشركة على مواصلة تحقيق الأرباح و الأداء الجيد. وتضرب النظرية الاقتصادية مثالاً جيداً فى هذا الشأن؛ وهو أنه فى الأسواق التى تتسم بعدم كفاية المعلومات المقدمة للعملاء عن المنتج، فإن السمعة الجيدة لا تسمح للشركات باجتذاب عملاء جدد فحسب، بل أيضاً يساعد هذا الأمر على الاحتفاظ بالعملاء الحاليين. كما أنه فى المجتمعات التى لا يكون المستهلكين فيها على علم بجودة المنتج أو المواصفات الأخرى له، فإنهم يستطيعون الاعتماد على الثقة فى مكانة الشركة وتاريخها. و يمكن إدراك مدى اهتمام العملاء بمكانة الشركات؛ من خلال المبالغ الضخمة التى تنفقها هذه الشركات ليس على بناء سمعة جيدة فحسب، بل الأهم من ذلك الحفاظ على هذه السمعة.

ب – زيادة القدرة على اجتذاب عاملين ذوى مهارة:

يمكن للممارسات التجارية المسؤولة اجتماعياً تحسين قدرة الشركة على جذب عاملين يتمتعون بمهارات أعلى و الاحتفاظ بهم، فعلى سبيل المثال؛ أشارت إحدى الدراسات الدولية التابعة لمركز الثقة لدى المؤسسات التجارية، إلى أن الطلاب الجامعيين عندما يفكرون فى البحث عن عمل، فإنهم سوف يكونون أكثر سعياً للعمل فى الشركات التى تتمتع بسمعة جيدة فى مجال المسؤولية الاجتماعية.

جـ – انخفاض مخاطر و تكاليف النشاط الاقتصادى:

إن المشاركة فى الجهود المبذولة لتحسين الأوضاع البيئية من شأنها تخفيض

حجم الغرامات، و تخفيض الأحكام الصادرة ضد الشركات التى تخالف القانون. فعلى سبيل المثال؛ لا يُكلف نشاط حماية البيئة صاحب الشركة القيام بأى جهد إضافى، بل بكيفية الامتناع عن انتهاكها منذ البداية بوصفها أحد حقوق الإنسان – الذى ينبغى أن يعيش فى بيئة نظيفة خالية من الأمراض و الملوثات – و ذلك من خلال استخدام تكنولوجيا متقدمة غير ملوثة للبيئة، و استخدام أساليب حديثة فى عمليات الإنتاج.

د – تحسين الأداء المالى:

إن الممارسات الأخلاقية للشركات متعددة الجنسيات من خلال أنشطة المسؤولية الاجتماعية؛ إنما تؤدى بدورها إلى تحسين مكانة الشركة، و انخفاض التكاليف، على النحو سالف الذكر، بالإضافة إلى أن زيادة حصتها فى السوق، ورفع مستوى مبيعاتها؛ يؤدى بالتالى إلى ارتفاع معدلات أرباحها.

رابعاً: نماذج تطبيقية لأنشطة الشركات متعددة الجنسيات في مجال المسؤولية الاجتماعية:

لقد أصبح لدى الشركات متعددة الجنسيات فى العديد من بلدان العالم تاريخ طويل من الإسهامات و المبادرات فى مجال تنمية المجتمع؛ إذ أصبح لتلك الشركات أدوار فى مجال تحقيق التنمية داخل المجتمعات التى تتواجد بها و ذلك بطرق عديدة؛ و ربما يتحقق ذلك بدءاً من قيام تلك الشركات بوظائفها التقليدية المتمثلة فى تحقيق الأرباح، مروراً بتوفير فرص للتوظيف و احترام حقوق العمال، و انتهاءً بسعى تلك الشركات للإسهام فى الحفاظ على حقوق الإنسان داخل مجتمعه و حماية البيئة.

من خلال ما سبق، سوف نلقى الضوء فى هذا المحور على نماذج عالمية وأيضاً مصرية فى مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات؛ على سبيل المثال لا الحصر:

١- نماذج من المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات على مستوى العالم:

أ- الولايات المتحدة (مايكروسوفت نموذجاً):

لقد أشار بيل جيتس فى زيارته إلى مصر عام (٢٠٠٥) إلى مفهومه للمسؤولية الاجتماعية لشركة مايكروسوفت بقوله: إننا إذا كنا نعمل على نشر استخدام الحاسبات الآلية الشخصية، فمن المهم أن نتأكد من أن الجميع يتمتعون باستخدامات التكنولوجيا الجديدة، بغض النظر عن إمكاناتهم المادية؛ و لذلك فنحن نسعى لتقديم التبرعات من منتجاتنا من البرمجيات للمدارس و المؤسسات الاجتماعية، كما يتطوع العاملون بالشركة بوقتهم و جهدهم للمساعدة فى عمليات التدريب، و ينمو هذا الجهد بشكل متواصل – على حد قوله – كما يضرب مثالاً آخر بالمساعدات التى قدمتها شركة مايكروسوفت للمتضررين من ضحايا كارثة تسونامى؛ و التى بلغت نحو ثلاثة ملايين و نصف مليون دولار، و لقد تم توجيه هذا المبلغ لعمليات الإنقاذ فى أندونيسيا، وسيريلانكا، و تايلاند، كما ذهب عدد كبير من موظفى الشركة لإقامة مواقع الكترونية للبحث عن المفقودين، و فى داخل المجتمع الأمريكى؛ قدمت مؤسسة جيتس تبرعات لجامعة كامبريدج و مؤسساتها البحثية، كما تم تخصيص نسبة لتمويل المنح الدراسية للدارسين بالجامعات، مما يعود بالنفع على المجتمع؛ من خلال توفير رأس مال بشرى مؤهل بمهارات الكفاءة والإبداع (٧٨).

ب – اليابان:

يُنسب الفضل فى طرح فكرة المسؤولية الاجتماعية لأول مرة فى اليابان إلى أصحاب العمل أنفسهم، و بمبادرة من إحدى الجمعيات اليابانية لمديرى الشركات التعاونية. فلقد وجهت الجمعية الدعوة للشركات فى السعى نحو تحقيق التوافق والانسجام بين الاقتصاد و المجتمع، مع انتقاد السعى لتحقيق الربح باعتباره الهدف الأوحد لأى مشروع، و التأكيد على ضرورة الاهتمام بالأهداف الاجتماعية والتنموية، و التأكيد على الصالح العام. كما نجد أن هناك اهتمام من الشركات اليابانية متعددة الجنسيات مثل سونى – تويوتا بالبيئة و مشكلاتها، بالإضافة إلى حُسن التعامل مع

الكوارث و الأزمات؛ مثل الزلازل و البراكين، إذ تميزت تلك الشركات بالمرونة والسرعة فى مواجهة الأزمات، و ذلك على العكس من الإجراءات الحكومية التى يغلب عليها الطابع البيروقراطى الذى قد يتسم بالبطء وعدم المرونة، بالإضافة إلى تأسيس ما يُعرف باسم اتحاد اليابان لأصحاب الأعمال؛ و الذى يهتم بالعلاقة بين أصحاب الشركات و العمال؛ من خلال توفير الرعاية الصحية و الاجتماعية للعمال، ومساندتهم فى حالة نشوب نزاع مع الشركة حول حقوقهم المهنية (٧٩).

جـ – بولندا (٨٠):

فى البداية، يبلغ عدد الشركات التى تتجاوز مبيعاتها (٥٠٠,٠٠٠) دولار، ما يقرب من (٥٠,٠٠٠) شركة، و من بين هذه الشركات يوجد ما يقرب من (١٠٠٠) شركة تطبق برامج مواطنة الشركات؛ من خلال دعم أنشطة المسؤولية الاجتماعية. وتضم قائمة هذه الشركات مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات، وأخرى تحمل الجنسية البولندية؛ و ذلك بأحجام مختلفة، و هناك برنامج واسع وطموح لتعزيز مشاركة الشركات داخل المجتمع، و على الرغم من أن عملية المشاركة داخل المجتمع قد تتسم بارتفاع العبء من حيث الوقت و التكلفة، إلا أن كثيراً من الشركات تعتبرها بمثابة دور هام يجب القيام به.

و تتمثل آليات القيام بالمسؤولية الاجتماعية؛ قيام الشركة بإنشاء مؤسسة خيرية تكون المسؤولة عن القيام بالأنشطة المجتمعية، و ذلك بدلاً من قيام الشركة بأداء هذا الدور بشكل مباشر، و بينما تتفاوت أهداف المؤسسات الخيرية المختلفة، فإن النمط العام هو ذلك الذى يتمثل فى مساندة و تدعيم المستشفيات، و المنظمات غير الهادفة للربح، و مشروعات رعاية الأطفال و الأيتام، و كذلك دعم مؤسسات البحث العلمى.

و من بين المؤسسات الرائدة فى هذا المجال مؤسسة بوشنر Buchner Foundation التى أسسها بيوتر .ج. بوشنر Piotr.J. Buchner فى عام (١٩٨٩)، و يمتلك عدة شركات تعمل فى بولندا و مناطق أخرى فى العالم، و تقوم تلك المؤسسة بإعطاء منح دراسية فى الداخل و الخارج، و منح جوائز مقابل الإنجازات العلمية و الثقافية. وهناك مثال آخر لمؤسسة نميزيكا ، و التى أسستها شركة كورتس الدولية Curtis In-

ternationalفى عام (١٩٩٥)؛ و تقوم تلك المؤسسة بتدعيم المستشفيات؛ حيث قامت بتمويل مشروع علاج اللوكيميا، وشراء معدات تشخيص و علاج الأورام، و مساندة مشروع للألعاب الأوليمبية للأطفال المعاقين. كما تقوم بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة بتقديم التبرعات العينية مثل شركة إيكابلاست Ekaplast؛ و هى شركة مصنعة لمكونات دورات المياه؛ حيث قامت بتقديم منتجاتها للمدارس التى يجرى إنشاؤها أو تجديدها.

د – الهند:

تتضح أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات فى الهند من خلال إلقاء رئيس إدارة المجلس الاجتماعى الهندى الأمريكى، و مدير مؤسسة أبناء تاتا المحدودة كلمته؛ و التى أبرز فيها تجارب الشركة فى مجال المسؤولية الاجتماعية؛ من خلال تأكيده على أبرز مبادىء الشركة، و التى تتمثل فى (٨١):

١- يجب ألا يكون المال هو الهدف الأساسى للنشاط الاقتصادى، بل يجب دعم مصالح العملاء، و تحسين جودة المنتج، و كسب ثقة المستهلكين؛ و عندئذ تكون النتيجة تحقيق كسب مادى.

٢- يجب أن يخصص جزء من الأرباح المكتسبة لصالح المجتمع و الدولة.

٣- يجب ألا نكتفى بحماية البيئة فقط – أثناء القيام بالنشاط الاقتصادى – بل لابد من العمل على تحسينها؛ حتى نترك لأطفالنا العالم الذى نحيا فيه الآن أكثر إشراقاً فى المستقبل.

٤- يجب على الشركات أن تعمل على إحياء تلك المثاليات، و أن تصبح قدوة يحتذى بها داخل المجتمع.

٥- لابد من مواجهة التهديدات و التحديات التى تواجه مجتمعاتنا التى نعمل بها؛ حتى يتسنى لنا الاستمرار، و النمو، و التطور.

يتضح لنا فى ضوء المبادىء السابقة، بأن المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات إنما تشمل أنشطة عديدة؛ من خلال التأكيد على أهمية المشاركة

داخل المجتمع، و تقديم المساعدة لمؤسساته؛ و ذلك فى ضوء تحويل جزء من أرباح الشركات لتمويل مشروعات، و تقديم خدمات مجتمعية، بالإضافة إلى حماية البيئة، ودعم التنمية المستدامة داخل المجتمع الذى تعمل فيه هذه الشركات، بالإضافة إلى أهمية مواجهة التهديدات و الأزمات التى قد يتعرض لها المجتمع الهندى؛ و مثال ذلك الكوارث الطبيعية.

٢- نماذج من المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات فى المجتمع المصرى:

فى ضوء انتشار الشركات متعددة الجنسيات، و تزايد أعدادها داخل المجتمع المصرى – على النحو سابق الذكر – فإن هناك اتجاه لتعظيم المسؤولية الاجتماعية لتلك الشركات، و دعم الاستفادة منها فى تحقيق التقدم و الرفاهية؛ وذلك دعماً لمواطنة الشركات متعددة الجنسيات، و تأكيداً لمسؤوليتها الاجتماعية داخل البلدان التى تعمل بداخلها؛ إذ أصبح يُنظر إلى القطاع الخاص – و الذى تمثل هذه الشركات جانب منه – بمثابة شريك فى عملية التنمية.

و تأكيداً للمسؤولية الاجتماعية للشركات داخل المجتمع المصرى؛ قام المركز المصرى لدعم المنظمات الأهلية بإنشاء ما يُعرف باسم برنامج منح ومواطنة الشركات؛ و ذلك لسد فجوة الثقة بين المجتمع المدنى و القطاع الخاص فى مصر، ويتكون هذا البرنامج من ثلاثة عناصر أساسية (٨٢):

١- برنامج الدعم الفنى و الاستشارات؛ و يهدف إلى تقديم الاستشارات والدعم الفنى للشركات المهتمة ببرامج و أنشطة المسؤولية الاجتماعية؛ وذلك فيما يتعلق بكيفية إنشاء و تنفيذ تلك البرامج بكفاءة و فعالية.

٢- برنامج منح الشركات؛ و يهدف إلى تعبئة الموارد المالية من الشركات العاملة فى مصر؛ بهدف توفير مصادر تمويل مستدامة لدعم أنشطة برامج التنمية، و التى تُنفذ بواسطة مؤسسات المجتمع المدنى.

٣- برنامج مواطنة الشركات؛ و يقوم بتشجيع و ترسيخ مبدأ المسؤولية

الاجتماعية للشركات، و دعم مشاركتها فى أنشطة مجتمعية تعود بالفائدة على المجتمع المحلى المحيط بالشركة؛ و مثال ذلك طلاء جدران المدارس، و تزويدها بالوسائل التعليمية الحديثة، و زراعة الأشجار، وحماية البيئة، ومساعدة متحدى الإعاقة، و غير ذلك من صور المشاركة المجتمعية المختلفة.

و هناك العديد من الشركات متعددة الجنسيات التى اشتركت فى برنامج منح الشركات؛ و الذى يعتمد فى جوهره على قيام الشركة بتقديم دعم مادى لإحدى مؤسسات المجتمع المدنى؛ و ذلك لدعم المشروعات التنموية، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ تعددت الشركات المانحة بدءاً من شركة بروكتل آند جامبل، و شركة هيوليت باكرد، مروراً بشركة أوراسكوم، و نوفارتس للأدوية، و انتهاءً بشركة الاتصالات فودافون، كما تنوعت الجمعيات الأهلية الفائزة فى برنامج منح الشركات؛ و منها جمعية تنمية المجتمع المحلى بمحافظة شمال سيناء، وجمعية تنمية المجتمع المحلى بإدفو أسوان، و كذلك جمعية تنمية المجتمع ورعاية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة بسوهاج، و كذلك جمعية أصدقاء البيئة بالإسكندرية. و يمكن القول، بأن أهم الأنشطة التى ستقوم بها تلك الجمعيات – من خلال المنح المقدمة لها من الشركات والتى سبق الإشارة إليها – تتمثل فى تطوير صناعة المشغولات اليدوية، و دعم برامج التدريب فى مجال تكنولوجيا المعلومات، و تحسين وتطوير الأبنية التعليمية للمعاق حركياً، و كذلك دعم نشاط تدوير مخلفات الغزل و النسيج (٨٣).

و إذا كانت أنشطة المسؤولية الاجتماعية – على النحو سالف الذكر – تتم فى جزء منها بدعم من مؤسسات المجتمع المدنى، فإن هناك مبادرات ذاتية تقوم بها الشركة ذاتها بدءً من احترام الشركة للبيئة الداخلية (العاملون)، و مروراً بالبيئة الخارجية من خلال دعم المجتمع و مساندته، و انتهاءً بأنشطة حماية البيئة، ومعالجة أضرار المشكلات البيئية المرتبطة بأنشطة تلك الشركات.

و فيما يتعلق بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات و التى تتم داخل البيئة الداخلية للشركة، نجد أن لدينا شركة نيسان لصناعة السيارات فى

مصر، و تمثل إحدى الشركات متعددة الجنسيات؛ حيث تقوم تلك الشركة بتطبيق إستراتيجية واحدة لا تتغير من بلد لآخر؛ و ذلك فيما يتعلق بالحفاظ على حقوق العمال؛ إذ يعمل هؤلاء تبعاً لنظام الورديات، و إعطائهم قسطاً من الراحة أثناء العمل اليومى، بالإضافة إلى الوجبة الغذائية التى تُقدم لهم، و أيضاً تنفيذ برنامج للتأمين الصحى و الطبى على العاملين لديها. و لقد وصلت قيمة تكاليف الرعاية الصحية والطبية التى أنفقتها الشركة على العاملين خلال عام (٢٠٠٥) إلى نحو(٢) مليون جنيه، بالإضافة إلى قيام الشركة بدفع التأمينات الاجتماعية، والتأمين على الحياة، و وضرائب الدخل المقررة على العاملين بانتظام، و وصل إجمالى المبلغ الذى سددته الشركة لهذين البندين فى عام (٢٠٠٥) إلى حوالى (١٦) مليون جنيهاً مصرياً(٨٤).

وهناك أيضاً شركة دايو الكورية، و التى تعمل فى مجال صناعة السيارات؛ حيث تتعدد أنشطتها أيضاً داخل البيئة الداخلية للشركة؛ من خلال دعم أنشطة التدريب الخارجى؛ إذ تقوم الشركة بإرسال نخبة من المهندسين، و الفنيين، والمشرفين، للشركة الأم فى كوريا؛ بهدف اكتساب الخبرات الفنية المتقدمة فى مجال تجميع السيارات بمراحلها المختلفة، بالإضافة إلى قيام الشركة بتنظيم دورات للتدريب على إجراءات ونظم السلامة المهنية، و دورات عامة للمديرين والقادة فى مجال نظم الإدارة و اتخاذ القرارات، و أيضاً تنظيم دورات فى مجال تعليم اللغات الأجنبية، و الحاسب الآلى، ونظم الجودة، و هندسة السيارات، و ذلك على نفقة الشركة (٨٥).

و فى ضوء ما سبق، يتبين لنا اهتمام الشركات متعددة الجنسيات بالقيام بأنشطة من شأنها دعم حقوق العمال، و تنمية رأس المال البشرى Human Capital للعاملين؛ بهدف تحسين الإنتاجية، و الارتقاء بمستوى المنتج.

و هناك أيضاً المسؤولية الاجتماعية لتلك الشركات؛ من خلال دعم أنشطة تهدف للارتقاء بالمجتمع و تنميته؛ و مثال ذلك إسهام شركة توشيبا اليابانية – التى تعمل فى مجال صناعة الأجهزة الكهربائية – فى العديد من الأنشطة المرتبطة بالمجتمع؛ مثل الخدمات الصحية، و رعاية ذوى الاحتياجات الخاصة علاوة على

رعاية بعض الأنشطة الرياضية، و تنفيذ عدد من البرامج الخاصة لرعاية الطفل اليتيم و الأرامل؛ من خلال تقديم إعانات مادية شهرية لإشباع حاجاتهم الأساسية، بالإضافة إلى دعم البرامج الدينية التى تهدف إلى نشر قيم الحب، و التسامح، والتعاون؛ و من أمثلتها برنامج على خطى الحبيب (٨٦).

كما أعلنت شركة ماكدونالدز الأمريكية للوجبات السريعة من خلال فرعها فى مصر عن دعم إنشاء مستشفى سرطان الأطفال الجديد؛ و ذلك بتقديم مبلغ مليون جنيه، كما أعلنت أيضاً عن تخصيص عشرة قروش من سعر كل وجبة تُباع فى جميع فروع مطاعمها بالجمهورية لصالح المستشفى، مؤكدة على أنها سوف تستمر فى تقديم هذا الدعم لفترة طويلة، و تأتى هذه المبادرة – على حد قول وكيل الشركة فى مصر – فى إطار سياسة الشركة بالمساهمة فى تنمية المجتمع، و بصفة خاصة فى المشروعات و البرامج التى تهدف للنهوض بالأسرة و الطفل داخل المجتمع المصرى.

أما فيما يتعلق بأنشطة الشركات متعددة الجنسيات فى مجال حماية البيئة، فنجد مبادرة فودافون للحفاظ على البيئة لعام (٢٠٠٩)؛ و التى تهدف لنشر الوعى البيئى بين العملاء و مستخدمى الهاتف المحمول فى مصر بأهمية الحفاظ على البيئة؛ من خلال التأكيد على أهمية إعادة تدوير أجهزة و بطاريات التليفون المحمول التالفة و المنتهية الصلاحية. و تأمل فودافون من هذه المبادرة؛ السعى لحث العملاء و أفراد المجتمع على التخلص من أجهزة المحمول والبطاريات التالفة من خلال إعادة التدوير، و الابتعاد عن إلقائها المباشر فى صناديق القمامة؛ مما يؤدى إلى مخاطر وأضرار بيئية؛ و ذلك لاحتوائهما على عناصر و مواد كيميائية ضارة بالصحة. و لقد عملت شركة فودافون على تحقيق ذلك الهدف؛ من خلال الاتفاق مع شركة متخصصة فى مجال التخلص الآمن و إعادة تدوير المخلفات الصناعية، و الاستفادة من بعضها بإعادة التدوير، وتصنيع مواد غير ضارة بالبيئة، أما غير الصالح منها للتدوير فإنما يتم التخلص منه عن طريق الدفن الصحى (٨٧).

خامساً: معوقات تطبيق برامج مواطنة الشركات متعددة الجنسيات:

إذا كانت أنشطة المسؤولية الاجتماعية تعتمد على مجموعة من الآليات – وذلك على النحو سالف الذكر – فإنه بدون عمل تلك الآليات، و ضعف الأنظمة القانونية؛ لا يمكن طرح برامج المواطنة للشركات، أو توفير الحماية للبيئة التنافسية التى يمكن أن تعمل بها؛ و بالتالى تمكينها من القيام بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع.

و من أبرز تلك المعوقات؛ عدم وجود آليات تضمن قيام الشركات بمسؤولياتها المنوطة بها؛ سواءً فيما يتعلق بالتزاماتها داخل الشركة، أو خارجها، أو تجاه البيئة التى تعمل بها. فعلى سبيل المثال؛ يمكن للشركات أن تسعى للقيام بأنشطة مجتمعية فى دولة ما، إلا أنه على المستوى العملى قد تتوافر فرص عديدة للشركات للابتعاد عن تنفيذ ما تطرحه من برامج و مشروعات فى تلك الدولة بالمقارنة بدول أخرى تكون قد نفذت فيها تلك البرامج، و المشروعات، و الأنشطة؛ و ربما يرجع ذلك إلى انتشار الفساد و الرشوة داخل المجتمع؛ فمثلاً قد يميل المديرون المحليون لأفرع تلك الشركات فى بعض بلدان العالم المختلفة – و بالأخص بلدان العالم النامى – إلى رشوة الموظفين الحكوميين مقابل تطبيق شروط أقل صرامة، أوتخفيف إجراءات التفتيش(٨٨).

و عليه، فإن انتشار الفساد يمكن أن يجعل الجهود التى تبذلها الشركة لكى تقوم بمسؤولياتها محفوفة بالمخاطر. فالفساد يحول دون تنمية الشركة أو التوسع التجارى، كما إنه يمثل أحد المعوقات الرئيسة للقيام بالنشاط التجارى على أسس أخلاقية (٨٩)، بالإضافة إلى أنه إذا كان الفساد يؤدى إلى ارتفاع تكلفة النشاط الاقتصادى بسبب دفع الرشاوى و شراء الهدايا للمسؤولين؛ فإن ذلك سيؤثر سلباً على معدل أرباح الشركات؛ فبدلاً من توفير فائض تلك الأرباح لتمويل مشروعات وأنشطة المسؤولية الاجتماعية، فإن ذلك الفائض سوف يُخصص لدفع الرشاوى للمسؤولين.

و من المعوقات الأخرى، نجد لدينا غموض القوانين، و تضارب اللوائح، وعدم

تنفيذها بدقة؛ مما يؤثر سلباً على تنظيم عمل تلك الشركات بصورة تُيسر لها أداء أدوارها المنوطة بها. كما أن هناك أيضاً تعقد الإجراءات الإدارية؛ و من بينها ارتفاع معدلات الضرائب فى معظم البلدان النامية – و من بينها مصر – فمثلاً يبلغ معدل الضرائب على الأرباح التجارية و الصناعية للشركات ما يقرب من (٤٢ ٪) مقابل (٢٣ ٪) فى تركيا، و (٢٠ ٪)، فى أندونيسيا، و (٢١ ٪) فى سنغافورة، و(١١ ٪) فى هونج كونج، و ذلك فى عام (٢٠٠٣) (٩٠).

و بالإضافة إلى ماسبق، يمكن القول بأن تأثير الأزمة المالية العالمية على بعض الشركات متعددة الجنسيات و المؤسسات التجارية – فى ضوء إشهار إفلاس بعض الشركات و ضعف مركزها المالى – قد يؤدى إلى تخفيض نفقاتها وترشيد مواردها المالية فى مجال تمويل خطط و برامج المسؤولية الاجتماعية؛ وبالأخص المتعلقة بالتنمية المحلية داخل المجتمعات التى تعمل بها.

خاتمة:

تهدف خاتمة البحث إلى تناول أهم النتائج و دلالاتها النظرية من جانب، وأيضاً دلالاتها التطبيقية من جانب آخر؛ من خلال عرض لأهم التوصيات، مع الإشارة لأبرز القضايا الجديرة بالدراسة و البحث فى المستقبل، و ذلك على النحوالتالى:

أ – نتائج البحث و دلالاتها النظرية:

١– لا تُعد الشركات متعددة الجنسيات، و المؤسسات المالية و التجارية – فى ظل البيئة الثقافية التى تعمل فيها – مجرد كيانات اقتصادية فحسب، بل إن نجاح تلك الشركات إنما يعتمد على قدرتها على حل القضايا والمشكلات الاجتماعية داخل المجتمع الذى تعمل بداخله.

٢– ينطوى مفهوم مواطنة الشركات على حقوق و مسؤوليات لدى الشركات؛ واللذان يشكلان أسس المواطنة الصالحة للشركات متعددة الجنسيات.

٣- هناك مجموعة من الحقوق التى يجب أن تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسيات داخل المجتمعات التى تعمل بها؛ و ذلك استناداً إلى مفهوم مواطنة الشركات، و تتعدد تلك الحقوق؛ بدءاً من تنظيم عمل الشركات من خلال قيام الدولة بصياغة و وضع مجموعة من اللوائح و القوانين التى تُنظم عمل أنشطة تلك الشركات، و تقييد المحسوبية، و محاربة الفساد، وانتهاءً بتوفير مُناخ الثقة.

٤- يجسد مفهوم المسؤولية الاجتماعية الالتزام من جانب الشركات بالتصرف على نحو أخلاقى، و الإسهام فى تحقيق التنمية الاقتصادية، و العمل على تحسين الأوضاع المعيشية للعمال، و الموظفين و عائلاتهم، و المجتمع المحلى؛ وذلك انطلاقاً من مبادىء الحكم الرشيد؛ بدءً من الشفافية و سيادة القانون، ومروراً بالتأكيد على الاستجابة، و انتهاءً بالرؤية الإستراتيجية، والكفاءة، والفاعلية.

٥- تبين لنا أن هناك ثلاثة مستويات لنوعية و طبيعة الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، والتى تتمثل فيما يلى:

أ- **الدائرة الداخلية:** و تتضمن الوظائف الاقتصادية للشركة؛ مثل الإنتاج، وتوفير فرص العمل، و الحصول على الأرباح، و أيضاً تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى.

ب- **الدائرة الوسيطة:** و تتضمن مسؤوليات تَنْتُج عن ممارسة الوظائف والأنشطة الاقتصادية؛ و من أمثلتها الحفاظ على البيئة، و العلاقات بالموظفين و العاملين بالشركات، و تمكن المستهلكين من الحصول على المعلومات.

جـ - **الدائرة الخارجية:** وتتضمن التزامات و أنشطة يمكن أن تقوم بها الشركة؛ و ذلك من أجل تحسين البيئة الاجتماعية، و الارتقاء بالمجتمع و رفاهيته؛ و مثال ذلك الإسهام فى مواجهة مشكلة الفقر.

٦- تتمثل المسؤولية الاجتماعية للشركات فى عدد من الأنشطة و الالتزامات؛ ومن أبرزها الالتزام بالقانون، و تعزيز المنافسة، و احترام حقوق العمال، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة غير الملوثة للبيئة، و حماية المستهلك، و دفع الضرائب، و مكافحة الرشوة، و احترام حقوق الإنسان، و حماية البيئة، وخدمة المجتمع.

٧- هناك العديد من الآليات التى يمكن من خلالها ضمان تنفيذ أنشطة المسؤولية الاجتماعية؛ و من أبرزها ميثاق الشرف، و التقارير الثلاثية، وأيضاً اتفاقيات الشراكة الثلاثية بين الشركات، و الحكومات، و المنظمات غير الحكومية.

٨- تعدد المزايا التى يمكن أن تحصل عليها الشركات من خلال قيامها بأنشطة المسؤولية الاجتماعية؛ و التى قد تتمثل فى تعزيز سمعة الشركة، و زيادة القدرة على اجتذاب العاملين ذوى الخبرة و المهارة، و انخفاض مخاطر وتكاليف النشاط الاقتصادى، و تحسين الأداء المالى.

ب – التوصيات:

١- ضرورة تحديث البيانات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات بصفة دورية؛ من حيث طبيعة تلك الشركات، و حجم أنشطتها، و موطنها الأصلى، و مدى إسهامها فى النشاط الاقتصادى للدولة.

٢- أن تكون هناك هيئة مستقلة داخل الدولة تختص بمراجعة حقوق الشركات متعددة الجنسيات، و سبل دعم تلك الحقوق، و التعرف على أشكال و صور الانتهاكات التى يمكن أن تتعرض لها تلك الحقوق.

٣- يجب ألا تكون أنشطة الشركات متعددة الجنسيات فى مجال المسؤولية الاجتماعية عشوائية؛ إذ يُراعى أن تكون وفقاً لمتطلبات و حاجات المجتمع، وتمشياً مع الأهداف التنموية للألفية؛ بدءاً من مكافحة الفقر و الجوع، ومروراً بتوفير فرص العمل للشباب، و تنمية الموارد البشرية، و انتهاءً

بتوفير الخدمات الصحية، و مكافحة الأمراض، و حماية البيئة، و أيضاً بناء شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة داخل المجتمع.

٤- مراعاة مراجعة أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ و ذلك وفقاً لخطط برامج محددة سلفاً؛ للإسهام فى عملية التنمية داخل المجتمع، مع مراعاة المراجعة الدورية لتلك الأنشطة.

٥- وضع آليات و ضوابط لضمان تنفيذ أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، مع إعمال مبدأ الثواب و العقاب فى هذا الأمر.

٦- ضرورة الاستفادة من تجارب الشركات متعددة الجنسيات فى مجال أنشطة المسؤولية الاجتماعية فى البلدان المتقدمة و النامية على حد سواء، ومحاولة تعزيز الجوانب الإيجابية، وتفادى السلبيات؛ بما يضمن كفاءة وفعالية تلك الأنشطة.

٧- أن يكون هناك تقرير سنوى لعرض أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات داخل الدولة المضيفة (المجتمع المصرى) - كما هو الحال فى تقرير التنمية البشرية - يبين طبيعة الأنشطة، و الفئات المستفيدة، والمعوقات التى تواجه الشركات فى مجال تنفيذ تلك الأنشطة؛ وذلك حتى يتسنى لصانعى القرار اتخاذ مايرونه مناسباً فى هذا الشأن.

جـ - قضايا جديرة بالبحث و الدراسة فى المستقبل:

يمكن القول بأن هناك العديد من القضايا الجديرة بالبحث و الدراسة؛ ومنها على سبيل المثال:

١- دراسة رؤى أصحاب الشركات متعددة الجنسيات و المديرون لطبيعة حقوق الشركات من جانب المجتمع الذى تعمل بداخله.

٢- التعرف على اتجاهات الرأى العام نحو طبيعة أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات فى الدول المضيفة Host Country بالتطبيق على المجتمع المصرى.

٣- تقييم أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات من خلال الفئات المستفيدة؛ و مثال ذلك (العمال – المستهلكون – أفراد المجتمع).

٤- إجراء دراسات و بحوث مقارنة فيما بين الشركات متعددة الجنسيات حول أنشطة المسؤولية الاجتماعية؛ سواءً داخل البلد المضيف، أو بين الدول التى توجد بها فروع لتلك الشركات؛ و ذلك للتعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين نوعية تلك الأنشطة.

٥- توضيح طبيعة المعوقات التى تعترض برامج المواطنة الصالحة للشركات متعددة الجنسيات، من منظور الحقوق الممنوحة لها من جانب الدولة، والالتزامات التى تقوم بها تلك الشركات تجاه المجتمع.

*****

المراجع المستخدمة:

1 - Hedley, R. Alan. "Transnational Corporations and Their Regulation: Issues and strategies". In: ***International Journal of Comparative Sociology**,* Vol (40), No (2), 1999, P. 216.

٢ – رضا عبد السلام. **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق.** (الرياض: مكتبة الزهراء، ١٩٩٩) ص ٢٢٦ .

٣– حسين عبد المطلب الأسرج. إستراتيجية تنمية الإستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر . **فى: كتاب الأهرام الاقتصادى**، العدد (٢١٣)، أغسطس ٢٠٠٥، ص ١٣ .

٤– حسام عيسى. **الشركات متعددة القوميات.** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، د.ت) ص ص ٢٠، ٢١ .

٥– **المرجع السابق.** ص ص ٢١ .

٦– **المرجع السابق.** ص ص ١٠ – ١٦ .

٧– **المرجع السابق.** ص ص ٣٨، ٣٩ .

٨– رضا هلال. دور الشركات متعددة الجنسيات فى التنمية: دراسة لدور الشركات الآسيوية فى مصر . **فى: كتاب الأهرام الاقتصادى**، العدد (٢٤٠)، سبتمبر ٢٠٠٧، ص٥٤ .

9 - Hedley, R. Alan. ***Op. cit***, P. 217.

١٠ – رضا هلال. مرجع سابق. ص ٥٤ .

11 - Shamir, Roner. "The De-Radicalization of Corporate Social Responsibility". In: ***Critical Sociology***, Vol (30), No (3), 2004, PP. 669-670.

١٢ – رضا هلال. **مرجع سابق.** ص ص ٦٣ – ٦٥ .

١٣- **المرجع السابق**. ص ص ٦٣ -٦٦ .

١٤- **المرجع السابق**. ص ١٠٢ .

15 - Hedley, R. Alan. ***Op. cit***, P. 218.

١٦ - رضا عبد السلام. **مرجع سابق**. ص ٢٣١ .

17 - Fortanier, Fabienne, Kolk, Ans. "On the Economic Dimensions of Corporate Social Responsibility". In: ***Business and Society***, Vol (46) No (4), December 2007, P. 458.

١٨ - رضا هلال. **مرجع سابق**. ص ص ٣٥ - ٣٧ .

١٩- مصطفى كامل السيد. **الحكمانية: البعد السياسى للتنمية المستدامة. فى:** مصطفى كامل السيد (محرر) . **الحكم الرشيد و التنمية فى مصر**. (القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية، ٢٠٠٦) ص ص ٤٣، ٤٤ .

٢٠- الكسندر شكولنيكوف و آخرون. مواطنة الشركات: مفهوم المواطنة وتطبيقاته فى مجال الأعمال . يناير ٢٠٠٩ .
<www.cipe-arabia.org>.

٢١ - **المرجع السابق**. ص ٦٠ .

22 - Post, James E.. "Global Corporate Citizenship: Principles to Live and Work By". **In:** ***Business Ethics Quarterly***, Vol (12) No (2) Apr 2002, P. 147.

٢٣ - الكسندر شكولنيكوف و آخرون. **مرجع سابق**. ص ص ٦، ٧ .

٢٤- **المرجع السابق**. ص ص ٢، ٣ .

25 - Logsdon, Jeanne M., Wood, Donna J. "Business Citizenship: From Domestic to Global Level of Analysis". In: ***Business Ethics Quarterly***, Vol (12) No (2), Apr 2002, P. 161.

٢٦ - الكسندر شكولنيكوف و آخرون. **مرجع سابق**. ص ١٥ .

٢٧- **المرجع السابق**. ص ٢٥ .

٢٨- البنك الدولى. **تحسين مُناخ الإستثمار من أجل المجتمع**. (القاهرة: الأهرام للترجمة و النشر، ٢٠٠٥) ص ١٠١ .

٢٩- **المرجع السابق**. ص ١٠١ .

٣٠- **المرجع السابق**. ص ١٠١ .

٣١- مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية. **الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٥** . (القاهرة: الأهرام، ٢٠٠٥) ص ٣٣٣ .

٣٢- البنك الدولى. **مرجع سابق**. ص ١٠٢ .

٣٣- **المرجع السابق**. ص ص ٤٥، ٤٦ .

٣٤- **المرجع السابق**. ص ٤٢، ٤٣ .

٣٥- **المرجع السابق**. ص ٤٣ .

٣٦- **المرجع السابق**. ص ٤٤ .

٣٧- **المرجع السابق**. ص ١٠٢ .

٣٨- **المرجع السابق**. ص ١٠٤ .

٣٩- **المرجع السابق**. ص ١٠٥ .

٤٠- نيوتن، ليزا هـ.. نحو شركات خضراء: مسؤولية مؤسسات الأعمال نحوالطبيعة . **تأليف**: ليزا هـ. نيوتن. **ترجمة**: إيهاب عبد الرحيم محمد. **سلسلة عالم المعرفة**، العدد (٣٢٩)، يوليو ٢٠٠٦، ص ,٩٠٠

٤١- الكسندر شكولنيكوف و آخرون. مرجع سابق. ص ٤٠ .

42 - Blasco, Maribel, Zolner, Mette. " Corporate Social Responsibility in Mexico and France; Exploring the Role of Normative Institution". January 2009.
<www.bas.sagepub.com>.

43- Post, James. E. ***Op.cit***, PP. 148, 149.

44- Archie, B. Carroll. "Corporte Social Responsibility; Evolution of a Definitional Construct". **In:** ***Business and Society***, Vol (38), No (3), September 1999, PP. 270-272.

٤٥ – **المرجع السابق** ص٢٧١ .

46- Logsdon, Jeanne. M., Wood, Donna. J.. ***Op. cit*,** P, 179.

٤٧ – ناهد عز الدين، المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال: نماذج عالمية . **فى: السياسة الدولية**، العدد (١٧٤)، أكتوبر ٢٠٠٨، ص ٨٢ .

48 - Logsdon, Jeanne M., Wood, Donna. *J.* ***Op. cit***, P, 157.

49- Blasco, Maribel, Zolner, Mette. ***Op. cit***, PP. 1,2.

50- Wilcox, Tracy. "Human Resource Development as an Element of Corporate Social responsibility". **In:** ***Asia Pacific Journal of Human Resources,*** Vol (44), No (21), 2006, P. 186.

51- "Corporate Social Responsibility- What Does it Mean?". January 2009.
<www.Mallenbaker.Net/csr/csrfiles/definition.html>.

٥٢ – ناهد عز الدين. مرجع سابق. ص ص ٨٠، ٨١ .

53 - Archie, B. Carroll. ***Op. cit***, P. 275.

54- Hedley, R. Alan. ***Op. cit,*** P. 217.

55- Logsdon, Jeanne. M., Wood, Donna-J.. ***Op. cit***, P. 165.

56- Banerjee, Subhabrata Bobby. " Corporate Social Responsibilty: The Good, The Bad and The Ugly". **In:** ***Critical Sociology***, Vol, (34), No (1) 2008, P. 62.

٥٧ – انظر كل من:

أ– وزارة الإستثمار. **التوجيهات الإرشادية للشركات متعددة الجنسيات.** الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادى و التنمية، ص ١١ .

ب– البنك الدولى. **مرجع سابق.** ص ١٠٤ .

٥٨- **المرجع السابق**. ص ١٠٦، ١٠٧ .

٥٩- الكسندر شكولنيكوف و آخرون. **مرجع سابق**. ص ص ٩ - ١٠ .

٦٠- **المرجع السابق**. ص ١٢ .

٦١- وزارة الإستثمار. **مرجع سابق**. ص ١١ .

٦٢- الكسندر شكولنيكوف و آخرون. **مرجع سابق**. ص ١٤ .

٦٣- وزارة الإستثمار. **مرجع سابق**. ص ص ١٠، ١١ .

٦٤- **المرجع السابق**. ص ص ٥ - ١٢ .

٦٥- الكسندر شكولنيكوف و آخرون. **مرجع سابق**. ص ص ٨ - ١١ .

٦٦- وزارة الإستثمار. **مرجع سابق**. ص ١٠ .

٦٧- الكسندر شكولنيكوف و آخرون. **مرجع سابق**. ص ص ٨ -١٠ .

68 - Logsdon, Jeanne M., Donna. Wood, J. ***Op. cit***, PP 169, 170.

٦٩ - وزارة الإستثمار. **مرجع سابق**. ص ٩ .

٧٠- الكسندر شكولنيكوف و آخرون. **مرجع سابق**. ص ص ١٢، ١٣ .

٧١- وزارة الإستثمار. **مرجع سابق**. ص ص ١:٣ .

٧٢- الكسندر شكولنيكوف و آخرون. **مرجع سابق**. ص ص ٢٢، ٢٣ .

٧٣- **المرجع السابق**. ص ص ٢٣، ٢٤ .

٧٤- **المرجع السابق**. ص ٢٨ .

٧٥- ناهد عز الدين. **مرجع سابق**. ص ٨٥ .

٧٦- **المرجع السابق**. ص ص ٨٨، ٨٩ .

77 - Wilcox, Tracy. ***Op. cit***, P. 187.

٧٨ - الكسندر شكولنيكوف و آخرون. **مرجع سابق**. ص ٢ .

٧٩- ناهد عز الدين. **مرجع سابق**. ص ٨٢ .

٨٠- ميزيسلوبال. المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال فى بولندا. يناير ٢٠٠٩ .

http://www.cipe-egypt.org>.

٨١ – جامشيد جيه إيرانى. المسؤولية الاجتماعية لرأس المال فى التجربة الهندية .

http://www.cipe-egypt.org>.

82- <http://www.egpngosupport.org/new/commenprojects>.

٨٣ – **المرجع السابق** . ص ص ٢ ، ٣ .

٨٤ – رضا هلال. **مرجع سابق**. ص ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

٨٥- **المرجع السابق**. ص ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

٨٦- **المرجع السابق**. ص ١٨٢ .

٨٧- الموقع الرسمى لشركة اتصالات فودافون على شبكة الإنترنت:

www.vodafone.com.eg>.

٨٨ – الكسندر شكولنيكوف و آخرون. **مرجع سابق**. ص ٢١ .

٨٩- **المرجع السابق**. ص ٢١ .

٩٠- رضا هلال. **مرجع سابق**. ص ١١١ .

*****

(٥)

الفصل الخامس
العولمة ومجتمع المخاطر
الجرائم المعلوماتية نموذجاً

الفصل الخامس
العولمة ومجتمع المخاطر
الجرائم المعلوماتية نموذجاً

تمهيد:(*)

إذا كان استخدام الحاسب الآلى فى حياتنا اليومية على نحو متزايد قد يسّر إنجاز العديد من المهام و الوظائف، و إذا كان استخدام شبكة الإنترنت قد مكّن من سرعة الحصول على المعلومات؛ من خلال تصفح المواقع المختلفة عليها، فقد أساء البعض استخدام هذا التطور؛ فقاموا بتوظيف هذا التطور فى ارتكاب أنشطة إجرامية؛ وبالتالى أصبح الحاسب الآلى و الإنترنت بمثابة أهداف، و وسائل، وبيئة ملائمة لارتكاب تلك الأنشطة الإجرامية، و تنفيذ الأفعال غير الأخلاقية والمخالفة لقوانين المجتمع.

و من هنا، كان انتشار استخدام الحاسب الآلى و الإنترنت مدعاة لمزيد من الخوف، و التحسب من الأخطار التى يمكن أن تحدث بسبب سوء استخدامهما من قبل بعض الأفراد. و لقد أوضح مكتب التحقيقات الفيدرالية بالولايات المتحدة أن عدد الاختراقات التى تعرضت لها شبكات الحاسب الآلى بلغت (٢٥٠,٠٠٠) اختراق خلال عام (١٩٩٥)؛ و يعنى هذا أنه كان هناك شخص يحاول اختراق تلك الشبكات كل (٣٠) ثانية. و بسبب هذا الحجم المتزايد من الهجمات و الاختراقات التى تتعرض لها شبكات الحاسب الآلى؛ أصبح يُنظر إلى الجرائم المعلوماتية على أنها تحتل الأولوية فى ضرورة التصدى لها، ليس فى الولايات المتحدة وحدها، بل فى معظم دول العالم المتقدم و النامى على حد سواء. لقد أصبح استخدام الحاسب الآلى و الإنترنت فى تنفيذ الأنشطة الإجرامية مشكلةً خطيرةً و تهدد الأمن القومى للدولة؛ خاصة إذا ما

(*) هذا الفصل نسخة مُنقحة من فصل نُشر للمؤلف فى رسالة دكتوراة بعنوان «الأبعاد الاجتماعية للجرائم المعلوماتية فى المجتمع الحضرى: دراسة سوسيولوجية لمرتكبى الجرائم المعلوماتية» ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٧ .

تعرضت شبكات البنية التحتية للدولة التى تُدار بواسطة الحاسب الآلى لتلك الهجمات.

و ترجع أسباب تزايد أخطار الجرائم المعلوماتية فى وقتنا الحالى؛ إلى استخدام الحاسب الآلى و الإنترنت على نطاق واسع من قِبَل الأفراد، و الهيئات، والمؤسسات. فلقد زاد اعتماد الأفراد و المؤسسات على تلك التكنولوجيا فى تنفيذ الكثير من المهام؛ نظراً لتزايد أعداد الدول المستخدمة لشبكة الإنترنت؛ حتى أصبحت أكثر من (١٩٠) دولةً حتى الآن.

و على ضوء ما سبق، تثار مجموعة من التساؤلات، هى: ماذا يُقصد بالعولمة؟ و ما طبيعة مجتمع المخاطر؟ و متى ظهرت الجرائم المعلوماتية؟ و ماذا يُقصد بتلك النوعية من الجرائم؟ و هل ثمة اختلاف بينها و بين الجرائم التقليدية؟ وما أنماط الجرائم المعلوماتية و صورها؟ و من هم ضحايا تلك النوعية من الجرائم؟ و ما حجم تلك الجرائم و الخسائر المترتبة عليها؟

و للإجابة على التساؤلات السابقة؛ أفرد الباحث عدداً من المحاور الرئيسة على النحو التالى: المحور الأول؛ و يتناول فيه مفهوم العولمة، و يلقى الضوء فى المحور الثانى على طبيعة مجتمع المخاطر، أما المحور الثالث فيحمل عنوان التطور التاريخى للجرائم المعلوماتية. و سوف يستخدم الباحث المنهج التاريخى؛ و ذلك لتتبع ظهور الجرائم المعلوماتية، حيث لم تظهر هذه الجرائم فجأة؛ بل خضعت لتطورات عدة عبر مراحل تاريخية متباينة، و سوف يتم تقسيم هذا التطور إلى خمس مراحل. أما المحور الرابع من هذا الفصل؛ فسوف يتناول فيه الباحث مفهوم الجرائم المعلوماتية؛ من خلال تصنيف التعريفات التى تناولت تلك الجرائم، و محاولة وضع تعريف إجرائى لهذا المفهوم. و يتناول المحور الخامس الجرائم المعلوماتية؛ من حيث التعرف على طبيعتها، و خصائصها المميزة التى كانت بمثابة عوامل أساسية ساعدت على انتشار تلك النوعية من الجرائم. و يهتم المحور السادس بتوضيح أنماط الجرائم المعلوماتية؛ من خلال معيار للتصنيف اعتمد عليه الباحث سيأتى بيانه فى موضعه. و يجىء المحور السابع بعنوان التحليل الكمى للجرائم المعلوماتية؛ ليبين لنا محاولة تقدير حجم الجرائم المعلوماتية فى عدد من بلدان العالم. و ربما نضع كلمة محاولة ؛ لنوضح أن

تقدير حجم تلك الجرائم، ليس بالأمر اليسير؛ نتيجة للصعوبات التى تعترض الوصول إلى إحصاءات دقيقة حول تلك الجرائم، و سوف نلقى الضوء على تلك الصعوبات قبل أن نوضح حجم تلك الجرائم؛ من خلال ما تم توفيره من إحصاءات فى بعض دول العالم المختلفة. و أخيراً، يأتى المحور الثامن و الأخير؛ ليلقى فيه الباحث الضوء على الفئات المتضررة من تلك الجرائم.

أولاً: مفهوم العولمة:

نجيب فى هذا الجزء على تساؤل رئيس مؤداه : ماذا يقصد بالعولمة Global-ization ؟ تشير العولمة فى أبسط معانيها إلى العمليات التاريخية التى قامت خلال القرون الأربعة أو الخمسة الماضية بالربط بين الأجزاء المختلفة من العالم فى إطار ونسق واحد من العلاقات السياسية، و الاقتصادية، و الثقافية. و بينما استمرت هذه العمليات لبعض الوقت، فلقد تعاظمت أهميتها منذ الحرب العالمية الثانية؛ و كنتيجة مترتبة على التطورات السريعة و المتزايدة التى حدثت فى مجال السياسة، و الثقافة، والاتصالات، و وسائل النقل، و كذلك تأسيس سوق رأسمالى عالمى، و توزيع القوى العاملة على مستوى العالم، و ظهور الشركات متعددة الجنسيات؛ أصبح العالم اليوم بمثابة قرية صغيرة؛ و يعنى هذا أنه تم ضغط الزمان والمكان فى إطار ما أطلق عليه جيدنز Giddensاسم العصر الحديث المتأخر Late Modern Age؛ كنتيجة مترتبة على العولمة. و هكذا، أصبحت الأماكن البعيدة فى العالم تتداخل و تعتمد على بعضها البعض فى إطار سلسلة من العلاقات، والمؤسسات، و العمليات المشتركة (٢). و عليه، يمكن القول بأن العولمة عملية معقدة و مركبة؛ إذ تشتمل على مجموعة من المظاهر الاجتماعية، و الاقتصادية، والسياسية، و الثقافية.

و استناداً إلى ماسبق، تتجسد مظاهر العولمة فى جانبها الثقافى فى بزوغ شكل جديد للتطور المجتمعى، يعتمد فى نمط سيطرته و نفوذه على المعرفة العلمية المتقدمة، و كفاءة استخدام المعلومات فى جميع مجالات الحياة، كما يتعاظم فيه دور صناعة المعلومات بوصفها الركيزة الأساسية فى بناء الاقتصاد الوطنى، وتتعزز من خلاله الأنشطة المعرفية؛ و هو ما نطلق عليه اليوم مجتمع المعلومات Information

.Societyو هكذا، يعتمد مجتمع المعلومات على قوة العقل البشرى، و الإلكترونيات الرقمية، و الهندسة الحيوية، و ثورة الاتصالات، و الذكاء الصناعى (٣). و بالإضافة إلى ماسبق، فإن هناك مجموعة أخرى من المتغيرات التى صاحبت ظهور مجتمع المعلومات؛ و منها الانفجار المعرفى، و تغير مفهوم الزمن و تسارعه، فالتنافس فى الوقت و السرعة، و تقليص الفاصل الزمنى بين الفكرة و تحقيقها الفعلى؛ جعل من التطور المتسارع سمة بارزة فى عصر العولمة(٤).

و إذا كانت العولمة تعنى فى جوهرها أن يكون العالم مفتوحاً كمجال حيوى، و اقتصادى، و ثقافى، يتقاسمه الأغنياء و القادرون دوراً و أفراداً وفق معايير السوق؛ فمن الطبيعى أن ينتج عن ذلك تداعيات و مخاطر تتعدى حدود الدول القومية (٥)، وهذا ماسوف نتناوله لاحقاً.

ثانياً: مجتمع المخاطر:

تشير فرضية الريتش بيك Ulrich Beckحول مجتمع المخاطر Risk Society ؛ إلى أن ما نشهده فى إطار المجتمعات الغربية المعاصرة يتمثل فى ظهور السياسة المعنية بتفسير و توزيع العناصر الرديئة، بدلاً من العناصر الجيدة من الناحية الاجتماعية و الأيكولوجية. ولقد تمركزت السياسة داخل المجتمع الصناعى حول إنتاج و توزيع الثروة، و الدخل، و الوظائف. و كما يوضح بيك فى إطار الصراع داخل المجتمع الصناعى القائم بين العمل و رأس المال، كانت هناك عناصر إيجابية معرضة للخطر؛ تمثلت فى الربح، و الرخاء، و السلع الاستهلاكية. وبالنسبة لبيك، يشير مجتمع المخاطر إلى التغيرات الحديثة التى طرأت على المجتمعات الغربية، و أيضاً طبيعة التأثيرات الصحية، و الاقتصادية، و الثقافية، وكذلك البيئية الخاصة بالتقدم الاجتماعى بصفة عامة، و الإنتاج العلمى والتكنولوجى بصفة خاصة (٦).

و هناك دليل عملى يستهدف دعم رسالة بيك التى مفادها؛ إن المجتمعات الغربية تكون (أو ستصبح) بمثابة مجتمعات معرضة للخطر؛ و ذلك فيما يتعلق بالدرجة الأكبر بالوعى بالخطر، أو الحساسية بالنسبة له، أو التعرض للخطر من خلال

المسارات الخاصة بعملية التطور. و فى عام (١٩٩٥)، أثار استطلاع مورى– Mori Poll فى المملكة المتحدة التساؤل التالى: هل ترى أن العالم الذى سيرثه أطفال اليوم سيكون أفضل أم أسوأ من العالم الذى ورثه أطفال الجيل الحالى، أم أنه سيكون مماثلاً له؟ ولقد كانت النتائج كالتالى: قررت نسبة (١٢ ٪) أنه سيكون أفضل، فى حين قررت نسبة (٦٠ ٪) بأنه سيكون أسوأ، و أكدت نسبة (٢٥ ٪) بأنه سيكون مماثل، و أجاب (٤ ٪) بأنهم لا يعرفون (٧).

و إذا تساءلنا عن طبيعة المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها المجتمعات الإنسانية، فإنه يمكن أن نقسمها – على حد قول بيك – إلى عدد من الفئات، وهى على النحو التالى (٨) :

١– **المخاطر البيئية:** و تتمثل فى الاحتباس الحرارى، و غياب التنوع البيئى، وثقب الأوزون، و تدمير النظام البيئى.

٢– **المخاطر الصحية:** و تشمل الأخطار الصحية المترتبة على المواد الغذائية التى تعرضت لتغيرات وراثية، و كذلك انتشار مرض سرطان الجلد، وأيضاً المخاوف الخاصة بالأمن الغذائى (مرض جنون البقر)، و الأمراض المرتبطة بالتلوث؛ مثل الربو، والسرطان، و أمراض القلب.

٣– **المخاطر الاقتصادية:** و تتضمن ارتفاع معدلات البطالة، و تدهور مستويات الأمان الوظيفى.

٤– **المخاطر الاجتماعية:** و مثال ذلك؛ تدهور معدلات الأمان على المستوى الشخصى، و ارتفاع معدلات الجريمة، و كذلك تزايد معدلات الانفصال والطلاق.

و من منظور بيك، تُعد تلك المخاطر بمثابة الآثار السلبية أو التكاليف المترتبة على المسار التطورى الخاص أو نمط الحداثة الذى يميز المجتمعات الحديثة؛ و تتمثل وجهة نظره فى أن التكاليف المترتبة على الحداثة تزيد كثيراً عن الفوائد الخاصة بها. و كما يرى بيك، فإن مجتمع المخاطر إنما يعنى فترة زمنية تسود خلالها حالة من

النقاش و الجدل الاجتماعى (٩).

أما عن طبيعة المخاطر السابقة، فنجدها تتسم بالأهمية عند إدراكها؛ و ذلك للأسباب التالية (١٠):

١- غالباً ما تتسم آثارها بأنها غير ملموسة و بعيدة المدى.

٢- تتسم بالشك و عدم القدرة على التنبؤ؛ و بالتالى يكون من الصعب التأمين ضدها.

٣- غالباً ما تكون غير معروفة؛ حيث أن هؤلاء الأفراد الذين يتعرضون لخطر ما غالباً ما يكونون غير مدركين لذلك.

و مع ذلك، و وفقاً لفرضية بيك؛ تتزايد معدلات الخوف المترتب على المخاطر بصفة عامة؛ و ذلك بسبب الشك، و المعرفة، و تجاهل الأخطار. و تتمثل الأهمية الكبيرة لتحليل المخاطر؛ فى المعرفة التى تحدد شكل و مضمون الخطر، وبالنسبة لبيك تتمثل أحد الجوانب الأساسية الخاصة برسالته فى الفجوة المتزايدة بين العلوم، و التكنولوجيا، و المجتمع بصفة عامة، و عدم ثقة المجتمع فى العلوم بصفة خاصة (١١).

و يشير بيك إلى أسباب المخاطر؛ و التى تتمثل فى انتشار العلوم الحديثة والتكنولوجيا؛ إذ يتم إدراك العلوم و التكنولوجيا بصورة متزايدة باعتبارها الأسباب الخاصة بالمخاطر الجديدة داخل المجتمعات الإنسانية، و ليست الحلول الخاصة بها. و هكذا، يمكن القول بأن الذى يميز مجتمع المخاطر عن المرحلة الصناعية السابقة للتطور الاجتماعى يتمثل فى أنه بينما يتم إدراك العلوم و التكنولوجيا باعتبارهما قوى إيجابية للتقدم الاجتماعى، إلا أنه من خلال رسالة بيك حول مجتمع المخاطر تختفى المعادلة الخاصة بالتقدم العلمى و التكنولوجى، و التقدم الاجتماعى؛ إذ تصف هذه الرسالة الإحساس الجديد بالخوف و عدم الثقة، و كذلك عدم الارتياح تجاه مظاهر التطور العلمى و التكنولوجى (١٢).

و على ضوء العرض السابق لطبيعة مجتمع المخاطر، فسوف نقتصر فى تحليلنا

على إحدى تلك المخاطر؛ و التى تتمثل فى انتشار الجرائم المعلوماتية فى وقتنا الحالى، و هذا ماسوف نتناوله لاحقاً فى المحاور القادمة.

ثالثاً: التطور التاريخي للجرائم المعلوماتية (تحليل ماكروسكوبي):

لم يكن الإنترنت معروفاً لفترة من الزمن؛ إذ لم يُستخدم على نطاق واسع من جانب جموع الأفراد إلا فى عهد قريب جداً، و لم يكن الإنترنت أكثر من مجرد مجموع شبكات لهيئات و مؤسسات بحثية أكاديمية و عسكرية تخدم قطاعاً محدداً فى المجتمع الأمريكى، ثم حدثت – خلال العشر سنوات الماضية – طفرة فى استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلى، و انتشار استخدام الإنترنت على نطاق واسع فى العديد من بلدان العالم، و أسهم هذا التقدم التكنولوجى فى تقديم ميزات عديدة؛ تمثلت فى توفير فرص عمل بأجور مرتفعة، و توسيع فرص التعليم، و تحسين مستوى الرعاية الصحية، و تسهيل الكثير من الخدمات ـ و ذلك كما سبقت الإشارة فى الفصل الأول ـ و على الرغم من ذلك؛ أسهمت هذه التكنولوجيا بصورة سلبية فى تيسير النشاط الإجرامى للمجرمين. فلقد تزايدت أعداد الجرائم التى تُرتكب على شبكة الإنترنت ـ و باستخدام الحاسب الآلى ـ و تنوعت بشكل ملحوظ؛ من اقتحام لمواقع شركات و مؤسسات، و ما يسببه ذلك من خسائر مادية كبيرة، و لا تؤثر هذه الجرائم على الخصوصية لدى الفرد فحسب، بل تؤثر على البنية التحتية؛ مثل شبكات الطاقة، و الخدمات الحكومية، و شبكات الاتصالات، و المؤسسات المالية. و هناك أيضاً تحول فى طبيعة الجرائم التقليدية مثل: الاختلاس، والابتزاز، و الاحتيال من العالم الواقعى إلى العالم الافتراضى أو الفضاء الإلكترونى؛ حيث أفاد المجرمون من سهولة تكنولوجيا الحاسب الآلى و يسرها، و توظيفها لتحقيق أغراضهم الإجرامية (١٣).

و هكذا، فإن الجرائم المعلوماتية لم تظهر فجأة، بل خضعت لتطورات تاريخية، و نحاول فى هذا الجزء أن نستعرض تلك التطورات من خلال التحليل الماكروسكوبى، و تقسيم هذا التطور إلى خمس مراحل: المرحلة الأولى؛ من الخمسينيات و حتى أوائل السبعينيات، و المرحلة الثانية؛ فترة السبعينيات، والمرحلة الثالثة؛ مرحلة الثمانينيات،

و المرحلة الرابعة؛ فى أواخر الثمانينيات، والمرحلة الخامسة؛ فى أوائل التسعينيات، و سوف نتناول كل مرحلة من المراحل السابقة بشيء من التفصيل على النحو التالى:

١- المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل ظهور مجتمع المعلومات:

أ- فترة ما قبل عام ١٩٦٩: تطوير الحاسبات الآلية:

لم يكن الرجال الموهوبون فقط أصحاب الريادة فى مجال استخدام الحاسبات الآلية كما تصور البعض، بل شاركت بعض الشخصيات النسائية فى هذا المجال؛ ومن أبرز تلك الشخصيات كاى مكنولتى Kay Maknolty، و ذلك فى السنوات (١٩٤٠ – ١٩٥٠). ولدت كاى فى عام (١٩٢١)، و تخرجت فى جامعة هيل فى فيلادلفيا عام (١٩٤٢)، و كانت واحدة من ثلاثة نساء فقط تخصصن فى الرياضيات من بين(٩٢) طالبة. و فى صيف هذا العام، كان جيش الولايات المتحدة يستعين بالنساء الحاصلات على درجات علمية فى الرياضيات لإجراء الحسابات اليدوية لمسارات القذائف من أجل النشاط الحربى؛ و هكذا تم تجنيد كاى كحاسب بشرى، و ذهبت للعمل فى مدرسة مور للهندسة بجامعة بنسلفانيا، و قد قابلت جون موشلى مدرس الفيزياء الشهير بجامعة أورسنيوس فى بنسلفانيا، و الذى كان قد شارك فى اختراع أول حاسب الكترونى أطلق عليه اسم ENIAC (آلة الحساب و قياس التكامل الكهربائية)، وتزوجت كاى من جون فى عام (١٩٤٨)، و عملا على تطوير حاسب جديد اسمه Univac (الحاسب الآلى الشامل)، و كان سبب شهرة هذه الآلة استخدامها لشريط ممغنط من أجل التخزين بدلاً من بطاقات البيانات المثقوبة، و مما يثير الاهتمام أنه فى ذلك العام (١٩٥٠) لم يكن مضى على صناعة الحاسب الآلى أكثر من أربع سنوات(١٤).

و فى تلك الفترة، كانت هناك مجهودات لتطوير الحاسبات الآلية و طرق تخزينها للبيانات؛ و ذلك للاستفادة منها فى الأنشطة العسكرية، و بالأخص فى الولايات المتحدة؛ حيث بُذلت جهوداً كبيرة للتطوير، و التعديل، و إدخال التحسينات على الحاسبات الآلية.

ب – فترة الستينيات : ظهور الهاكرز بالمعنى الإيجابى:

انتاب عباقرة الحاسب الآلى فى معهد ماساتشوتس للتكنولوجيا MIT– والذى كان تلاميذه من الذكور – فضول قوى لمعرفة كيف تعمل الأشياء. ففى تلك الفترة، كانت الحاسبات الآلية عبارة عن أجهزة ضخمة Mainframes محفوظة فى غرف زجاجية يتم التحكم فى درجة حرارتها، و لم تكن هذه الأجهزة باهظة الثمن فحسب، بل أيضاً لم تكن تسمح للمبرمجين إلا بحد ضئيل جداً من التعامل معها. وبسبب البطء الشديد لهذا الجهاز؛ ابتكر المبرمجون الأكثر ذكاءً برامج لكى يتمكنوا من إنجاز أعمالهم مع الحاسب الآلى بشكل أسرع، و كان يُطلق على هؤلاء أسم هاكرز (١٥) Hackers، و كان مقصوداً به المعنى الإيجابى للكلمة؛ و الذى يشير إلى الشخص المبدع الذى يستطيع الوصول بالبرامج لأبعد مما صُممت لأجله. و قد أصبح الهاكرز الموهوبون نواة لمعمل الذكاء الصناعى الخاص بمعهد ماساتشوتس للتكنولوجيا؛ و الذى يُعد المعمل الرائد فى مجال بحوث الذكاء الصناعى على مستوى العالم. و قد انتشر تأثير هذا المعمل بسرعة بعد عام (١٩٦٩)، و هو عام ظهور شبكة أربانيت (AR-PANET)؛ و كانت أول شبكة حاسب آلى عالية السرعة تغطى القارة الأمريكية؛ حيث سمحت هذه الشبكة بالاتصال بين الباحثين بالجامعات؛ لكى يتبادلوا البحوث والمعلومات بسرعة وسهولة لم يسبق لها مثيل من قبل؛ مما أعطى دفعةً كبيرةً للأعمال المشتركة وللتطور المذهل فى مجال تكنولوجيا المعلومات. و باختصار، فإن الطرق السريعة الإلكترونية الخاصة بتلك الشبكة جمعت شمل الهاكرز من جميع أنحاء الولايات المتحدة، و بدلاً من أن يظلوا منعزلين، أصبحوا قادرين على استغلال مهاراتهم وإرتباطهم فى شكل جماعة، و هى ظاهرة ما زالت موجودةً حتى اليوم. ومن أفضل عمليات الهاكرز تلك التى تمت عام (١٩٦٩)؛ عندما قدم اثنان من الموظفين فى معامل بِل Bell نظاماً متطوراً لتشغيل أنظمة الحاسب الآلى يُطلق عليه نظام يونيكس (١٦) Unix لتشغيل أجهزة الحاسب الآلى الصغير، و قد ساعد هذا النظام المستخدمين فى أعمال الحسابات، و معالجة الكلمات، و تشغيل الشبكات، ولم يمض وقت طويل حتى صار هذا النظام لغة برمجة للحاسبات الآلية (١٧).

و بحلول عام (١٩٧٠)، تم ربط وكالة مشروعات البحوث المتقدمة بجامعة هارفارد و مركز ماساتشوتس للتكنولوجيا من خلال شبكة أربانيت؛ و هكذا بدأ الوعى بأن أجهزة الحاسب الآلى لم تعد تُستخدم فقط فى العمليات الرياضية المعقدة، بل يمكن الربط فيما بينها من خلال شبكة صغيرة؛ إذ يمكن نقل البيانات والمعلومات وتبادلها بين الهيئات و المؤسسات البحثية و الأكاديمية. و فى تلك المرحلة، لم تُسجل حالات لسوء استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلى من جانب الهاكرز؛ حيث كان الاهتمام يتركز حول تطوير نظم تشغيل الحاسب الآلى، وتبادل الخبرات فيما بينهم؛ من خلال اتصالهم بشبكة الأربانيت؛ التى أسهمت فى سهولة نقل المعلومات و تبادلها فيما بينهم.

٢- المرحلة الثانية: فترة السبعينيات: سرقة خطوط الهاتف (كأول جريمة للحاسب الآلى):

فى السبعينيات انفتحت حدود الفضاء الإلكترونى على مصراعيها؛ حيث تطورت شبكة الأربانيت من (٢٤) إلى (٤٠٠) موقع، و أصبح بمقدور ما يقرب من (١٠,٠٠٠) مستخدم أن يدخل على شبكة الحاسب الآلى و استخدامها، واكتشف الهاكرز سبل عمل هذا الفضاء المرتبط عبر الأسلاك، و شهدت السبعينيات من القرن العشرين ظهور أول حالة اختراق لشبكات الهاتف Phone-Phreaking واستخدام شبكة الهواتف بطريقة غير قانونية، لقد وقعت حوادث و ربما أشهرها ماحدث عام (١٩٧٢)؛ عندما اكتشف جون دربر John Draper بأنه يمكن أن يُجرى اتصالات دولية و مكالمات من خلال اختراق شبكة الهاتف. و بحلول عام (١٩٧٩)، أوضح الكونجرس بالولايات المتحدة بأن هناك مخاطر كامنة للأمن القومى فى ضوء التطور المتزايد للتكنولوجيا. و أظهر بأنه إذا كان للحاسب الآلى فائدة فى الاستخدامات العسكرية، إلا أنه أصبح سلاحاً خطيراً فى أيدى الأعداء الذين يريدون العبث بالأمن القومى. و لقد كانت ولاية فلوريدا أول ولاية تضع تشريعاً لجرائم الحاسب الآلى (المعلوماتية) فى عام (١٩٧٨)، و حَظَر هذا القانون التعديل غير المشروع، أو تدمير بيانات و برامج الحاسب الآلى، و الدخول غير المشروع unauthorized Access

على الملفات المخزنة بداخله. و خلال سنوات، وضعت ولايات عديدة تشريعات لتلك الجـرائم مـثل؛ ولاية أريزونا، وكـاليـفـورنـيـا، و كلورادو، و مـيـتـشـجـان، و نورث كارولينا(١٨).

و قد ظهرت البوادر الأولى للجرائم المعلوماتية فى تلك المرحلة؛ من خلال اختراق الأشخاص لشبكات الهاتف، و إجراء مكالمات هاتفية دون مقابل عن طريق السرقة. و نتيجة لذلك، زاد الوعى المجتمعى بمخاطر تكنولوجيا الحاسب الآلى، و حجم استخداماتها فى الأنشطة الإجرامية و غير المشروعة؛ و تمثلت الاستجابة لذلك فى وضع التشريعات و القوانين التى تحظر العبث بشبكات الحاسب الآلى، و الدخول غير المشروع من جانب الأفراد؛ نظراً لما يترتب على ذلك من مخاطر التخريب بتلك الشبكات.

٣- المرحلة الثالثة: فترة الثمانينيات: تكوين جماعات الهاكرز، و اختراق شبكات الحاسب الآلى:

استمرت التجديدات فى مجال تكنولوجيا الحاسب الآلى فى بداية الثمانينيات من القرن العشرين، و كان لها تأثيرات إيجابية طويلة المدى على المجتمعات الإنسانية. ففى أغسطس من عام (١٩٨١) أعلنت شركة آى بى إم IBM(١٩)عن أول نموذج من الحاسب الشخصى المستقل، و المزود بوحدة معالجة مركزية، ووحدة الذاكرة، و وحدات التخزين، و البرمجيات، و تم تصنيع هذه الوحدات بالتعاون بين شركة آى بى إم و الشركات الأخرى، و تبلورت فكرة الحاسب الآلى الشخصى فى أذهان الأمريكيين فى أوائل الثمانينيات. و جذب هذا الجهاز اهتمام المراهقين فى شمال أمريكا، و الذين تخلوا عن كل اهتماماتهم الأخرى من أجل استكشاف خباياه(٢٠).

و فى بداية الثمانينيات، ظهرت مجموعتان شهيرتان من الهاكرز؛ إحداهما فى الولايات المتحدة و حملت اسم "Legion of Doom، و الأخرى فى ألمانيا وتحمل اسم Chaos Computer Club"، كما صدرت جريدة للهاكرز بعنوان ٢٦٠٠ :The Hacker Quarterly "؛ تهدف إلى مساعدة الهاكرز فى نشر وتبادل المعلومات فيما

بينهم. و هكذا، ظهر جيل جديد من الهاكرز الأذكياء أثارت اهتمامهم بساطة لغة بيزيك BASIC(21) المستخدمة مع الحاسبات الشخصية (٢٢).

و على ذلك، انتشر استخدام الحاسبات الشخصية بصورة متزايدة؛ حيث قُررت فى تلك المرحلة أول إدانة للدخول غير المشروع على الحاسب الآلى عام (١٩٨١)، وكان أول هاكرز من هذا النوع يُدعى آيان مورفى Ian Murphy؛ إذ اتهم بالدخول غير المصرح به على أنظمة الحاسب الآلى لشركة AT&T؛ حيث قام مورفى بتغيير النظام المعتاد لإعطاء الزبائن ساعة إضافية فى فترة الاتصال المجانى أثناء فترة المساء (٢٣).

و يتساءل الباحث عن الفترة الزمنية التى تم فيها الانتباه إلى خطورة الجرائم المعلوماتية، حيث تم عام (١٩٨٣) إنتاج فيلم سينمائى بعنوان ألعاب الحروب War Games ليكشف لنا الوجه الخفى للهاكرز؛ من خلال بيان دوافعهم الإجرامية. و على الرغم من أن الفيلم كان يهدف إلى كشف خطورة تلك الجرائم، وتحذير الأفراد فى شمال أمريكا من خطورة الكراكرز (وهم الهاكرز ذوى الدوافع الإجرامية)؛ حيث يمكنهم اختراق أى نظام للحاسب الآلى؛ فإن هذا الفيلم جذب انتباه العديد من الشباب إلى هذا النشاط المثير؛ حيث استعرض لنا الثغرات الأمنية الخطيرة الموجودة فى أجهزة الحاسب الآلى و شبكاته (٢٤).

و نتيجة لذلك، ظهرت فى تلك المرحلة التشريعات و القوانين التى تهدف إلى تقييد الأنشطة الإجرامية المتصلة بالاختراق. و فى عام (١٩٨٤)، وضع الكونجرس قانون الغش و الاحتيال باستخدام الحاسب الآلى Computer Fraud Abuse Act؛ ويعاقب هذا القانون كل من يدخل بطريقة غير شرعية أو يتعدى ما هو مقرر أو مسموح له بالدخول فيه؛ و ذلك بغرض الاطلاع، أو الحصول، أوالتعديل للبيانات والمعلومات المخزنة فى الحاسب الآلى. و نتج عن ذلك؛ أن أصيب الهاكرز فى الولايات المتحدة بالقلق؛ و ذلك لأنه إذا تم القبض علي أحدهم، أوأُدين بارتكاب هذا الفعل؛ فإنه من الممكن أن يتعرض لعقوبة السجن التى قد تصل إلى خمس سنوات.

و مجمل القول، أن تلك المرحلة شهدت ظهور الحاسب الآلى الشخصى، وانتشاره على نطاق واسع، و تزايد استخدامه بين الأفراد العاديين. كما بدأت جماعات الاختراق فى التكون فى كل من الولايات المتحدة و ألمانيا، و بدأت الأنشطة غير القانونية، و تمثلت الجرائم المعلوماتية فى تلك المرحلة فى الدخول غير المشروع على أجهزة الحاسب الآلى و شبكاته، و مزاولة أنشطة الاختراق؛ وذلك للاطلاع أو الحصول غير المشروع على البيانات المخزنة، أو تعديلها بالحاسب الآلى. و من ناحية أخرى، يجب أن نشير إلى دور وسائل الإعلام فى إلقاء الضوء على خطورة الجرائم المعلوماتية، و طبيعتها، و التنبيه إلى مخاطر الثغرات الأمنية الموجودة بشبكات الحاسب الآلى؛ مما يعرضها لأخطار الاختراق من جانب الهاكرز.

٤ – المرحلة الرابعة: أواخر الثمانينيات: نشر الفيروسات :

أصبحت ملكية الحاسب الآلى أكثر انتشاراً فى أواخر الثمانينيات؛ بحيث ارتبط أكثر من (٥,٠٠٠) جهاز حاسب آلى بشبكة الإنترنت فى عام (١٩٨٦). وفى عام (١٩٨٨) ظهر روبرت موريس (٢٥) Robert Morries، الذى ألقى الضوء على شكل جديد من الجرائم المعلوماتية؛ حيث قام موريس بزراعة و نشر فيروس الإنترنت، و حقق بذلك شهرةً كبيرةً فى العالم كله. و فى هذا الصدد، استطاع موريس أن يدمر (٦,٠٠٠) حاسب شخصى متصلة بشبكة الإنترنت، وأصبح موريس بذلك أول شخص يُدان بهذا النمط من الجرائم المعلوماتية، وحُكم عليه بغرامة مالية قدرها(١٠,٠٠٠) دولار أمريكى (٢٦).

و لمواجهة هذا الشكل الجديد من الجرائم المعلوماتية؛ نظمت الحكومة الفيدرالية بالولايات المتحدة فى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين فريقاً لمواجهة حالات الطوارىء المرتبطة بالحاسب الآلى Computer Emergency Response Team؛ وذلك للتحقيق فى الحجم المتزايد لهجمات الهاكرز على شبكات الحاسب الآلى، ومواجهة حوادث الإرهاب عبر شبكة الإنترنت (٢٧)، و فى نهاية الثمانينيات اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبى أولى خطواته؛ حيث أعلن عن الصعوبات التى تواجه المحاكمات الدولية الجرائم المعلوماتية، و أوصى بقوانين جديدة لمعاقبة من يرتكب

مثل تلك الأنشطة من خلال شبكات الحاسب الآلى (٢٨).

و فى تلك المرحلة، تطورت الجرائم المعلوماتية لتأخذ شكل زراعة و نشر الفيروسات عبر شبكات الحاسب الآلى أو ما يُطلق عليه الإرهاب الإلكترونى – وهذا ما سوف نوضحه تفصيلاً فى الفصل القادم – و ربما ساعدت شبكة الإنترنت على انتشار هذا النمط من الجرائم المعلوماتية؛ حيث ينتشر هذا الفيروس عبر شبكات الحاسب الآلى المتصلة بشبكة الإنترنت؛ و يترتب على ذلك حدوث خسائر مادية كبيرة لسرعة انتشار الفيروس. و نتيجة لما سبق، نجد استجابات دولية؛ والمتمثلة فى وضع التشريعات و القوانين لمعاقبة مرتكبى هذا النشاط، و للحد من انتشاره.

٥- المرحلة الخامسة: أوائل التسعينيات: انتشار الإنترنت، و بداية توسيع نشاط الهاكرز:

فى أوائل التسعينيات، أصبح الإنترنت ظاهرة كونية بين عامى (١٩٩٢ و١٩٩٣)، و أصبح عدد الدول المشتركة فى الشبكة العالمية (١٠٠) دولة، بعد أن كان العدد (٣٣) دولة، و قفز عدد المواقع من مليون إلى مليون و نصف موقع. وفى عام (١٩٩٣)، بدأت الشبكة العنكبوتية العالمية (٢٩) World Wide Web باستخدام بروتوكول نقل النص التشعبى (٣٠) Hyper Text Transfer Protocol (http)، وأمكن – من خلال شبكة الإنترنت – الاتصال بالعديد من المواقع، و الهيئات، والمؤسسات، و بلغ عدد المواقع فى يونيو من عام (٢٠٠٠) (١٠) ملايين موقع. وفى عام (١٩٩٢)، صور لنا الفيلم السينمائى الذى يحمل عنوان سنيكرز Sneakers؛ مجموعة من خبراء الحاسب الآلى فى مجال أمن الحاسبات يخترقون شبكات الحاسب لدى البنوك و شركات الطيران الجوى. و بعد عامين من ظهور الفيلم، ظهرت مجموعة من الهاكرز الروس استطاعت أن تقتحم شبكات الحاسب الآلى التابعة لسيتى بنك؛ من خلال تحويلات مالية غير قانونية لأكثر من (١٠) ملايين دولار من حساب عميل بالبنك (٣١).

و فى منتصف التسعينيات، تم إلقاء القبض على الهاكرز ذوى الدوافع

الإجرامية فى جميع أنحاء العالم، و استغلت وسائل الإعلام ذلك لتنشر مخاطر الاختراق و شروره. و لا غرابة فى إعلان وزارة العدل الأمريكية فى عام (١٩٩٨) عن إنشاء المركز القومى لحماية البنية التحتية؛ و ذلك بغرض تأمين شبكات الاتصالات و نظم التكنولوجيا و المعلومات فى الولايات المتحدة من هجمات الهاكرز. و فى نفس العام، أدلت مجموعة من الهاكرز شهادتها أمام الكونجرس الأمريكى، وحذروا فيها من إمكان إغلاقهم شبكة الإنترنت على مستوى الولايات المتحدة فى أقل من (٣٠) ثانية، و كان دافعهم للإدلاء بهذه الشهادة؛ هو حث الشركات، و الهيئات، والمؤسسات الأمريكية، على اتخاذ إجراءات أمنية أكثر صرامة لحماية شبكات الحاسب الآلى لديهم من مخاطر الاختراق (٣٢).

و لعلنا نجد فى ذلك تفسيراً لأسباب التعديل الذى أجراه الكونجرس الأمريكى بشأن قانون الاختلاس و الاحتيال بواسطة الحاسب الآلى فى عام (١٩٩٦)؛ حيث توسع الكونجرس فى بنود القانون لتشمل كلاً من جرائم الحاسب الآلى، و الجرائم المتصلة بالإنترنت. و فى عام (١٩٩٩)، كانت ولاية فيرمونت آخر الولايات التى اعتمدت قوانين جرائم الحاسب، و اعتمدت ولاية إلينوى قانون أمن التجارة الإلكترونية؛ لمواجهة حالات الاحتيال عبر شبكة الإنترنت (٣٣).

لقد شهدت هذه المرحلة انتشاراً واسعاً لاستخدام شبكة الإنترنت على نطاق عالمى واسع؛ حيث أصبحت المؤسسات، و الهيئات، و الشركات، فى مختلف المجالات لا تستطيع أن تنجز أعمالها بدون الاستعانة بالحاسب الآلى و استخدام شبكة الإنترنت؛ الأمر الذى كان له أكبر الأثر فى تعرض تلك الشركات لمخاطر الاختراق من جانب الهاكرز؛ حيث ساعدهم على ذلك ضعف إجراءات تأمين شبكات الحاسب الآلى، وعدم الاهتمام من جانب الشركات بتأمين تلك الشبكات؛ توفيراً للنفقات، وعليه، كان للإنترنت أكبر الأثر فى انتشار الجرائم المعلوماتية على نطاق دولى؛ نظراً لاتساع شبكة الإنترنت، و كثرة عدد مستخدميها من جانب الأفراد و المؤسسات؛ حيث أصبح هذا الفضاء الإلكترونى مسرحاً للجرائم المعلوماتية، يجذب من لديه الخبرة و الرغبة فى ارتكاب تلك النوعية من الجرائم المستحدثة.

رابعاً: الجرائم المعلوماتية: قراءة في المفهوم:

قبل أن نتناول مفهوم الجرائم المعلوماتية، سوف نلقى الضوء على مفهوم المعلوماتية. فالمعلوماتية تعنى ببساطة التعامل مع المعلومات، و مثل هذا التعامل قديم قدم البشرية، و لكنه كان تعاملاً تقليدياً تجاوزه التطور الآن. فالمعلوماتية كونها ظاهرة تعنى الآن التعامل الآلى الخاص مع المعلومات و البيانات، و الذى يتم من خلال الحاسبات الآلية، و من شأن هذا التعامل أن يقدم نتائج مختلفة عن تلك التى يقدمها التعامل التقليدى. و وفقاً لهذا المفهوم؛ فإن المعلوماتية تعنى بالضرورة أن هناك نظاماً للمعلومات يسمح بمثل هذا التعامل (٣٤). و المعلوماتية كما يُعرِّفها قاموس اكسفورد هى المعالجة الآلية للبيانات؛ من أجل تخزينها، و معالجتها، واسترجاعها، و نقلها، بواسطة الحاسبات، بما فى ذلك برامج الحاسبات الآلية(٣٥).

و تكمن المعلوماتية فى العلاقة بين المعلومات و التقنية الحديثة التى تُستخدم من أجل معالجة هذه المعلومات. لذا، ينظر لها على أنها المعلومات المبرمجة آلياً التى تستخدم التقنية الحديثة المتمثلة فى الحاسبات الآلية و أنظمتها فى التعامل معها (٣٦).

أما فيما يتعلق بمفهوم الجرائم المعلوماتية، فربما نلاحظ أن من أبرز الصعوبات التى تواجه الباحثين عند الحديث عنها؛ عدم وجود اتفاق فيما بينهم حول مفهومها. لقد بذل الباحثون، و القضاة، والمشرعون، و المحامون، جهوداً كبيرة فى مجال تعريفها و تحديدها؛ و مع ذلك لم يتمكنوا من الوصول إلى وضع تعريف محدد ودقيق(٣٧)؛ لذا كثرت التعريفات وتعددت، و نظراً لتعددها؛ فسوف نصنف تلك التعريفات إلى تعريفات حول وسيلة ارتكاب الجريمة، و تعريفات تدور حول موضوع الجريمة، و تعريفات مرتبطة بتوافر المعرفة الفنية، و ذلك على النحو التالى:

١- تعريفات حول وسيلة ارتكاب الجريمة المعلوماتية:

يُعرِّف قاموس علم الإجرام الجرائم المعلوماتية بأنها تشير إلى استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلى و الإنترنت فى تنفيذ أنشطة إجرامية فى مجال الاقتصاد، والسياسة، و الأنشطة المجتمعية الأخرى، التى تؤثر على الحياة الطبيعية للمجتمعات

الإنسانية (٣٨).

و يُعرِّف هيرمان. ت. تفانى Herman.T.Tavani فى مؤلفه (الأخلاقيات والتكنولوجيا) الجرائم المعلوماتية بأنها كل فعل أو نشاط إجرامى يتم تنفيذه من خلال استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلى، و يحدث فى مجال الفضاء الإلكترونى (٣٩)؛ بمعنى أن تكون شبكات الحاسب الآلى و الإنترنت مسرحاً لارتكاب الجريمة.

و يذهب أوجست بيكوى August Bequai فى مؤلفه (جرائم الحاسب) إلى تعريف الجرائم المعلوماتية بأنها تشير إلى استخدام الحاسب الآلى لارتكاب أفعال غير قانونية مثل؛ الغش و الاحتيال؛ للحصول على المال، و الخدمات، والامتيازات، وأسرار العمل. فالجرائم المعلوماتية لا تتضمن سرقة المال فحسب؛ بل يمكن أن تتضمن سرقة المعلومات، و البيانات المخزنة بداخل الحاسب الآلى (٤٠).

و يشير دوجلاس توماس و برايان لودر Dougla Thomas, Brian Loader إلى الجرائم المعلوماتية بأنها الأنشطة غير القانونية و غير المشروعة التى تُنجز من خلال شبكة الإنترنت و الحاسب الآلى، كما تشير إلى استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلى لارتكاب الأنشطة الإجرامية التقليدية مثل؛ تجارة المخدرات، و غسيل الأموال، والتهريب (٤١).

و نستخلص من هذه التعريفات السابقة للجرائم المعلوماتية؛ أنها تشير فى مجملها إلى الأنشطة الإجرامية التى تُرتكب باستخدام الحاسب الآلى و الإنترنت. حيث يكون الحاسب الآلى وسيلة لتنفيذ الفعل الإجرامى، و تتخذ من الفضاء الإلكترونى مكاناً لها.

٢- تعريفات حول موضوع الجريمة المعلوماتية:

ليست الجريمة المعلوماتية – من وجهة نظر واضعوا هذه التعريفات – هى التى يكون الحاسب الآلى أداةً أو وسيلةً لارتكابها؛ بل هى التى تقع على الحاسب الآلى نفسه. و من أمثلة تلك التعريفات؛ ما يذهب إليه الكثير من الباحثين بالقول بأن الجرائم المعلوماتية هى جرائم مستحدثة تتمثل فى الدخول غير المشروع على الحاسب

الآلى؛ للتلاعب فى البيانات، و البرامج؛ بهدف المحو، أو التعديل، أوالإضافة (٤٢).

و يؤكد خبراء المنظمة الأوروبية للتعاون و التنمية الاقتصادية على هذا المنطق فى التعريف؛ حيث تم تعريف الجريمة المعلوماتية بأنها كل سلوك غير مشروع، أو منافٍ للأخلاق، أو غير مسموح به، و يرتبط بالمعالجة الآلية للبيانات، أو بنقلها(٤٣).

و من التعريفات الأخرى، ما يشير إلى أن الجرائم المعلوماتية تشير إلى كل نشاطٍ غير مشروع موجه نحو اختراق أنظمة شبكات الحاسب الآلى و الدخول إلى قواعد البيانات دون إذن مسبق؛ بهدف الاطلاع، أو النسخ، أو التعديل، أوالحذف(٤٤).

و على ضوء ماسبق؛ فإن الجريمة المعلوماتية وفقاً لمنطق هذه الفئة من التعريفات هى نشاط غير مشروع موجه لنسخ، أو تغيير، أو حذف، أو الوصول، للبيانات المخزنة داخل الحاسب الآلى، و الحاسب الآلى هنا يُعد هدفاً للنشاط الإجرامى، و لا يقتصر الأمر على البيانات بل يشمل برامج الحاسبات(٤٥) Soft-ware.

وتجدر الإشارة إلى أن الجرائم المادية التى تستهدف الكيانات المادية Hard-ware تخرج عن نطاق الجرائم المعلوماتية؛ لأن هذه الكيانات محل لتطبيق نصوص التجريم التقليدية المنظمة لجرائم السرقة، و الاحتيال، و التدمير، والإتلاف؛ لكون هذه السلوكيات تقع على مال مادى منقول، و تنسب الأجهزة إلى هذا النطاق من الوصف كمحل للجريمة (٤٦).

٣- تعريفات مرتبطة بتوافر المعرفة الفنية:

إن الجريمة المعلوماتية – من وجهة نظر واضعوا هذه التعريفات – هى أى نشاط غير قانونى تكون فيه المعرفة بتكنولوجيا الحاسب الآلى أساسية لارتكابه(٤٧).

و من نماذج مسايرة هذا المنطق، تعريف جاى بلوميكير Jay. Bloom beck-er؛ حيث يُعرِّف جرائم الحاسب الآلى بأنها تشير إلى الأفعال والأنشطة غيرالقانونية

التى لا يمكن ارتكابها بكفاءة و نجاح إلا من خلال المعرفة بتكنولوجيا الحاسب الآلى(٤٨).

فالجريمة المعلوماتية هى التى يُستخدم فيها الحاسب الآلى لتنفيذ الفعل الإجرامى فى إحدى مراحلها، و تحتاج إلى درجة عالية من الخبرة الفنية لنجاح مرتكبيها فى تنفيذ هذا الفعل (٤٩).

و يتضح من التعريفات السابقة؛ أن الجرائم المعلوماتية هى الجرائم التى تُرتكب بواسطة الحاسب الآلى. فالحاسب الآلى يمكن أن يكون هدفاً أو وسيلة، وتحتاج تلك الجرائم إلى معرفة بتقنية تشغيله؛ حتى يستطيع الفرد ارتكاب نشاطه الإجرامى.

تعقيب:

١- إن مفاهيم مثل جرائم الحاسب الآلى Computer Crime، والجرائم المرتبطة بالحاسب الآلى Computer Related Crime، و جرائم الإنترنت Cyber Crime، والجرائم المعلوماتية Informatics Crime، تُستخدم على نحومتبادل دون وضع فروق جوهرية (٥٠). و ربما يرجع تعدد تلك المفاهيم واختلافها إلى التطور التاريخى للجرائم المعلوماتية؛ فبظهور شبكة الإنترنت ازداد هذا النشاط الإجرامى، و اختلفت طبيعته عما كان من قبل، و هذا ما سوف نوضحه عند الحديث عن خصائص الجرائم المعلوماتية.

٢- يتضمن مفهوم الجرائم المعلوماتية الجرائم التى تُرتكب فى الفضاء الإلكترونى الذى أصبح مسرحاً لارتكاب الأنشطة الإجرامية و الأفعال غير الأخلاقية، بعد ما كان الأمر مقتصراً على الحاسب الآلى فقط؛ و ذلك استناداً إلى التطور التاريخى للجرائم المعلوماتية - كما سبق و أشرنا فى بداية الفصل - حيث شهدت فترة التسعينيات اتساع استخدام شبكة الإنترنت من جانب الأفراد، والمؤسسات، و الهيئات الحكومية، و التجارية.

٣- تنال الجرائم المعلوماتية المعرفة و السمعة، و المال، و الخصوصية؛ من خلال الدخول غير المشروع أو غير المصرح به على المعلومات المخزنة

بالحاسب الآلى. فكأن المعلومات بمثابة الهدف و الوسيلة لارتكاب النشاط الإجرامى، وليس الحاسب الآلى أو الإنترنت. فالحاسب الآلى و الإنترنت (الفضاء الإلكترونى) بمثابة مسرح لارتكاب النشاط الإجرامى.

بناء على ما سبق، يحاول الباحث أن يضع تعريفاً إجرائياً لمفهوم الجرائم المعلوماتية، التى يُقصد بها كل فعل إجرامى أو نشاط غير أخلاقى مقصود؛ يهدف إلى وقوع أو الحاق ضرر سواءً أكان مادياً أم معنوياً، و يُلحق هذا الضرر أذى مباشراً بالمجنى عليه - سواء أكان فرداً، أو ومؤسسة تجارية، أو هيئة حكومية- وذلك بمساعدة تكنولوجيا الحاسب الآلى فى تنفيذ هذا الفعل الإجرامى، و يكون الحاسب الآلى أو الإنترنت مكاناً لارتكاب هذا الفعل أو النشاط الإجرامى و غير الأخلاقى .

خامساً : خصائص الجرائم المعلوماتية:

للجرائم المعلوماتية سمات و خصائص تميزها عن غيرها من الجرائم التقليدية الأخرى، فالنشاط الإجرامى التقليدى كان يحدث فى نطاق زمنى وجغرافى محدد؛ أى كان هناك مسرح أو مكان محدد لارتكاب الجريمة، كما تتوفر درجة من الاتفاق حول طبيعة الجريمة؛ و من ثم كانت تلك الجرائم و لازالت تخضع للتشريعات القانونية حال ارتكاب السلوك الإجرامى (٥١) . أما الأمر بالنسبة للجرائم المعلوماتية، فليس كذلك؛ حيث أن لها خصائص تميزها عن غيرها؛ ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها (٥٢) :

١- إن الضحية التى تطالها الجرائم المعلوماتية ذات طابع معنوى و ليس مادياً؛ ويتمثل ذلك فى المعلومات، و البرامج، و البيانات، على عكس الجرائم التقليدية.

٢- حداثة استخدام الحاسب الآلى و الإنترنت، و خصوصية التشغيل و التكنيك المُستخدم فى الاعتداء.

٣- تتطلب الجرائم المعلوماتية شخصاً له مهارات تقنية عالية التخصص، قد لاتتوافر فى المجرم التقليدى.

و تتجسد أهم خصائص الجرائم المعلوماتية فى آلية النشاط الإجرامى من ناحية، إلى جانب أنها ذات طابع كونى؛ لكونها غير متقيدة بحدود مكان ارتكابها من ناحية أخرى، علاوة على اعتمادها على عنصر الغفلية من ناحية ثالثة. و سوف نستعرض تلك الخصائص بشىء من التفصيل؛ و ذلك للوقوف على أهم العوامل التى أدت إلى انتشار هذا النمط من الجرائم فى وقتنا الحالى.

١- آلية النشاط الإجرامى:

تخلو الجرائم المعلوماتية من عنصر العنف، أو سفك الدماء، أو عمليات الاقتحام بالمعنى التقليدى لمزاولة النشاط الإجرامى (٥٣)، و يُقصد بآلية النشاط الإجرامى؛ ارتباط الجرائم المعلوماتية بتكنولوجيا الحاسب الآلى و الإنترنت (٥٤). ومن خصائص الجرائم المعلوماتية أنها أصبحت تُرتكب فى وقت أقل من وقت ارتكاب الجرائم التقليدية بفضل تكنولوجيا الحاسب الآلى؛ حيث يساعد الحاسب الآلى على إتمام النشاط الإجرامى بسرعة، و أيضاً بدقة فى التنفيذ (٥٥).

و نظراً لارتباط الجرائم المعلوماتية بتكنولوجيا الحاسب الآلى و شبكة الإنترنت؛ يستلزم ارتكابها معرفةً جيدة من جانب مرتكبيها بالتكنولوجيا المتطورة و أسلوب عملها؛ حيث أن هذه النوعية من الجرائم ليست نشاطاً عشوائياً؛ بل نشاط يحتاج إلى قدر لا بأس به من المعرفة الفنية لارتكابها. من هنا، بات من الصعوبة بمكان تفهم الأفراد العاديين للجوانب الفنية لهذه الجرائم (٥٦).

و ربما تتنوع درجات أو مستويات المعرفة طبقاً لنوعية النشاط الإجرامى المرتكب؛ فالمعرفة الفنية بتكنولوجيا الحاسب الآلى لسرقة بيانات مخزنة به، لا تماثل بالطبع نشاطاً إجرامياً آخر مثل زراعة و نشر الفيروسات عبر شبكة الإنترنت.

٢- الطابع الكونى للجرائم المعلوماتية:

كانت الجريمة التقليدية تتم فى العادة فى مكان ما، و كان المعنيون بمكافحتها يتوجهون إلى مسرح الجريمة (مكان ارتكاب الجريمة)، و يقومون بالتحقيق، ويتعقبون الأثر، و يفتشون و ينقبون عن الأدلة، و الحيثيات، و الدوافع، و أدوات الجريمة، و إلى

غير ذلك؛ تمهيداً للقبض على الجانى و توجيه الاتهام له، أما الوضع الآن أصبح مختلفاً بالنسبة للجرائم المعلوماتية (٥٧).

فهذه الجرائم – على العكس من الجرائم التقليدية – ذات طبيعة كونية Global Crime، و فى هذا الصدد أوضح خبراء اللجنة الأوروبية بأن الجرائم التى تُرتكب باستخدام الحاسب الآلى و عبر الفضاء الإلكترونى لم تقف عند حدود الدولة الجغرافية، بل يمكن أن تُرتكب فى أى مكان فى العالم، و ضد أى مُستخدم للحاسب الآلى (٥٨). فليس هناك تقيد بالمكان، و لايوجد نطاق محدد أو حدود جغرافية أو إقليمية يتحدد فيها النشاط الإجرامى. و لم يعد المجرم بحاجة للانتقال إلى مكان الجريمة؛ حيث تتباعد المسافات بين الفاعل و النتيجة. معنى ذلك، أن الحدود الجغرافية و المكانية لم تعد عائقاً أمام ارتكاب تلك الجرائم؛ فمن خلال الاتصال بشبكة الإنترنت يمكن ارتكاب جريمة على بعد آلاف الأميال (٥٩). ومن هنا، لم يعد المجرم يخشى التعرض لمخاطر مواجهة ضحاياه؛ و بالتالى توفرَّ لديه قدرٌ من الأمان والاطمئنان عند تنفيذ نشاطه الإجرامى؛ حيث يكون بمفرده فى مكان ارتكاب الجريمة؛ فيمكن للمجرم أن يجلس فى غرفة مكيفة، و مغلقة، ومضيئة ليمارس فيها نشاطه الإجرامى (٦٠).

و هكذا، تتعدى الجرائم المعلوماتية الحدود القومية؛ الأمر الذى يؤدى إلى صعوبة الاكتشاف، و توجيه الاتهام، و إنزال العقوبة؛ حيث تقل فرص اكتشاف المجرم و القبض عليه؛ نتيجة للابتعاد عن مكان الارتكاب، و عدم القدرة على الوصول إلى الدليل الجنائى (٦١) Criminal Proof؛ و الذى من خلاله نستطيع أن نكشف المجرم و نقدمه للعقوبة (٦٢).

و قد يثور فى الذهن تساؤل عن الأماكن التى يذهب إليها المجرم لتنفيذ نشاطه الإجرامى، خاصة و أن استخدام الحاسب الآلى الخاص به فى منزله قد يُمكِّن السلطات المختصة من التعرف عليه و اعتقاله. و فى ضوء ذلك، يلجأ المجرم فى كثير من الأحوال لاتباع أحد الأساليب التالية:

أ – استخدام مقاهى الإنترنت (٦٣) :Cyber-Cafe و التى يستطيع أى فرد من خلالها أن يتعامل مع شبكة الإنترنت و ما لها من مميزات عديدة؛ فهى فى متناول العامة، كما أنها تساعد فى تعليم الشباب غير القادر على تحمل نفقات شراء حاسب آلى و التواصل مع كل ما هو جديد على الشبكة؛ مما يساعد على نمو الوعى بين الشباب. فمقهى الإنترنت مشروع استثمارى يعود بالنفع على مقدمى الخدمة، إلا أن هذا الانتشار أدى إلى استخدام البعض لتلك المقاهى استخداماً سيئاً لتنفيذ جرائمهم؛ الأمر الذى يؤدى إلى صعوبة التوصل إلى مرتكب الجريمة المعلوماتية؛ لعدم التزام بعض تلك المقاهى بشروط التراخيص اللازمة بتسجيل الدخول على الشبكة، بالإضافة إلى إمكان تنقل مرتكبى تلك الجرائم بين أكثر من مقهى خلال اليوم الواحد. و من ناحية ثانية، كثيراً ما تقوم تلك المقاهى بإعادة تشكيل أجهزتها بصورة دورية (٦٤).

ب – استخدام تكنولوجيا ADSL (٦٥) اختصار معناه شبكة اتصالات رقمية غير متماثلة) : أو ما يعرف باسم الإنترنت فائق السرعة، إلا أن هذا التطور قد مكَّن البعض من استغلالها بصورة سيئة؛ و ذلك عن طريق اشتراك أكثر من شخص فى جهاز واحد عن طريق موزع خطوط، ويكون الجانى هو أحد الأشخاص المتصلين بنظام المشاركة؛ مما يؤدى إلى صعوبة الوصول إليه فى حالة ارتكابه جريمة معلوماتية؛ حيث أن عمليات الفحص الفنى تتوصل إلى أن هناك شخصاً آخر هو المتعاقد على الاشتراك بتلك الخدمة(٦٦).

جـ- التطور التكنولوجى و ظهور الإنترنت اللاسلكى: و الذى يتيح سرعة الاتصال مع شبكة الإنترنت من خلال كروت اتصال لا سلكية مزودة بأجهزة الحاسبات المحمولة Laptop؛ حيث يتم استقبال خدمة الإنترنت من مقدمى الخدمة، و يتم توزيعها لاسلكياً على منافذ توصيل Access Point. و تتميز هذه الخدمة بإمكان الدخول السريع لشبكة الإنترنت فى أى

مكان يُقدم مثل هذه الخدمة (المطارات – الفنادق – المراكز التجارية)، وعلى الرغم من أن هذه الخدمة تُعد من التطورات الحديثة فى التعامل مع شبكة الإنترنت، فإن بعض الأشخاص أساءوا استخدامها؛ حيث يستخدم مرتكب الجريمة تلك التكنولوجيا لسهولة و سرعة الإنترنت من أى مكان يقدم تلك الخدمة باستخدام جهازه الشخصى؛ الأمر الذى يسمح له بالتنقل فى أكثر من مكان فى اليوم الواحد؛ حيث إن الجهة التى تقدمها لا تسجل دخوله على شبكة الإنترنت (٦٧).

٣- الغفلية:

من أبرز خصائص الجرائم المعلوماتية الغفلية Anonymity؛ و تعنى غياب الهوية و الاسم المحدد Absence of Identity؛ حيث يمكن استخدام أسماء مستعارة و غير حقيقية؛ فالإنسان يستطيع أن يتفاعل مع آخرين فى الفضاء الإلكترونى دون أن يحدد أو يذكر شخصيته الحقيقية؛ مستخدماً أسماء مستعارة، وأماكن غير محددة، وحقائق غير صادقة (٦٨). و قد يسر الإنترنت تلك الغفلية فى هذا المجال.

و ساعدت الغفلية الأفراد على ارتكاب أفعال و أنشطة إجرامية مع إخفاء شخصياتهم الحقيقية؛ لذا يتعذر اكتشاف شخصية القائم بهذا النشاط غير القانونى؛ فلا تستطيع السلطات المختصة تحديد هوية مرتكب هذا النشاط و معاقبته (٦٩).

و فى بعض الأحيان، يعتمد المجرم أيضاً على عمليات التخفى (٧٠) Proxy أثناء التجوال على شبكة الإنترنت، التى تسمح لمستخدمها بالانطلاق على أى موقع على الشبكة دون أن يتم اكتشاف الشخص الذى زار تلك المواقع. و على الرغم من أهمية البروكسيات و الهدف الذى صُممت من أجله لتأمين الشبكات و المواقع ضد عمليات الاختراق، إلا أنها استُغلت استغلالاً سيئاً؛ حيث يصعب الوصول إلى الفرد الذى يستخدم تلك التكنولوجيا. كما أن الأمر لم يقف عند هذا الحد، بل يقوم صانعوا الفيروسات من خلال استخدام تلك التكنولوجيا بإطلاق فيروساتهم؛ مما يشكل صعوبةً فى التوصل لمرتكب هذا الفعل الإجرامى (٧١).

٤ – ارتباط الجرائم المعلوماتية بجرائم الياقات البيضاء:

أُثير تساؤل حول مدى ارتباط الجرائم المعلوماتية بجرائم الياقات البيضاء؟ وقبل الإجابة على هذا التساؤل، يجب الإشارة إلى أن مصطلح جرائم الياقات البيضاء White-Collar Crime تمت صياغته للمرة الأولى من خلال أعمال إدوين سويزرلاند Edwin H Sutherland في عام (١٩٤٩) في مؤلفه المعنون جرائم الياقات البيضاء، و قد وضع تعريفاً لتلك الجرائم؛ إذ يشير إلى أنها جرائم تُرتكب من قبل أشخاص يحظون بالتقدير و الاحترام Respectable Person في سياق عملهم والأعمال الأخرى، بالإضافة إلى تمتعهم بالثقة من جانب المجتمع. و أصبحت جرائم الياقات البيضاء تُعرَّف الآن بأنها فعل غير قانوني، أو مجموعة من الأفعال و الأنشطة غير القانونية، تُرتكب بواسطة وسائل غير مادية Non Physical Means، أو من خلال الكتمان Concealment ، والخداع Guile؛ و ذلك من أجل الحصول على المال و الامتيازات الشخصية (٧٢). و تكمن خطورة هذه الفئة؛ في استغلال مراكزها المالية، و الاقتصادية، وأوضاعها الاجتماعية، في القيام بأنشطتها الإجرامية، و أفعالها غير المشروعة.

أما فيما يتعلق بارتباط الجرائم المعلوماتية بجرائم الياقات البيضاء؛ فإن ذلك ربما يظهر لنا من خلال توضيح ما يلي:

أ – تتشابه الجرائم المعلوماتية مع جرائم الياقات البيضاء في كونها أفعالاً غيرقانونية وأنشطة إجرامية تعتمد على الغش، و الخداع، و السرية، و لا تعتمد على التطبيق المباشر للقوة المادية .(73) Physical Force بمعنى، أنها لا تميل إلى استخدام العنف، أو القتل، أو التهديد، أو حتى الإكراه؛ بل تعتمد على استخدام خبرات فنية في تنفيذ تلك الأفعال و الأنشطة؛ من خلال الاستعانة بتكنولوجيا الحاسب الآلي والإنترنت، حتى أن البعض يميل إلى تعريفها بالجرائم المكتبية.

ب – إذا كانت تكنولوجيا الحاسب الآلي قد أسهمت في تغيير بيئة العمل، وكيفية تنفيذ الإجراءات الإدارية الروتينية، و عمليات المحاسبة، و المراجعة، و طرق

تخزين و استرجاع البيانات، و نظم التحويل و دفع الرواتب، و نظم الائتمان، في البنوك، و الشركات، و المؤسسات، و غيرها من أماكن العمل المختلفة؛ يمكن القول بأن المعالجة الآلية للبيانات حلت محل النظام الروتيني في نظام العمل؛ و بالتالي يمكننا التأكيد على أن الحاسب الآلي قد غير طبيعة جرائم الياقات البيضاء و بيئتها (٧٤).

و مجمل القول: أن ارتباط الجرائم المعلوماتية بجرائم الياقات البيضاء، ربما تجسد في تشابه الجرائم المعلوماتية بجرائم الياقات البيضاء؛ فكلاهما يعتمد على الخداع، و الغش، و عدم اللجوء إلى استخدام العنف أو الإكراه. فالجرائم المعلوماتية وإن كانت نتائجها في بعض الحالات تؤدي إلى حدوث خسائر في الأرواح، إلا أنها لا تعتمد على استخدام العنف مثلما هو الحال في الجرائم التقليدية. ومثال ذلك؛ فإنه عند التلاعب في أنظمة شبكات الحاسب الآلي الخاصة بنظم مراقبة و تشغيل الملاحة الجوية؛ فإن ذلك ربما يؤدي إلى حدوث اضطرابات في حركة الملاحة الجوية؛ ويترتب على ذلك وقوع حوادث و خسائر في الأرواح.

و من ناحية أخرى، أسهم الحاسب الآلي في تطور جرائم الياقات البيضاء من حيث أسلوب التنفيذ؛ حيث يتم التلاعب في البيانات المخزنة بالحاسب الآلي، سواءً أكان ذلك في مرحلة إدخال البيانات أو إخراجها.

٥ – الجريمة المعلوماتية جريمة منظمة:

لا نقصد بالجريمة المنظمة هنا المعنى المتداول لهذا المصطلح، و الذي يثير في أذهاننا عصابات المافيا، و جماعات الجريمة المنظمة التي لها أنشطة إجرامية عابرة للحدود و القارات، بل نحاول أن نبين أن الجريمة المعلوماتية نشاط إجرامي منظم وخاضع للتخطيط، و هذا التخطيط لا يكون إلا من خلال أفراد مؤهلين في هذا النوع من النشاط، الذي يعتمد على المعرفة بتقنيات الحاسب الآلي و الإنترنت. فالجريمة المعلوماتية ليست نشاطاً إجرامياً عشوائياً، بل يخضع لتخطيط مسبق. ومن ناحية أخرى، تُعد الجريمة المعلوماتية جريمة منظمة لكونها تعتمد على أساليب تكنولوجية أكثر تعقيداً، و تلك الأساليب تكون أكثر صعوبة في الاكتشاف من قبل أفراد الأمن.

و يمكن القول، بأن خصائص الجرائم المعلوماتية التى سبق ذكرها قد كانت بمثابة عوامل أساسية ساعدت على ظهور هذا النمط من الجرائم المستحدثة وانتشاره، إلا أن هناك عوامل أخرى كانت مؤثرةً أيضاً فى انتشار تلك الجرائم. ويمكن أن نتناول تلك العوامل على النحو التالى:

أ – استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلى و الإنترنت فى ارتكاب الجرائم و تنفيذها بسرعة و كفاءة دون ترك أية آثار، هذا بالإضافة إلى سهولة الحصول على المعلومات اللازمة لارتكاب تلك الجرائم من خلال شبكة الإنترنت، والتى أصبحت بدورها مسرحاً لارتكاب تلك الجرائم.

ب – استغلال مرتكبى تلك الجرائم الثغرات القانونية، و التى تتمثل فيما يلى(٧٥):

١– صعوبة التوصل إلى اتفاق عالمى حول نوعية الأفعال و الأنشطة التى تدخل فى نطاق الجرائم المعلوماتية.

٢– عدم وجود اتفاق عالمى موحد حول التعريف القانونى للسلوك الإجرامى.

٣– عدم توافر الخبراء اللازمين من قوات الشرطة و الهيئات القضائية.

٤– غياب التعاون بين الدول فيما يتعلق بتبادل المتهمين فى تلك الجرائم، و تسليمهم للقضاء.

جـ– عدم إبلاغ المجنى عليه عند وقوعه ضحية لتلك النوعية من الجرائم. فالكثير من الجرائم المعلوماتية لم يتم الإبلاغ عنها؛ لأن هناك الكثيرين الذين لا يعلمون كيفية عمل نظم تشغيل الحاسب الآلى، و حتى عندما يتم اكتشاف الجرائم، فإن هناك القليل من الجرائم يتم الإبلاغ عنها للسلطات المختصة؛ وربما يرجع ذلك للأسباب التالية (٧٦):

١– اعتماد الشركات، و البنوك، و المؤسسات التجارية، فى أعمالها على

ثقة الجماهير؛ و نشر ذلك سرعان ما يؤثر على سمعتها فى الأسواق، وأمام زبائنهم، و منافسيهم.

٢- اعتقاد المجنى عليه أن الإعلان عن الجريمة ربما يكون إعلاناً عن وجود خلل فى نظم الحماية، و أيضاً بمثابة توضيح للآخرين بكيفية ارتكاب الجريمة.

٣ – فقدان الثقة فى تعامل السلطات المختصة مع مرتكبى تلك النوعية من الجرائم؛ و ذلك لعدم كفاءة القوانين المعمول بها.

سادساً: التحليل الكيفي لأنماط الجرائم المعلوماتية:

هناك معايير مختلفة لتحديد أنماط الجرائم المعلوماتية؛ منها معيار نوع الخسارة Type of Loss؛ فهناك خسارة مادية و تدمير من خلال التخريب المتعمد Vandal-ism، و انتهاك حقوق الملكية الفكرية على سبيل المثال. و هناك تصنيف لأنماط الجرائم المعلوماتية طبقاً للدور الذى يقوم به الحاسب الآلى فى ارتكاب النشاط الإجرامى، و أيضاً تصنيف من خلال نوع النشاط الإجرامى مثل؛ السرقة، والاحتيال، و السطو، و التخريب، و التجسس، كما يوجد تصنيف آخر من خلال وسيلة الفعل أو النشاط الإجرامى مثل؛ نشر الفيروسات، و الهجوم على شبكات الحاسب الآلى لتعطيل أو إيقاف الخدمة، و إدخال البيانات المزيفة، وهكذا(٧٧).

و يستند تحليلنا الكيفى لأنماط الجرائم المعلوماتية على عدد من معايير التصنيف، هى:

١- الحاسب الآلى كهدف As Target (على سبيل المثال، الاحتيال المعلوماتى).

٢- الحاسب الآلى كوسيلة Instrument لارتكاب النشاط الإجرامى (احتيال، وسرقة، توشهير، و ابتزاز).

٣- الحاسب الآلى كعامل ثانوى Incidental لجرائم أخرى (الجريمة المنظمة

- غسيل الأموال، تجارة المخدرات، الدعارة).

٤- جرائم ارتبطت باستخدام و انتشار الحاسب الآلى (نشر الفيروسات، سرقة البرمجيات، تعطيل أو إيقاف خدمة شبكات الحاسب الآلى و مواقع الإنترنت).

و سوف نحاول مناقشة معايير التصنيف السابقة بشىء من التفصيل، على النحو التالى:

١- الحاسب الآلى كهدف (الاحتيال المعلوماتى):

يُعد الاحتيال المعلوماتى من أبرز أنماط الجرائم المعلوماتية، و ذلك عندما يكون الحاسب الآلى هدفاً لطبيعة النشاط الإجرامى، و يتساءل الباحث ما طبيعة الاحتيال المعلوماتى؟ و للإجابة عن هذا التساؤل يعرض الباحث مفهوم الاحتيال المعلوماتى، وآلياته، و أسباب انتشاره، و صوره المختلفة.

يُستخدم مفهوم الاحتيال فى اللغة بمعنى طلب الحيلة، و يُقصد به ـ بوجه عام ـ الغش و الخداع الذى يلجأ إليه الشخص للحصول من الآخرين دون وجه حق على فائدة أو منفعة. و يشير وصف الاحتيال بالمعلوماتى إلى أن هناك صورة مستحدثة للاحتيال تعتمد على إساءة استخدام الحاسبات، و التلاعب فى نظم المعالجة الإلكترونية للبيانات (٧٨)؛ من أجل الحصول بغير حق على أموال و خدمات. وفيما يتعلق بالشىء الذى يقع عليه فعل الاحتيال؛ فإنه يتمثل فى المعلومات المخزنة داخل الحاسب الآلى، أو الموجودة على شبكة الإنترنت (٧٩).

فالاحتيال المعلوماتى نشاط غير مشروع، يعتمد على سرقة المعلومات والبيانات المخزنة بالحاسب الآلى؛ بهدف تحقيق منفعة شخصية قد تكون ذات عائد معنوى، أو مادى، أو كليهما.

أما عن آليات الاحتيال المعلوماتى؛ فإنها تتمثل فى الدخول غير المشروع أوغير المصرح به (٨٠) Unauthorized Access؛ من خلال قيام الشخص بقصد ودون مبرر أو سند قانونى بالدخول غير المصرح به على أنظمة تشغيل الحاسب

الآلى، و الملفات المخزنة بداخله (٨١).

فالدخول غير المشروع من أكثر الأفعال التى تُرتكب بصورة متكررة على شبكات الحاسب الآلى و الإنترنت؛ و يتضمن هذا اختراقاً للأمن، و انتهاكاً للخصوصية، و كشفاً للأسرار المالية و الصناعية للشركات، و يشمل هذا أيضاً تجسساً يهدد أمن الدولة. و أصبح كل هذا يمثل تهديداً حقيقياً و خطيراً؛ لأن هناك العديد من الهيئات، و المؤسسات الحكومية، و العسكرية، و الأكاديمية، تتعرض لهذا الفعل من خلال الدخول المقصود غير المشروع، و غير المصرح به من قبل أفراد يطبقون هذا الفعل (٨٢).

و يتساءل الباحث، من الذى يرتكب جرائم الدخول غير المشروع Un-authorized Access Crimes؟ فالدخول غير المشروع يمكن أن يأتى من خارج المؤسسة من خلال فعل الاختراق، و لكنه يمكن أن يحدث أيضاً من خلال شخص يعمل داخل المؤسسة، و يستخدم كلمة سر خاصة بشخص آخر فى الدخول غير المصرح به، و يستطيع الموظفون الذين لديهم سلطة الدخول على أجهزة وشبكات الحاسب الآلى أن يرتكبوا هذه النوعية من الجرائم؛ من خلال توسيع مجال دخولهم، أو إساءة استخدام هذا الحق فى ارتكاب السرقة، أو تعديل، أو حتى تدمير البيانات، وكذلك قد يرتكب الموظفون السابقون هذه النوعية من الجرائم عندما تفشل الشركة فى تغيير شفرات Codes الدخول، أو استخدام شفرات خاصة بموظفين آخرين قبل مغادرة الشركة (٨٣).

أما عن صور الاحتيال المعلوماتى؛ فإنها تتركز فى:

أ- تعديل البيانات :Data Alteration

يكون تعديل البيانات أو تغييرها؛ من خلال الدخول المقصود غير المشروع على البيانات المخزنة بالحاسب الآلى، و محاولة تعديلها بما يتفق مع ما هو محدد سلفاً؛ و ذلك من خلال الشخص نفسه، أو من خلال دفع آخرين للقيام بهذا العمل؛ بهدف جعل الشخص أو المؤسسة تأخذ قرارات مختلفة عن القرارات التى كانت

معتادة على أخذها من قبل (٨٤)؛ فالتعديل أو التغيير يكون بقصد إحراز أوالحصول على منفعة أو فائدة تترتب على هذا الفعل.

و لنأخذ مثالاً على تعديل البيانات؛ مفاده افتراض أنك تُجرى طلباً لتجديد رخصة القيادة الخاصة بك، فإن الموظف المختص سوف يبحث فى البيانات المخزنة بالحاسب الآلى، وإذا وجد بأن هناك عقوبة لا تسمح لك بالقيادة واستخراج رخصة جديدة لك؛ فإنك سوف تُقدِم رشوة فى هذه الحالة حتى يقوم الموظف بتغيير البيانات و تعديلها. و يُعد هذا النشاط عملاً إجرامياً؛ لأن هذا من شأنه العبث بالبيانات الرسمية المسجلة و المدونة؛ و بالتالى تعديلها، وإخفاء حقائق مقررة. ويحدث هذا النمط من الجرائم غالباً مع شركات الائتمان، حيث يكون لدى موظفى الشركات و المؤسسات – فى الأغلب – سلطة الدخول على قواعد البيانات (٨٥) Databaseالمهمة التى يمكن تعديلها بسهولة (٨٦).

و هكذا، فإن تعديل البيانات أو تغييرها غالباً ما يكون لـه عواقب وخيمة. و قد قامت الجمعية البريطانية للحاسب الآلى فى عام (١٩٨٩)، بتقديم ثلاثة سيناريوهات يمكن أن يترتب عليها فقدان الحياة بالنسبة للبشر فى حالة تعديل البيانات (٨٧):

١– زيادة الجرعة الإشعاعية فى العلاج الطبى المقرر للمريض.

٢– تعديل درجات الطاقة النووية، و تأثير ذلك على ملايين البشر.

٣ – التلاعب فى نظم التحكم فى حركة الملاحة الجوية أو البحرية ؛ وما يمكن أن يسببه ذلك من حوادث.

ب– تدمير البيانات Data Destruction:

يكون تدمير البيانات من خلال قيام الشخص بقصد و دون مبرر قانونى بإفساد أو محو للبيانات المخزنة بداخل الحاسب الآلى (٨٨)، و إذا كان تعديل البيانات أحياناً يستغرق وقتاً كبيراً لكى يُكتشف، فإن تدمير البيانات يكون خلاف ذلك؛ لأن التدمير يعنى فى مجمله محو كل الملفات؛ أى محو غير مشروع Unauthorized Romoval للملفات. فأصحاب الملفات – سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات – غالباً ما يكتشفون فقدان

البيانات بمجرد الدخول عليها. و تكون الخسارة المادية لتدمير البيانات في إهدار الوقت الذى يُبذل لإعادة بناء قواعد البيانات مرةً أخرى؛ وبالتالى تعطل سير العمل أثناء فقدان هذه البيانات؛ حيث لا يمكن تسيير الأعمال فى حالة عدم وجود الملفات التى تحتوى على البيانات (٨٩).

و من أمثلة تدمير البيانات أو المحو غير المشروع للبيانات؛ ما حدث عام (١٩٩١) عندما أصدر مبرمج حاسب آلى يعمل فى شركة تأمين بإنجلترا نسخاً لملفات الشركة بعد أن محا الملفات الأصلية، و عرض على الشركة أن يبيع لها تلك النسخ مرة ثانية بمبلغ مليون جنيه إسترلينى، إلا أن الشرطة أجرت القبض عليه، و برر هذا السلوك بأنه كان انتقاماً من الشركة بسبب خفضها راتبه الشهرى(٩٠).

جـ - سرقة البيانات: Data Theft

تعنى سرقة البيانات؛ الحصول غير المشروع على البيانات و المعلومات المخزنة بالحاسب الآلى؛ و يمكن لهذه السرقة أن تتخذ شكلين (٩١):

١- **سرقة البيانات حال إخراجها** :Output Dataو تشمل طبع البيانات، وسرقة البرامج.

٢- **سرقة البيانات حال إدخالها** :Interception Dataو تشمل سرقة البيانات أثناء مرحلة الإدخال.

و من أمثلة سرقة البيانات؛ ما حدث عام (١٩٩٠) عندما وُجِّه إلى الصحافى ستيورات جولدمان تهمة اختراق شبكة الحاسب الآلى الخاصة بتلفاز فوكس فى نيويورك و لوس أنجلوس، و الشروع فى سرقة الأخبار و نشرها (٩٢).

و مجمل القول، إن سرقة البيانات تتضمن نسخ المعلومات المملوكة وتوزيعها للآخرين، و تكون لها (المعلومات و البيانات) صفة الملكية الفكرية مثل؛ حقوق الطبع للمؤلفات، و البرمجيات، و الرسومات الفنية، و الأسرار الصناعية، والعلامات التجارية، و براءات الاختراع.

و فيما يتعلق بأساليب الاحتيال المعلوماتى؛ فإنها قد تتركز فى سرقة كلمات السر أو تخمينها Guessing Passwords ، و هناك أيضاً تغيير البيانات بالزيادة أو النقصان Data Diddling ؛ حيث تُعد تلك الطريقة من أكثر الطرق أمناً، وسهولةً، وأكثر أستخداماً فى مجال الاحتيال المعلوماتى؛ حيث يستطيع أى شخص يتعامل مع الحاسب الآلى فيما يتعلق بإدخال بيانات، أو نقلها، أو مراجعتها، وله حق الدخول على البيانات، أن يعمل على تحقيق امتيازات خاصة له قد تكون غير مشروعة. ومن الأساليب أيضاً؛ سرقة كميات ضئيلة من مصدر به كميات هائلة دون أن تؤثر على الإجمالى الكلى بصورة ظاهرة؛ و تتضمن هذه الطريقة تغييراً أو تعديلاً فى طريقة حساب فوائد البنك. فعادةً ما يتم تقريب الفوائد إلى أقرب الفئات؛ بمعنى جبر الكسور إلى أقرب حد، و تعتمد هذه الطريقة على تحويل هذه السنتات إلى حساب خاص بالشخص الذى يجرى هذه العملية (موظف البنك)، كما تعتمد الطريقة أيضاً على تراكم الفائدة مع مرور الوقت؛ و يطلق على هذه الطريقة Salami Tech-niques(٩٣) .

و فى ضوء ما سبق تناوله لصور الاحتيال المعلوماتى و أساليبه، نحاول أن نلقى الضوء على أسباب انتشار الاحتيال المعلوماتى التى يمكن أن نوجزها على النحو التالى (٩٤):

١- عدم المراجعة الدورية للبيانات بعد إدخالها إلى نظام الحاسب الآلى.

٢- اعتماد المعاملات التجارية و المالية على الحاسبات الآلية؛ و بصفة خاصة فيما يتعلق بتحويل الأموال.

٣- اعتماد الشركات و الهيئات على الثقة الممنوحة لموظفيها، و الذين ربما يشكلون النسبة الأكبر أو الأغلبية من الجناة فى الاحتيال المعلوماتى.

٤- سهولة الدخول إلى نظام الحاسب الآلى عن بعد بواسطة شبكة الإنترنت.

٥- صعوبة التعرف على محتويات الملفات التى يتكون منها نظام الحاسب الآلى، وصعوبة قراءاتها ما لم يتم طلب عرضها على الشاشة أو طباعتها؛

وهو ما يساعد بشكل كبير على إخفاء ما تم من تلاعب أكبر وقت ممكن.

٦- عدم كفاية و كفاءة الإجراءات الأمنية لنظم تشغيل الحاسب الآلي.

٢- الحاسب الآلي كوسيلة للنشاط الإجرامي:

يُستخدم الحاسب الآلي كوسيلة As Instrument أو أداة لارتكاب النشاط الإجرامي و تنفيذه، و مثال ذلك؛ السرقة، و الاختلاس، و التشهير، و الابتزاز؛ أي استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي المتقدمة و الإنترنت في تنفيذ الأنشطة الإجرامية التقليدية. و من أبرز الأمثلة على ذلك، استخدام الحاسب الآلي في تزوير العملات النقدية، و أيضاً التشهير بسمعة الأشخاص على شبكة الإنترنت، و سرقة أرقام بطاقات الائتمان، و ما شابه ذلك.

٣- الحاسب الآلي كعامل ثانوي للنشاط الإجرامي:

و إلى جانب ما تقدم، يؤدي الحاسب الآلي دور العامل الثانوي في النشاط الإجرامي؛ و بخاصة في مجال تسهيل الأفعال و الأنشطة غير الأخلاقية. و من أهم صور هذه الأفعال الدعارة، و التي أصبحت تُرتكب بعيداً عن عيون القانون؛ فلقد أتاحت شبكة الإنترنت فرصاً عديدةً لهؤلاء الذين يرغبون في ممارسة هذا النشاط غير المشروع؛ و ذلك باستخدام وسائل عديدة مثل؛ البريد الإلكتروني، و حجرات الدردشة، و الإعلانات على شبكة الإنترنت، و بالأخص دعارة الأطفال Child Pornography(٩٥) هذا من ناحية؛ و من ناحية أخرى، يمكن استخدام الإنترنت في نشر الصور الإباحية؛ و ذلك من خلال المواقع الإباحية التي تعرض الصور وملفات الفيديو، و استخدام الإنترنت في تسويق تلك المنتجات، و إجراء المحادثة مع العاهرات(٩٦).

و يشير تقرير الاتصالات و المعلومات الصادر عن اليونسكو في عام (٢٠٠٠)، إلى أن الإنترنت أصبح يتيح الصور الإباحية و أفلام الفيديو للأطفال والمراهقين بسهولة و يسر. و لقد استطاعت منظمة انقذوا أطفالنا المتمركزة في كاليفورنيا؛ والمعنية بحماية الأطفال؛ أن تحدد أكثر من (٨٠٠٠) موقع في الإنترنت تتناول بغاء

الأطفال، كما ذكرت إحدى الخدمات المعلوماتية اليابانية أن هناك (٥٠٠,٠٠٠) موقع للإباحية الجنسية متمركزة فى اليابان؛ و من بينها نسبة كبيرة تحتوى على صور لبغاء الأطفال. و هكذا، حل الإنترنت محل وسائط الجنس التقليدية مثل المجلات، والصور، و الأفلام السينمائية، و أصبح وسيلة عملية ورخيصة؛ حيث لا يمكن تعقب الأشخاص الذين ينشرون تلك الأعمال ويسوقونها(٩٧).

يُستخدم الإنترنت إذن فى ارتكاب أفعال و أنشطة غير أخلاقية، و يشجع على الفسق و الفجور؛ من خلال نشر الصور الإباحية، و تسهيل أعمال الدعارة بالأخص مع الأطفال و الفتيات؛ وذلك من خلال عمل مواقع على شبكة الإنترنت تعرض وتسوق تلك الأعمال غير الأخلاقية، و ذلك بعيداً عن القانون و الهيئات الرقابية؛ حيث أصبح الإنترنت وسيطاً يمكن من خلاله تسهيل ارتكاب تلك الأعمال.

و هناك نشاط آخر يُعتمد فيه على الحاسب الإجرامى؛ هو استخدام عصابات الجريمة المنظمة للحاسب الآلى كعامل ثانوى لتسهيل ارتكاب أنشطتهم غير المشروعة (٩٨). فمما لا شك فيه أن الجريمة المنظمة عبر القوميات تُعد من أهم وأخطر التحديات التى يواجهها المجتمع الدولى بأسره، بما تشكله من أخطار تهدد كافة المنظمات، و الشعوب، و المؤسسات الدولية، و الأفراد، على مختلف مستوياتهم وثقافتهم. و يتمثل هذا التحدى، فى استمرار تواجد هذه النوعية وانتشارها من الأنشطة الإجرامية، رغم ما بُذل من جهود على كافة المستويات من أجل مكافحتها عبر سنوات طويلة تمتد إلى بداية القرن العشرين (٩٩).

الجريمة المنظمة تنظيم إجرامى قائم على أشخاص يوحدون صفوفهم من أجل ممارسة أنشطة إجرامية على أساس دائم و مستمر، و يتسم هذا التنظيم بكونه ذى بناء هرمى (مستويات قيادية، و وسطية، و تخصصية، و أخرى تنفيذية). و يحكم هذا البناء نظم و لوائح داخلية تحكم نظام العمل، و يستخدم العنف، و التهديد، والابتزاز، والرشوة، فى سبيل تحقيق أغراضه. و يتبين ذلك من تعريف الأركان الرئيسة للإجرام المنظم، و هى (١٠٠):

أ – العمل المنظم من خلال مجموعة أفراد يوحدون صفوفهم من أجل العمل فى النشاط الإجرامى.

ب – الحرص على استمرار هذا النشاط الإجرامى و توسيع نطاقه؛ من خلال إطار مؤسسى، و له بناء هرمى، و لوائح لتنظيم العمل به.

جـ– استخدام أساليب العنف، و التهديد، و الابتزاز، و إفساد المسؤولين العاملين فى مؤسسات العدالة؛ من أجل تواصل نشاطهم.

د– الاعتماد على الوسطاء فى ارتكاب الجرائم؛ للحفاظ على القيادات من التعرض للمساءلة الجنائية.

أما عن استخدام الحاسب الآلى فى تنفيذ الجريمة المنظمة، فيمكن القول بأن الجريمة المنظمة بدأت فى الاستفادة من تلك التكنولوجيا، و بدأت أيضاً تقدر قيمتها. وطبقاً لمكتب إلينوى للتحقيقات بالولايات المتحدة Illinois Bureau of Investigation؛ فإن الجريمة المنظمة تستخدم تكنولوجيا الحاسب الآلى فى الكثير من أنشطتها الإجرامية؛ فقد يستخدم تجار المخدرات الحاسب الآلى فى عمليات البيع والتداول (١٠١).

و تؤدى شبكات الحاسب الآلى دوراً متزايداً فى الجريمة المنظمة على المستوى الدولى، فليس هناك شك فى أن الحاسب الآلى أصبح يقدم الآليات لجماعات الجريمة المنظمة، و المعرفة الملائمة لإنجاز أنشطتهم الإجرامية (١٠٢).

و على ذلك، تحتاج الجريمة المنظمة إلى الحاسب الآلى لثلاثة أسباب تتمثل فيما يلى (١٠٣):

أ– اتساع نطاق أو نشاط العمل الإجرامى؛ حيث سهل التقدم التكنولوجى من نموالجريمة المنظمة الدولية. إذ أسهمت سهولة الاتصالات بين التنظيمات الإجرامية فى تيسير الكثير من الأنشطة الإجرامية و ارتكابها بسهولة أكثر من ذى قبل، كما أدت التكنولوجيا الرقمية الجديدة – أيضاً – إلى صعوبة تنفيذ القانون على أنشطة تلك التنظيمات؛ إذ أنه من الصعب مراقبة أنشطة تلك التنظيمات؛ و ذلك لاستخدامها

تكنولوجيا حديثة و متطورة فى إنجاز العديد من الأفعال المخالفة بعيداً عن الهيئات القانونية و الرقابية.

ب- استخدام الحاسب الآلى للهجوم أو اختراق المؤسسات و الهيئات التى تستخدمه.

جـ - استخدام الحكومات للحاسب الآلى فى عمليات البحث، و التحقيق، والتحرى، عن أفراد الجريمة المنظمة؛ مما يُلزم أفراد تلك التنظيمات الإجرامية استخدام تلك التكنولوجيا كرد فعل مناوىء للجهد الحكومى.

و بالإضافة إلى الأسباب التى ذكرناها، تعتمد الجريمة المنظمة أيضاً على شبكة الإنترنت فى تنفيذ أنشطتها الإجرامية؛ حيث تستفيد من غفلية الإنترنت Anonym-ityالتى كانت بمثابة أداة جيدة لإنجاز العديد من أنشطة جماعات الجريمة المنظمة؛ وأصبحت السرية جزءاً مهماً و مكوناً حيوياً لهذا النوع من الجريمة؛ و قدم الإنترنت وسيطاً مناسباً للجريمة المنظمة لممارسة أنشطتها فى جويسوده الكتمان، و السرية، وعدم الإفصاح عن الاسم أو الجهة. و قد يسرت الاستعانة بتكنولوجيا الحاسب الآلى والإنترنت إنجاز العديد من الأنشطة عبر الحدود الدولية، بالإضافة إلى تقليل المخاطر و الشعور بالأمان عند ارتكاب الأنشطة الإجرامية (١٠٤).

و من ناحية ثانية، تستخدم جماعات الجريمة المنظمة تكنولوجيا الحاسب الآلى والإنترنت فى مزاولة عمليات الاحتيال و غسيل الأموال؛ حيث يسرت هذه التكنولوجيا انتقال الأموال من خلال البنوك و المؤسسات المالية، و إجراء تحويلات بطرق غير شرعية (١٠٥). و قد يسرت الاستفادة من الخدمات البنيكة المتاحة على شبكة الإنترنت للكثير من البنوك نقل الأموال، و تحويلها، و تحويل البضائع والخدمات حول العالم، بالإضافة إلى ممارسة عمليات الشراء و البيع وكافة المعاملات التجارية عبر شبكة الإنترنت؛ الأمر الذى أسهم بصورة كبيرة فى قيام تلك الجماعات بعمليات غسيل الأموال بصورة آمنة و أكثر يسراً من ذى قبل(١٠٦).

و إجمالاً، ضاعف التطور التكنولوجى فى مجال الحاسب الآلى والإنترنت -

الذى شهده العالم فى الفترة الأخيرة – من الخسائر، و الأضرار، و المخاطر، الناجمة عن الجريمة المنظمة؛ نتيجة لاستخدام تلك التكنولوجيا من قِبَل جماعات الجريمة المنظمة الدولية.

٤ – جرائم ارتبطت باستخدام الحاسب الآلى و انتشاره:

هناك جرائم ارتبطت بانتشار الحاسب الآلى؛ تتمثل فى زراعة الفيروسات، ونشرها، و الهجوم على مواقع الإنترنت؛ بهدف تعطيل أو إيقاف الخدمة، و ظهور ما يُعرف بالإرهاب الإلكترونى Cyber-Terrorism، و الهجوم على شبكات البنية التحتية التى أصبحت تُدار بواسطة الحاسب الآلى. و سوف نتحدث عن ذلك الأمر بشيء من التفصيل فى الفصل القادم، عندما نتحدث عن المخاطر المجتمعية للجرائم المعلوماتية.

سابعاً: التحليل الكمي للجرائم المعلوماتية:

أصبح وجود الجرائم المعلوماتية و ما يترتب عليها من خسائر مالية ضخمة أمر مسلم به، و ليس أدل على ذلك من اتجاه كثير من الدول إلى وضع تشريعات وقوانين خاصة للجرائم المعلوماتية؛ بهدف مواجهة هذا النوع من الجرائم المستحدثة. إلا أنه على الرغم من ذلك؛ فإن محاولات تقدير حجم الجرائم المعلوماتية، و ما يترتب عليها من خسائر ليس بالأمر اليسير. و سوف يتعرف الباحث فى هذا الجزء على الأسباب التى تقف أمام التقدير الحقيقى لحجم هذه الجرائم، ثم سيتعرض لأهم المحاولات التى بُذلت من أجل تقدير هذا الحجم فى كل من أمريكا، و بريطانيا، و فرنسا، و بعض دول العالم المختلفة.

١– صعوبة تقدير حجم الجرائم المعلوماتية:

هناك صعوبات كثيرة تقف أمام محاولات تقدير الحجم الفعلى و الحقيقى للجرائم المعلوماتية؛ فالحجم الفعلى لهذه الجرائم أكبر مما هو مدون بالفعل؛ فهناك قصور حقيقى فى البيانات المتاحة التى يمكن أن نستمدها من الهيئات، والمؤسسات، والشركات حول حجم و نوعية الجرائم المعلوماتية التى استهدفتهم، وكذلك البيانات

التى يمكن أن نحصل عليها من الأجهزة الأمنية حول تلك النوعية من الجرائم. و لا ترتبط هذه المشكلات بدولة بعينها؛ مثل الولايات المتحدة، بل تواجه العديد من بلدان العالم. و يمكن أن نُرجع أسباب نقص البيانات المتاحة حول الجرائم المعلوماتية؛ وبالتالى صعوبة تقدير حجمها، إلى الأسباب التالية (١٠٧):

أ– قلة الجرائم المعلوماتية التى يمكن اكتشافها؛ فغالبية الجرائم يتم اكتشافها بالصدفة؛ نظراً لما تنطوى عليه تلك الجرائم من تعقيد فى أساليب ارتكابها؛ مما يجعل من الصعب اكتشافها.

ب– لا يتم الإعلان إلا عن القليل من الجرائم المعلوماتية؛ لأن هناك العديد من الهيئات و المؤسسات المالية التى تخشى من الإعلان عن تعرضها لتلك الجرائم؛ وذلك خوفاً من فقدان الثقة أمام عملائها، و عدم تعاملهم مرة أخرى مع تلك المؤسسات، وأيضاً الحفاظ على سمعتهم أمام الهيئات والمؤسسات الأخرى المنافسة لها فى سوق العمل.

جـ – افتقار العديد من الدول إلى مؤسسات الأمن المدربة و المؤهلة للتعامل مع تلك النوعية من الجرائم.

د– ربما يتم تنفيذ العديد من الهجمات من خلال العاملين بالشركات والهيئات؛ الأمر الذى يجعل عملية الاكتشاف و توجيه الاتهام غاية فى الصعوبة.

هـ – عدم تعاون نسبة كبيرة من المجنى عليهم مع جهات التحقيق؛ خوفاً مما يترتب على ذلك من كشف لأسرار العمل، و آليات إدارته، و وسائله؛ وبالتالى كشف نظم الحماية المستخدمة فى تأمين شبكات الحاسب الآلى.

و فى ضوء الأسباب السابقة التى ذكرناها، ربما أمكن لنا تفسير نقص البيانات فى الجرائم المعلوماتية؛ و بالتالى صعوبة تقدير الحجم الفعلى لها. و بالرغم من ذلك، فقد بُذلت محاولات عديدة من أجل تقدير حجم تلك الجرائم؛ من خلال مؤشرات وإحصائيات قدمتها هيئات و مؤسسات دولية؛ و ذلك للتنبيه على خطورة تلك الجرائم، و الخسائر المترتبة عليها.

٢- الجهود المبذولة لتقدير حجم الجرائم المعلوماتية:

تعددت محاولات تقدير حجم الجرائم المعلوماتية من خلال مؤشرات عدة؛ منها ما يتعلق بحجم الجرائم، و منها ما يتعلق بتقدير الخسائر الناتجة عن تلك الجرائم، و منها ما يتعلق بتقدير النفقات التي توجه لأمن الحاسب الآلي.

يشير المسح الذي أجراه فريق إغاثة أعطال الحاسب (١٠٨) بالتعاون مع جامعة كارينجي ميلون Computer Emergency Respons Team Carneige Mellon University، إلى معدل الزيادة في حوادث الاختراق (الدخول غير المشروع على الحاسب الآلي) الذي بلغ (٨٣٪) من عام (١٩٩٨) إلى عام (١٩٩٩)، بالإضافة إلى أن مركز أمن الحاسب الآلي في ربيع (٢٠٠٠) أوضح أن حجم الخسارة المادية بلغ (٢٦٥) مليون دولار عام (٢٠٠٠)، بعدما كان (١٠٠) مليون دولار عام (١٩٩٧). و بلغت خسائر فيروس أنا أحبك (٦,٧) بليون دولار. و طبقاً لاقتصاديات الحاسب الآلي؛ فإنه يترتب على هجوم الفيروسات خسائر تقدر بـ (١٢,١) بليون دولار عام (١٩٩٩)، و قدر اتحاد عمل البرمجيات Business Software Alliance الخسائر الناتجة عن قرصنة البرامج Software Piracyبحوالي (٩٩١) مليون دولار في الولايات المتحدة وحدها (١٠٩).

و في محاولات أخرى لتقدير حجم الجرائم المعلوماتية من خلال مؤشر الخسائر الناجمة عنها؛ هناك تقديرات لخبراء أمن الحاسب الآلي بأن الخسائر السنوية للجرائم المعلوماتية تتراوح ما بين (٥٥٥) مليون دولار إلى أكثر من (١٣) بليون دولار سنوياً على مستوى العالم. إلا أننا لا نستطيع وضع و الوصول إلى إحصاءات دقيقة؛ لأن هناك العديد من الحالات لم يتم اكتشافها أو حتى الإبلاغ عنها (١١٠).

ومن المؤشرات الأخرى لتقدير حجم الجرائم المعلوماتية، ما يتعلق بارتفاع نفقات أمن الحاسب الآلي و تأمين شبكاته؛ حيث أظهرت لنا الإحصاءات ارتفاع التكاليف المرتبطة بأمن الحاسب الآلي داخل الشركات الأمريكية التي تُقدر بـ (١٠٠) مليون دولار؛ و ذلك لإنفاقها على أمن الحاسب الآلي مع نهاية عام (٢٠٠٠)(١١١).

و سوف نعرض الآن جهود بعض الدول و محاولاتهم لتقدير حجم الجرائم المعلوماتية داخل بلدانهم؛ و ذلك – كما سبقت الإشارة – من خلال مؤشرات حجم الجرائم، و حجم الخسائر الناتجة عن تلك الجرائم، و أيضاً النفقات المتعلقة بأمن الحاسب الآلى.

أ– الولايات المتحدة الأمريكية:

تُعد الدراسة التى أجراها معهد ستانفورد الدولى للبحوث عام (١٩٧١) فى الولايات ا لمتحدة أول دراسة إحصائية عن الجرائم المعلوماتية؛ حيث جمع كل أشكال السلوك التى تنطوى على سوء استخدام الحاسبات الآلية، و حتى تلك التى لا تشكل جرائم بالمعنى الدقيق؛ و توصل إلى أن الخسائر السنوية الناجمة عن الجرائم المعلوماتية فى العالم تقدر بحوالى (٣٠٠) مليون دولار، و أن متوسط الخسارة لكل جريمة على حدة يقدر بحوالى (٤٥٠٠٠) دولار أمريكى (١١٢).

و فى عام (١٩٨٤)، حذرت جمعية القانون الأمريكية من خلال مسح أجرى على (٢٣٨) شركة و مؤسسة حكومية، بأن أكثر من (٢٥ ٪) تعرضوا لخسائر قُدرت بما يقرب من (٧٣٠) مليون دولار، و أن متوسط الخسارة السنوية لكل مؤسسة تتراوح ما بين (٢ – ١٠) مليون دولار، و لا تشمل هذه الخسائر النسخ غير القانونى للبرمجيات (١١٣).

و من ناحية أخرى، من الصعب قياس تقدير تكاليف هذه الجرائم بدقة؛ لأنها فى ازدياد مضطرد و سريع. و لقد قدرت الولايات المتحدة حجم الخسائر المترتبة على حوادث الاختراق فى عام (١٩٩١) بما يقرب من (١٦٤) مليون دولار؛ وهى ضعف الخسائر فى عام (١٩٨٩) (١١٤).

و من خلال تقديرات معهد أمن الحاسب الآلى (CSI)، و مكتب المباحث الفيدرالية، يتبين أن اختراق شبكات الحاسب الآلى فى تزايد مستمر و واسع الانتشار، و أيضاً مكلف من الناحية المادية. و قد قُدرت التكاليف المادية التى أُنفقت على تكنولوجيا الأمن بما يقدر بـ (٢) بليون دولار فى عام (١٩٩٩)، ثم ارتفع هذا الرقم

ليصل إلى (٧,٤) بليون دولار عام (٢٠٠٠) . و تُعد هذه المبالغ الضخمة خير دليل على خطورة تلك الجرائم و حجمها، و ما يمكن أن تسببه من خسائر فادحة. هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل الاختراق لشبكات الحاسب الآلى من (٤٢٪) عام (١٩٩٦)، إلى (٧٠٪) عام (٢٠٠٠) (١١٥).

و توضح إحصائيات مكتب المباحث الفيدرالية أن متوسط الخسارة فى الجريمة المعلوماتية الواحدة حوالى (٥٠٠,٠٠٠) دولار، بينما بلغ متوسط الخسارة فى جريمة سرقة عادية حوالى (٢٥٠٠) دولار؛ أى أن متوسط الخسارة فى الجريمة المعلوماتية أعلى (١٥٠) مرة عنه فى الجرائم العادية (١١٦).

و يتبين لنا مما سبق، ومن خلال التطور التاريخى لتلك الإحصاءات المتعلقة بالجرائم المعلوماتية بالولايات المتحدة؛ ارتفاع معدلات الجرائم المعلوماتية، بالأخص مع نهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات. و يمكن تفسير ذلك، بانتشار استخدام شبكة الإنترنت التى تمكن من خلالها بعض الأفراد من القيام بعمليات الاختراق، و الدخول غير المشروع على شبكات الحاسب الآلى، و أيضاً نلاحظ فى الإحصاءات ارتفاع نفقات أمن الحاسب الآلى؛ الأمر الذى يوضح لنا حجم الخسائر المترتبة على تلك الجرائم؛ مما يدفع الشركات و المؤسسات إلى القيام بالإنفاق على إجراءات الأمن، وتعزيز تلك الإجراءات؛ بما يكفل لها تأمين شبكاتها من أفعال الاختراق، و السرقة، وكل أشكال الجرائم المعلوماتية التى يمكن أن تتعرض لها و تؤثر على سير العمل فى تلك المؤسسات و الشركات.

ب – بريطانيا:

قُدرت خسائر الجرائم المعلوماتية فى بريطانيا عام (١٩٩٠)، و التى لحقت بالمؤسسات الاقتصادية البريطانية بما يقرب من (٤٠٠) مليون جنيهاً استرلينياً؛ أى ما يعادل (٦٤٠) مليون دولار؛ نتيجة للدخول غير المشروع إلى أنظمة حاسباتها الآلية. و تبين أن (١٧,٠٠٠) مؤسسة من بين (٩٠٠,٠٠٠) كانت ضحايا لجرائم معلوماتية، و أن (٢٪) من مؤسسات الدولة كانت من بين ضحايا تلك الجرائم(١١٧).

و فى عام (١٩٩٣)، بدأت لجنة المراجعة المحاسبية (اللجنة المكلفة بالدراسات الإحصائية للجرائم المعلوماتية بالمملكة المتحدة) بإعداد دراسة إحصائية، انتهت منها فى ديسمبر (١٩٩٦). و دعت اللجنة عدداً كبيراً من المؤسسات فى القطاعين العام والخاص و البالغ عددها حوالى (٩٠٠) مؤسسة، إلى الإبلاغ عن الجرائم التى تعرضت لها. و بلغ إجمالى عدد الحالات التى تم الإبلاغ عنها (٥٣٧) حالة، من بينهم (١٠٨) حالة احتيال معلوماتى، و (١٢١) حالة سرقة برامج، و (٢٦) حالة إتلاف باستخدام الفيروسات. و أوضحت الدراسة أن إجمالى الخسائر المالية تعدى ثلاثة مليارات جنيهاً إسترلينياً. و قد أسفرت الدراسة أيضاً عن أن (٨٥٪) من الحالات التى تم الإبلاغ عنها، ارتكبها العاملون داخل المؤسسات المجنى عليها (١١٨).

و من ناحية ثانية، حذر رئيس الإنتربول فى بريطانيا من ازدياد استخدام المجرمين للحاسب الآلى فى جرائم المخدرات، و سرقة التحف و الأعمال الفنية، بالإضافة إلى أن مستقبل أوروبا أصبح مهدداً بالإرهاب الذى يستخدم فيه تكنولوجيا الحاسب الآلى المتقدمة (١١٩).

جـ – فرنسا:

تقوم الجمعية الفرنسية لأمن المعلومات بنشر تقرير دورى يتضمن حجم الخسائر الناجمة عن الجرائم المعلوماتية؛ ففى عام (١٩٩١) كان حجم الخسائر وفقاً للتقرير الصادر عن الجمعية حوالى (١٠,٤) مليار فرنك فرنسى. و فى عام (٢٠٠٠)، أصدرت الجمعية تقريرها الذى أوضحت فيه النتائج الآتية (١٢٠):

١ – إن نسبة الخسائر الناجمة عن الجرائم المعلوماتية تزيد فى المؤسسات الكبرى عنها فى المؤسسات الصغرى.

٢ – إنه على الرغم من المبالغ الطائلة التى تنفقها المؤسسات من أجل حماية أنظمة حاسباتها الآلية التى زادت على نحو كبير؛ فإن هذه الأنظمة ما زالت هدفاً سهلاً لكثير من الجرائم.

٣ – إن الأخطار التى تخشاها المؤسسات على أنظمتها المعلوماتية تختلف فيما

بينها من حيث النوع، و مقدار درجة خطورتها. و يأتى فى المقدمة استخدام الفيروسات بنسبة (٤١٪)، ثم الدخول غير المصرح به إلى نظام الحاسب الآلى بنسبة (٣٦٪)، فالاحتيال المعلوماتى بنسبة (١٣٪)، ثم يأتى الابتزاز و التهديد بنسبة (٩٪)، يليه سرقة المعلومات بنسبة (١٪).

و فى كندا، و من خلال دراسة إحصائية أجريت ما بين عامى (١٩٨٠، ١٩٨١)؛ تم توجيه سؤال إلى ما يقرب من (٦٤٨) مؤسسة مختلفة عما إذا كانت قد تعرضت لجرائم تمس أنظمة الحاسبات الآلية لديها. و لقد استجابت (٣٢١) مؤسسة بالفعل، و أكدت (١٣) مؤسسة من بينها تعرضها لخسائر مالية كبيرة؛ بسبب تعرض أنظمتها المعلوماتية لأفعال غير مشروعة (١٢١).

و قد أوضحت الدراسة التى أجرتها الشرطة المركزية فى طوكيو عام (١٩٩٣)،عن ارتفاع معدل الجرائم المعلوماتية؛ و بالأخص التلاعب فى حسابات الأفراد لدى البنوك باستخدام البطاقات الائتمانية الخاصة بهم؛ حيث بلغت (١١٢٢) حالة من جملة (١١٣٦) جريمة معلوماتية (١٢٢).

و على الرغم من هذا التباين فى النتائج التى أسفرت عنها الدراسات الإحصائية المختلفة، فيما يتعلق بتحديد حجم الجرائم المعلوماتية، و حجم الخسائر الناجمة عنها، فإن لهذه الدراسات أهمية؛ لما تعطيه لنا من مؤشرات ذات دلالة، ولعل أهم هذه المؤشرات:

١- ارتفاع معدل الجرائم المعلوماتية وتزايد نسبتها بالأخص مع تزايد استخدام شبكة الإنترنت.

٢- ارتفاع معدل الخسائر الناتجة عن الجرائم المعلوماتية و الذى وصل إلى بلايين الدولارات، و بالأخص فى جرائم نشر الفيروسات الذى يصيب ملايين من شبكات الحاسب الآلى.

٣- ارتفاع تكلفة نفقات أمن الحاسب الآلى؛ و ذلك لتأمين تلك الشبكات من أخطار الهجوم و الاختراق.

ثامناً: الفئات المتضررة من الجرائم المعلوماتية:

يشير مفهوم جرائم بلا ضحايا Victimless Crime إلى أن هناك أفعال تصنف فى حكم الجرائم وفقاً لقانون البلد؛ و من ثم يمكن أن تتولاها الشرطة أوغيرها من الهيئات العامة، و لكن يبدو فى الظاهر أنه ليس لها ضحايا؛ بمعنى أنه لا يوجد شخص يمكن أن يدعى أنه أُصيب بأضرار وفقاً للقانون المدنى. و يختلف هذا النوع من الجرائم – مثلاً – عن جرائم السرقة؛ إذ أن الضرر هنا يعود على المجتمع ككل. وقد يكون من أمثلة هذا النوع من الجرائم تعاطى المخدرات، أولعب القمار، أو الجنسية المثلية، و ذلك فى المجتمعات التى تحظر مثل هذه الأفعال (١٢٣).

و عادةً ما يُقال إن الجرائم المعلوماتية جرائم بلا ضحايا، إلا أن ذلك ليس مقبولاً؛ لأنه إذا كان هناك اختلاس أو احتيال؛ فإن ذلك غالباً ما يُرتكب ضد شخص أو مؤسسة، و أيضاً سرقة البيانات أو البرمجيات و التى تكون مملوكة للأفراد والمؤسسات (١٢٤).

و هكذا، لايمكن القول بأن الجرائم المعلوماتية جرائم بلا ضحايا؛ لأن هذا النشاط الإجرامى يُرتكب ضد أشخاص، و يستهدف هيئات و مؤسسات يكونون ضحايا أو مجنى عليهم، و كذلك يتعرضون لخسائر مادية و معنوية فى الوقت ذاته؛ نتيجة لارتكاب تلك الجرائم.

و كما أشرنا من قبل، فإنه لا توجد شركة أو مؤسسة فى الوقت الحالى بمنأى عن تعرضها للجرائم المعلوماتية، و سوف نوضح فى هذا الجزء أكثر الأهداف عرضة لهذا النمط من الجرائم، من خلال توضيحها على النحو التالى:

١ – المؤسسات المالية و المصرفية:

بدأت البنوك و المؤسسات المالية فى استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلى ـ بصفة عامة ـ لتنظيم العمل و الاتصالات الداخلية بين مختلف فروعها، كذلك الاتصال بالبنوك الأخرى و المؤسسات المالية؛ و ذلك لتسيير شؤون العمل، ثم فى مرحلة لاحقة استخدمت البنوك تلك التكنولوجيا لتنظيم الاتصالات و المعاملات المالية الخارجية،

وذلك مع العملاء. و مع ظهور الإنترنت، أصبح من المتيسر إجراء العديد من المعاملات البنكية من خلال شبكة الإنترنت التى أصبح يُطلق عليها البنوك الإلكترونية (١٢٥).

و فى الوقت الحالى؛ تُنقل الأموال إلكترونياً، و يتم دفع الفواتير إلكترونياً، وحتى عندما نحرر الشيك؛ فإن الأموال يتم تحويلها إلكترونياً. و إذا كان الأمر كذلك، فإن السرقة و الاختلاس أصبحا ذا طابع إلكترونى أيضاً. لذلك، أصبحت البنوك والمؤسسات المالية محل إغراء لمجرمى الحاسب الآلى. و يكون الهجوم على المؤسسات المالية و البنوك عادةً من خلال العاملين فيها؛ لأنهم أكثر معرفة ودراية بالأكواد السرية، و التقنيات الفنية المتعلقة ببرامج الحماية و التأمين (١٢٦).

و غالباً ما تتعرض البنوك للجرائم المعلوماتية؛ و ذلك نتيجة للاستخدام المتزايد لنظم تحويل الأموال الإلكترونية Electronic Fund Transfer System؛ حيث يتم تحويل مبالغ ضخمة من المال بين البنوك، و هذا النظام إذا كان يتميز بالسرعة، إلا أن مخاطره كبيرة و جسيمة، خاصة إذا اخترق شخص ما هذا النظام الإلكترونى وتعرف على الشفرات الإلكترونية (١٢٧)؛ فإنه يستطيع تحويل تلك المبالغ إلى حسابه الشخصى؛ و ذلك من خلال الضغط على أزرار لوحة المفاتيح بالحاسب الآلى والسرقة من البنك دون القيام بأية عمليات اقتحام أوهجوم بالأسلحة مثلما كان هو الحال من قبل. فمن خلال العبث بالحاسب الآلى، والتعرف على التقنيات اللازمة لذلك؛ فإنه ينفذ عملية السرقة و الاحتيال دون أن يشعر به أحد.

و من ناحية أخرى؛ فإنه نظراً للتطور الكبير و انتشار البطاقات الائتمانية Credit Cards، والطفرة الهائلة فى استخدامها لدى المؤسسات التجارية، وانتشارها باختلاف أنواعها دولياً، و إقليمياً، و محلياً؛ فقد صاحب ذلك نمو كبير فى أنشطة التلاعب و التحايل؛ مما شجع قلة من محترفى النصب و الاحتيال من حاملى البطاقات أو التجار إلى إساءة استخدام هذا النظام؛ بقصد الحصول – دون وجه حق – على أموال البنوك العاملة فى هذا النشاط، خاصة و أنه مع انتشار استخدام شبكة الإنترنت على المستوى الدولى؛ ظهرت العديد من الخدمات التى يمكن أن تؤدى من

خلال تلك الشبكة؛ مثل التسوق عبر الإنترنت باستخدام بطاقات الائتمان. و مؤخراً، تضررت بعض البنوك و المؤسسات المالية من اكتشافهم لظاهرة تكرار اعتراض بعض حاملى البطاقات على عمليات شراء لم يجروها بالفعل، و تبين للبنوك أنها عمليات شراء تمت عن طريق شبكة الإنترنت، و اتضح من خلال فحص تلك الظاهرة؛ أن بعض الأفراد من معتادى التعامل مع شبكة الإنترنت، تمكنوا من التقاط أرقام بطاقات الائتمان المملوكة لبعض العملاء من الشبكة، و أعادوا التعامل بها مرة أخرى دون علم أصحابها (١٢٨).

و يتضح مما سبق، أن استخدام ماكينات السحب و الإيداع الآلى خير مثال أودليل على أن التكنولوجيا الجديدة المتعلقة بالحاسب الآلى أوجدت فرصاً جديدة للنشاط الإجرامى و الاحتيال فى مجال البنوك و المؤسسات المالية. ففى عام (١٩٩٨) قبضت أجهزة الأمن بالولايات المتحدة على مجموعة من الأفراد أجرت سحباً غير قانونى من تلك الماكينات فى كاليفورنيا، و قُدرت تلك المبالغ ما بين (٧- ١٤) مليون دولار (١٢٩).

و إلى جانب الاحتيال والسرقة من خلال البطاقات الائتمانية، هناك نشاط إجرامى آخر يرتبط بكروت أو بطاقات الائتمان؛ يُعرف بابتزاز كروت الائتمان Credit Card Extortion. و قد ارتبط اسم الشاب الروسى ماكسيز إلياس Maxis Al-ias البالغ من العمر (١٩) عاماً بالاستخدام غير القانونى لكروت الائتمان منذ عام (١٩٩٧). و قد اكتشف ماكسيز خطأً فى برنامج كان يستخدم فى حماية المعلومات المالية على مواقع شبكة الإنترنت؛ فشرع فى سرقة (٣٠٠,٠٠٠) رقم من أرقام كروت الائتمان. و فى ديسمبر (١٩٩٩)، أرسل فاكساً إلى المؤسسة المالية لتلك الكروت؛ و ذلك لابتزازها، وطلب مبلغاً يقدر بـ (١٠٠,٠٠٠) دولار و إلا سوف يبيع أرقام الكروت و يُبلّغ وسائل الإعلام أيضاً بهذه الحادثة. وعندما رفضت المؤسسة المالية هذا الابتزاز؛ قام هذا الشخص بإنشاء موقع على الإنترنت، و وضع الأرقام على الموقع فى ١٩٩٩/١٢/٢٥، و تم إغلاق الموقع فى ٢٠٠٠/١/٩، وعرف الآلاف من الأفراد تلك الأرقام، و لكن سرعان ما غيرت مؤسسة أمريكان اكسبريس

أرقام تلك الكروت التى بلغ عددها (٣٠٠,٠٠٠) (١٣٠).

و من الأمثلة الأخرى لسرقة أرقام بطاقات الائتمان، ما حدث فى ديسمبر (١٩٩٩) و حتى أبريل (٢٠٠٠) حيث قام خمسة أفراد فى موسكو بسرقة أكثر من (٥٤٠٠) بطاقة ائتمانية و استغلالها فى عمليات تجارية غير مشروعة، بالإضافة إلى إجراء عمليات سحب و شراء باستخدام تلك البطاقات دون علم أصحابها، حتى تم اكتشاف الأمر من قِبَل البنك، و إبلاغ السلطات المختصة بذلك (١٣١).

و مجمل القول، إن البنوك و المؤسسات المالية إحدى ضحايا الجرائم المعلوماتية؛ من خلال العبث فى أرصدة العملاء، و التحويلات التى يتم إجراؤها، وأيضاً الاحتيال من خلال استخدام كروت الائتمان بطرق غير شرعية، و دون علم أصحابها الفعليين. فمن خلال المعرفة بتقنيات الحاسب الآلى و الإنترنت؛ يمكن أن تتعرض تلك المؤسسات و البنوك لهذا النوع من الجرائم، خاصة مع عدم وجود نظم حماية و تأمين، و أيضاً رقابة لنظم تشغيل شبكات الحاسب الآلى داخل تلك البنوك والمؤسسات.

٢- الشركات و الأعمال التجارية:

و بانتهاء الحرب الباردة، بدأ يظهر فى الأفق عصر جديد من المنافسة الاقتصادية العالمية، فقد أصبحت الشركات و المؤسسات التجارية أكثر عرضة للجرائم المعلوماتية، حتى شركات الحاسب الآلى مثل شركة آبل Apple Computer Company، و التى لم تكن بمنأى عن تلك الجرائم. ففى ديسمبر (١٩٨٧)، وجدت شركة آبل فيروس فى نظام البريد الإلكترونى، و نجح هذا الفيروس فى إغلاق النظام بأكمله، و محو وإزالة البريد الخاص بالشركة. و أيضاً، تعرضت شركة آى بى إم IBMللحاسب الآلى لمثل هذا النوع من الجرائم، وذلك فى ديسمبر من عام (١٩٨٧)؛ عندما زرع مهندس ألمانى فيروساً فى نظام البريد الإلكترونى الخاص بالشركة (١٣٢)، و يمكن لنا أن نتصور حجم الأضرار والخسائر المادية التى يمكن أن تترتب على تلك الجرائم التى تتعرض لها مثل تلك الشركات التجارية، و التى قد تصل إلى بلايين الدولارات.

و مع انتهاء عصر الحرب الباردة، تلاشى التجسس العسكرى، و حل محله التجسس الاقتصادى، و سرقة الأسرار التجارية و الصناعية (١٣٣) ؛ حيث تنافس كل مؤسسة أو شركة تجارية من أجل المعلومات التى قد تتعلق بحالة الزبائن، أوالموردين، أو المنافسين، و طبيعة القوانين فى الشركات الأخرى، و نظم العمل فى تلك الشركات المنافسة. و عليه، يُعد التجسس الصناعى من أنسب الطرق للحصول على المعلومات بالنسبة لمن لا يستطيعون الحصول عليها بسهولة ويسر. ونظراً لأن هناك أسرار لا تستطيع أى شركة أو فرد أن يصل إليها بسهولة؛ فقد يلجأ البعض منهم إلى طرق غير مشروعة تتمثل فى اختراق نظم شبكات الحاسب الآلى لتلك الشركات، و الشروع فى سرقة المعلومات التجارية، و هكذا، فإن من أسباب التجسس الصناعى ما يلى (١٣٤):

أ- التعرف على أسرار المنافسين، و اكتشاف ما يفكر فيه الآخرون، و الحصول على المعلومات.

ب- الحصول على التكنولوجيا الجديدة بتكلفة أقل.

جـ - محاولة كسب المناقصات و المزايدات.

د - التعرف على طرق و خطط التسويق، و حجم الإنتاج.

فعندما يكون المنتج الأساسى للشركات هو المعلومات؛ فإن سرقة المعلومات Information Theft تكون أكثر ضرراً و خطورة من سرقة الأشياء الملموسة (السلع المادية). فالتجسس الصناعى من أكثر الأشياء خطورة؛ لما له من آثار سلبية يمكن أن تتعرض لها الشركات عندما تقع فريسة لهذا النشاط، فبعد أن كانت الشركات التى كانت ترغب من قبل فى سرقة الأسرار التجارية لشركات منافسة لها؛ تقوم برشوة الموظفين الذين كانوا يعملون فى الشركات المنافسة، أصبحت مهمة التجسس الصناعى أكثر يسراً و سهولة فى عصر تكنولوجيا الحاسب الآلى؛ حيث تُخزَّن المعلومات بداخل ملفات بالحاسب الآلى؛ و بالتالى الدخول على تلك الملفات من خلال معرفة كلمة السر Password (135). و فى عام (١٩٨٧)، قدر مركز مريلاند للأعمال Maryland Center of Business حجم الفاقد فى مجال الأعمال من وراء

التجسس بما يقرب من (٥٠) بليون دولار فى العام، وفى عام (١٩٩١)؛ قُدرت قيمة المعلومات المسروقة من خلال أجهزة الحاسب الآلى بنفس القيمة تقريباً (١٣٦).

و من أبرز الأمثلة على اقتحام شبكات الحاسب الآلى للشركات و التلاعب فى المعلومات المخزنة بالحاسب، ما حدث فى كاليفورنيا عام (١٩٩١)؛ عندما تم القبض على شخص بتهمة العبث بالحاسب الآلى لشركة الطيران الأمريكية American Air-lines، و اختلس ما قيمته (١,٣) مليون دولار من خلال تلاعبه فى المعلومات المتعلقة بالحسابات الخاصة بحجز تذاكر الطيران، ثم قام بإضافة قيمة هذه العمليات على كارت الائتمان الخاص به؛ للحصول على نقاط إضافية، وبيع تلك النقاط بعد ذلك و استبدالها بنقود أو رحلات مجانية (١٣٧).

و هكذا، تتعرض الشركات و المؤسسات التجارية للجرائم المعلوماتية من خلال اختراق شبكات الحاسب الآلى؛ بهدف الحصول على المعلومات و الأسرار التجارية للشركات المنافسة؛ و ذلك لاستخدامها فى الحصول على الامتيازات التى قد تكون مادية أو معنوية. فالمعلومات التى يتم الحصول عليها تكون هدفاً و وسيلة فى الوقت نفسه بالنسبة للشخص أو الشركة التى تحصل عليها بصورة غير مشروعة و غير أخلاقية، و ذلك كما سبق و أشرنا.

٣- المؤسسات العسكرية:

إن الاعتماد على الحاسب الآلى بصورة متزايدة فى حياتنا اليومية ـ بصفة عامة ـ و فى المؤسسات العسكرية ـ بصفة خاصة ـ منح التجسس أرضاً خصبة. وكانت أول حادثة للتجسس من خلال شبكات الحاسب الآلى من خلال شخص يدعى آتش. ماركو H. Marco فى ألمانيا عام (١٩٨٦)؛ إذ هجم على مايقرب من (٤٥٠) جهاز حاسب آلى تابعين للمؤسسات العسكرية فى الولايات المتحدة، و نجح فى تنفيذ الاختراق الكامل فيما يقرب من (٤٠) حاسباً آلياً (١٣٨).

و يمكن القول، بأنه فى ضوء الاستخدامات المتزايدة لتكنولوجيا الحاسب فى المجالات و المؤسسات العسكرية؛ فإن الأمن القومى الآن أصبح فى أيدى الحاسب

الآلى على نحو متزايد. فالحاسب الآلى يُخزن معلومات و بيانات تتعلق بوضع القوات العسكرية، و خطط نشر تلك القوات فى مناطق العالم المختلفة، و معلومات عن أنظمة الأسلحة الدفاعية، و وضع الصواريخ الدفاعية و الهجومية، و كذلك الطائرات المقاتلة، وغير ذلك من المعلومات الاستخباراتية، و التى تتعلق بالأمن القومى للدولة، ووضعها العسكرى و القتالى فى فترة الحروب. و فى ضوء ذلك، فإن هناك عملاء للتجسس يبحثون عن تلك المعلومات الاستخباراتية؛ من خلال العبث فى شبكات الحاسب الآلى لتلك المؤسسات العسكرية (١٣٩).

لقد أعلن ريتشارد كلارك مستشار الأمن القومى الأمريكى الأسبق، أن أكثر الدول تقدماً من الناحية العسكرية تستخدم شبكة الإنترنت للتجسس على أعدائها. ويذهب إلى أنه عندما تقع هجمات كبيرة على أنظمة الحاسب الآلى؛ فإنه من الصعب معرفة الفاعل، و لكنه لم يستبعد أن تكون الحكومات طرفاً فى تلك العمليات؛ و ذلك للقيام بعمليات استطلاع و بحث عن نقاط ضعف فى الخصوم. وأضاف كلارك، إن روسيا، و الصين، و الولايات المتحدة، أكثر الدول استخداماً لشبكة الإنترنت؛ لجمع معلومات استخباراتية عن دول معادية لهم (١٤٠).

و قد تكون الجرائم المعلوماتية التى تتعرض لها المؤسسات العسكرية فى شكل هجمات أو اختراقات على شبكة الحاسب الآلى لتلك المؤسسات بغرض التجسس العسكرى؛ من خلال الحصول على المعلومات المخزنة بالحاسب الآلى التى تتعلق بالأنظمة الدفاعية، و سبل عمل الأسلحة المتطورة. و يحصل العدوعلى تلك المعلومات؛ لكى يستطيع أن يطور أنظمة دفاعية مضادة، و يعمل على تطوير أسلحته بشكل يفوق أسلحة العدو الآخر. و تضع المؤسسات العسكرية النظم لتأمين عمل شبكات الحاسب الآلى و حمايته؛ وذلك لأنها تحوى معلومات استخباراتية، وبيانات تتعلق بالأمن القومى للدولة ككل.

٤ – الأفراد:

لا يقتصر تصنيف ضحايا الجرائم المعلوماتية على المؤسسات المالية، والهيئات، و الشركات التجارية، و المؤسسات العسكرية فقط، بل تعدى ذلك أيضاً إلى

الأشخاص العاديين؛ و بالتالى فإن كثيراً من الأشخاص يتعرضون لجرائم النصب، و السرقة، و الإتلاف؛ و ربما يكون ذلك من خلال سرقة بطاقات الائتمان الخاصة بهم، و من الطبيعى أن تكون شبكة الإنترنت مسرحاً لارتكاب تلك الجرائم. و كذلك، تُعد جرائم السب و القذف من أيسر الجرائم التى يتعرض لها الشخص على شبكة الإنترنت(١٤١) . و من الأمثلة على ذلك؛ تعرض الموقع الرسمى للدعاية الانتخابية للرئيس الأمريكى جورج بوش و الموجود على شبكة الانترنت لهجوم من قبل الهاكرز؛ مما أسفر عن إغلاق الموقع، و عدم تمكن متصفحى الإنترنت من الوصول إليه عدة ساعات، و فوجىء الباحثون عن معلومات إضافية عن حملة بوش الانتخابية عند دخولهم الموقع برسالة تفيد بأن هناك خطأً فى تفقد الموقع؛ حيث يحولهم محرك البحث إلى عدد آخر من الخيارات التى تحمل فى عناوينها اسم بوش، و كانت المواقع أو المقالات التى اقترحها محرك البحث مناهضة لبوش، و بعضها كان ساخراً جداً(١٤٢) .

و من الممكن أن يتعرض الفرد لعمليات الاختراق عبر شبكة الإنترنت؛ بهدف سرقة ممتلكات و أموال؛ مثلما هو الحال فى سرقة أرقام بطاقات الائتمان الخاصة بالفرد؛ و ذلك أثناء شروعه فى عمليات التسوق عبر شبكة الإنترنت، أو التعرض لسرقة ممتلكات عينية مثل سرقة مؤلفات، أو كتب، أو أغنيات؛ و ما يمثله ذلك من انتهاك لحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى تعرض الفرد لجرائم القذف و التشهير عبر شبكة الإنترنت؛ و ما يمثله ذلك من انتهاك لخصوصية الفرد فى ظل مجتمع المعلومات. و ربما يشكل كل ذلك سلبيات و مخاطر فرضتها الجرائم المعلوماتية فى عصرنا الحالى.

و صفوة القول، إنه فى ضوء ما سبق تناوله للفئات المستهدفة أو المتضررة من الجرائم المعلوماتية، فإن الاهتمام ينصب حول المعلومات فى مجال التجارة والصناعة، و أيضاً المعلومات العسكرية من خلال التجسس على أسرار الدول ومشروعاتها العسكرية، و كذلك المعلومات الشخصية المخزنة فى الحاسبات الآلية للبنوك، و شركات التأمين، و المستشفيات، و أقسام الشرطة ... الخ.

خاتمة:

لم تظهر الجرائم المعلوماتية فجأة، بل خضعت لتطورات تاريخية مختلفة؛ حيث بدأت بسرقة خطوط الهاتف، ثم تطورت إلى أنشطة إجرامية أخرى تمثلت فى اختراق شبكات الحاسب الآلى، و نشر الفيروسات، و الهجوم على مواقع شبكة الإنترنت. فقد ساعد انتشار تكنولوجيا الحاسب الآلى و الإنترنت على تطور هذا النشاط الإجرامى.

و من خلال عرض تصنيفات التعريفات التى تناولت مفهوم الجرائم المعلوماتية؛ تم التوصل إلى وضع تعريف إجرائى لهذا المفهوم. و يقصد بالجرائم المعلوماتية كل فعل إجرامى أو نشاط غير أخلاقى مقصود يهدف إلى وقوع أوإلحاق أذى و ضرر سواءً أكان مادياً أم معنوياً، و يُلحق هذا الضرر أذى مباشراً بالمجنى عليه (سواء أكان فرداً، أو مؤسسة، أو هيئة حكومية)؛ و ذلك بمساعدة تكنولوجيا الحاسب الآلى فى تنفيذ هذا الفعل الإجرامى، و يكون الحاسب الآلى أوالإنترنت مكاناً لارتكاب هذا الفعل أو النشاط الإجرامى.

أما عن خصائص الجرائم المعلوماتية، تبين أن لتلك النوعية من الجرائم خصائص تميزها عن غيرها من الجرائم التقليدية الأخرى، و من أبرز تلك الخصائص ما يلى:

١- تخلو الجرائم المعلوماتية من العنف، أو سفك للدماء، أو آثار لعمليات اقتحام أو سطو بالمعنى التقليدى، و ذلك عند مزاولة هذا النشاط.

٢- الجرائم المعلوماتية ذات طبيعة كونية؛ فلم تعد الحدود الجغرافية و المكانية تشكل عائقاً أمام ارتكاب تلك الجرائم، فمن خلال الاتصال بشبكة الإنترنت؛ يمكن ارتكاب جريمة على بعد آلاف الأميال.

٣- عدم قدرة السلطات القضائية على تحديد هوية مرتكب هذا النشاط؛ نظراً لاستخدامه أسماء وهمية و غير حقيقية.

٤- إن الجرائم المعلوماتية نشاط إجرامى منظم و ليس عشوائياً؛ حيث يحتاج إلى المهارة فى التخطيط و التنفيذ، و كذلك المعرفة بتقنيات الحاسب الآلى.

و فيما يتعلق بأنماط الجرائم المعلوماتية، فقد اعتمدنا على توضيح دور الحاسب الآلى فى النشاط الإجرامى؛ و ذلك كمعيار لتصنيف أنماط الجرائم المعلوماتية. وتناولنا أيضاً الفئات المتضررة من الجرائم المعلوماتية؛ و المتمثلة فى البنوك، والشركات، و الهيئات، و أيضاً المؤسسات العسكرية، و الأفراد العاديين فى المجتمع.

أما عن حجم الجرائم المعلوماتية والخسائر الناجمة عنها؛ فإنه تبين لنا تزايد ارتفاع معدلات الجرائم المعلوماتية؛ و بالأخص مع انتشار استخدام الحاسب الآلى والإنترنت، و تزايد الاعتماد عليها فى حياتنا اليومية من قِبَل الأفراد، و الهيئات، والشركات. بالإضافة إلى ارتفاع حجم الخسائر الناجمة عن تلك الجرائم التى قد تصل إلى بلايين الدولارات.

****

المراجع والهوامش:

1 - Knittel, John, Soto, Michael. **Every Thing you Need to Know about the Dangers of Computer Hacking.** (New York: Rosen Publishing, 2000) P. 20.

2- Barry, John. **Environment and Social Theory.** (London & New York: Routledge, 1999) P. 95.

٣ - كريم أبو حلاوة. الآثار الثقافية للعولمة . **فى: مجلة عالم الفكر**، العدد (٣)، المجلد (٢٩)، يناير ٢٠٠١، ص ص ١٧٣، ١٧٤ .

٤- **المرجع السابق**. ص ١٧٤ .

٥- **المرجع السابق**. ص ١٧٨ .

6 - Barry, John. ***Op. cit***, P. 152.

٧ - **المرجع السابق**. ص ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

٨ - **المرجع السابق**. ص ١٥٥ .

٩ - **المرجع السابق**. ص ١٥٤ .

١٠ - **المرجع السابق**. ص ١٥٥ .

١١ - **المرجع السابق**. ص ١٥٥ .

١٢ - **المرجع السابق**. ص ص ١٥٥ ، ١٥٦ .

13- Marcella, Albert J. **Cyber Froensics: A Field Manual for Collecting, Examining and Preserving Evidence of Computer Crime.** (London: Auerbach Publications, 2002) P. 127.

14- Schell, Bernadette. H. et.all. **The Hacking of America: Who's Doing it, Why and How**. (London: Quorum Books, 2002) PP. 24,25.

١٥ - يشير هذا المفهوم فى الوقت الحالى إلى الخبير فى تقنيات الحاسب الآلى الذى يستطيع أن يخترق الحواجز الموضوعية لحماية و تأمين أنظمة

الحاسب الآلى، و يحمل هذا المفهوم معانٍ مختلفة عبر عصور مختلفة؛ حيث خضع هذا المفهوم لتغيرات فى المعنى:

١- الجيل الأول فى الستينيات، كان يستخدم هذا المفهوم ليصف لنا مصممى برامج الحاسب الآلى المبدعين.

٢- الجيل الثانى فى السبعينيات، كان يستخدم هذا المفهوم ليصف لنا من يطورون و يحدثون برامج الحاسب الآلى.

٣- الجيل الثالث فى الثمانينيات، استخدم هذا المفهوم للإشارة إلى ناسخى البرامج و الألعاب.

٤- الجيل الرابع فى التسعينيات، يستخدم هذا المفهوم ليصف لنا مرتكبى النشاط الإجرامى المرتبط بالحاسب الآلى. **انظر:**

Mukhtar, Mudawi. "Computer: The New Threat". January 2007. <http://www.Crime - research.org/eng/articles.html>.

16- Schell, Bernadette. H. et.all. ***Op. cit***, PP. 25, 26.

١٧ – نظام تشغيل تم تصميمه للحاسبات الصغيرة، و لكنه انتشر بشكل متزايد مع الحاسبات الدقيقة و الحاسبات الفائقة (سوبر كمبيوتر)، و تم تطويره فى أواخر ستينيات القرن العشرين فى معامل بيل التابعة لشركةAT&T الأمريكية؛ و بذلك أمكن تشغيله و استخدامه، و قد ساعدت مرونة هذا النظام و تعدد وظائفه إلى جانب توافره بالمجان فى الفترة ما بين (١٩٧٦ – ١٩٨٣) على انتشاره الواسع فى الجامعات والمؤسسات. انظر: قاموس إلياس فى الكمبيوتر و الإنترنت. (القاهرة: دار إلياس الحديثة للنشر،٢٠٠٣) ص. ٣٤٩٠ .

18 - Scott, A. Hugh. **Computer and Intellectual Property Crime, Federal and State Law.** (Washington: The Bureau of National affairs, 2001) PP. 38, 39.

١٩ – آى بى إم IBMاختصار معناه الشركة الدولية للماكينات التجارية؛

وهى شركة عالمية تُعد أكبر مُصنع لأجهزة الحاسب فى العالم. و قد تأسست شركة آى بى إم عام (١٨٩٦)، كونها أحد فروع شركة ماكينات الجدولة على يد المخترع الأمريكى هيرمان هوليريث ؛ و ذلك لاستغلال ماكينته ذات البطاقات المثقبة. و اتخذت هذه الشركة اسمها الحالى عام (١٩٢٤). و فى خمسينيات القرن العشرين، سرعان ما سيطرت آى بى إم أيضاً على تجارة المعالجة الإلكترونية للبيانات (القائمة على نظم الحاسبات)، و كانت لا تزال حديثة فى ذلك الوقت. و قد ازدادت مبيعات شركة آى بى إم من (٧٣٤) مليون دولار عام (١٩٥٦) إلى (٥١) بليون دولار عام (١٩٨٦)، وذلك عندما هيمنت الشركة على معظم أسواق الحاسبات؛ الأجهزة الرئيسة، والحاسبات الصغيرة (مينى كومبيوترز)، وكذلك الحاسبات الشخصية، والشبكات. انظر: قاموس إلياس فى الكمبيوتر والإنترنت. **مرجع سابق**. ص. ١٧٩ .

20 - Scott A. Hugh. ***Op. cit,*** PP. 38, 39.

٢٠ –معنى لفظة بيزيك شفرة الأوامر الرمزية لكل الأغراض للمبتدئين، وهى إحدى لغات برمجة الحاسبات الآلية عالية المستوى تم تطويرها عام (١٩٦٤)، و هى لغة سهلة التعلم نسبياً، كما أنها شائعة بين مستخدمى الحاسبات الدقيقة. انظر: قاموس إلياس للكمبيوتر والإنترنت. مرجع سابق. ص. ٤٠ .

21 - Shell, Bernadette. H. *et.al*. ***Op. cit***, P. 28.

22- Scott, A. Hugh. ***Op. cit***, P. 40.

٢٣ – **المرجع السابق**. ص ٤١ .

٢٤ – هذا الشخص هو ابن لأحد كبار العلماء فى المركز القومى لأمن الحاسب الآلى (و هو تابع لوكالة الأمن القومى الأمريكى)، تخرج فى جامعة كورنيل، و كانت أول مرة يتعامل فيها مع الحاسب الآلى عندما أحضر والده للمنزل أحد أجهزة التشفير من وكالة الأمن القومى. **انظر:**

Schell, Bernadette. H. *et.al*. ***Op. cit***, P. 28.

25- Schell, Bernadette. H. *et.al.* ***Op. cit***, P. 28.

٢٦ – **المرجع السابق**. ص ٢٨ .

27- Scott, A. Hugh. ***Op. cit***, P. 44.

٢٨ – شبكة الويب العالمية: نظام نص تشعبى لنشر المعلومات على الإنترنت. ومستندات شبكة الويب العالمية (صفحات الويب) عبارة عن ملفات نصية مشفرة، تستخدم لغة ترميز النص التشعبى المترابط؛ لتتضمن نصوصاً ورسوم جرافيك، و يمكن تخزين هذه المستندات على مزود خدمة الويب المتصل بالإنترنت. و قد تحتوى صفحات الويب أيضاً على رسومات دينامية، و تطبيقات صغيرة مكتوبة بلغة جافا خاصة بالعناصر التفاعلية المحسنة؛ مثل الرسوم المتحركة، و الفيديو، و الصوت. و من أهم خصائص شبكة الويب العالمية؛ أن معظم المستندات بها تحتوى على ارتباطات تُمكن القراء من تتبع الموضوعات التى تقع فى دائرة اهتمامهم. وقد تؤصل هذه الروابط صلة حاسبات مختلفة على مستوى العالم. وتُعرِّف صفحات الويب المتداخلة أو المتشابكة التابعة لمنظمة واحدة على أنها موقع ويب. **انظر:** قاموس إلياس فى الكمبيوتر و الإنترنت. **مرجع سابق**. ص. ٣٣٧ .

٢٩– و هو البروتوكول المستخدم فى الاتصالات بين المنتفع (مستعرض الشبكة) و الخادم على الشبكة العالمية. انظر: قاموس إلياس فى الكمبيوتر والإنترنت. **مرجع سابق**. ص. ١٧٧ .

30 - Scott, A. Hugh. ***Op. cit***, PP. 45, 46.

31- Schell, Bernadette. H. *et.al.* ***Op. cit***, PP. 31, 32.

32- Scott, A. Hugh. ***Op. cit***, P. 49.

٣٣ – محمد شتا أبو سعد و آخرون. حق المؤلف و الحقوق المجاورة فى إطار حقوق الملكية الفكرية. **فى: المجلة الجنائية القومية**، المجلد (٤٢)، العددان (١–٢)، مارس/ يوليه، ١٩٩٩، ص. ١٦٢ .

34 - Soanes, Catherine, Stevenson, Angus (eds). **Concise of Oxford English Dictionary.** Eleventy Edition. (London: Oxford University Press, 2004) P. 730.

٣٥ – نائلة عادل قورة. **جرائم الحاسب الاقتصادية: دراسة نظرية و تطبيقية.** (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤) ص ٩٥ .

36 - Chen, Christopher D. "Computer Crime and the Computer Fraud and Abuse Act of 1986". **In:** ***Computer Law Journal,*** Vol X), No (1), Winter 1990, P. 72.

37- Mclaughlin, Eugene, Munice, John (eds). **The Sage Dictionary of Criminology**. (London: Sage Publications, 2001) P. 77.

38- Tavani, Herman. T. **Ethics and Technology; Ethical Issues in an Age of Information and Communication Technology.** (Wiley: John Wiley and Sons. Inc, 2004) P. 183.

39- Bequai, August. **Computer Crime**. (Massachusetts: Lexington Books, 1978) P. 4.

40- Thomas, Douglas, Loader, Brain. D. (eds). ***Op.cit***, P. 3.

41- Goodman, Marc D., Brenner, Susan W. "The Emerging Consensus on Criminal Conduct in Cyberspace". January 2007. <http://www.Lawtechjournal.com>.

٤٢ – عبد الله حسين على محمود. **سرقة المعلومات المخزنة فى الحاسب الآلى.** الطبعة الثانية. (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٢) ص. ٤٢٠ .

43 - Speer, David. L. "Redefining Borders: The Challenges of Cybercrime". ***In: Crime, Law and Social change***, Vol (34), No (3), October 2000, P. 260.

٤٤ – مجموعة برامج و إجراءات تُمكن الحاسب من إجراء مهمة معينة. و يتم

إنشاء برامج الحاسبات بواسطة المبرمجين، و هى إما أن تُودع على وسائط مناسبة كالأقراص المرنة، و إما أن تكون مبنية داخل الحاسب فى شكل برامج ثابتة، و لا يمكن للحاسبات أن تؤدى وظائفها دون وجود شكل من أشكال البرامج. انظر: قاموس إلياس فى الكمبيوتر و الإنترنت. **مرجع سابق**. ص ص ٣١٨، ٣١٩ .

٤٥- المكونات الميكانيكية، أو الكهربائية، أو الإلكترونية، لنظام الحاسب، وهى بخلاف برامج الحاسب، و تشمل وحدة العرض المرئى، و الطابعة، ولوحة المفاتيح، ووحدة تشغيل الأقراص. **انظر:** قاموس إلياس فى الكمبيوتر و الإنترنت. **مرجع سابق**. ص ١٦٩ .

٤٦ – **المرجع السابق**. ص ٢٦١ .

47- Hurewitz, Barry J., Lo Allen M.. **Computer Related Crimes. In:** Richard. C. Hollinger (ed.). **Crime, Deviance and the Computer**. (Sydney: Dartmouth, 1997) P. 496.

48- Bloombecker, Jay. **Introduction to Computer** Crime. (Los Angeles: National Centre for Computer Crime Data, 1985) P. 26.

49- Forester, Tom, Morrison, Perry. **Computer Ethics: Cautionary Tales and Ethical Dilemmas in Computing**. (London: The MIT Press, 1994) P. 29.

50- Goodman, Marc. D., Brenner, Susan W. ***Op. cit***, P. 4.

51- Wall, David. **Policing the Virtual Community: The Internet, Cyperspace and Cybercrime. In**: Peter Francis. *et.al*. (eds). **Policing Futures: The Police Law Enforcement and Twenty First Century.** (London: Macmillan Press Ltd, 1997) P. 213.

٥٢ – هدى حامد قشقوش. الجرائم المعلوماتية . فى: **مجلة مركز بحوث الشرطة**، العدد العشرون، يوليو ٢٠٠١، ص. ٢٤٤ .

٥٣- عبد الله حسين محمود. **مرجع سابق**. ص. ٨٦ .

54 - Icove, David. et.all. Computer **Crime: A Crimefighter. Handbooks.** (USA: O'reilly & Association. Inc, 1995) P. 15.

55- Bloombecker, Jay. ***Op. cit***, P. 136.

56- US Department of Justice. **Bureau of Justie Statistics, Computer Crime, Expert Witness Manual.** (USA: US Department of Justice, 1980) P. 10.

57- Speer, David. L. "Redefining Borders: The Challenges of Cyber Crime". ***In: Crime law and Social change,*** Vol (34), No (3) October 2000, P. 260.

58- Goodman, Marc D., Brenner, Susan W. ***Op. cit***, PP. 3 ,4.

59- Bloombecker, Jay. ***Op. cit***, P. 137.

٦٠ – **المرجع السابق**. ص ١٣٧ .

٦١ – يشير هذا المفهوم إلى الوسيلة التى يُستعان بها للوصول إلى الحقيقة، فبدون توافر الدليل لن تثبت الجريمة، و لن تُسند إلى متهم؛ و بالتالى لن يُطبق قانون العقوبات. انظر: محمود أبو زيد. **المعجم فى علم الإجرام، والاجتماع القانونى، و العقاب**. (القاهرة: دار الكتاب للطباعة و النشر، ١٩٨٧) ص ١٧ .

62 - Forester, Tom, Morrison, Perry. ***Op. cit***, p. 44.

٦٣ – مكان يقدم خدمة إنترنت عامة، حيث يعتاد المستخدمون دفع مبلغ نظير استخدام هذه الخدمة لفترة قصيرة. و فى بعض الأحيان تُقدم هذه المقاهى محاضرات قصيرة للعملاء الجدد. و بحلول عام (١٩٩٦)، كان هناك الكثير من المقاهى فى المدن الكبرى فى كل أنحاء العالم، و قد بلغ عدد المقاهى أكثر من (١٢٠٠) فى (٧٨) دولة قبل نهاية عام (١٩٩٧). وكان أول مقهى من هذا النوع فى بريطانيا؛ هو مقهى سايبريا ، الذى أُقيم

بشارع وايت فيلد فى لندن عام (١٩٩٤). و قد أُنشىء أول مقهى للإنترنت بغرب أفريقيا فى داكار بالسنغال فى أكتوبر (١٩٩٦)، و كان ترتيبه السابع بين مقاهى الإنترنت فى أفريقيا، أما الستة الباقية فقد كانت فى الجنوب. **انظر:** قاموس إلياس فى الكمبيوتر و الإنترنت. **مرجع سابق**. ص. ٩٢ .

٦٤- عادل محيى. التحديات التى تواجه مكافحة الجريمة المعلوماتية محلياً ودولياً. **فى: المؤتمر الدولى السادس لجرائم الكمبيوتر – المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول)** ، القاهرة، ١٣ – ١٥ أبريل ٢٠٠٥، ص ص ٤، ٥ .

٦٥- Analogue Digital Signal Lan تكنولوجيا متقدمة لإرسال بيانات الفيديو خلال أسلاك الهاتف النحاسية. و قد تم تطوير تلك التكنولوجيا بواسطة شركات الهاتف الأمريكية؛ كونها طريقة جديدة لمنافسة كابلات التلفزيون فى توفير خدمات الهاتف. و بحلول عام (١٩٩٦)، بدأ تطوير تلك التكنولوجيا؛ كونها حلاً بديلاً للوصول السريع إلى الإنترنت. **انظر:** قاموس إلياس فى الكمبيوتر و الإنترنت. **مرجع سابق**. ص. ٢٠ .

٦٦- **المرجع السابق**. ص ٥٠ .

٦٧- **المرجع السابق**. ص ٥٠ .

68 - Kizza, Joseph Migga. **Ethical and Social Issues in the Information Age.** (New York: Springer, 1998) P. 52.

69- Barrett, Neil. **Digital Crime: Policing the Cybernation.** (London: Kongan Page, 1997) P. 48.

٧٠ – Proxy Server الخادم الوكيل؛ هو جهاز يُستخدم كبديل لخادم آخر فى تخزين البيانات وإرسالها نيابة عنه؛ بغرض إخفاء المصدر الرئيس.

انظر: قاموس إلياس للكمبيوتر و الإنترنت. **مرجع سابق**. ص ٢٩١ .

٧١- عادل محيى. **مرجع سابق**. ص ص. ٦، ٧ .

72 - US Department of Justice. ***Op. cit***, P. 5.

73- Bequai, August. Computer Crime. ***Op. cit***, P. 1.

74- Bloombecker, Jay. ***Op. cit***, P 23.

75- Girasa, Roy J. **Cyber Law: National and International Perpectives.** (New Jersey: Prentice Hall, 2002) PP. 120, 121.

76- Edgar, Stacey L. **Morality and Machines: Perspectives on Computer Ethics.** (Boston: Jones and Bartlett Publichers, 1997) P. 169.

77- Bloombecker, Jay. ***Op. cit***, PP. 140, 141.

٧٨ – يُخزن الحاسب الآلى البيانات بسرعة؛ و ذلك بصورة مختلفة عن النظام اليدوى، بالإضافة إلى تيسير و سهولة نقل البيانات، و حفظها، و تبادلها، إلكترونياً بين الأفراد و الهيئات. **انظر:**

Feather, John. ***Op. cit***, P. 147.

٧٩ – نائلة عادل قورة. **مرجع سابق**. ص ص ٤٣٨، ٤٣٩ .

٨٠– جرَّم الكونجرس الأمريكى هذا النشاط، و وضع قانون الاحتيال بالحاسب الآلى فى عام (١٩٨٦)، و تم تعديله عام (١٩٨٩). و أوضح القانون أن الدخول غير المشروع و المقصود على أجهزة الحاسب الآلى تُعد فعلاً إجرامياً، حتى إذا لم ينتج عن هذا الفعل أية خسارة؛ أى معاقبة الشروع فى فعل الاختراق. **انظر:**

Calkins, Mary M. ***Op. cit***, PP. 179, 180.

81- Roden, Adrian. "Computer Crime and the Law". **In: *Criminal Law Journal***, Vol. (15), 1991, P. 406.

82- Street, F. Lawrence, Grant, Marx P. **Law of the Internet.** (Virginia: Lexis Law Publishing, 1991) PP. 656 - 660.

83- Scott, A. Hugh. ***Op. cit***, P. 21.

84- Ozz, Effy. **Ethics of the Information Age.** (London: Business and Educational Technologies, 1994) P. 100.

٨٥ – يشير مفهوم قاعدة البيانات إلى مجموعة بيانات منظمة؛ بحيث يمكن معالجتها بغرض اختيار أو فرز المعلومات المطلوبة. فيمكن مثلاً؛ أن يتم بناء نظام حسابى على قاعدة بيانات تحتوى على تفاصيل خاصة بالعملاء والموردين. و يستخدم هذا المصطلح أحياناً ليشير إلى الأنظمة البسيطة لتخزين السجلات؛ مثل قوائم المراسلات التى تحتوى على إمكانات للبحث، و الفرز، و الوصول إلى النتائج. و هناك ثلاثة أنواع أو نماذج رئيسة من قواعد البيانات، هى: النموذج الهرمى، و النموذج الشبكى، والنموذج العلاقى، و النوع الأخير هو الأكثر شيوعاً. و فى النموذج العلاقى؛ ترى البيانات كمجموعة من الجداول المرتبطة ببعضها بعضاً. وتعرف مجموعة قواعد البيانات باسم بنك البيانات؛ حيث يكفل نظام إدارة قاعدة البيانات استمرار سلامة البيانات؛ من خلال التحكم فى درجة التوصل إلى برامج التطبيقات التى تستخدم البيانات. و عادةً ما يتم استخدام قواعد البيانات فى المؤسسات الكبيرة التى تعمل بأجهزة حاسب كبيرة أوصغيرة. و إذا ما تم تخزين دليل تليفونات فى شكل قاعدة بيانات؛ فإن ذلك يمكن أن يساعد على اختيار جميع الأشخاص الذين تبدأ أسماؤهم بحرف الباء باستخدام برنامج واحد.

انظر: قاموس إلياس فى الكمبيوتر و الإنترنت. **مرجع سابق**. ص. ٩٥ .

٨٦ – **المرجع السابق**. ص ص١٠٠ .

٨٧ – **المرجع السابق**. ص ص ١٠٠ – ١٠٣ .

88- Roden, Adrian. ***Op. cit***, P. 406.

89- Ozz, Effey. ***Op. cit***, P. 100.

90- Forester, Tom, Morrison, Perry. ***Op. cit***, P. 40.

91- Bequai, August. **Computer Crime**. ***Op. cit***, P. 14.

92- Forster, Tom, Morrison, Perry. ***Op. cit***, PP. 40, 41.

93- Law and Government Division. **Computer Crime.** (Canada: Research Branch - Library of Parliament, 1984) PP. 4, 5.

٩٤ – نائلة عادل قورة. **مرجع سابق**. ص. ,٤٤٩

95 - Shelley, Louise. "Crime and Corruption in the Digital Age". **In:** ***Journal of International Affairs*,** Vol. (15), Issue. (2), 1998, PP. 5,6.

96- Barrett, Neil. ***Op. cit***, P. 68.

٩٧ – توماس، جوليان و آخرون. **السيطرة على تقنيات المعلومات و الاتصال. تأليف:** جوليان توماس و آخرون. **ترجمة:** محمد البهنسى. ص ١٢٥ .

٩٨– تشمل أنشطة الجريمة المنظمة؛ الإتجار بالأسلحة و المواد النووية، والإتجار بالنساء و الأطفال، و أعضاء الجسم، و غسيل الأموال، وتهريب المهاجرين غير الشرعيين، و الإرهاب، و المخدرات ..الخ) . انظر: أحمد وهدان. الانعكاسات الأمنية للعولمة: دراسة فى أثر العولمة على الجريمة المنظمة. **فى: المجلة الجنائية القومية**، المجلد ٤٤، العدد(١– ٢)، مارس – يوليو ٢٠٠١، ص ص ١٠٢ – ١١٠ .

٩٩– سناء خليل، الجريمة المنظمة عبر الوطنية: الجهود الدولية و مشكلات الملاحقة القضائية. **فى: المجلة الجنائية القومية**، المجلد (٤٤)، العدد (١–٢) مارس – يوليو، ٢٠٠١، ص ٢٠ .

١٠٠– **المرجع السابق**. ص ص ٥، ٦ .

101 - Bequai, August. **Technocrimes**. (Massachusetts: Lexington Books, 1987) P. 39.

102- Bequai, August. **Computer Crime. *Op. cit*,** P. 1.

103- Godson, Roy, Olson William. J. "International Organized Crime". ***In: Journal of Criminal Justice***. Vol. (32), No (2) 1995, P. 29.

104- Williams, Phil. "Organized Crime and Cybercrime: Synergies, Trends and Responses". January 2007.

<http://www.Crime - research.org/eng/articles.html>.

105- Shelley, Louise. "Crime and Corruption in the Digital Age". ***In: Journal of International Affairs.*** Vol (51), Issue (2), 1998, PP. 1, 3.

106- Lilley, Peter. **Hacked, Attacked & Abused Digital Crime Exposed**. (London: Kegan Page, 2002) P. 68.

١٠٧ – انظر المراجع التالية:

– عبد الله حسين محمود. **مرجع سابق**. ص ص ٨٩ – ٩١ .

– Forester, Tom, Morrison Perry. ***Op. cit***, PP. 32, 33.

- Kizza, Joseph Migga. ***Op. cit***, P. 91.

١٠٨ – فريق من المهندسين مكون فى جامعة كارينجى ميلون بمدينة تسبرج فى ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة، يقدم إرشادات أمنية على شبكة الإنترنت، و يساعد فى إصلاح الأعطال الطارئة؛ من خلال إعطاء الخبرة الفنية. و قد أعلنت الولايات المتحدة عام (١٩٩٦) تشكيل فريق قومى لإغاثة الأعطال. **انظر**: قاموس إلياس فى الكمبيوتر و الإنترنت. **مرجع سابق**. ص ٧٩ .

109 - Magnin, Cerdici J. **The 2001 Council of Europe Convention on Cyber Crime: An Efficient Tool to fight Crime in Cyber Space.** (USA: Santa Cara University, June 2001) P. 16.

110- Parker, Donn B. **Fighting Computer Crime: A New Framework for Protecting Information.** (New York: John Willey & Sons INC, 1998) P. 10.

111- Magnin, Cerdie J. ***Op. cit***, P. 16.

١١٢ – نائلة عادل قورة. **مرجع سابق**. ص ٦٧ .

113 - Ozz, Effy. ***Op. cit***, P. 75.

114- Garson, G. David. **Computer Technology and Social Issues.** (London: Idea Group Publishing, 1995) P. 120.

115- Safaer, Abraham D., Goodman, Seymour E. "**Cybercrime and Security: The Transnational Dimension**". In: Abraham D. Safaer. *et.al*. (eds). **The Transnational Dimension of Cybercrime and Terrorism.** (California: Stanford University, 2001) PP. 4 - 6.

١١٦ – نائلة عادل قورة. **مرجع سابق**. ص ٧٠ .

117 - Ozz, Effy. ***Op. cit***, P. 75.

١١٨ – نائلة عادل قورة. **مرجع سابق**. ص ص. ٧١، ٧٢ .

119 - Forester, Tom, Morrison, Perry. ***Op. cit***, P. 24.

١٢٠ – نائلة عادل قورة. **مرجع سابق**. ص ص. ٧٥ – ٧٧ .

١٢١– **المرجع السابق**. ص ٨٠ .

١٢٢– **المرجع السابق**. ص ٨١ .

١٢٣– مارشال، جوردن. **موسوعة علم الاجتماع. تأليف**: جوردون مارشال. **ترجمة**: محمد الجوهري، محمد محيي الدين، محمود عبد الرشيد، هناء الجوهري. مراجعة و تقديم: محمد الجوهري. المجلد الأول. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١) ص ٥٤١ .

125 - Edgar, Stacey. L. ***Op.cit***, P. 167.

١٢٦ – نائلة عادل قورة. **مرجع سابق**. ص ,٣٥٠

Icove, David. et.all. ***Op. cit***, PP. 11, 12.

127- Ball, Leslie D. "**Computer Crime". In**: Tom Forester (ed.). **The Information Technology Revolution.** (Cambridge: The MIT Press, 1986) P. 534.

١٢٨ – مركز بحوث الشرطة. **بعض الحالات الإجرامية المتعلقة بتزوير بطاقات الائتمان**. (القاهرة: المركز، أغسطس ١٩٩٨) ص ص ٢– ٦ .

129 - Forester, Tom, Morrison, Perry. ***Op. cit***, P. 24.

130- Johnson, Deborah G. **Computer Effects.** (New Jersey: Upper Saddle River, 2001) P. 83.

131- Safaer, Abraham D., Goodman, Seymour E. ***Op. cit*** P. 8.

132- Icove, David. *et.al.* ***Op. cit***, PP. 6 - 11.

133- Kizza, Joseph Migga. ***Op. cit***, P. 73.

134- Sommer, Petter. "Industrial Espionage; Analyzing the Risk". **In: The Eleventh World Conference on Computer Security: Audit and Control,** London. Westminster 12-14 October 1994, PP. 393, 394.

١٣٥ – كلمة السر أو كلمة المرور؛ هى مجموعة رموز سرية تُستخدم فى الحاسب الآلى للتحكم فى عمليات الدخول؛ مما يتيح التأكد من تأمين البيانات المخزنة داخله. **انظر:** قاموس إلياس فى الكمبيوتر و الإنترنت. **مرجع سابق.** ص ٢٧٠ .

136 - Ozz, Effy. ***Op. cit***, PP. 94, 95.

137- Forester, Tom, Morrison, Perry. ***Op. cit***, PP. 24, 25.

138- Kizza, Joseph Migga. ***Op. cit***, P. 78.

139- Icove, David. et.all. ***Op. cit***, P. 5.

١٤٠ – **جريدة الأهرام.** ٢٠٠٤/١/٧ .

١٤١ – أيمن عبد الحفيظ سليمان. **إستراتيجية مكافحة جرائم استخدام الحاسب الآلى.** (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٢) ص ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

١٤٢ – **جريدة الأهرام.** ٢٠٠٤/١٠/٢٨ .

****

(٦)

الفصل السادس

العولمة وانعكاساتها على ضمان الحق فى الصحة فى المجتمع المصرى

الفصل السادس

العولمة وانعكاساتها علي ضمان الحق في الصحة في المجتمع المصري

تمهيد: (*)

يُعد الحديث عن حقوق الإنسان Human Rights من أبرز المظاهر السياسية للعولمة؛ من خلال التأكيد على أهمية تلك الحقوق، و سبل ضمانها، وتعزيزها، و الوفاء بها. و لا تقتصر حقوق الإنسان على ما يُعرف بالحقوق السياسية و المدنية فحسب، بل هناك الحقوق الاجتماعية، و الاقتصادية، و كذلك الثقافية؛ إذ يمثل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة (١٩٤٨) المرشد الرئيس لبلدان العالم المختلفة – المتقدمة و النامية على حدٍ سواء – حول طبيعة تلك الحقوق و أنماطها المختلفة؛ و ذلك طبقاً لما ورد فى البنود المختلفة للإعلان.

و إذا كان هناك تأكيد من جانب بعض الدول على أهمية بعض الحقوق – ومنها على سبيل المثال الحقوق السياسية، و الحقوق الاقتصادية – و ذلك على حساب الحقوق الأُخرى، فإن الذى يجب تأكيده أن هناك متطلبات و احتياجات يلزم الوفاء بها و إشباعها، و أن الإقرار بأن هناك مجموعة من الحقوق التى يجب أن يتمتع بها الفرد داخل مجتمعه، إنما يُجسد بأن تلك الحقوق بمثابة هدف عام يجب العمل على تحقيقه، بالإضافة إلى أن حقوق الإنسان إنما تهدف فى مجملها إلى الحفاظ على كرامة الإنسان داخل مجتمعه؛ من خلال التأكيد على مبادىء المساواة، والإنصاف Equity، وعدم التمييز بين الأفراد داخل مجتمعاتهم.

و تجيىء أهمية الحق فى الصحة – و الذى يشكل أحد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التى يجب أن يتمتع بها الإنسان داخل مجتمعه – من ارتباطه بالحق فى الحياة؛ من خلال التأكيد على أن الحق فى الصحة حق إنسانى أصيل لا يُباع ولا

(*) قُدم هذا البحث للمرة الأولي إلي مؤتمر (العولمة و العدالة الاجتماعية)، الذى أقامه قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية، فى الفترة من ٢٧ – ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٩ .

يشترى؛ حيث أن هناك مستويات صحية مناسبة يجب أن يتمتع بها الفرد داخل مجتمعه؛ لذلك فإنه لابد من إقرار وسائل و سبل لضمان هذا الحق.

كما تم التأكيد على هذا الحق – و إن كان بصورة غير مباشرة – ضمن الأهداف التنموية للألفية Millennium Development Goals (MDGs)؛ والمتمثلة فى القضاء على الفقر و الجوع، و توفير فرص العمل للشباب؛ لتمكينهم من كسب عيشهم بكرامة، و تعميم التعليم الأساسى، و تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، و تخفيض معدل وفيات الأطفال، و تحسين صحة الأمهات، ومكافحة الإيدز والملاريا و غيرها من الأمراض، و حماية البيئة و ضمان استدامتها، و بناء شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة.

كما يمثل الحق فى الصحة هدفاً حيوياً لأمن الإنسان Human Security؛ والذى يُقصد به تعزيز قدرة الإنسان على الصمود أمام التهديدات و المخاطر التى قد يتعرض لها، بالإضافة إلى الدفاع عن حقوقه الإنسانية الأساسية، و حماية سبل العيش و الكرامة الإنسانية ضد ما يمكن أن تتعرض له من مخاطر، و تمكينه من التغلب على التهديدات و مواجهتها . و لقد عرض تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة لعام (١٩٩٤) سبعة أبعاد لأمن الإنسان؛ و كان من ضمنها الأمن الصحى، و الذى يتهدد بفعل أشكال الأذى والأمراض التى قد يتعرض لها الإنسان داخل مجتمعه.

و استناداً إلى ماسبق، يُعد الأمن الإنسانى الركيزة الأساسية للتنمية البشرية؛ لأنه إذا كانت التنمية البشرية تعنى توسيع قدرات الأفراد و الفرص المتاحة لهم، فإن الأمن الإنسانى إنما يهتم بتمكين الأفراد من احتواء المخاطر التى تهدد حياتهم، وسبل معيشتهم، و كرامتهم، أو تجنبها. كما يمكن القول بأن الأمن الإنسانى شرط أساسى لتحقيق التنمية البشرية؛ و ذلك لأن مجموعة الخيارات المتاحة للأفراد لا يمكن أن تتسع إلا إذا كانوا فى وضع يضمن بقاءهم على قيد الحياة. و من ناحية أخرى، فإن الارتقاء بالمستوى التعليمى، و الأوضاع الصحية، و زيادة الدخل، وضمان الحرية للإنسان داخل المجتمع؛ إنما سيؤدى – بالضرورة – إلى المزيد من أمن الإنسان (١).

كما يعتمد الحق فى الصحة على الإنصاف داخل المجتمع؛ والذى يُقصد به ضرورة أن يكون للأشخاص فرص متساوية فى عيش الحياة التى يختارونها، وفى النجاة من الحرمان الشديد. فالمؤسسات و السياسات التى تشجع تساوى الفرص أمام الجميع – بحيث يُتاح لكافة أفراد المجتمع فرص متماثلة فى النشاط الاجتماعى، والتأثير السياسى، و الإنتاج الاقتصادى – إنما تساهم فى تحقيق النمو والتنمية القابلين للاستمرار (٢).

و فى ضوء ماسبق، يسعى هذا البحث للإجابة عن تساؤلات عدة، و منها: ماذا يُقصد بالحق فى الصحة، و طبيعة هذا الحق فى المجتمع المصرى؟ و ما مستويات التنمية الصحية فى المجتمع المصرى؟ و ما التأثيرات المختلفة للعولمة على ضمان الحق فى الصحة فى المجتمع المصرى؟ و للإجابة على التساؤلات السابقة؛ سوف يتم تقسيم البحث إلى عدة محاور ؛ يلقى المحور الأول الضوء على الحق فى الصحة بين حقوق الإنسان و التنمية المتواصلة، و يهتم المحور الثانى بتوضيح مستويات التنمية الصحية فى المجتمع المصرى، و نوضح انعكاسات العولمة على الحق فى الصحة وذلك فى المحور الثالث، ثم نختتم البحث بالمحور الرابع الذى نعرض فيه النتائج العامة للبحث، مع الإشارة إلى التوصيات، والقضايا الجديرة بالبحث فى المستقبل.

و تجدر الإشارة إلى أننا سوف نعتمد فى إجاباتنا عن التساؤلات السابقة على منهج إعادة التحليل، و مراجعة التراث، و تحليل البيانات الإحصائية المتاحة فى تقارير التنمية الدولية و المحلية ذات الصلة، و استخدام المؤشرات الاجتماعية Social Indicators ؛ و ذلك للاستدلال على مستوى الخدمات الصحية داخل المجتمع المصرى.

أولاً: الحق في الصحة بين حقوق الإنسان و التنمية المستدامة:

سوف نستعرض فى هذا الجزء المفاهيم المختلفة لحقوق الإنسان Human Rights، و لكن قبل ذلك يجب أن نشير إلى ماذا يُقصد بلفظ حق ؟ ثم نعرض بعد

ذلك للمعانى المختلفة لمفهوم حقوق الإنسان؛ و ذلك للوقوف بصورة جلية على معنى هذا المفهوم، و ما يشتمل عليه من معانٍ و مضامين مختلفة.

إن أصل كلمة حق فى اللغة اللاتينية Directurs تعنى الصواب، و العدل، والمستقيم، و الحق فى اللغة الفرنسية Droit ، و فى اللغة الإنجليزية Right، كما أن الحق فى اللغة العربية يجيء من الفعل حقّ ، يحقّ ؛ أى وجب و ثبت، والحق اصطلاحاً يعنى الأمر الثابت الذى لا يسوغ إنكاره، و الحق نقيض الباطل، وهو لفظ كثير الورود فى القرآن الكريم؛ و من ذلك قوله تعالى و «لا تلبسوا الحق بالباطل» . وتُستخدم كلمة الحق فى اللفظ الإسلامى للدلالة على آخر؛ كحق الراعى على الرعية، و غنى عن البيان أن الحقوق و الواجبات التى قررتها الشريعة الإسلامية قُصد بها تحقيق مصالح الناس، و هذه المصالح قد تكون عامة للمجتمع، و قد تكون خاصة للأفراد، و قد تكون مصالح مشتركة بينهما (٣).

ومن الناحية الاصطلاحية، فإنه يمكن التمييز بين اتجاهين فيما يتعلق بتعريف الحق، و هى (٤):

الاتجاه الأول: يذهب إلى تعريف الحق بأنه قدرة أو سلطة إرادية يخولها القانون لشخص ما و يرسم حدودها. و هذه الإرادة هى معيار وجود الحق؛ حيث أن الحق صفة تلحق بالشخص؛ فيصبح بها قادراً على القيام بأعمال معينة، تحقق له فى الغالب مصلحة يريدها .

الاتجاه الثانى: و يذهب أنصاره إلى تعريف الحق بأنه مصلحة يحميها القانون، وهذه المصلحة قد تكون مادية (كحق الملكية)، و قد تكون معنوية (كالحق فى الحرية).

أما مفهوم حقوق الإنسان (٥) ، فلقد أصبح من أكثر المفاهيم تداولاً فى السنوات الأخيرة، و لكن هذا لا يعنى أنه مفهوم حديث النشأة؛ حيث بدأ الاهتمام بحقوق الإنسان بشكل رسمى منذ أكثر من خمسين عاماً؛ و ذلك حينما صدر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (١٩٤٨)؛ و الذى يمثل الوثيقة الأصلية لحماية حقوق الإنسان فى جميع أنحاء العالم.

و هناك صعوبة فى وضع تعريف محدد لمفهوم حقوق الإنسان، و يُعتبر رينيه كاسان – وهو أحد الذين ساهموا فى صياغة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان من أوائل الذين حاولوا صياغة تعريف محدد لمفهوم حقوق الإنسان؛ حيث يُعرِّف هذه الحقوق بأنها فرع من فروع العلوم الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس، استناداً إلى كرامة الإنسان، و يهتم كذلك بتحديد المطالب والاحتياجات الضرورية لازدهار شخصية كل إنسان (٦).

و من التعريفات الأخرى لحقوق الإنسان، أنها مجموعة من الاحتياجات والمطالب الواجبة الوفاء لكل البشر على قدم المساواة دون تمييز فيما بينهم، ونابعة من مجرد وجودهم كبشر؛ و بالتالى فالإنسان هو الذى يملك هذه الحقوق، و إذا ما انتفت عن المرء صفة الإنسانية؛ انتفت إمكانية امتلاكه لمثل هذه الحقوق (٧).

و يمكن أن نوضح من خلال ما سبق أن مفهوم حقوق الإنسان يرتكز على ثلاثة محاور أساسية؛ أولها المنتفع بالحقوق و هو الإنسان، و ثانيها نوعية الحقوق، وثالثها حماية الحقوق، و يمكن إيضاح ذلك على النحو التالى (٨):

١– إن المنتفع بالحقوق هو الإنسان الذى يختلف عن الفرد؛ و ذلك لأن كلمة (الفرد) تجعل من الشخص مجرد ذات جسدية، فى حين أن كلمة إنسان تنطوى على الجسد، و الفكر، و الكرامة.

٢– نوعية الحقوق: هناك اختلاف حول أهمية حقوق الإنسان و أنماطها تبعاً للتوجهات الأيديولوجية للدول، فعلى سبيل المثال؛ تركز الدول الغربية على الحقوق السياسية و المدنية؛ مثل حق التعبير، والانتخاب، و الحرية، والمساواة. فى حين كان هناك تركيز من جانب الدول ذات التوجه الاشتراكى على الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية، وخاصة تلك التى تطالب بإشباع الحاجات الأساسية Basic Needs للإنسان؛ كالمأكل، والملبس، و المسكن، و الرعاية الصحية، و حق العمل، و التعليم، واعتبرت هذه الحقوق هى الأولى بالرعاية و الاهتمام؛ لأنه بدون إشباع الحاجات

الأساسية للإنسان (الحقوق الاقتصادية)؛ فإن معظم الحقوق السياسية والمدنية تتحول إلى شعارات بلا مضمون.

٣- يشير مفهوم حقوق الإنسان إلى ضرورة تنظيم المجتمع لتلك الحقوق الطبيعية؛ و ذلك بوضع التشريعات و القوانين التى تحمى الحقوق من أخطار الانتهاكات التى يمكن أن تتعرض لها.

بناء على ما سبق، يتضح لنا أن الإنسان هو المنتفع بالحقوق السياسية، والمدنية، و الاجتماعية، و الاقتصادية، و أيضاً الثقافية، و أن تلك الحقوق ليست فى حاجة إلى تشريعات و قوانين لحمايتها من أخطار الانتهاكات التى يمكن أن تتعرض لها فحسب، بل تحتاج إلى تدخل الدولة من خلال صياغة السياسات، ووضع البرامج، و تنفيذ المشروعات، و تقديم الخدمات؛ لإشباع تلك الحقوق، وبالأخص الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية.

و انطلاقاً من اهتمام بحثنا الحالى بالحق فى الصحة، فسوف نركز على طبيعة هذا الحق – فى ظل عصر العولمة – لكونه أحد الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية التى يجب إشباعها و الوفاء بها. و فى ضوء ماسبق، تثور تساؤلات عدة مؤداها: ماذا يقصد بالحق فى الصحة؟ و هل تم إدراج هذا الحق فى الإعلانات و المواثيق الدولية؟ و هل الدولة هى المسؤولة عن ضمان هذا الحق؟ و ما طبيعة الإجراءات التى يجب أن تتخذها الدولة لضمان هذا الحق؟ و كيف يمكن الاستدلال على كفاءة الدولة فى مجال تقديم الخدمات الصحية؟ و أخيراً ما أهمية الصحة بالنسبة للفرد والمجتمع؟

فى البداية، يجب أن نشير إلى أن الصحة Health إنما تعنى علم و فن يهدف إلى منع أو تقييد ظهور الأمراض، و تعزيز الخدمات الصحية الوقائية و العلاجية، وأيضاً تحسين معدلات العمر للأفراد؛ من خلال الجهود المنظمة للمجتمع (٩).

و هكذا، يُقصد بالحق فى الصحة أن تكفل الدولة لكل إنسان الفرص الملائمة للتمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجسمية (البدنية) و العقلية (١٠). و تُعرِّف منظمة الصحة العالمية (WHO) الحق فى الصحة على أنه يُقصد به توفير المتطلبات

و الاحتياجات اللازمة لضمان الحالة الصحية البدنية و العقلية الجيدة، والتى يجب أن يتمتع بها الفرد داخل مجتمعه (١١).

و يمكن القول، بأن الحق فى الصحة لا ينطوى على توفير خدمات الرعاية الصحية فحسب، بل يشمل أيضاً القدرة على الحصول على المياه النظيفة الصالحة للشرب، و إمدادات كافية من الأطعمة المأمونة غير الملوثة (الغذاء الصحى)، والمساكن الآمنة، و البعد عن مصادر التلوث البيئى، و مسببات القلق و التوتر، وأيضاً الحق فى كفالة السلامة المهنية فى بيئة العمل، و توفير وسائل التثقيف الصحى، و كذلك المعلومات الطبية الصحيحة، و أيضاً المعلومات الضرورية فى مجال الصحة الإنجابية (١٢). و على ذلك، يشمل الحق فى الصحة أربعة عناصر، هى (١٣):

١- **التوافر** :Availabilityأن يكون هناك قدر كافٍ من المرافق و الخدمات الصحية بما يتناسب مع أفراد المجتمع.

٢- **إمكانية الوصول** :Accessibilityأن يستفيد جميع أفراد المجتمع من المرافق، و السلع، و الخدمات الصحية؛ بمعنى ضمان توفير و إتاحة الحد الأدنى من تلك الخدمات لجميع فئات المجتمع دون أى تمييز على أساس النوع (ذكور و إناث)، أو الموقع الجغرافى (ريف و حضر)، أو المستوى الاقتصادى (شرائح الدخل المختلفة).

٣- **المقبولية** : Acceptabilityتقديم الخدمات الطبية بما يتفق مع ثقافة المجتمع السائدة، و أن تراعى متطلبات الجنسين تبعاً للنسق القيمى Value Systemالسائد داخل المجتمع.

٤- **الجودة** : Qualityتقديم الخدمات الطبية وفقاً لمعايير الجودة العالمية المتعارف عليها من حيث الكفاءة و الفاعلية.

و الجدير بالذكر أن الحق فى الصحة قد تم إدراجه فى العديد من معاهدات حقوق الإنسان الدولية و الإقليمية، و كذلك الدساتير الوطنية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فعلى سبيل المثال؛ يُعد الحق فى الصحة من الحقوق الاقتصادية التى

وردت فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (١٩٤٨) فى المادة (٢٥)؛ وذلك بالقول بأن لكل شخص حق فى مستوى معيشة يكفى لضمان الصحة والرفاهية له و لأسرته، و توفير الخدمات الصحية للفرد داخل مجتمعه(١٤). وهناك ميثاق منظمة الصحة العالمية (WHO)؛ و الذى يشير إلى وجوب أن يتمتع كل فرد بمستوى ملائم من الرعاية الصحية؛ حيث يُعد ذلك بمثابة حق أساسى لكل إنسان دون تمييز فيما بينهم على أساس الجنس، أو الدين، أو المعتقدات السياسية، و الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية (١٥).

كما تنص المادة (١٢) من المعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، و الثقافية (١٩٦٦) على ضرورة اتخاذ خطوات لضمان إعمال الحق فى الصحة، ومنها (١٦):

١- العمل على خفض معدلات وفيات الرضع، و ضمان نمو الطفل نمواً صحياً.

٢- تحسين النظافة داخل المجتمع و بيئة العمل.

٣- الوقاية من الأمراض الوبائية، و المهنية، و المستوطنة، و علاجها، ومكافحتها.

٤- تهيئة الظروف المواتية لضمان تقديم خدمات الرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع.

كما تشير المادة (٥) من اتفاقية إزالة كل أشكال التمييز العرقى إلى ضرورة توفير الدولة لخدمات الصحة لجميع أفراد المجتمع، و إزالة كل صور وأشكال التمييز Discrimination، و التى من شأنها إعاقة توفير حق الصحة، والرعاية الطبية، والأمن الاجتماعى، و كذلك الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع.

و هناك أيضاً اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)؛ حيث تشير المادة (١١) إلى ضرورة إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة والتى من شأنها إعاقة تمتع المرأة بالحق فى الحماية الصحية، و الأمان داخل بيئة العمل

والإنتاج. كما تشير اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) فى المادة (٢٤) إلى أهمية دور الدولة فى توفير السبل الملائمة لضمان تمتع الطفل بمستوى ملائم من الصحة؛ من خلال توفير الرعاية الصحية و تقديمها له (١٧).

أما على مستوى المجتمع المصرى، فهناك المادة (١٦) من الدستور المصرى والتى تنص على ما يلى: تكفل الدولة الخدمات الثقافية، و الاجتماعية، والصحية، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر و انتظام رفعاً لمستواها، كما تنص المادة (١٧) من الدستور نفسه على أن تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى، والصحى، و معاشات العجز عن العمل، و البطالة، و الشيخوخة، للمواطنين جميعاً؛ وذلك وفقاً للقانون، كما أقر الدستور المصرى مبدأ المساواة وعدم التمييز بين المواطنين فى المادة (٤٠) و التى تشير إلى أن المواطنين متساوون لدى القانون فى الحقوق و الواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين، أو العقيدة (١٨).

و فى ضوء ما سبق، يتبين لنا إدراج الحق فى الصحة داخل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، و كذلك الدساتير و القوانين الوطنية؛ و ذلك تأكيداً على أهمية حماية هذا الحق و تعزيزه، و العمل على تيسير كافة السبل؛ ضماناً لتمتع الإنسان به داخل المجتمع الذى يعيش فيه دون تمييز على أساس العمر، أو الجنس، أوالدين، أو المستوى الاقتصادى، أو محل الإقامة.

و إذا كانت الدولة هى المسؤولة عن ضمان هذا الحق كما سبق الإشارة إلى ذلك، إلا أنه يمكن القول بأنه لا يكفى للتمتع بهذا الحق أن ينص عليه الدستور أوالقانون، بل هناك التزامات يجب القيام بها من جانب الدولة، و هكذا تتضمن التزامات الدولة ثلاثة محاور أساسية على النحو التالى (١٩):

المحور الأول: الالتزام باحترام الحقوق Obligation to Respect، فلا يجب على الدول التدخل للحيلولة دون تمتع الأفراد بحقوقهم و حرياتهم. ويمكن أن يُفهم ذلك فى ضوء تأكيد المادة الثانية من إعلان الحق فى التنمية على أن الفرد هو الفاعل النشط فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثانى: الالتزام بحماية الحقوق Obligation to Protect، و يتطلب ذلك الالتزام من جانب الدولة اتخاذ خطوات تنفيذية فعالة؛ إما عن طريق التشريع أو غيره من الآليات اللازمة لحماية تلك الحقوق من أخطار الانتهاك أو التقييد.

المحور الثالث: الالتزام بأعمال الحقوق Obligation to Fulfill، و هذا ما يقتضى أن تقوم به الدول؛ من خلال اتخاذ إجراءات إيجابية لتأكيد إعمال هذه الحقوق؛ عن طريق وضع برامج طويلة المدى بالاعتماد على موارد الدولة، أو بمساعدة جهة أخرى لإشباع هذه الحقوق التى لا يتسنى للأفراد تلبيتها بمفردهم.

و استناداً إلى ما سبق، يتبين لنا أن ضمان الحق فى الصحة إنما يستلزم قيام الدولة بأدوار عدة؛ بدءاً من الالتزام باحترام هذا الحق من خلال ضمان تمتع جميع الأفراد به دون تمييز، و مروراً بحماية هذا الحق عن طريق التشريعات والقوانين، وانتهاءً باتخاذ إجراءات و خطوات إيجابية، قد تتمثل فيما يلى (٢٠):

١- التأكيد على مقاييس الصحة الوقائية Preventive Health (التطعيم وتنظيم الأسرة Family Planning) أكثر من المقاييس العلاجية.

٢- أهمية نشر التعليم و التثقيف الصحى.

٣- مراعاة مشاركة الأفراد و الجماعات المختلفة داخل المجتمع فى تخطيط وتنفيذ الرعاية الصحية.

٤- التأكيد على أهمية تقديم الرعاية الصحية لكل أفراد المجتمع دون تمييز، وبغض النظر عن مستواهم المادى.

٥- إعطاء الأولوية لتقديم الخدمات و الرعاية الصحية للجماعات المهمشة؛ مثل المرأة و الطفل.

و فى ضوء العرض السابق لمفهوم الحق فى الصحة و أهم جوانبه، يتضح لنا بأنه حق إنسانى أصيل لا يُباع و لا يشترى من الأسواق مثل بقية السلع، بالإضافة إلى أن هذا الحق لا يمكن أن يقيد فى ضوء ضعف الموارد و الإمكانات المادية للفرد داخل المجتمع الذى يعيش بداخله، بل على النقيض مما سبق؛ فإنه يمكن القول بأن

هناك التزامات على الدول و الحكومات – فى بلدان العالم المتقدم والنامى على حدٍ سواء بالقيام بتمويل الخدمات الصحية، و توزيع تلك الخدمات على أفراد المجتمع دونما تمييز فيما بينهم على أساس الجنس، أو العرق، أو الدين، أوحتى المستوى الاقتصادى للفرد (٢١).

و إن كان هناك تأكيداً على دور الدولة فى ضمان الحق فى الصحة، إلا أن هناك تساؤل مؤداه: كيف نتعرف على كفاءة الدولة فى مجال تقديم الخدمات الصحية؟ و للإجابة على هذا التساؤل؛ ربما يتضح من خلال عرض لأهم المؤشرات التى يمكن أن نستدل منها على كفاءة الدولة فى تقديم الخدمات الصحية، والتى تتمثل فيما يلى (٢٢):

١- نسبة إنفاق الدولة على الصحة من إجمالى الإنفاق العام.

٢- نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية الأساسية من إجمالى الإنفاق الحكومى على الصحة.

٣- نسبة المواطنين الذين يحصلون على الخدمات الصحية.

٤- معدل الأعمار المتوقعة.

٥- معدل الوفيات.

٦- معدل حصول السكان على مياه صالحة للشرب.

٧- تطعيم الأطفال ضد الأمراض المعدية.

و يمكن القول، بأنه فى ضوء إقرار الحق فى الصحة لجميع أفراد المجتمع، وضمان هذا الحق من خلال التأكيد على دور الدولة، و أيضاً التعرف على كفاءة الدولة فى تقديم خدمات الصحة من خلال مجموعة من المؤشرات التى سبق الإشارة إليها؛ يتضح لنا بأن هناك أهمية لهذا الحق سواءً بالنسبة للفرد أو المجتمع، ولكن نتساءل هنا: ما طبيعة أهمية إقرار هذا الحق؟ أو بصورة أخرى، هل هناك فائدة من تقديم الخدمات الصحية لأفراد المجتمع؟

و للإجابة على التساؤل السابق، يمكن اعتبار أن تقديم و تطوير خدمات الرعاية الصحية يُعد أحد المجالات الرئيسة للتنمية البشرية Human Development، فلقد أشار تقرير التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولى بعنوان الاستثمار فى الصحة؛ إلى أهمية تقديم الخدمات الصحية بالنسبة لحماية التنمية الاقتصادية؛ حيث تضمن التقرير الإشارة إلى أن الحالة الصحية الجيدة إنما تساهم بشكل أساسى فى النمو الاقتصادى؛ إذ تعكس الخدمات الصحية نوعية المورد البشرى فى الوقت الحاضر والمستقبل، و السماح بالاستعانة بهذا المورد البشرى فى عملية الإنتاج داخل المجتمع؛ حيث تساهم الحالة الصحية الجيدة فى تقليل الفاقد فى عملية الإنتاج، و التى يمكن أن تحدث نتيجة لمرض العاملين؛ حيث تزداد قوة العمال الأصحاء و مقدرتهم على التحمل و التركيز فى مجال العمل والإنتاج، بالإضافة إلى أن الحالة الصحية الجيدة إنما تعمل على مساعدة الأطفال على استكمال تعليمهم، و ذهابهم للمدارس، وإعطائهم فرصاً أفضل للتعليم، كما تسمح الحالة الصحية الجيدة بالاستفادة من المصادر المتاحة فى المجتمع، و التى من الممكن استخدامها فى الإنفاق على علاج الأمراض (٢٣).

كما يمكن الاستدلال على أهمية الصحة بالنسبة للفرد؛ عن طريق القول بأن المرض و سوء الحالة الصحية إنما يؤديان إلى إفقار الأسر؛ من خلال ضياع الأجور أو انخفاضها، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الإنفاق على علاج المرض. فقد أدى الإنفاق على الصحة إلى سقوط ثلاثة ملايين من فيتنام فى مصيدة الفقر فى عام (١٩٩٨)؛ إذ يدفع الإنفاق الشخصى على الصحة الأسر الفقيرة إلى درجة أعمق فى الفقر (٢٤). بالإضافة إلى أن سياسة التمييز ضد المرأة و الطفل يكون لها عواقب و نتائج خطيرة فى بلدان العالم التى تسمح بذلك؛ إذ تؤثر تلك السياسات سلبياً على صحة المرأة والطفل؛ و بالتالى المجتمع ككل. فعلى سبيل المثال؛ يمكن لسياسات التمييز ضد المرأة أن تأخذ أشكالاً عديدة؛ و من أبرزها عدم المساواة فى الأجور – أى فى مجال العمل – و التعليم، كما أن هناك العديد من المخاطر الصحية التى قد تتعرض لها المرأة – وقد لا يتعرض لها الرجل داخل المجتمع –و مثال ذلك العنف الأسرى Domestic Violence، و تشويه الأعضاء التناسلية، وعدم الاهتمام بالنواحى الصحية الخاصة

بالمرأة؛ و من أمثلتها مشاكل الصحة الإنجابية Reproductive Health ، وضعف خبرات المرأة بأساليب تنظيم الأسرة، بالإضافة إلى المخاطر التى تتعرض لها المرأة داخل بيئة العمل(٢٥) ؛نتيجة لضعف أو عدم وجود إجراءات السلامة المهنية.

بناء على ما سبق، يمكن القول بأن عدم توفير الخدمات الصحية يكون له تأثير سلبى على صحة الفرد داخل مجتمعه، و بالأخص النساء والأطفال؛ مما ينعكس على تطور المجتمع و تقدمه، و تأثير ذلك على رأس المال البشرى Human Capital للمجتمع؛ و الذى يشكل أساس تطور المجتمع و تنميته. ولذلك، فإن تقديم الرعاية الصحية إنما يساعد المجتمع على زيادة معدلات النموالاقتصادى، و توفير حياة صحية آمنة للمواطنين؛ حيث تشكل الصحة الجيدة للفرد عنصراً أساسياً فى رخائه وصيانة كرامته كإنسان.

ثانياً: مستويات التنمية الصحية في المجتمع المصري:

إذا كان حق المواطن المصرى فى الرعاية الصحية قد تم إدراجه فى الدستور المصرى – و ذلك كما سبق الإشارة – فى المادة (١٦) و (١٧)؛ انطلاقاً من تأكيد الدولة على هذا الحق لجميع المواطنين دون تمييز فيما بينهم، إلا أن هناك تساؤلات تثور فى الأذهان، و منها: كيف تم ضمان هذا الحق؟ أو بصورة أخرى، هل هناك نظام للتأمين الصحى؟ و ما الفئات المستفيدة من هذا النظام؟

فى البداية، يجب أن نشير بصورة موجزة إلى أن هدف السياسة الصحية Health Policyلأى بلد من بلدان العالم يتمثل فى الارتقاء بالحالة الصحية للمواطن، و دعم تقديم الخدمات الصحية. و يحتاج تحقيق هذا الهدف إلى وضع مجموعة من الأهداف الفرعية، و التى قد تتمثل فيما يلى (٢٦):

١ – القضاء على التباينات فى المؤشرات الصحية ما بين المناطق الجغرافية داخل الوطن الواحد، و أيضاً ما بين طبقات المجتمع المختلفة.

٢ – تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة، و رفع كفاءة آليات و سبل التمويل.

٣- خفض عبء الحصول على الخدمات الطبية للمواطنين؛ و خاصة الفقراء ومحدودى الدخل.

و فى ضوء ما سبق، نجد أن مصر قد خطت خطوات إيجابية فى سبيل ضمان الحق فى الصحة؛ من خلال سياسة صحية فى ضوء الأهداف السابقة الذكر؛ و ذلك عن طريق توفير الرعاية الصحية المجانية؛ حيث شهدت مصر طفرة فى تقديم تلك الرعاية فى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين – و ذلك بعد عقود طويلة لم تكن الرعاية الصحية إلا من خلال جهود بعض المنظمات الأهلية، و قوافل العلاج التابعة للهيئات الدولية فى حالة حدوث الأزمات، و انتشار الأوبئة و الأمراض – عن طريق إنشاء المستشفيات، و المؤسسات العلاجية، و المؤسسات التعليمية فى مجال الطب، و نشر التعليم الطبى، و أيضاً إنشاء المستشفيات التعليمية التابعة لكلية الطب – والتى أُنشئت فى تلك الفترة – بالإضافة للمؤسسات الحكومية التى تقدم الرعاية الصحية للمواطنين مجاناً (٢٧).

و لقد تم وضع نظام للتأمين الصحى؛ لتقديم الرعاية الصحية، و الذى شمل عدداً كبيراً من العاملين بالجهات المختلفة فى الدولة، و تم إصدار القانون رقم (٦٣) لسنة (١٩٦٤) للتأمين الصحى للعاملين فى المؤسسات، و الهيئات الحكومية، و القطاع العام، و كذلك القانون رقم (٧٥) لسنة (١٩٦٤) لتقديم الرعاية الطبية الكاملة للعاملين بالمؤسسات، و الهيئات الحكومية، و وحدات الحكم المحلى، كما صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم (٢٠٩) لسنة (١٩٦٤) بإنشاء الهيئة العامة للتأمين الصحى؛ لتقوم بتقديم الرعاية و العلاج الطبى للعاملين المنتفعين بالتأمين الصحى، وتقديم مستوى متقدم من تلك الرعاية بأقل تكلفة ممكنة (٢٨).

و إذا تساءلنا عن نوعية الفئات التى يشملها هذا النظام التأمينى؛ فسوف نجد أنها تتضمن موظفى الحكومة، و أصحاب المعاشات، و الأرامل، و طلاب المدارس، وكذلك المواليد قبل السن المدرسى. كما تنوعت الخدمات الصحية التى يشتمل عليها هذا النظام؛ بدءاً من خدمات وقائية لطلاب المدارس، و مروراً بالخدمات العلاجية؛ والتى تشمل الخدمات التى تقدمها العيادات الشاملة، و عيادات المدارس، و المراكز

المتخصصة، و الصيدليات، و المستشفيات، و مراكز تنظيم الأسرة، و انتهاءً بتقديم خدمات أخرى متميزة؛ و تتمثل فى علاج الأمراض المزمنة التى يحتاج علاجها إلى تكلفة مرتفعة (٢٩).

و على الرغم من وجود نظام للرعاية الصحية الحكومية فى المجتمع المصرى – على النحو سابق الذكر – إلا أنه يلاحظ انخفاض مستوى جودة الخدمات التى يقدمها هذا النظام الحكومى؛ مما أدى إلى زيادة الإقبال على الخدمات التى يقدمها القطاع الخاص، و إهدار مبالغ هائلة تُنفق على قطاع الصحة الحكومى دون تحقيق الأهداف المنشودة منه (٣٠).

و يمكن الاستدلال على التنمية الصحية؛ من خلال التعرف على مستوى جودة الخدمات الصحية التى يقدمها النظام الحكومى فى ضوء عدد من المؤشرات الصحية فى المجتمع المصرى، و ذلك طبقاً لتقرير الأوضاع الصحية فى الريف المصرى لعام (٢٠٠٨) والصادر عن مركز الأرض لحقوق الإنسان فى القاهرة(٣١)، و كذلك تقارير التنمية الصادرة عن الأمم المتحدة. و تتمثل تلك المؤشرات فيما يلى:

١– العمر المتوقع عند الولادة:

يبلغ العمر المتوقع عند الولادة فى معظم البلدان العربية نحو سبعين عاماً، وعلى الرغم من ذلك يمكن أن نلاحظ تفاوتاً فى هذا الصدد بين البلدان العربية، فعلى سبيل المثال؛ فى جيبوتى، و السودان، و الصومال، و العراق، لا يزيد العمر المتوقع على ستين عاماً، بينما يتجاوز أربعة و سبعين عاماً فى الإمارات العربية وبقية دول الخليج. و كما فى مناطق أخرى من العالم؛ يزيد العمر المتوقع للإناث بالمقارنة بالذكور (٣٢). أما فى مصر، فيبلغ العمر المتوقع عند الميلاد (٧١) عاماً طبقاً لتقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٨).

٢– معدل وفيات الرضع:

تشير البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة، إلى أن معدل وفيات الرضع لكل ألف ولادة حية يبلغ (٣٧) حالة فى مصر، بالمقارنة بعدد من الدول العربية؛ مثل

اليمن، و المغرب، و السودان، و العراق، و التى جاء ترتيبها على التوالى؛ (٦٩)، (٣٨)، (٧٢)، (٩٤). و تُظهر لنا تلك البيانات مدى تقدم الأوضاع الصحية فى المجتمع المصرى فيما يتعلق بانخفاض نسبة معدل وفيات الرضع بالمقارنة بعدد من الدول العربية، و لكن على الرغم من ذلك، فإن تلك النسبة ربما تبدو مرتفعة بالمقارنة بدول أخرى مثل؛ عُمان، و قطر، و لبنان، و ماليزيا، و التى كان ترتيبها على التوالى؛ (١٦)، (١٢)، (٢٢)، (١٠) (٣٣).

٣ – معدل الإصابة بالأمراض:

تمثل نسبة الإصابة بأمراض السرطان فى مصر حوالى (١٥٠) حالة لكل (١٠٠,٠٠٠) نسمة سنوياً، و كما تشير الأرقام الرسمية إلى وجود ربع مليون مصاب بالسرطان سنوياً؛ أى ما يقرب من حوالى(٦ – ٧) مليوناً أصيبوا بالسرطان خلال العشرين عاماً الماضية، بالإضافة إلى زيادة معدلات الإصابة بأورام الكبد والبنكرياس؛ حيث بلغت نسبة الزيادة (٦٠٪) خلال الخمس سنوات الماضية، كما بلغت نسبة أمراض السرطان بين أطفال مصر حوالى (٨٪) من إجمالى أعداد المصابين بها. و كذلك، نجد انتشار الإصابة بأمراض القلب و السكر فى الأعمار الصغيرة، كما تؤكد التقارير الصحية أن حوالى (١٨) مليون نسمة؛ أى ما يمثل(٢٦٪) من نسبة السكان فى مصر مصابين بأمراض البلهارسيا ومضاعفاتها، بينما لا تتعدى هذه النسبة فى العالم (٥٪).

و يشير تقرير التنمية الإنسانية لعام (٢٠٠٩) إلى انتشار مرض الكبد الفيروس (ج) فى مصر على نطاق واسع، كما أن ما يقرب من(٢٠٪) من المتبرعين بالدم من المصريين مصابين بهذا المرض، و تشهد مصر نسبة مرتفعة لانتشار هذا المرض تفوق النسب المسجلة فى البلدان المجاورة، و كذلك فى بلدان العالم الأخرى التى تسود فيها أوضاع مماثلة؛ من حيث الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، و المعايير الصحية(٣٤).

كما كشفت وزارة الموارد المائية عام (٢٠٠٥) أن (٩٠,٠٠٠) مواطن سنوياً يموتون بسبب الأمراض الناتجة عن تلوث المياه، من بينهم (١٩,٠٠٠) طفل،

وأضافت أن (٩٨ ٪) من القرى فى ريف مصر تعانى من عدم وجود شبكات صرف صحى.

٤ – تصنيف منظمة الصحة العالمية لأداء النظام الصحى:

أما فيما يتعلق بتصنيف منظمة الصحة العالمية (WHO) لأداء النظام الصحى فى عدد من بلدان العالم النامى؛ فلقد جاء ترتيب مصر فى المرتبة (٦٣)؛ وهو ما يجعلها تتقدم على دول عربية مثل؛ الجزائر، و ليبيا، و سوريا، و السودان، والعراق، واليمن، و التى جاء ترتيبها على التوالى؛ (٨١)، (٨٧)، (١٠٨)، (١٣٤)، (١٠٣)، (١٢٠)، بينما تراجعت مصر أمام بعض الدول العربية مثل؛ المغرب، و عُمان، وقطر، و الكويت، و التى كان ترتيبها على التوالى؛ (٢٩)، (٨)، (٤٤)، (٤٥) (٣٥).

من خلال ما سبق نتساءل هنا، لماذا حدث هذا التدهور فى الأوضاع الصحية على الرغم من إقرار ضمان حق الرعاية الصحية للمواطن داخل الدستور المصرى، ووجود نظام للتأمين الصحى؟ و سوف تتبلور الإجابة على هذا التساؤل بصورة واضحة فى المحور القادم.

ثالثاً: انعكاسات العولمة علي الحق في الصحة:

كثر الحديث عن العولمة Globalization من جانب الباحثين و الأكاديميين المتخصصين فى مختلف فروع العلوم الاجتماعية؛ بقولهم بأن العولمة عملية تاريخية يُقصد بها تنميط الأنظمة الاقتصادية، و السياسية، و الاجتماعية، والتكنولوجية، وكذلك الثقافية، بين مختلف بلدان العالم المتقدم و النامى على حدٍ سواء، فتهدف العولمة فى مجملها إلى توحيد العالم الإنسانى، و إزالة كل أشكال الحواجز بين الأمم، ومن أبرز مرتكزاتها منظمات الأمم المتحدة، و صندوق النقد الدولى، و التكتلات الاقتصادية و التجارية، و التحالفات السياسية والعسكرية.

و تُقدم العولمة فى خضم هذه التحولات الإطار المناسب لظهور مجتمع مدنى عالمى Global Civil Society؛ بالدخول فى خلية الصراع من أجل المطالبة بحقوقه. و بينما تعمل الشروط الخاصة بالعولمة على تغيير المبادىء الراسخة منذ

القدم فى النظام الدولى – مثل السيادة، و عدم التدخل فى شؤون الغير، والتشريع المحلى – فإنه يتم خلق فرص أكبر؛ من أجل تنفيذ المعايير المتفق عليها بموجب القانون الدولى لحقوق الإنسان؛ بما فى ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. حيث تُقدم العولمة الفرص و تطرح البدائل لصياغة أشكال جديدة من الحكم الإنسانى Human Governance، و تعمل على توضيح طرق جديدة وأكثر فعالية لضمان حقوق الإنسان (٣٦).

و استناداً إلى ما سبق، نجد أن الآثار الإيجابية للعولمة على حقوق الإنسان قد تجلت فى التأكيد على عالمية تلك الحقوق؛ و التى يجب أن يتمتع بها جميع الأفراد فى بلدان العالم المتقدم و النامى على حدٍ سواء دون تمييز، و أن تلك الحقوق بمثابة هدف عام يجب العمل على تحقيقه هذا من جانب. و من جانب آخر، قد تتجلى الآثار الإيجابية للعولمة بالنسبة للصحة؛ من خلال الإسهام فى تطوير الأدوية والمستحضرات الطبية اللازمة لعلاج بعض الأمراض المزمنة؛ و بالتالى الإسهام فى تحسين صحة الفرد أكثر من ذى قبل.

و على النقيض مما سبق، هناك رؤى أخرى مناهضة للعولمة حول علاقتها بالصحة، فعلى سبيل المثال؛ يزعم البعض بأنه على الرغم من أن مزايا وإيجابيات العولمة ظاهرة على نحو يدعو للتفاخر (و مثال ذلك إمكانية الوصول للمعلومات، وتوافر السلع الاستهلاكية، و التقدم التكنولوجى فى كافة المجالات المختلفة؛ و من بينها العلوم الطبية....الخ)، إلا أن هذه المزايا غير موزعة بالتساوى بين المجتمعات وحتى داخل المجتمع الواحد. كما تتضح مزايا و إيجابيات العولمة بصورة متباينة وغير متكافئة، فعلى سبيل المثال؛ تتركز بحوث و برامج بعض الشركات فى مجال الطب على إيجاد أو توفير بعض المنتجات الطبية المرتبطة باهتمامات الأثرياء؛ مثل علاج السمنة، و التوتر، و مشكلة الصلع، و ذلك بدلاً من الاهتمام بإجراء بحوث حول الأمراض المستوطنة، و التى تهدد حياة الأفراد وبالأخص الفقراء؛ و مثال ذلك مرض السل (٣٧).

و بالإضافة إلى ما سبق، يمكن القول بأن النظرة التفاؤلية لاحتمالات تعزيز

حقوق الإنسان فى ظل العولمة مازالت موضع شك، فعلى سبيل المثال؛ فإنه فى حالة الحق فى الصحة هناك أدلة متزايدة بأن العولمة فى حد ذاتها ستؤدى إلى مزيد من الأمراض؛ إذ تُقدر منظمة الصحة العالمية أن ما يقرب من (٢٥٪) من الأمراض و الإصابات ترتبط بالتدهور و التلوث البيئى؛ و الذى يرجع إلى تزايد النشاط الصناعى فى ظل عصر العولمة. و أيضاً، ترجع الكثير من الأمراض المعدية و التى بدأت تظهر للمرة الأولى فى العقدين الماضيين؛ إلى تغيرات فى السلوك الإنسانى داخل إطار العولمة (٣٨).

و عليه، تعددت الرؤى المختلفة حول العولمة و علاقتها بالصحة؛ و ذلك بدءاً من آثارها الإيجابية من خلال التأكيد على عالمية حقوق الإنسان و من بينها الحق فى الصحة، و مروراً بالتباينات فى دعم هذا الحق بين المجتمعات و الأفراد فى ظل العولمة، و انتهاءً بالنظرة التشاؤمية حول تأثيرات العولمة على ظهور وانتشار بعض الأمراض. و هكذا، نجد أن هناك تأثيرات مختلفة للعولمة على الحق فى الصحة، ولكن حتى نستطيع أن نستوضح طبيعة تلك التأثيرات المختلفة على مدى ضمان هذا الحق و بالأخص داخل المجتمع المصرى؛ فسوف نقوم باستعراض المظاهر الاقتصادية للعولمة؛ و ذلك حتى نستطيع توضيح طبيعة تلك التأثيرات.

و يُعد تطبيق سياسات و برامج الإصلاح الاقتصادى و التكيف الهيكلى داخل معظم البلدان النامية – و من بينها مصر – من أبرز المظاهر الاقتصادية للعولمة؛ وذلك من خلال اتفاقيات و معاهدات من البنك الدولى، و صندوق النقد الدولى (IMF)؛ و من أبرز تلك السياسات (٣٩):

١– **سياسات مالية:** و تهدف إلى احتواء عجز الميزانية، و زيادة الإيرادات؛ من خلال تخفيض نفقات الدعم، و تجميد الأجور أو زيادتها ببطء، بما لا يتناسب مع معدلات التضخم، و وقف التشغيل فى القطاع الحكومى، و فرض رسوم وضرائب على الخدمات العامة؛ مثل الصحة، و التعليم، و المياه، والكهرباء، والطاقة ....الخ.

٢- **سياسات الخصخصة:** و تتمثل فى بيع شركات القطاع العام و المؤسسات الحكومية، و السماح للقطاع الخاص بالدخول فى قطاعات إنتاجية و خدمية كانت مقصورة من قبل على القطاع العام.

٣- **سياسات سعرية:** لتحرير الأسعار، و إطلاق قوى السوق؛ و من ثم إلغاء الدعم الحكومى؛ مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات الأساسية.

و انطلاقاً مما سبق نتساءل، ما طبيعة التأثيرات السلبية لتلك السياسات على الحق فى الصحة فى المجتمع المصرى؟ و للإجابة على هذا التساؤل؛ سوف نقوم بتوضيح تلك التأثيرات من خلال توضيح ثلاث قضايا هى؛ تقليل حجم الإنفاق على الصحة، و خصخصة الخدمات الصحية، و تحرير أسعار صرف الدواء.

١- تقليل حجم الإنفاق على الصحة:

يؤدى الإنفاق على الصحة أدواراً هامة؛ إذ يسهم فى توصيل الخدمات الصحية إلى كافة المناطق، و يعزز من قدرة الأفراد على تحمل تكاليف العلاج، ومكافحة الأمراض، و توفير خدمة التطعيمات ضد الأمراض و الأوبئة، بالإضافة إلى تسهيل حصول الأفراد على الخدمات الصحية وفقاً لمستواهم الاقتصادى. وبذلك، يُعد الإنفاق العام أحد الأدوات الأساسية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة؛ من خلال ضمان مستويات التشغيل و الدخل للفرد داخل المجتمع، فى ضوء توفير خدمات الرعاية الصحية، و كذلك المهنية.

و بناء على ما سبق، سوف نطرح فى هذا المحور تساؤلات عدة منها: ما حجم الإنفاق على الصحة فى مصر؟ و هل حدث تغيير فى معدلات الإنفاق على الصحة فى السنوات الأخيرة فى ضوء تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى؟ وهل يتأثر إهدار الحق فى الصحة فقط فى ضوء خفض معدلات الإنفاق، أم أن هناك مشكلات أخرى متعلقة بالإنفاق؛ و بالتالى يكون لها تأثير على مستوى تقديم خدمات الرعاية الصحية للمواطن المصرى؟

فى البداية، يمكن القول بأن الخدمات الصحية فى بلدان العالم النامى تُعد قليلة

جداً، و موزعة توزيعاً ضعيفاً، حتى أن النفقات العامة على الخدمات الصحية فى دول العالم النامى تُعد أقل بكثير عنها فى الدول المتقدمة؛ إذ تبلغ نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية فى بلدان العالم النامى نسبة (١٪ – ٤٪) من إجمالى الناتج القومى (٤٠). و يبلغ إنفاق العالم سنوياً ما يزيد على (٣) تريليون دولاراً أمريكياً على الخدمات الصحية، بينما فى الولايات المتحدة – و هى أكثر الدول الصناعية إنفاقاً على الرعاية الصحية – يتم إنفاق ما يعادل (١٥,٣٪) من إجمالى الناتج المحلى الأمريكى على تمويل خدمات الرعاية الصحية (٤١).

و يبين لنا مستوى الإنفاق على الصحة داخل المجتمع المصرى؛ ارتفاع نسبة الإنفاق على الصحة من (٧,٦) مليار جنيه تقريباً عام (٢٠٠٢/٢٠٠٣)، إلى (٨) مليارات جنيه عام (٢٠٠٣/٢٠٠٤)، ثم إلى (١٠,٦) مليار جنيه فى عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨). و لا تمثل ارتفاع نسبة الإنفاق مؤشراً حقيقياً على حرص الدولة على تقديم تلك الخدمات الصحية و ضمان هذا الحق؛ بل يمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى الزيادة السكانية، و ارتفاع أعداد المرضى، و أيضاً ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية. و تأكيداً لهذا، فإن حصة الإنفاق المخصصة للصحة كنسبة من الإنفاق العام انخفضت من (٥,٩٪) عام (٢٠٠٢/٢٠٠٣)، إلى (٥,٥٪) فى عام (٢٠٠٣/٢٠٠٤)، ثم إلى (٤,٤٪) عام (٢٠٠٦/٢٠٠٧) (٤٢).

و على الجانب الآخر، يصل نصيب الفرد من الإنفاق الحكومى على الصحة حوالى (١١٧) جنيه سنوياً عام (٢٠٠٨)، بعد أن كان (٤٣٤) جنيه عام (١٩٩٨)(٤٣). كما يلاحظ تفاوت الإنفاق العام على الصحة للفرد بين الريف والحضر؛ حيث يزيد فى الثانية عن الأولى بما يقرب من (٦٧٪)، كما يلاحظ أن الشريحة الدنيا من الدخل لا تحصل إلا على (١٦٪) من الإنفاق الصحى العام، بينما تحصل الشريحة العليا من الدخول على (٢٤٪) من الإنفاق العام، بخلاف نصيبها من الإنفاق الخاص. بالإضافة إلى ما سبق، نلحظ أن الاستثمارات العامة فى قطاع الصحة قد تراجعت من (٢٠٪) من إجمالى الإنفاق العام على الصحة عام (٢٠٠٤/٢٠٠٥)، إلى ما يقرب من (١٥,٦٪) عام (٢٠٠٥/٢٠٠٦)، ثم إلى (٩,٥٪)

عام(٢٠٠٦/٢٠٠٧) (٤٤).

و تشير البيانات السابقة، إلى تراجع نصيب الفرد فى مصر بالمقارنة بما تنفقه عدد من الدول العربية؛ و منها الجزائر و ليبيا، و سوريا، و المغرب؛ حيث بلغ نصيب الفرد فى السنة من مجموع المصروفات بالدولار (٧٣)، (١٤٣)، (٦٥)، (٥٩) على التوالى (٤٥).

و فى ضوء الأرقام و الإحصاءات السابقة حول مؤشرات الإنفاق على الصحة فى المجتمع المصرى؛ يمكن الاستدلال على عدد من المؤشرات التى توضح لنا عدداً من التحديات التى أصبحت تواجه الفرد داخل المجتمع فى ضوء تخفيض معدلات الإنفاق، و من أبرز تلك التحديات؛ ارتفاع الإنفاق الخاص على الصحة من (٥٠٪) فى عام (١٩٩٦)، إلى (٦٠٪) فى عام (٢٠٠٤)؛ مما يعنى أنه أصبح أكثر من الإنفاق الحكومى، حيث أصبحت الأسر تمثل أهم مصادر تمويل الرعاية الصحية؛ إذ تُعد هذه النسبة فى الزيادة خصماً من معدلات الادخار العائلى؛ مما يمثل عبئاً إضافياً على الأسر؛ و بالأخص الأسر الفقيرة (٤٦). و فى حالة تقديم الدعم الصحى، نجد عدم التمييز فى تقديم هذا الدعم بين الأغنياء و الفقراء، بالإضافة إلى سوء ترتيب أولويات الإنفاق على الخدمات الصحية فى وزارة الصحة؛ حيث يتم توجيه الجزء الأكبر من الإنفاق على الرعاية الصحية العلاجية المكلفة على حساب الرعاية الصحية الوقائية، بالإضافة إلى توجيه أكثر من ثلث الإنفاق على الصحة لشراء الدواء، و تفوق هذه النسبة المعدلات الدولية التى تتراوح ما بين (٢٠٪ – ٢٥٪) من الإنفاق الكلى على الصحة (٤٧).

من خلال الطرح السابق، بدءاً من تناول أهمية الإنفاق على الصحة، و مروراً بحجم و معدلات الإنفاق على الخدمات الصحية على مستوى العالم، و من بينها الولايات المتحدة و عدد من البلدان العربية و مصر، و انتهاءً بتوضيح أهم التحديات المترتبة على انخفاض معدلات الإنفاق على طبيعة و مستوى وجودة الخدمات الصحية التى تُقدم للفرد داخل مجتمعه؛ يمكن القول بأن تلك التحديات السابق ذكرها لا تنشأ فقط نتيجة لعدم ملاءمة مستوى الإنفاق، و لكن أيضاً نتيجة للمشاكل الإدارية

فى السيطرة على الإنفاق؛ و نقصد بذلك الفساد Corruption داخل قطاع الصحة. ولكننا نتساءل هنا، ما أشكال الفساد داخل قطاع الصحة؟ ومن الذى يتأثر به؟

يجب أن نشير إلى أن الفساد يؤثر على السياسة الصحية Health Policy، وأولويات الإنفاق. و تشير الأمثلة الواردة فى تقرير الفساد العالمى؛ إلى استغلال المسؤولين فى كل من المكسيك و كينيا لسلطاتهم فى تحويل الموارد المالية لتمويل بعض المشروعات، و ذلك بغض النظر عما إذا كانت تلك المشروعات متفقة مع السياسة الصحية التى تم اعتمادها من جانب صانعى القرار فى الدولة (٤٨). و من أبرز أنماط أو أشكال الفساد فى قطاع الصحة، ما يلى (٤٩):

أ – الاختلاس و السرقة من الميزانية المخصصة للرعاية الصحية، أو الموارد الناشئة عن رسوم الخدمات الصحية، و كذلك سرقة الأدوية و المستلزمات الطبية، أو الأجهزة و المعدات؛ بهدف الاستخدام الشخصى، أو بغرض استخدامها لتحقيق مكاسب مادية، أو إعادة بيعها لحساب بعض الأشخاص العاملين فى قطاع الصحة؛ مما يشكل إهداراً للمال العام.

ب – الفساد فى أنظمة الدفع؛ و تشمل الممارسات المتعلقة بإعفاء مرضى بعينهم من الرسوم، أو التزوير فى المستندات الخاصة بالتأمين الصحى لبعض المرضى، أو استغلال ميزانيات المستشفيات لخدمة مصالح أشخاص بعينهم.

جـ – ممارسة الفساد فى الإمدادات الخاصة بالمستحضرات الدوائية؛ حيث يمكن التلاعب فى منتجات الأدوية؛ إذ يعد الدواء من أكثر الأشياء حساسية لأى مظهر من مظاهر الفساد، و أكثرها تأثيراً على صحة المواطن؛ لأن الدواء أو الأمصال من السلع التى لا يكون لمشتريها أى اختيار، بالإضافة إلى أنه يمكن سرقة الأدوية أثناء التوزيع، أو قيام بعض المسؤولين بطلب دفع رسوم مقابل اعتمادهم لبعض المنتجات، أو تقديم تسهيلات للإفراج الجمركى، أو تحديد الأسعار.

و يعتبر الفقراء الأكثر تأثراً بالممارسات السابقة الذكر؛ إذ يؤثر الفساد بصورة أو بأخرى على هؤلاء الأفراد الأقل قدرة على تقديم الرشاوى مقابل الحصول على خدمات صحية من المفترض أنها تقدم مجاناً، حتى و إن حصلوا عليها فقد يتأثرون بسوء مستوى الخدمة الصحية؛ بدءاً من زيادة عدد ساعات الانتظار فى المستشفيات العامة، و مروراً بالحرمان من الأمصال الوقائية، و جودة الخدمات الصحية، و انتهاءً بتناول أدوية و أمصال مغشوشة و غير صالحة للاستخدام؛ و بالتالى تؤثر سلباً على حياتهم (٥٠).

٢- خصخصة الخدمات الصحية:

تنعكس سياسات العولمة – و منها سياسة الخصخصة التى سبق الإشارة إليها – على مجال تقديم الخدمات الصحية بشكل عام، و التأمين الصحى بشكل خاص؛ فى صورة ابتعاد الدولة عن أداء دورها فى تحمل أعباء الخدمات الصحية؛ من خلال خصخصة قطاع الصحة و التأمين الصحى؛ بإسناده إلى هيئة مستقلة تُدير الخدمة، وتتعاقد مع مؤسسات تجارية لتقديم الخدمات الصحية، و تعمل وفق حافز أو دافع الربح (٥١).

و مع الأخذ بسياسات الخصخصة و التحول نحو اقتصاد السوق، فقد تم طرح مجموعة من الرؤى و التصورات بشأن تحمل المواطن نفقات العلاج؛ و تجسد ذلك الأمر فى تقديم الدولة لمشروع جديد للتأمين الصحى يستهدف مساهمة المواطن بنسبة تصل إلى أكثر من (٣٠٪) من نفقات العلاج؛ مما يجعل مبدأ الدفع مقابل الخدمة بدلاً من أن يكون نظام من المفترض أنه قائم على مبدأ التكافل. و لقد بدأت الدولة بالفعل فى اتخاذ الخطوات التنفيذية نحو تعديل النظام الحالى؛ بإصدارها قراراً بإنشاء الشركة القابضة للرعاية الصحية فى شهر ديسمبر (٢٠٠٧). و بذلك، يتضح لنا أن مشروع القانون الجديد يلغى مبدأ التكافل الاجتماعى الذى تقوم عليه قوانين التأمين الصحى فى أغلب دول العالم، و يعزز من دور القطاع الخاص فى مجال تقديم الخدمات الصحية، و السعى نحو تخلى الدولة عن إدارة، و تمويل، ودعم هذه الخدمات (٥٢).

و قد انطلقت الدعاوى و الرؤى السابقة حول خصخصة الخدمات الصحية من جانب البعض؛ للتأكيد على ضرورة اقتصار دور الحكومات على تهيئة المُناخ المناسب للنمو الاقتصادى، أما غير ذلك فإنما يجب أن يُترك للقطاع الخاص؛ وذلك استناداً إلى أن ارتفاع معدلات النمو سوف يؤدى تلقائياً إلى زيادة الأجور مع ما يرتبط بها من تحسين فى أوضاع المعيشة؛ و بالتالى تحسين الحالة الصحية، وخفض معدلات الأمراض و الوفيات داخل المجتمع ككل. و يُجانب الصواب الزعم السابق فى عدة جوانب، و منها (٥٣):

أ- إن زيادة النمو فى حد ذاتها لا تعنى زيادة الدخول لجميع أفراد المجتمع؛ إذ قد يتحقق معدل نمو مرتفع دون أن يصاحبه عدالة فى توزيع الناتج القومى بين مختلف فئات المجتمع؛ و بالتالى حرمان فئة كبيرة من الأفراد من قدرتهم على تحمل تكاليف العلاج و الرعاية الصحية.

ب- تقع الخدمات الاجتماعية كالصحة ضمن ما يُطلق عليه السلع العامة Public Goods؛ و هى السلع التى لا تحقق حافزاً اقتصادياً للقطاع الخاص لإنتاجها؛ لذا فهى تتطلب التدخل الحكومى المباشر.

جـ- أثبتت التجارب الدولية – بما لا يدع مجالاً للشك – أن السوق تفشل كثيراً فى مجال تقديم الخدمات الاجتماعية، و يزداد خطورة هذا الأمر عندما لا تعمل الأسواق بشكل جيد؛ مما يؤدى إلى سوء توزيع الثروات على الأفراد، وأيضاً توجيه الاستثمارات فى بعض المجالات دون الأخرى.

٣- تحرير أسعار صرف الدواء:

حدثت تطورات فى سوق الدواء داخل المجتمع المصرى منذ عام (١٩٩١)؛ حيث تم تقديم قانون رقم (٢٠٣) لعام (١٩٩١)؛ والذى يُنظم عمل الشركات العامة العاملة فى مجال صناعة الدواء، كما تم إنشاء الشركة القابضة للأدوية، و التى حلت محل الهيئة العامة للصناعات الدوائية؛ و ذلك كخطوة فى برنامج التحول نحو السوق الحر من خلال خصخصة عدد من شركات القطاع العام، بالإضافة إلى التوقيع على

اتفاقية التجارة الحرة و حماية حقوق الملكية الفكرية (تريبس) فى مجال صناعة وتجارة الدواء. و لكن نتساءل هنا، ما آثار تلك الاتفاقية على سوق الدواء داخل البلدان النامية بصفة عامة و مصر بصفة خاصة؟ و فى هذا السياق، يمكن أن نتناول تأثير اتفاقية (تريبس) على صناعة الدواء من خلال عدد من المتغيرات المتمثلة فيما يلى (٥٤):

أ – السعر:

أكدت معظم الدراسات أن تطبيق اتفاقية (تريبس) سوف يؤدى إلى ارتفاع فى الأسعار قد يصل إلى ما يقرب من (١٠٠ – ٢٠٠٪). و على صعيد المجتمع المصرى، بدأت سوق الدواء تشهد تذبذباً و اضطراباً منذ قرار تحرير سعر الصرف فى (٢٨) يناير (٢٠٠٣)؛ و ذلك استناداً إلى رغبة شركات الدواء فى مراجعة أسعار الدواء فى ضوء تغير سعر صرف العملات الأجنبية (الدولار – اليورو)، و انخفاض قيمة الجنيه المصرى مقابل هاتين العملتين؛ و بالتالى ارتفاع نفقات استيراد المواد الخام ومستلزمات إنتاج الأدوية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المستحضرات الدوائية كاملة الصنع و المستوردة من الخارج. كما يلاحظ، أنه منذ عام (١٩٩٣) و حتى عام (٢٠٠٢) تمت مراجعة أسعار عدد كبير من المستحضرات الدوائية؛ حيث شهد عام (١٩٩٣) تعديل أسعار أكبر عدد من المستحضرات الدوائية بلغت (٨٢١) مستحضراً دوائياً. و يمكن القول، بأنه لا توجد آلية ثابتة لتعديل الأسعار تحقيقاً للعدالة، سواءً كان هذا التعديل لأعلى أولأدنى؛ و ذلك لأن هذه العملية عادة ما تكون مدفوعة بطلب من المستفيدين.

ب – التجارة:

و فيما يتعلق ببراءات الاختراع فى مجال تصنيع الدواء، فمن المتوقع حدوث عجز فى الميزان التجارى للدواء، و قد شهد العجز فى الميزان التجارى اتجاهاً متزايداً خلال الفترة من (١٩٩٥ – ١٩٩٨)، ثم انخفض فى عام (٢٠٠٠)، و عاد للارتفاع خلال الفترة من (٢٠٠٠ – ٢٠٠٢). و قد ازدادت قيمة العجز حوالى (١٠٣٪) فى نهاية الفترة؛ و بالتالى يمكن إرجاعه إلى استيراد المواد الخام؛ مما يضع صناعة

الدواء تحت تهديد مستمر؛ نتيجة للتغير فى سعر صرف الجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية، بالإضافة إلى تغير أسعار المواد الخام فى البورصات العالمية؛ نتيجة زيادة المكون الأجنبى فى الدواء المصنع محلياً، فمازالت مصر تشغل موقعاً متأخراً فى مجال تصدير الأدوية بالنسبة لدول الشرق الأوسط؛ حيث قامت بتصدير حوالى (٦ ٪) من إنتاجها السنوى فى عام (١٩٩٨/١٩٩٩)، فى حين قامت الأردن بتصدير (٤٠ ٪) من إنتاجها المحلى السنوى فى نفس العام.

جـ – نقل التكنولوجيا:

يعتمد نقل التكنولوجيا فى مجال الدواء على قرار صاحب الاختراع؛ إما بإخفاء تفاصيل الاختراع الخاص به و عدم الإعلان عنه، أو بإتاحته للدول من خلال تراخيص؛ و ذلك فى ظل قوانين و قيود منظمة لحقوقه و حقوق الشركة المرخص لها. و ينعكس هذا الأمر سلباً على مصر؛ نتيجة لافتقارها إلى جهود البحث و التطوير التى يمكن من خلالها إنتاج أدوية جديدة و متطورة مثلما هوالحال فى الدول المتقدمة؛ و من ثم التمتع بميزة احتكارية فى مجال التصنيع؛ وبالتالى البيع بأسعار مرتفعة. و عند تطبيق تلك الاتفاقية؛ سوف تصبح المنافسة غير متوازية مع الدول الصناعية الكبرى المنتجة للأدوية الحديثة و المتطورة؛ ومن ثم مرتفعة الثمن؛ الأمر الذى يؤدى إلى الإضرار بصحة المواطنين غير القادرين على تحمل النفقات الباهظة لشراء الدواء الجديد.

و تُقدر منظمة الصحة العالمية عدد المرضى المحرومين من الدواء الأساسى بثلث سكان العالم، و أن أكثر من نصف سكان الدول النامية فى آسيا و أفريقيا لا يستطيعون الحصول على الأدوية الأساسية لعلاج أمراضهم. و على مستوى المجتمع المصرى، أشارت جريدة المصرى فى عددها الصادر يوم ٢٠٠٨/١٢/٢٩ إلى كشف عدد من الصيدليات الكبرى عن اختفاء (٢٠٠) صنف دوائى، بينها (٥٠) نوعاً لا بدائل لهما، كما تبين أن معظم تلك الأدوية تقوم بإنتاجها شركات متعددة الجنسيات Multinational Corporations تعمل داخل مصر؛ ولقد تم تفسير هذا

الأمر بأنه رغبة من جانب تلك الشركات فى الضغط على وزارة الصحة لرفع أسعار تلك الأدوية (٥٥).

و لقد سبق أن أشار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار إلى هذا الأمر؛ وذلك عندما أجرى فى (٨) سبتمبر (٢٠٠٣) استطلاعاً لرأى عينة بلغت (٣٠٠) مفردة من أصحاب و مديرى الصيدليات فى مختلف أنحاء مصر؛ و كشف الاستطلاع عن توقف توريد بعض الشركات لبعض أصناف الدواء، و ارتفاع أسعار أصناف أخرى، كما أكد (٧٢٪) من الصيادلة الباحثين أن هناك أصنافاً كثيرة من الدواء توقف توريدها للأسواق منذ قرار تحرير سعر الصرف، كما بلغت نسبة الصيدليات التى توقف توريد الأدوية المضادة لمرض السكر إليها (٥٤,٣٪) من عينة البحث، يليها أدوية الجهاز العصبى بنسبة (٣١,٧٪)، ثم أدوية علاج القلب والأوعية الدموية بنسبة (٢٨,٥٪) من الصيدليات (٥٦). و تبين لنا النسب السابقة، انخفاض عرض الأدوية بالأسواق؛ مما يؤثر بالسلب على صحة المواطن داخل المجتمع.

و إجمالاً، انعكست التأثيرات المختلفة للعولمة؛ و بالأخص فى جانبها الاقتصادى على حق الإنسان فى الصحة، و تقديم الخدمات و الرعاية الصحية داخل مجتمعه، و ذلك فى ضوء السعى نحو تقليل حجم الإنفاق على الخدمات الأساسية ومن بينها الصحة؛ و ذلك بدعوى الاقتصاد الحر، و إتاحة الفرصة للقطاع الخاص لتقديم تلك الخدمة؛ من خلال بيع بعض الهيئات و المؤسسات الصحية الحكومية – ومن بينها المستشفيات – للقطاع الخاص؛ بدعوى تحسين مستوى الخدمات الصحية، بالإضافة إلى التوقيع على اتفاقيات التجارة الحرة – لكونها أبرز آليات التحول نحو السوق الحر– فى مجال صناعة، و بيع، و تداول الأدوية، و تأثير ذلك على تحرير أسعار صرف الدواء، حتى و إن كان ذلك على حساب الطبقات الفقيرة داخل المجتمع والتى لا تستطيع شراء الأدوية مرتفعة الأثمان، و التى قد تفوق القدرة المالية للأسر الفقيرة؛ مما يؤثر سلبياً على صحة الأفراد؛ و بالتالى ارتفاع معدلات الأمراض والوفيات.

و فى ضوء ما سبق، اتضح لنا أنه إذا كانت العولمة تهدف فى مجملها إلى خلق نظام كونى Global System ؛ حيث تسود المصالح المادية للدول و الأفراد من خلال عقد اتفاقيات، و صياغة سياسات، و وضع برامج على المستوى العالمى، فإنه يمكن القول أنه فى ضوء ذلك لا يوجد مكان فى هذا النظام الكونى للاختباء من العواقب والآثار المختلفة للعولمة على الصحة، و أيضاً الابتعاد أوالحماية من المخاطر الصحية المرتبطة بل و الناتجة عن العولمة - و ذلك على النحو سالف الذكر - و مثل كافة الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية الأخرى، فإنه لا يمكن ضمان الحق فى الصحة إلا إذا توافرت لدى مؤسسات النظام العالمى الراهن القدرة على التدخل فى أعمال أولئك الذين يمارسون أنشطتهم لزيادة ثرواتهم وأرباحهم، بغض النظر عن آثارها السلبية على الآخرين الذين يعيشون داخل هذا النظام الكونى. حيث أصبحت العولمة تُعرض الجميع بشكل كبير لمخاطر صحية؛ وبالتالى فإن الفشل فى القيام بإصلاح مؤسسى على مستوى كونى إنما سيؤدى إلى المزيد من الأمراض المستوطنة، و إلى بيئة تصبح فيها وسائل الحصول على حياة كريمة و صحية أمراً صعب المنال (٥٧).

و هكذا، و فى ضوء المخاطر المحتملة للعولمة على حق الإنسان فى الصحة، فإنه ينبغى تعزيز التعاون و الشراكة بين الدولة، و القطاع الخاص، و مؤسسات المجتمع المدنى، بالإضافة إلى الجهود الدولية من خلال مؤسسات ومنظمات الأمم المتحدة؛ و منها منظمة الصحة العالمية، و منظمة اليونيسيف؛ إذ يتعين عليهما بذل المزيد من الجهد على مستوى بلدان العالم - و بالأخص البلدان النامية - لضمان وتعزيز حق الإنسان فى الرعاية الصحية، و تيسير الحصول على الخدمات الصحية، و توفير بيئة نظيفة يستطيع الإنسان من خلالها العيش فى رخاء وكرامة.

خاتمة:

أ- النتائج العامة للبحث:

١- إن الحق فى الصحة حق إنسانى أصيل؛ إذ يجب أن يُتاح لجميع الأفراد داخل المجتمع، و يمثل هذا الحق هدفاً حيوياً للأمن الإنسانى.

٢- يعتمد الحق فى الصحة على الإنصاف والذى يقصد به ضرورة إتاحة فرص متساوية لجميع الأفراد وذلك دونما تمييز فيما يتعلق بتهيئة الظروف لهم للعيش بكرامة وحرية، والنجاة من الحرمان الذى قد يتعرضون له داخل مجتمعاتهم.

٣- يتسع الحق فى الصحة ليشمل عدداً من الالتزامات التى يجب أن توفرها الدولة لمواطنيها، بدءاً من توفير خدمات الرعاية الصحية، و مروراً بضمان الحصول على المياه النظيفة، و توفير الغذاء الصحى، و البعد عن مصادر التلوث البيئى، و انتهاءً بتوفير وسائل التثقيف الصحى، و المعلومات الطبية، و كذلك كل ما يتعلق بالصحة الإنجابية.

٤- يُعد تقديم خدمات الرعاية الصحية أحد المجالات الرئيسة للتنمية البشرية؛ حيث تساهم الحالة الصحية الجيدة فى تقليل الفاقد فى عملية الإنتاج.

٥- أمكن الاستدلال على مستويات التنمية الصحية فى المجتمع المصرى من خلال عدد من المؤشرات؛ و التى تمثلت فى العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل وفيات الرضع، و كذلك معدل الإصابة بالأمراض. و لقد أشارت البيانات و الإحصاءات داخل تقارير التنمية البشرية المحلية و العالمية إلى تدنى مستوى جودة الخدمات الصحية، كما تجسد لنا تلك المؤشرات تراجع المجتمع المصرى عن تحقيق الأهداف التنموية للألفية؛ فى ضوء ارتفاع معدلات وفيات الأطفال، و انتشار الأمراض و الفيروسات، و ذلك على الرغم من إقرار ضمان حق الرعاية الصحية للمواطن داخل الدستور المصرى، بالإضافة إلى وجود نظام حكومى للتأمين الصحى.

٦- تجسدت انعكاسات العولمة على الحق فى الصحة فى عدد من التأثيرات؛ والتى تمثلت فيما يلى:

أ- تخفيض حجم الإنفاق على الصحة فى المجتمع المصرى؛ مما يعنى ارتفاع الإنفاق الخاص على الصحة؛ الأمر الذى يشكل عبئاً على

الأسر، و التى أصبحت تمثل أهم مصادر تمويل الرعاية الصحية؛ إذ يُعد ذلك خصماً من معدلات الإدخار العائلى؛ مما يمثل عبئاً إضافياً على الأسر، و بالأخص الأسر الفقيرة، بالإضافة إلى تفاوت الإنفاق العام على الصحة للفرد بين الريف و الحضر؛ حيث يزيد فى الحضر عن الريف بما يقرب من (٦٧٪).

ب- خصصة الخدمات الصحية؛ حيث بدأ المجتمع المصرى فى اتخاذ الإجراءات نحو إنشاء الشركة القابضة للرعاية الصحية؛ الأمر الذى يلغى مبدأ التكافل الاجتماعى الذى تقوم عليه قوانين التأمين الصحى، ويعزز دور القطاع الخاص فى مجال تقديم الخدمات الصحية، والسعى نحو تخلى الدولة عن دورها فى مجال تمويل، و إدارة، ودعم هذه الخدمات.

جـ- تحرير أسعار صرف الدواء، و تأثير ذلك على ارتفاع أسعار الأدوية؛ مما يشكل خطورة على الفقراء و محدودى الدخل، خاصة فى ظل تراجع الدولة عن تقديم الدعم للخدمات الصحية، و تقليل حجم الإنفاق على تلك الخدمات فى ظل تنامى دور القطاع الخاص داخل هذا المجال.

ب- التوصيات:

١- نشر البيانات و الإحصاءات حول الحالة الصحية داخل المجتمع المصرى بنزاهة و موضوعية؛ حتى يتسنى لصانعى القرار وضع السياسات و اتخاذ الإجراءات اللازمة.

٢- تدعيم دور الدولة فى مجال تقديم الخدمات الصحية؛ من خلال زيادة نسبة الإنفاق العام على الصحة من إجمالى الإنفاق العام.

٣- زيادة نسبة المواطنين الذين يحصلون على الخدمات الصحية؛ و ذلك دون تمييز على أساس النوع، أو محل الإقامة. و نقصد بذلك؛ القضاء على

التفاوت بين الذكور و الإناث، و الحضر و الريف، فى مجال تقديم الخدمات الصحية.

٤- أن تهدف السياسة الصحية إلى تحقيق الأهداف التنموية للألفية فى مجال ضمان الحق فى الصحة؛ من خلال القضاء على الفقر و الجوع، و السعى نحو تخفيض معدل وفيات الأمراض، و تحسين صحة الأمهات، و القضاء على الأمراض المستوطنة؛ كالبلهارسيا، و الكبد الفيروسى (ج).

٥- تعزيز دور الدولة الرقابى فى مجال تمويل المشروعات و الخدمات الصحية؛ و ذلك لمواجهة حالات الاختلاس و السرقة من الميزانيات المخصصة للرعاية الصحية، و كذلك انتشار الفساد داخل مستشفيات التأمين الصحى، و التلاعب فى تصنيع منتجات الأدوية.

٦- تعزيز التعاون بين الدولة و القطاع الخاص فى مجال تقديم الخدمات الصحية؛ لضمان حق الرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع دون تمييز.

جـ - أهم القضايا الجديرة بالبحث فى المستقبل:

١- تقييم السياسات الصحية فى ظل العولمة و علاقتها بالأهداف التنموية للألفية.

٢- التعرف على كفاءة و نوعية الخدمات الصحية داخل المستشفيات الحكومية.

٣- تقييم الخدمات الصحية داخل المراكز الصحية بالريف المصرى.

٤- رؤى المواطن المصرى للخدمات الصحية.

****

المراجع و الهوامش:

١- مصطفى السيد و آخرون. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان فى البلدان العربية. فى:** جاك الأسود، شكرى رحيّم (محرران). ترجمة: فايز صياغ. (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ٢٠٠٩) ص ص ١٤-٢٣ .

٢- البنك الدولى. **التنمية فى العالم: الإنصاف و التنمية عرض عام.** (واشنطن: البنك، ٢٠٠٦) ص ٢٠ .

٣- محمد محى مسعد. **حقوق الإنسان: دراسة تحليلية مقارنة.** (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٦) ص ٥٠ .

٤- أحمد الرشيدى. **حقوق الإنسان: سلسلة مفاهيم.** العدد (٢٤). (القاهرة: المركز الدولى للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، ديسمبر ٢٠٠٦) ص ١١٠ .

٥- تمثل الحقوق المدنية و السياسية الجيل الأول من حقوق الإنسان، بينما تمثل الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية الجيل الثانى، و يتمثل الجيل الثالث الذى أضيف إليهما فى حق تقرير المصير، و أول من طرح مفهوم الأجيال الثلاثة هو كارل فاساك Karel Vasak فى عام (١٩٧٩). **انظر:**

Rosas, Allan. et.all. "Economic and Cultural Rights: A Universal Challenge''. **In**: Catarina Krause. *et.al*. (eds), **Economic, Social and Cultural Rights**, (London: Martinus Ni Jhoff Publishers, 2001) P.4.

٦ - أحمد منيسى. حقوق الإنسان . **فى: موسوعة الشباب السياسية**، العدد (١٦)، ٢٠٠٢، ص ٧٢ .

٧- دونللى، جاك. **حقوق الإنسان العالمية بين النظرية و التطبيق.** ترجمة: مبارك عثمان، محمد فرحات. (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٦) ص ٣٢٠ .

٨- **انظر:**

* عبد المجيد الانتصار. التربية على حقوق الإنسان. فى: **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، العدد (٨)، نوفمبر ٢٠٠١، ص ص ١٠٩، ١١٠ .

* حسن نافعة. حقوق الإنسان فى التنظيم الدولى العالمى: تطور الدور وحدود فاعليته. **فى: مجلة رواق عربى**، العدد (٥)، يناير ١٩٩٧، ص ٤١ .

9 - Evans, Tony. "A Human Right to Health".In: ***Third World Quarterly,*** Vol (23), No (2), April 2002, P.200.

١٠ - مركز الأرض لحقوق الإنسان. الأوضاع الصحية فى الريف المصرى. **فى: سلسلة الأرض و الفلاح**، العدد (٤٦)، يونية ٢٠٠٨، ص ٢٣٠ .

11 - Evans, Tony. ***Op.cti***, P. 197.

١٢ - منظمة الصحة العالمية. الحق فى الصحة . ٩ ديسمبر ٢٠٠٨ .

http://www.WHO.intmediacentre>.

١٣ - منظمة الصحة العالمية. **مرجع سابق**. ص ٢٠ .

١٤- الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (١٩٤٨).

15 - Leary, Virginia A. "The Right to Health in International Human Right Law". In: *Health and Human Rights*, Vol (1), No (1), Autumn 1994, P.32.

١٦ - منظمة الصحة العالمية. **مرجع سابق**. ص ١٠ .

١٧ - **المرجع السابق** ص ص ٣٢ ، ٣٣ .

١٨ - الهيئة العامة للاستعلامات. نص دستور جمهورية مصر العربية . ٩ ديسمبر ٢٠٠٨ .

http://constitution.sis.gov.eg>.

١٩ – نيفين الحسينى. إشكاليات إعمال الحقوق الاقتصادية، و الاجتماعية، والثقافية. **فى: قضايا حقوق الإنسان**، الإصدار الأول، ١٩٩٧، ص ص ٤٢، ٤٣ .

20 - Leary, Virginia. A.. ***Op.cit***, P.42.

21- Evans, Tony. ***Op.cit***, P.197.

22- Tubis, Bregette. " The Right to Health ". **In**: Catarina Krause. *et.al*. (eds), ***Op.cit***, P.345.

23- Leary, Virginia. A. Op.cit, P. 46.

٢٤ – البنك الدولى. **جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء**. (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، ٢٠٠٤) ص ١٣٥ .

25 - Leary, Virginia. A. ***Op.cit***, P.50.

٢٦ – مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار. **التحديات التى تواجه قطاع الصحة فى مصر و سياسات التغلب عليها**. (القاهرة: المركز – رئاسة مجلس الوزراء، مارس ٢٠٠٥) ص ٧٠ .

٢٧– مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية. **الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية** ٢٠٠٨ . (القاهرة: المركز، يناير ٢٠٠٨) ص ٢٩٨ .

٢٨– **المرجع السابق**. ص ٢٩٨ .

٢٩– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. **دراسة مقترح شراء الحكومة للخدمات الصحية من القطاع الخاص**. (القاهرة: المركز – رئاسة مجلس الوزراء، أبريل ٢٠٠٥) ص ص ١٠، ١١ .

٣٠– **المرجع السابق**. ص ص ١، ٨ .

٣١– مركز الأرض لحقوق الإنسان. **مرجع سابق**. ص ص ٢٨ – ٣٦ .

٣٢- مصطفى السيد و آخرون. **مرجع سابق**. ص ١٥١ .

٣٣- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا الإسكوا . **نحو سياسات اجتماعية متكاملة فى الدول العربية: إطار و تحليل مقارن**. (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٥) ص ص ٥٦، ٥٧ .

٣٤- مصطفى السيد و آخرون. **مرجع سابق**. ص ١٥٣ .

٣٥- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا الإسكوا . مرجع سابق. ص ٥٧ .

36 - Evans, Tony. ***Op. cit***, P. 207.

٣٧ - **المرجع السابق** ص ٢٠٨ .

٣٨ - **المرجع السابق** ص ٢٠٨ .

٣٩ - إبراهيم العيسوى. التنمية فى عالم متغير: **دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها. الطبعة الثانية**. (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١) ص ص ٣٨ - ٤٠ .

٤٠- جبلز، مالكون و آخرون. **اقتصاديات التنمية. ترجمة**: طه عبد الله منصور، عبد العظيم محمد مصطفى. (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٩٩) ص ٤٢٠ .

٤١- حسام بدراوى، محسن يوسف (محرران) . **الشفافية و محاربة الفساد فى قطاع الصحة**. (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٧) ص ١٣٠ .

٤٢- مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية. **الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية** ٢٠٠٨ . مرجع سابق. ص ٣٠٠ .

٤٣- مركز الأرض لحقوق الإنسان. **مرجع سابق**. ص ٢٨٠ .

٤٤- مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية. **التقرير الإستراتيجى العربى** ٢٠٠٧/٢٠٠٨ . (القاهرة: المركز، ٢٠٠٨) ص ٤٦٤ .

٤٥- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الإسكوا . **مرجع سابق**. ص ص ٥٦، ٥٧ .

٤٦- حسام بدراوى، محسن يوسف (محرران) . **مرجع سابق**. ص ٤٤ .

٤٧- مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار. **التحديات التى تواجه قطاع الصحة فى مصر و سياسات التغلب عليها. مرجع سابق**. ص ١٦٠ .

٤٨- حسام بدراوى، محسن يوسف (محرران) . **مرجع سابق**. ص ١٤٠ .

٤٩- **المرجع السابق**. ص ص ١٧، ١٨ .

٥٠- **المرجع السابق**. ص ١٤٠ .

٥١- أحمد متولى. **خصخصة الخدمات الصحية فى مصر.**

٥٢- مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية. **الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية** ٢٠٠٨ . **مرجع سابق**. ص ٣٠١ .

٥٣- مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية. **التقرير الإستراتيجى العربى** ٢٠٠٧/٢٠٠٨ . **مرجع سابق**. ص ص ٤٦٠، ٤٦١ .

٥٤- مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار. **الأزمة الراهنة لسوق الدواء فى مصر**. (القاهرة: المركز رئاسة مجلس الوزراء ، سبتمبر ٢٠٠٣) ص ص ٨ - ٢٨ .

٥٥- **جريدة المصرى** اليوم. ع (١٦٦٠)، ٢٩/١٢/٢٠٠٨ .

٥٦- مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار. **الأزمة الراهنة لسوق الدواء فى مصر. مرجع سابق**. ص ٢١٠ .

57 - Evans, Tony. ***Op.cit***, P. 213.

المحتويات

المحتويات

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الشركات متعددة الجنسيات بين حقوق المواطنة والمسؤولية الاجتماعية ١٣١-١٩١

الفصل الخامس

الفصل السادس